الجمهوريّـة الجزائريَّة الدِّيمقراطيَّة الشَّعبيَّـة
وزارة التَّـعليم العالي والبَّحث العلمي
جامعة باتنة -1- الحاج لخضر
كليَّة اللُّغة والأدب العربي والفنون
قسم اللُّغة والأدب العربي

الحمل النَّحوي في تفسير البحر المحيط لأبِي حيَّان الأندلسي

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في اللُّغة والأدب العربي

تخصُّص: اللِّسانيات واللُّغة العربية

إعداد الطَّالب: محمد يزيد سالم

إشراف الأستاذ الدكتور: بلقاسم دفه

أعضاء لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللَّقب	الرُّتبة العلميَّة	الجامعة	الصِّفة
01	دليلة مزوز	أستاذ	جامعة باتنة-1-	رَئِيسًـــــا
02	بلقاسم دفه	أستاذ	جامعة باتنة-1-	مُشْرِفًا وَمُقَرِّرًا
03	عبد الكريم بورنان	أستاذ	جامعة باتنة-1-	عُضْوًا مُنَاقِشًا
04	الأمين ملاَّوي	أستاذ	جامعة بسكرة	عُضْوًا مُنَاقِشًا
05	صلاح الدِّين زرال	أستاذ	جامعة سطيف-2-	عُضْوًا مُنَاقِشًا
06	صوريَّة جغبوب	أستاذ	جامعة خنشلة	عُضْوًا مُنَاقِشًا

السَّنة الجامعيَّة: 1440/1439هـ، 2019/2018م.

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قَالَ رَبِّ ٱشۡرَحۡ لِي صَدۡرِي ٢٥ وَيَسِّرۡ لِيٓ أَمۡرِي ٢٦
وَٱحۡلُلۡ عُقۡدَةٗ مِّن لِّسَانِي ٢٧ يَفۡقَهُواْ قَوۡلِي ٢٨﴾

[طه، الآية: 25-28].

شكران وعرفان

لو تخيَّرتُ أنفَسَ ما أضمرتهُ الصُّدور والنُفوس وأجمل ما ضمَّ القاموس وتاج العروس، لما وجدتُ عبارةً تشفِي العَليل وتُروِي الغَليل نحو صاحب العلم الموفور وتسهيل الأُمور، وإدخال السُّرور الأستاذ الدكتور: بلقاسم دفه، فقد زادنِي شرفًا وتِيهًا، وكدتُ بأخمصي أطأ الثُّريَّا أن كان مُشرِفًا عليَّ، فلو صَبحتُه ومسَّيتُه بالشُّكر والثناء، ومكثتُ في جوف اللَّيل أرفعُ له من طيِّبات الدُّعاء لما أوفيتُه مِعشار ما جاد به عليَّ من العطاء، فله منّي الحبُّ الثابت النَّابض والسَّاكِت كان ميزاجُه كافورا وتسنيما حتى تصير العظام رميما.

وللأساتذة الدَّكاترة المناقشين الشُّكر المستطيل، لقبولهم مناقشة هذه الأطروحة، فهم أهلٌ لتهذيبها وتصويبها وتشذيبها، والإبانة عن مواضع القصور فيها.

مقدمة

يعدُّ "أبو حيَّان الأندلسي" من العلماء الذين تناولوا بعضًا من صور هذه الظاهرة في تفسيره " تفسير البحر المحيط". من أجل ذلك عقدنا العزم أن نمضي قدمًا- وعلى بيِّنةٍ – في إعداد بحث عن "الحمل النَّحوي" مستَحقِبين التَّحقيق مع التَّدقيق، وعنونَّاه بـ: **" الحمل النَّحوي في تفسير البحر المُحيط لأبي حيَّان الأندلسي"**

ولا نُنكر أنَّ اختيارنا لهذا الموضوع كان نابعًا من أسباب عدَّة نوجزها في التَّالي:

1- خدمة البحث اللُّغوي عامَّة والنَّحوي خاصة، لأنَّ الدَّرس اللُّغوي القديم لايزال في حاجة مسيسة إلى بعث مساره الإبداعي الذي سطَّره عُلماؤنا القدامى الأفذاذ.

2- النقص الكبير في الدِّراسات المتعلِّقة بهذا الموضوع.

3- الإطلاع على بعض التَّراكيب التي خالفت في ظاهرها موافقة اللَّفظ لمعناها.

ويقوم هذا البحث في جوهره على إشكالية أساسيَّة هي: بيان دور الحمل النَّحوي في توضيح معاني القرآن من خلال التَّفسير.

ومن أجل تحقيق الأهداف المنشودة جاء البحث على الشَّكل التَّالي:

- ✓ **مقدمة.**
- ✓ **الفصل الأوَّل: القياس، مفهومه، ضوابطه ودلالاته في المنطق وعلم أصول الفقه والنَّحو، علاقته بالحمل.**
- ✓ **الفصل الثاني: الحمل على التَّأويل في تفسير البحر المحيط.**
- ✓ **الفصل الثالث: الحمل على المعنى في تفسير البحر المحيط**
- ✓ **الفصل الرابع: الحمل على الجوار في تفسير البحر المحيط**

أمَّا تفصيله فهو كالتَّالي:

أمَّا الفصل الأوَّل فعقدناه للحديث عن القياس، مفهومه، ضوابطه ودلالاته في المنطق وعلم أصول الفقه والنَّحو وعلاقته بالحمل النَّحوي، وتجلَّى فيه ما غمض والتبس منه، واجتهدنا فيه– ما استطعنا– بعرض ما أوردنا على محك النظر.

وسُقنا الفصل الثاني للحديث عن "الحمل على التأويل في تفسير البحر المحيط" حيثُ تمَّ فيه تناول مفهوم التأويل، وأسباب لجوء النُّحاة إليه، ثمَّ عرجنا فيه إلى الجانب التَّطبيقي، حيثُ تناولنا أهم مباحث "الحمل على التأويل" الموجودة في" تفسير البحر المحيط"، متمثِّلة في الحذف والتقدير، والتقديم والتأخير، والزيادة.

أمَّا الفصل الثالث فخصَّصناه للكلام عن "الحمل على المعنى في تفسير البحر المحيط" وتناولنا فيه مفهوم"الحمل على المعنى"، وتوظيف النُّحاة القُدامى له، واجتماعه مع الحمل على اللَّفظ، ثمَّ تطرقنا إلى صور" الحمل على المعنى" الواردة في" تفسير البحر المحيط"، منها:" تذكير المؤنث"، و" تأنيث المذكر"، و" حمل المفرد على المثنى"، و" حمل المفرد على الجمع"، بالإضافة إلى "العطف على المعنى" و"التضمين".

أمَّا الفصل الرَّابع فيتمحور حول" الحمل على الجوار في تفسير البحر المحيط" حاولنا من خلاله الوقوف على مفهوم الحمل على الجوار عند النُّحاة، وكذا موقفهم منه، وتطرقنا إلى أنواع الحمل على الجوار، والشروط التي وضعها النُّحاة لهذه الظاهرة، ثمَّ ذكرنا فيه أهم شواهد "الحمل على الجوار" الواردة في تفسير البحر المحيط.

وأنهينا البحث بخاتمة سطَّرنا فيها محصول البحث من النتائج.

وقد اقتضت منَّا طبيعة الموضوع الاعتماد على المنهج الوصفي التَّحليلي؛ لأنَّه المنهج الملائم لتقصي الظَّواهر التي نحن بصدد دراستها وتحليلها.

واعتمدنا في إعداد هذا البحث على مجموعة من المصادر– إلى جانب مؤلَّفات أبي حيَّان– التي كانت عونًا وسندًا، نذكرُ منها على سبيل الذكر لا الحصر :(الكتاب) لسيبويه(ت180هـ)، و(معاني القرآن) للفراء(ت207هـ)، و(المقتضب) للمبرد(ت285هـ)، و(الخصائص) لابن جني(ت392هـ)، و(تفسير الكشاف) للزمخشري(ت538هـ)، و(الأشباه والنَّظائر في النَّحو) للسيوطي(ت911هـ).

وإلى جانب ذلك فقد استعنا بمجموعة من المراجع الحديثة، منها: كتاب (ضوابط الفكر النَّحوي) لمحمد عبد الفتاح الخطيب،(ظاهرة قياس الحمل في اللُّغة العربية بين عُلماء اللُّغة القُدامى والمحدثين) لعبد الفتاح حسن علي البجة، و(الحمل والمحمول في النَّحو العربي) للينا علي محمود الجراح، و(الحمل على المعنى في العربية) لعلي عبد الله حسين العنبكي، و(الحمل على اللَّفظ والمعنى في القرآن الكريم في ضوء القياس على المشهور والنَّادر) لمحمود عُكاشة.

وفي ختام الكلام أُزجي للدكاترة المناقشين، ألطف ما تحرَّك به اللِّسان العربي المُبين من الثناء والإطراء، كالبدر في كبد السماء، في الليلة الظلماء، وملء القلب إجلالاً وإكبارًا للأوقات المقطوعة، والنصائح الموضوعة في سبيل الأطروحة، تهذيبًا وتشذيبًا، وتصحيحًا وتنقيحًا، تصريحًا وتلويحًا، فلكم منِّي أستاذي المبجل الأمين شُكوري المستبين، وإنِّي لمن المحظوظين أن لحظت رسالتي عيونكم، واعتملت في سطورها أفكاركم، فأسمع وأرى ما يسرُّ السامعين، ويُبهج قلوب الحاضرين، وللأستاذ المكرَّم بورنان سحائب الشُكران، وصادق العرفان، بالعلم التَّليد، والفكر الرَّشيد، والتَّوجيه السديد، فأوف لنا كيل النُّصح، إنَّا نراك من النَّاصحين، وللأستاذ الدكتور صلاح الدِّين زرال ذي الهَشِ والأفضال كالصَّيِّب الهطال، عَلِيَّ العبارات، وسَنِيَّ الكلمات، لمنزله العامر، وجُوده الغامر، وللدكتورة جغبوب عن فطاحل الأقدمين تنوب، وإليها دقائق

العلم تؤوب، ويغرف من فوائدها كل غارف، وللدكتورة مزوز من العلم المركوز، والجواهر والكنوز، ما تشرئب له الأعناق، وتلتمع له الأحداق، وللأستاذ المشرف المفضال من الأقوال أحسنها، ومن الأفعال أفضلها، ومن الذكرى الجميلة أبقاها وأنقاها لبديع إشرافه، وغزير مكارمه وألطافه، فشكري لكم أستاذي تنطق به جواري في الغدو والآصال، ولست أرى من قرائح الأولين والآخرين أصدق في وصف الحال، من هذا المقال:

أوليتني نعمًا أبُوح بشكرها وكفيتني كل الأُمور بأسرها

فلأشكرنَّك ما حيِّيت فإن أمت فلتشكرنَّك أعظُمي في قبرها

وبعد: فهذه محاولةٌ قمت بها جادًّا مخلصا، فإذا كانت نافعة فبها ونعمت، وإن كانت نافعةً فبها ونعمت، وإن كانت غير ذلك فلا يُكلِّف الله نفسًا إلاَّ وسعها.

الفصل الأوَّل:

القياس: مفهومه، ضوابطه، ودلالاته في المنطق وعلم أصول الفقه والنَّحو، وعلاقته بالحمل

تعدُّ ظاهرة "الحمل" واحدة من أبرز الصور والطرق التي اعتمدها النُّحاة في القياس والتعليل، فالناظر في ما وصلنا من مؤلفات نحوية لا يعدم وجود جملة من العبارات التي تشير إلى اعتماد النُّحاة على "الحمل" في تخريج الكثير من الشواهد النَّحويَّة وذلك بإلحاق مصطلح بآخر لوجه من وجوه الشبه بينهما" ويكون ذلك بأن يُتخذ مصطلحًا ما أساسًا في القياس، ثمَّ يحمل عليه ما يُماثله في حكم من الأحكام"[1].

أولا: القياس:

يعدُّ القياس الدَّليل الثاني من أدلة النَّحو العربي، ومنزلته تأتي بعد النقل،لأنَّ الأساس في التقعيد للغة هو مراعاة المسموع من كلام العرب، ثمَّ محاولة وضع القوانين الضابطة في صورة يمكن- باستيعابها- أن يلحق غير العربي بالعربي في الكلام، وكيفية التعامل مع التَّراكيب، وبعدها تصبح هذه القوانين عبارة عن ضوابط ومعايير لغوية يُصار إليها[2].

ويبدو أنَّ مصطلح القياس قديم قدم النَّحو، فقد ظهر في فترة مبكرة من تاريخ النَّحو العربي، ونُسب إلى النُّحاة الأوائل استخدامه" كعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي" (ت117هـ) وجيله من النُّحاة، وقد قام القياس في هذه المراحل المتقدمة على ملاحظة الظواهر المطردة، ووضع الضوابط التي تتحكم في هذه الظواهر وغيرها ممَّا يأتي على مثالها[3]. وقد قيل عنه:" هو معظم أدلَّة النَّحو والمعوَّل في غالب مسائله عليه"[4].

---

[1]- لينا علي محمود الجراح، الحمل والمحمول في النحو العربي، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، دار اليازودي، ط1، إربد، عمان، الأردن، 2012م، ص16.

[2]- ينظر: جمال بلقاسم، مباحث في اللِّسانيات العربية، دراسة في الخصائص لابن جني، دار الألمعية للنشر والتوزيع ، ط1، قسنطينة ، الجزائر،2011م ، ص15.

[3]- محمد سالم صالح، أصول النَّحو، دراسة في فكر الأنباري، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، القاهرة، جمهورية مصر العربية،1427هـ/2006م، ص305.

[4]- السيوطي، الاقتراح في أصول النَّحو، ضبطه وعلَّق عليه: عبد الحكيم عطيَّة، راجعه وقدَّم له: علاء الدِّين عطيَّة، دار البيروني، ط1427،2هـ/2006م، ص79.

كما سلك القدماء في الكلام عن القياس"طريق التفصيل والتشعيب والالتواء والتعقيد، وفتحوا بسببه أبوابا من المشكلات تكد العقل وترهق الفكر، وعقدوا بينه وبين القياس في أصول الفقه روابط وأشباها، رتبوا عليها أحكاما عجيبة لغوية وشرعية، وأسرفوا في التفصيل والتفريع إسرافا جاور حدَّ الإبانة"[1].

ويلجأ الإنسان إلى الصوغ القياسي لأنَّ الحاجة مسيسة إلى استعمال صيغ جديدة لم يعرفها من قبل، وإلى استخدام جمل جديدة لم يسمع بها ، وهذه الصِّيغ والجمل لا تأتي كيفما اتُّفِق، بل تأتي مقيسة على ما اختزنه المتكلِّم في ذاكرته من نُظُمِ البيئة اللُّغوية في صيغها وجملها[2].

وقد قيل:" ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[3]، لأنَّ الكلام المنقول عن العرب الفصحاء في فترة الاحتجاج لا يكفي؛ ذلك أنَّنا لم نستطع الإلمام بكل الصِّيغ التي استُعملت، وإنَّما قسنا على تلك الصيغ والكلمات التي سُمعت عن العرب، قال "**السيوطي**":" فلو لم يجز القياس، واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال، لبقي كثير من المعاني لا يمكن التَّعبير عنها لعدم النقل، وذلك منافٍ لحكمة الوضع، فوجب أن يوضع وضعا قياسيا عقليا لا نقليا"[4].

---

[1]– محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة ،1415هـ/1995م، ص19.

[2]– محمد عطا أبو فنون، الأصول النَّحوية عند الفرخان في كتابه المستوفى في النَّحو، رسالة ماجستير، إشراف: يحي عطية عبابنة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، 2004م، ص46.

[3]– ابن جني(أبو الفتح عثمان ت392هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النَّجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية،(د، ط)،(د، ت)، ج1، ص357 ،360، ج2، ص25.

[4]– السيوطي، الاقتراح في أصول النَّحو، ص80.

أ-القياس لغة:

القياس في اللغة يعني:" التقدير"، جاء في "الصحاح" "**للجوهري**"(ت393هـ):" قِسْتُ الشَّيءَ بِالشَّيءِ: قَدَّرْتُهُ على مِثَالِهِ، ويُقال: بينهما قَيْسُ رُمحٍ؛ أي قدرُ رمح"[1].

وورد في "معجم مقاييس اللغة" "**لابن فارس**"(ت395هـ):" القَافُ والوَاوُ والسِّين أَصْلٌ وَاحدٌ يَدُلُّ عَلَى تَقدِيرِ شَيء بِشَيء، ثُمَّ يُصرَّفُ فَتُقلَبُ وَاوُهُ يَاءً، والمعنى في جميعه واحد. فالقوسُ: الذراع وسُمِّيت بذلك لأنَّه يقدَّر بها المذروع، وبها سمِّيت القوس التي يُرمى عَنهَا، قال تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩﴾[النجم،الآية: 9][...] ومنه القياس، وهو تقدير الشيء بالشيء، والمقدار مقياس، تقول: قَايَستُ الأَمرَينِ مُقَايَسةً وقِيَاسًا"[2]. فالمقايسة والذراع والاقتياس تفيد أنَّ أمرا جُعل أصلا للمقايسة، وآخر فرع يقاس على ذلك الأصل[3].

وجاء في" لسان العرب" "**لابن منظور**"(ت711هـ)، و"القاموس المحيط" "**للفيروزآبادي**"(ت817هـ):" قاس الشيء يقيسه قيسًا وقِياسًا واقتاسه وقيَّسَه إذا قدَّره على مثاله"[4]. وعلى هذا الأساس يقتضي القياس:

1- وجود شيئين على الأقل يكون أحدهما معيارا للآخر، أي أصلا وآخر فرعا.

2- المقارنة بين شيئين فلا فائدة لوجودهما إذا لم تحصل مقارنة بينهما للتقريب.

---

[1]- الجوهري(إسماعيل بن حماد ت 393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار، دار العلم للملايين ، ط4، بيروت، 1990م، ج3، ص968. مادة:(قَيَسَ).

[2]- ابن فارس(أبو الحسن أحمد بن زكريا ت395هـ)، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق وضبط ، عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،(د، ط)،(د، ت)، ج5، ص40. مادة:(قَوَسَ).

[3]- ينظر: يحي علي محمد الفادني، القياس بين علماء النَّحو العربي وعلماء الشريعة الإسلامية، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية، السودان،1427هـ/2006م، ع12، ص78.

[4]- ابن منظور(أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الافريقي المصري ت711هـ)، لسان العرب، دار صادر، (د، ط)، بيروت،(د، ت)، ج6، ص187. مادة :(قَوَسَ). الفيروزآبادي(مجد الدِّين محمد بن يعقوب ت817هـ)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتبة تحقيق التراث في مؤسسة الرِّسالة، بإشراف: محمَّد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط8، بيروت، لبنان،1426هـ/2005م، ص569. مادة:(قَاسَ).

3- وجود شبه بين شيئين فلا يمكن أن نقارن بين شيئين لا تربط بينهماعلاقة، وبهذا المفهوم يكون القياس إجراءً عمليًّا مرتكزه المقارنة لتقدير وجه الشبه الموجود بين شيئين ومعرفة منزلة أحدهما بالنسبة للآخر[1].

وجاء في" المعجم الوجيز" أنَّ القياس من:" قاس الشيء بغيره، وعلى غيره، وإليه، قيسًا، وقِياسًا: قدَّره على مثاله، والقياس في اللغة: ردُّ الشيء إلى نظيره"[2]. ويبدو من التعاريف اللُّغوية للقياس أنَّه يعني حمل الشيء على نظيره، ويكون ذلك عن طريق تقدير أحدهما على الآخر، كما يظهر أنَّ المعنى اللُّغوي للقياس قريب من المعنى الاصطلاحي الذي قدَّمه العلماء.

ب- اصطلاحا: القياس- كما هو معروف- منهج أصيل في تاريخ الفكر الإنساني، ويختلف مفهومه في الاصطلاح باختلاف العلوم التي يستخدم فيها، وهو أنواع:

1- القياس المنطقي: هو إحدى الوسائل التي تنظم التَّفكير بطريقة صورية، وقد عرفه" **أرسطو**"(ت322ق- م)، بأنَّه:" الاستدلال الذي إذا سلمنا بمقدمات معينة لزم عنها بالضرورة شيء آخر غير تلك المقدمات"[3]. وعرَّفه أيضا بأنَّه:" قول إذا وُضعت فيه أشياء أكثر من واحد، لزِم عن تلك الأشياء الموضوعة شيء من غيرها"[4]. فالقياس انطلاقا من هذين التعريفين يقوم على أساس التلازم العقلي المحض، كما عُرف بأنَّه:" قول إذا وُضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم شيء ما

---

[1]- ينظر: محمد خان ، أصول النحو العربي، منشورات مخبر اللسانيات واللغة العربية،(د، ط)، بسكرة ، الجزائر، 2012م، ص66.

[2]- مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم ،(د، ط)، مصر،1415هـ/1994م، مادة:(قَاسَ)، ص523. وينظر: مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1425هـ/2004م، ص770.

[3]- محمود قاسم، المنطق الحديث ومناهج البحث، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط2، 1953م، ص12. وينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، عالم الكتب ، ط4، القاهرة ، 1410هـ/1989م، ص67.

[4]- معن زيادة وآخرون، الموسوعة الفلسفية العربية، معهد الإنماء العربي، ط1،(د، ت)، ج2، ص668.

آخر من الاضطرار لوجود تلك الأشياء الموضوعة بذاتها"[1]. وعرَّفه "محمَّد عابد الجابري" بقوله:" القياس،الاستدلال، النَّظر، الاعتبار، أسماء لعمليَّة ذهنية واحدة تقوم على تقدير شيء على مال شيء آخر لجامع بينهما"[2]. والقياس "الأرسطي" تدليل مؤلَّف من ثلاثة أجزاء:(مقدمة كُبرى، ومقدمة صُغرى، ونتيجة)، كما أنَّ له أنواع كثيرة، وأكثرها شيوعا هو الذي يأتي على صورة(المقدمتان موجبتان كليتان)، نحو قولنا: كل الناس فانون(مقدمة كُبرى)، كل الإغريق ناس(مقدمة صُغرى)، كل الإغريق فانون(نتيجة)[3].

وثمَّة خصيصتان تعدان أهم خصائص القياس المنطقي هما[4]:

1- اتِّسامه بالميتافيزيقية؛ لأنَّ القياس امتداد حتمي للمنطق اليوناني بأسره ، وتتبدى هذه الميتافيزيقية أولا في الاعتداد بالقياس إلى حد جعله الأسلوب الوحيد للاستدلال الصحيح.

2- اتِّصافه بالصورية أو الشكليَّة؛ لأنَّ القوانين التي تحكمه تُعنى بتحقيق الاتساق بينها عن طريق دراسة الإطارات الفكرية وحدها، دون النظر إلى المضمون.

---

[1]- فريد جبر وآخرون، موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب، مكتبة لبنان ناشرون ، ط1، بيروت، لبنان، 1996م، ص661.

[2]- محمَّد عابد الجابري، بنية العقل العربي، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1996م، ص144.

[3]- ينظر: علي أبو المكارم ، تقويم الفكر النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،(د، ط)،القاهرة، 2005م، ص124. وينظر: عبد الكريم بكري، أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة ،1999م، ص81. وينظر: محمد علي أبو ريان وعلي عبد المعطي محمد، أسس المنطق الصوري ومشكلاته، دار الجامعات المصرية،(د، ط)،الإسكندرية، 1975م، ص 236.

[4]- ينظر:علي أبو المكارم، تقويم الفكر النَّحوي ص126-127.

وعرفه "**الشريف الجرجاني**"(ت816هـ)، بأنَّه:" قول مؤلَّف من قضايا إذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر، كقولنا:العالم متغيِّر، وكل متغيِّر حادث، فإنَّه قول مركَّب من قضيتين إذا سلمتا لزم عنهما لذاتهما العالم حديث هذا عند المنطقيين"[1].

وقال"**المناوي**"(ت1030هـ) في تعريفه له:" القياس عند أهل الميزان قول مؤول عن قضايا إذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر نحو: العالم متغيِّر، وكلُّ متغيِّر حادث، فإنَّه قول مركَّب من قضيتين إذا سلمتا لزم عنهما لذاتهما، العالم حادث، وعند أهل الأصول إلحاق معلوم بمعلوم في حكمه لمساواة الأول للثاني في علة حكمه"[2]. أو هو:" قول مركب من قضيتين أو أكثر متى سُلِّم لَزِم عنه لذاته قول آخر"[3].

وعليه فالقياس عند أهل المنطق والفلسفة عبارة عن أقوال يجب التسليم بها بما يترتَّب عليها، أمَّا القياس الذي وظفه العلماء بكونه أصلا من أصول علومهم فإنَّه يستلزم وجود شيئين لهما حكم واحد لعلة تجمع بينهما[4].

2- القياس الفقهي:

مصطلح القياس في أصول الفقه يسمَّى" القياس الشرعي" وهو عند علماء أصول الفقه يكاد يكون واحد ، يقول" **ابن حزم**"(ت456هـ):"هو أن تحكم للثاني المُختلف فيه الذي لا نص فيه بمثل الحكم في المنصوص عليه"[5].

---

[1]– الجرجاني(الشريف علي بن محمد السيد ت816هـ)، معجم التعريفات ، تحقيق ودراسة: محمد صدِّيق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير،(د، ط)،(د، ت)، ص152.

[2]– المناوي(عبد الرؤوف محمد بن تاج العارفين ت1031هـ)، التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق :عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب، ط1، القاهرة ،1410هـ/1990م، ص278.

[3]– مجدي وهبة وكامل المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ، مكتبة لبنان ، ط2، بيروت ، 1984م ، ص301.

[4]– ينظر: إيهاب سعد شفطر، أثر المعنى في التعليل والقياس عند النحاة ، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر،2015م ، ع82، ص680.

[5]– ابن حزم الأندلسي(ت456هـ)، ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر،(د، ط)، بيروت ،1969م، ص 34.

ويقول"**الشيرازي**"(ت476هـ) في معنى القياس:"اعلم أنَّ القياس: حمل فرع على أصل في بعض أحكامه بمعنى يجمع بينهما"[1].

وعرفه "الجويني"[2](ت478هـ)، بقوله:" إلحاق أمرٍ غير منصوصٍ على حكمه الشرعي بأمرٍ منصوصٍ على حكمه، لاشتراكهما في علة الحكم"[3]. فالعقل في قياسه لحكم معيَّن يقارن بينه وبين موقف معلوم مسبقا يشابهه أو يخالفه، والقصد من هذا الإلحاق هو كشف وتوضيح الحكم المراد، وليس إثبات الحكم في حدِّ ذاته وإنشائه؛ ذلك أنَّ الحكم ثابت، وتأخر ظهوره إلى حين بيان المجتهد بواسطة وجود العلة.

وحدَّه "**ابن العربي**"(ت543هـ) بأنَّه:" أقرب ما فيه أن يقال: إنَّه حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم أو نفيه بإثبات صفة أو نفيها"[4].

كما يعرف علماء الأصول القياس بأنَّه:" بيان حكم غير منصوصٍ على حكمه بإلحاقه بأمرٍ معلوم حكمه بالنَّص عليه من الكتاب أو السنة"[5].

---

[1]– الشيرازي(أبو إسحاق إبراهيم بن علي الفيروزابادي ت476هـ)، اللمع في أصول الفقه ، حققه وعلَّق عليه وقدَّم له: عبد القادر الخطيب الحسني، دار الحديث الكتانية، ط1، طنجة، المملكة المغربية1434هـ/2013م، ص243.

[2]– أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمَّد بن عبد الله الجويني، الملقب بإمام الحرمين ، وُلد سنة 419هـ وتوفي سنة 478هـ ، في جوين من نواحي نيسابور، كان أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي، من أشهر مصنفاته: النهاية في الفقه، والورقات في الأصول، والبرهان في الأصول. ينظر: عبد الحكيم عبد الرحمن أسعد السَّعدي، مباحث العلة في القياس عند الأصوليين، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع ، ط2، بيروت، لبنان،1421هـ/2000م، ص22.

[3]– الجويني، التلخيص في أصول الفقه، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية،(د، ط)، بيروت، 1979م، ص423-424.

[4]– ابن العربي(أبو بكر محمد بن عبد الله ت 543هـ)، المحصول في أصول الفقه، تحقيق: حسين البدري وسعيد فودة، دار البيارق،(د، ط)، عمان، 1999م، ص124. وينظر: الرازي(فخر الدين محمد بن عمر ت606هـ)، المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق: جابر العلواني، مؤسسة الرِّسالة،(د، ط)، بيروت،1997م، ج5، ص5.

[5]– محمد أبو زهرة، أصول الفقه، دار الفكر العربي،(د، ط)،(د، ت)، ص218.

ويظهر من تعريف علماء أصول الفقه للقياس أنَّهم اعتمدوا في تعريفهم له على التشابه بين المقيس والمقيس عليه، وتُحمل بعض الكلمات على بعض فيعطى حكم المقيس عليه للمقيس لوجود شبهٍ واضحٍ بينهما.

3- القياس النَّحوي:

3-1/ مفهومه:

يعدُّ" **الرماني**"(ت386هـ)، من أوائل النُّحاة الذين عرفوا القياس فقال:" الجمع بين أول وثانٍ، يقتضي في صحة الأول، صحة الثاني، وفي فساد الثاني فسادٌ للأول"[1].

والذي يتبدى من هذا التعريف أنَّ مقصود النُّحاة بالقياس هو الجمع بين شيئين تقتضي صحة الأول، صحة الثاني، بحيث يتم وجود العلاقة بينهما فإذا صح الأول يصح الثاني والعكس، لكنَّه لم يبيِّن ماهو الجامع بينهما.

وعرَّفه في موضع آخر بقوله:" هو الجمع بين شيئين بما يُوجِب اجتماعهما في الحكم كالجمع بين الاسم والفعل في الرفع لعامل الرفع"[2].

أمَّا "**ابن برهان**"(ت456هـ) فعرَّفه بقوله:" القياس أن تحكم للثاني بما حكمت به للأول، لاشتراكهما في العلة التي اقتضت ذلك في الأول"[3].

كما أنَّ القياس عند النُّحاة يقصد به إلحاق حكم بآخر لعلة جامعة بينهما، يقول" **ابن بابشاذ**"(ت469هـ):" القياس هو حمل شيء على شيء لضرب من الشبه"[4]. وتابعه في ذلك" **ابن الأنباري**"(ت577هـ) الذي قال:" هو حمل غير المنقول على المنقول إذا

---

[1]– الرماني(علي بن عيسى ت386هـ)، الحدود في النَّحو، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، ط1، عمان، 1984م، ص38.

[2]– المصدر نفسه، ص50.

[3]– ابن برهان العُكْبَري(أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي ت456هـ)، شرح اللُّمع ، حققه : فائز فارس، السلسلة التراثية ، ط1 ، الكويت ،1404هـ/1984م، ج1، ص65.

[4]– ابن بابشاذ(الطاهر بن أحمد ت469هـ)، شرح المُقدمة المُحْسِبَة، تحقيق: خالد عبد الكريم،(د، ط)،(د، ت)، ج1، ص90.

كان في معناه، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كلِّ مكان، وإن لم يكن كلُّ ذلك منقولا عنهم، وإنَّما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولا عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب"[1].

يفهم من تعريف" **ابن الأنباري**" أنَّ معنى "حمل غير المنقول على المنقول" هو قياس الأمثلة على القاعدة وذلك أنَّ المنقول المطرد يعتبر قاعدة، ثمَّ يقاس عليها غيرها[2]، وهذا يعني أنَّ القياس يأتي نتيجةً للسماع، أو أنَّ السماع يؤدِّي إلى القياس، فالنُّحاة وضعُوا شروطًا للمسموع الذي يُقاس عليه ومنها: الكلام الفصيح الصحيح، المنقول بالنقل الصَّحيح، كالقرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب.

وقد بيَّن" **تمَّام حسَّان**" معنى المنقول وغير المنقول، فالمنقول هو المسموع من كلام العرب الفصيح بطريق الرواية أو المشافهة ، وغير المنقول إمَّا أن يكون استعمالا يتحقق القياس فيه بأن نبني الجمل التي لم تُسمع من قبل على نمط الجمل التي سُمعت عن العرب، والكلمات التي ننشئها بالارتجال أو الاشتقاق، أو التعريب، أو النحت،أو الإلحاق على غرار ما سُمع من قبل، وإمَّا أن يكون غير المنقول نسبة حُكم نحوي حَكم النُّحاة به من قبل على أصل مستنبط من المسموع ولوحظ الحكم بحسب الاستقراء في غير هذا الأصل، فيعتبر النَّحوي أنَّ ثبات الحكم لغير الأصل قد جاء بطريق القياس[3].

---

[1]– ابن الأنباري(أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد ت577هـ)، الإغراب في جدل الإعراب أو لمع الأدلة، قدم له وعني بتحقيقه، سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط2، بيروت ،1391هـ/1971م، ص 45– 46 .

[2]– المصدر نفسه، ص45. وينظر: شوكت علي عبد الرحمن درويش، الرخصة النَّحويَّة، دائرة المطبوعات والنشر،(د، ط)، عمان، الأردن،1425هـ/2004م، ص47. وينظر: خير الدين فتاح عيسى القاسمي، أبحاث ودراسات في النَّحو العربي، دار الكتب والوثائق القومية،(د، ط)، كركوك، 2012م، ص17.

[3]– ينظر: تمَّام حسَّان، الأصول، دراسة إبستيمُولوجيَّة للفكر اللُّغوي عند العرب، النَّحو، فقه اللُّغة ، البلاغة ، عالم الكتب،(د، ط)،القاهرة ،1420هـ/2000م، ص63.

وقد ذكر" **أبو حيان**" أنَّ القياس حسنٌ إذا وافق السماع[1]؛ لأنَّ كلَّ علم، بعضه مأخوذ من السماع والنُّصوص المنقولة، وبعضه بالاستنباط والقياس[2].

كما عرَّف" **ابن الأنباري**" القياس مرة أخرى، بقوله:" هو في عرف العلماء ،عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل :هو حمل فرع على أصل بعلة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع ، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع ، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلُّها متقاربة"[3]. والقياس بهذا المعنى يعني:" استنباط مجهول من معلوم"[4]. أو"هو حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يسمع على ما سُمع، وحمل ما يجدُّ من تعبير على ما اختزنته الذاكرة ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرفت أو سُمعت"[5]؛ لأنَّ" العرب قد تنطق بجمع لم يأتِ واحده، فهي تقدر وإن لم تسمع"[6].

وتشترك هذه التعريفات في كون القياس هو: حمل ما لم يُسمع على ما سُمع في حُكم من الأحكام النحويَّة بعلة جامعة بينهما، وحمل مجهول على معلوم، وحمل غير

---

[1]– ينظر:أبو حيان الأندلسي، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تحقيق: سيدني كلارز، دار أضواء السلف، (د، ط)،(د، ت)،1356هـ/1987م، ص202.

[2]– محمود فجال ،الإصباح في شرح الاقتراح ، دار القلم، ط1، دمشق، 1409هـ/1989م، ص177. وينظر: محمد حسين آل ياسين،الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث ، منشورات مكتبة الحياة، ط1، بيروت، لبنان،1400هـ/1980م، ص342.

[3]– ابن الأنباري، لُمَع الأدلة في أصول النحو، قدم له وعني بتحقيقه ، سعيد الأفغاني ، دار الفكر، ط2، بيروت، 1391هـ/1971م، ص93. أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، مساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط1، القاهرة ،1429هـ/2008م، ج3، ص1883.

[4]– إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط6، القاهرة، 1978م، ص8.

[5]– مهدي المخزومي، في النحو العربي ، نقدٌ وتوجيه ، دار الرائد العربي ، ط2، بيروت ، لبنان ، 1406هـ/ 1986م، ص20. وينظر: صلاح الدين الزعبلاوي، القياس وصيغ المبالغة، توطئة في القياس، مجلة التراث العربي، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، العددان 11–12، 1403هـ/1983م، ص212.

[6]– السيوطي، الأشباه والنظائر في النَّحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرِّسالة، ط1، بيروت، 1406هـ/1985م، ج3، ص207.

المنقول على ما نُقل، أو إلحاق أمر غير منصوص على حكمه على أمر مسموع ومنصوص موثوق به سابقا لاشتراكهما في الجامع.

وقد وضَّح" **ابن الأنباري**" هذا المفهوم بأن تركب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسمَّ فاعله، قال:" هو اسم أُسند الفعل إليه مُقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل و الفرع هو ما لم يسمَّ فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنَّما أُجري على الرفع الذي هو ما لم يسمَّ فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد وعلى هذا النَّحو تركيب قياس كل قياس من أقيسة النحو"[1].

ويبدو أنَّ بين التَّعريفين اللَّذين قدَّمهما" **ابن الأنباري**" تباينا، ففي حين يوجد في التعريف الأول عنصر غير معلوم الحكم يتمثل في" غير المنقول" فإنَّ التعريف الثاني لا يحتوي على عنصر غير معلوم الحكم، ويهدف القياس في التعريف الأول إلى مُحاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم، وفي صوغ أصول المادة و فروعها، وضبط الحروف، و ترتيب الكلمات، وما يتبع ذلك من إعلال وإبدال وإدغام وحذف وزيادة، ولن تتم هذه المحاكاة إلا إذا أخذنا بالقواعد اللُّغوية والنَّحوية والصَّرفية التي وضعها مؤسسو النحو العربي بعد استقرائهم الكلام العربي الفصيح[2].

في حين يهدف التعريف الثاني إلى تأكيد حكم مقرر مسبقا وتسويغه[3].

---

[1]– ابن الأنباري، لُمَع الأدلة في أصول النحو، ص93.

[2]– ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت،(د، ط)، الكويت، 1394هـ/ 1974م، ص222. وينظر: عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف،(د، ط)، مصر،1966م، ص22. وينظر: مفتاح رجب الخلاَّب، القياس النَّحوي من عبد الله بن إسحاق الحضرمي إلى سيبويه، كلية الدعوة الإسلامية، ط1، ليبيا، 1996م، ص203.

[3]– حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن،2001م، ص153.

أمَّا "**الرضي الإستراباذي**"(ت686هـ) فقد عرَّف القياس في معرض حديثه عن السماع وما يتطلبه لكي يتميز عنه، قال:" المراد بالقياس أن يكون هناك ضابط كلِّي"[1].

ومعنى ذلك أنَّ المقصود بالقياس هنا هو استخراج القواعد والقوانين اللغوية العامة المعروفة اتِّباعًا للمطرد ورفضًا للشاذ الذي يُحفظ ولا يقاس عليه، لأنَّ الغاية منه– القياس– تكم في محاولة الوقوف على الكلِّيات ووضع قوانين تحكمها وتضبطها.

كما عرَّفه بعض المحدثين بقولهم:" القياس في النَّحو: ردُّ الشيء إلى نظيره، أو قياس غير المنقول من كلام العرب على كلامهم المنقول عنهم، أي: أن تشتق لفظا من آخر وفق المقاييس التي ارتضاها اللُّغويون والنُّحاة، والتي استقرئت من اللغة نفسها فتقول مثلا: إنَّ كلم "وزن" تُجمع قِياسا على"أوزان"، أو "وزون"، فتستعمل الكلمة "وُزون"، ولو كانت غير مسموعة عن العرب، وذلك لأنَّ الوزان" فعول"قياسيٌّ في كلِّ اسم على وزن "فَعْل"، وتُجمع كلمة "مُعجم" على "معاجم" جمعا قياسيا، ولو لم تكن واردة في كلام العرب، فاللفظ المقيس يكون صحيحا فصيحا ولو كان غير مسموع، ولا يصحُ رفضه، ولا الحكم عليه بالضعف اللُّغوي، أو بشيء يعيبه من ناحية صياغته، أو وزنه أو فصاحته"[2].

وعُرف بأنَّه:" إذا ورد شيء، ولم يُعلم كيف تكلَّموا بمصدره، فإنَّك تقيسه على هذا لا أنَّك تقيس مع وجود السماع، قال ذلك: سيبويه والأخفش"[3].

---

[1]– الإستراباذي(رضي الدين محمد أبو الحسن ت686هـ)، شرح الرضي على الكافية، تعليق: يوسف حسن عمر، منشورات قاريونس، ط2، بنغازي،1996م، ج1، ص306.

[2]– إميل بديع يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1427هـ/2006م، ج7، ص320.

[3]– أحمد تيمور باشا، السماع والقياس، دار الآفاق العربية، ط1، القاهرة ،2001م، ص14.

يُفهم من هذا القول أنَّه دعوة إلى إيجاد ألفاظ وكلمات جديدة عن طريق القياس وعن طريق المسموع من كلام العرب، ويتحقَّق ذلك بوجود شيئين يكون أحدهما معيارًا للآخر.

ويبدو أنَّ تعريف النُّحاة للقياس، بأنَّه حمل فرع على أصل لعلة جامعة بينهما، هو التعريف الذي قدمه الفقهاء له، فقد طبقه النُّحاة في النَّحو تطبيق الفقهاء له في الفقه[1]. كما التقى القياس النَّحوي مع القياس الفقهي" بعد ذلك بقوانين المنطق لإحكام أركانهما ثمَّ تأثر النُّحاة المتأخرون بالفقهاء في ترتيب قضايا قياسهم، عندما اتَّجهوا إلى بناء أصول النحو العربي على غرار أصول الفقه"[2].

وللقياس النَّحوي عدَّة دلالات تعبِّر كلٌّ دلالة منها على فهم علماء اللغة لمفهوم القياس في حقبة زمنية معينة وهي كالتَّالي:

الدلالة الأولى: وهي التي نلحظها بوضوح لدى المتقدمين من عُلماء العربية؛ أي علماء القرنين الأول والثاني من الهجرة وهم الذين ورثوا ألفاظ العربية وتراكيبها ونصوصها، وسمعوا العرب وأرادوا بعد ذلك أن يقعدوا القواعد لهذه اللغة فقد أرادوا بالقياس وضع الأحكام العامة للغة، أو وضع القواعد لتلك النصوص التي انحدرت لديهم[3].

الدلالة الثانية: استنباط شيء جديد في صورة صيغ أو دلالات أو تراكيب، وبدأ أصحاب هذا القياس بمعناه الجديد يلتمسون طريقهم على حذرٍ وحيطة إلى أن جاء القرن الرابع الهجري، حين وجدنا فكرة القياس بهذا المعنى تتبلور في أذهان العلماء

---

[1]– أحمد أمين ، ضحى الإسلام ، مكتبة النهضة المصرية ، ط7، القاهرة ،(د، ت)، ص 277، الهامش رقم :2.

[2]– جعفر عبابنة ، مكانة الخليل بن أحمد في النَّحو العربي ، دار الفكر،(د، ط)، عمان ،1984م، ص59ـ60.

[3]– إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة ، ص18.

وأصبح منهم من تبناها كأبي علي الفارسي، فهو الذي اشتهر باحتضان فكرة القياس بهذا المعنى[1].

الدلالة الثالثة: لم نلبث أن وجدنا لكلمة القياس دلالة ثالثة لدى المتأخرين من النحاة بصفة خاصة، وهي مجرد المشابهة واستغلوا هذا في تعليلاتهم لكثير من الأحكام فكانوا يقولون مثلا: دخلت الفاء خبر الموصول في نحو قولهم:(من يأتيني فله درهم)، قياسا للموصول على الشرط لمشابهته إياه في إفادة العموم.

كذلك(لا) النافية للجنس فقد نصبت الاسم ورفعت الخبر قياسًا على(إنَّ) لمشابهتها إيَّاها في التوكيد فإنَّ(لا) تأتي لتأكيد النفي كما تأتي(إنَّ) لتوكيد الإثبات[2]والآراء في مفهوم القياس كثيرة.

والقياس بهذا المعنى واقع من العرب أنفسهم، ويذكر النحاة تنبيها على علة الحكم الثابت عنهم بالنقل الصحيح.

الدلالة الرابعة: اطراد ظواهر لغوية في النصوص المسموعة عن العرب، واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد و قوانين ينبغي الالتزام بها وتطبيقها في الاستعمالات اللُّغويَّة، ومن ثمَّة فالانحراف عن هذا التطبيق الضابط ، يدخل في دائرة الشاذ، وهذا

---

[1]– ينظر: كريم حسين ناصح الخالدي ، نظرية المعنى في الدراسات النحويَّة، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان،1427هـ/2006م، ص122.

[2]– شاكر طوفان العيساوي، القياس اللغوي وأهميته في تطوير اللغة، مجلة اللِّسان العربي، مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، الرباط ، المملكة المغربية،(د، ت)، مج14،ع1، ص31. وينظر: محمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها،المكتب الإسلامي، مكتبة دار الفتح ، ط2، دمشق،1380هـ/1960م، ص27.

المفهوم الاستقرائي للقياس، نحو قولنا: كل فاعل مرفوع ، وكل مفعول منصوب، وقد ثبت ذلك باستقراء كلام العرب[1].

الدلالـة الخامسـة: القياس عبارة عن:" عملية شكلية يتم فيها إلحاق أمر بآخر لما بينهما من شبه أو علة، فيُعطى المُلحق حكم ما أُلحق به"[2].

وتتمُّ عملية القياس في النَّحو العربي على مراحل هي:

1- رصد الظواهر اللُّغوية وتصنيفها بحسب تماثلها، في التَّركيب الإعرابي، أو الصيغ الصرفيَّة، وتقرير القاعدة اعتمادا على استقراء الغالب في السماع. والقيام بدراسة واعية للمسموع أو المنقول بالرِّواية الموثوقة من فصيح كلام العرب، تتناول خصائصه ودلالاته، وقد برز من هذه الخصائص في النَّص(الإسناد، والرتبة، والدلالة).

2- تصنيف المسموع من كلام العرب في أبواب، يضمُّ كلُّ باب منها ما اتفقت أحكامه من كلام العرب لتكون هذه الأبواب وتلك الأحكام واضحة في ذهن عالم اللُّغة إذا احتاج إلى القياس على المسموع ، وتكون جاهزة في متناول من يتعلَّم اللغة فيبني كلامه على أسس معلومة وقواعد صحيحة، مع استبعاد الصيغ التي لم ترد في السماع ولو كانت موافقة للقياس.

3- في هذه المرحلة تتمُّ عملية القياس نفسها، وفقا لحاجة من يقيس ، فهو يرتِّب الكلمات في السِّياق اللَّفظي، مثلما ترتبت المعاني في نفسه، على أساس المعايير

---

[1]- ينظر: خليل حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعيَّة،(د، ط)، الإسكندرية، 1995م، ص 36. وينظر: إبراهيم أحمد سلام الشيخ، السماع والقياس في كتاب همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين، مج21،ع1، 2013م، ص83.

[2]- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة،2006م، ص27.

اللُّغوية الصحيحة التي أصبحت في متناوله، وكذا اعتبار ما خرج من القاعدة المطّردة سماعا منقولا، لا يقاس عليه مثل الشاذ والنادر وما دعت إليه الضرورة[1].

لذلك نجد مفاهيم كثيرة للقياس في الموروث النَّحوي ، يخلطون بينها وبين مستويات اللغة المختلفة، يتوسعون به ويُضيقون بحسب المادة اللُّغوية التي اختلفوا فيها، وبحسب المناهج المختلفة التي تناولوه في ضوئها[2]، جعلها المتأخرون في منهجين واسعين من غير تحديد، هما: المنهج البصري الذي يمثل الاتجاه العقلي المتشدد في المادة اللُّغوية التي هي أساس القياس، يقابله الاتِّجاه الكوفي الأقل تشددا في ذلك.

وقد وضَّح"**أبو حيان التوحيدي**"(ت421هـ) الفرق بين قياس النَّحو وقياس المنطق، فأقيسة النَّحو لا تخضع لنفس المعايير التي تخضع لها أقيسة المنطق، فقد سُئل بعض العلماء بالنَّحو واللغة:" أيستمر القياس في جميع ما يذهب إليه من ألفاظ ؟ فقال: لا فقال السائل فينكسر القياس في جميع ذلك ؟ فقال: لا، فقيل له: فما السبب؟ فقال: لا أدري، ولكن القياس يفزع إليه في موضع ويفزع منه في موضع[3]. قال" **أبو علي مسكويه**" مفسِّرًا هذا الكلام:" فأمَّا قياس النَّحويين فليس مبنيًّا على أوائل ضرورية، فلذلك لا يستمر، وإنَّما أجاب هذا الرجل العالم بالنَّحو عن القياس الذي يخص صناعته

---

[1]– ينظر: صلاح محمَّد أبو صيني، القياس النَّحوي في كتاب سيبويه، رسالة ماجستير(مخطوطة)، إشراف: سمير ستيتية، جامعة اليرموك، الأردن ،1410هـ/1989م، ص4-5. وينظر: محمد المختار ولد أباه ، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص33.

[2]– حسن منديل العكيلي، القياس النحوي بين التجريد العقلي والاستعمال اللغوي، مجلة كلية التربية للبنات، بغداد، المجلد 19، العدد1، 2008م، ص1.

[3]– أبو حيان التوحيدي ومسكويه، الهوامل والشوامل، نشره: أحمد أمين والسيد أحمد صقر، تقديم: صلاح رسلان، الهيئة العامة لقصور الثقافة،(د، ط)،(د، ت)، ص293-294.

ولم يلزمه إلا ذلك. فأمَّا الفيلسوف، فقياساته كلُّها مستمرة لا ينكسر منها شيء لا سيما ضرب من القياس وهو المسمى برهان"[1].

3-2- نشأة القياس وتطوره في الدَّرس النَّحوي:

بعد أن حُدد عصر الاحتجاج، وانتهت الفترة المسموح بها لنقل اللغة عن الأعراب الموثوق بلغتهم، واكتُفي بما تمَّ جمعه وتدوينه، وأفرغ الرُّواة ما لديهم، جفَّ المنهل العذب المعتمد في بناء القواعد[2]، عندها أصبح مفهوم القياس مصدرا بعد أن كان معيارا أو استنتاجا، فبُنيت قواعد جديدة لم يسمع العلماء تطبيقا لها، ولكنَّهم قاسوها على القواعد المصنوعة.

وإذا كان القياس هو وسيلة الوصول إلى القاعدة وبيانها، فلا مناص حينئذ من التعويل عليه في عملية التقعيد النَّحوي، بل إنَّ الأحكام- كما ذهب النحاة – تثبت بالقواعد لا بالسماع عن العرب، أو بعبارة أخرى عن طريق إثبات الحكم بالعلة لا بالنص[3]. فلولا القياس لانسدَّ باب النحو، بخلاف اللغة فلا قياس[4].

وقد مرَّ القياس بالمراحل التي مرَّ بها غيره من أصول هذا العلم وفروعه، فلم ينشأ كاملا ناضجا دفعة واحدة، وإنَّما نشأ- كما نشأ غيره – ساذجا بسيطا ثمَّ تطور مع

---

[1]– عبد العال سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، مؤسسة علي جراح الصباح ، ط2، الكويت، 1978م، ص94.

[2]– ينظر: وفاء محمد علي السعيد، الاستثناء على القاعدة النَّحوية، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 1432هـ/2011م، ص63.

[3]– الأمين ملاوي، جدل النص والقاعدة، قراءة في نظرية النحو الوظيفي بين النموذج والاستعمال، أطروحة دكتوراه، إشراف: السعيد هادف، جامعة باتنة، الجزائر،1430هـ/2009م، ص128.

[4]– الشاوي(يحي بن محمَّد أبو زكريا المغربية الجزائري ت1096هـ)، إرتقَاء السِّيادة في علم أصول النَّحو، تقديم وتحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السَّعدي، دار الأنبار للطباعة والنشر، ط1، الرمادي، العراق، 1411هـ/1990م، ص62.

الزَّمن، ومرَّ بمراحل النُّمو، وعملت فيه التجربة والملاحظة عملها حتى وصل إلى ما نعرفه له من قواعد وأحكام[1].

ويرى" **سعيد جاسم الزبيدي**" أنَّ القياس مرَّ في نشأته بثلاث مراحل[2]:

أ- **مرحلة النشأة:** تمتد هذه المرحلة منذ نشأة النَّحو العربي، أي قبل ظهور كتاب سيبويه، ومن رواد هذه المرحلة "**أبو الأسود الدُّؤلي**"(ت69هـ)، الذي يعد أوَّل من وضع القياس، قال" **ابن سلام الجمحي**"(ت231هـ):" أوَّل من أسَّس العربية، وفتح بابها وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدُّؤلي"[3]. لكن هذا لا يعني عنده أكثر من أنَّه رسم شيئا من القواعد العامة لبعض النصوص اللُّغويَّة ، وأنَّ سيبويه حين يذكر كلمة "القياس" فإنَّه لا يريد به أكثر من أنَّ ظاهرة لغوية قد صحَّ استعمالها عند العرب، وكثرت لديهم بما يكفي أن يُصاغ لها ولأمثالها قانون عام[4].

وقد ظهر القياس واستقام مصطلحا ومنهجا عند "**عبد الله بن إسحاق الحضرمي**"، الذي" كان أول من بعج النَّحو ومدَّ القياس والعلل، وكان معه أبو عمرو بن العلاء، وبقي بعده بقاءً طويلا، وكان ابن أبي إسحاق أشدُ تجريدا للقياس، وكان أبو عمرو أوسع علما بكلام العرب ولغاتها وغريبها "[5] ذلك أنَّه سبق النُّحاة الذين عاصروه، وأمدَّهم بأدوات جديدة للعمل، وأعطاهم مذهبا أصوليا جديدا تطوَّر فيما بعد، وازداد

---

[1]– عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة النحوية، نشأتها وتطورها، دار المعارف، ط1، القاهرة،(د، ت)، ص244.

[2]– سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي، نشأته وتطوره، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1،عمان، الأردن،1997م، ص18.

[3]– ابن سلام الجمحي(ت231هـ)، طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه: أبو فهر محمود محمد شاكر، دار المدني،(د، ط)، جدة،(د، ت)،ج1، ص12.

[4]– ينظر: إبراهيم أنيس، طرق تنمية الألفاظ في اللُّغة، مطبعة النهضة الجديدة،(د، ط)، القاهرة،1967م، ص15.

[5]– ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء ،ج1، ص14. اللّغوي(أبو الطيب عبد الواحد بن علي351هـ)، مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية، (د،ط)، صيدا ، لبنان،1430هـ/2009م، ص25.

نضجا على يد تلامذته وتابعيه[1]. وهذا يعني– حسب مصطفى السقا–:" أنَّ ابن أبي إسحاق أوَّل من بحث في القياس، وعلل النَّحو، والقياس هو إعطاء ما توجد فيه العلَّة الخاصة من كلام الناس حكم ما توجد فيه نفس العلة من كلام العرب، وكان الحضرمي يمدُّ القياس؛ أي يطرده، ويجعله شاملا لا استثناء فيه، فلا يحكم على ما خالف القياس بأنَّه شاذ، وإنَّما يحكم بغلط القائل المُخالف للقياس[...] وهكذا أراد ابن أبي إسحاق الحضرمي وتلميذه أن تحكم اللغة بضوابط حديدية، يفرضها المنطق على المتكلمين باللغة جميعا، دون نظر إلى واقع اللغة، واختلاف البيئات والقبائل، وما كانت اللغة لتحكم بالقوانين العقلية، وإنَّما المناهج اللغوية مناهج اجتماعيَّة"[2]. وقد أراد من القياس" القاعدة النحوية"[3]، ومدى اطرادها في النُّصوص اللُّغوية مروية كانت، أو مسموعة، وتقويم ما يشذُ من نصوص اللغة عنها[4]. وقال عنه "**ابن الأنباري**":" كان ملمًا بالعربية والقراءة، إمامًا فيهما وكان شديد التَّجريد للقياس، ويقال إنَّه كان أشدُّ تجريدًا للقياس من"أبي عمرو بن العلاء"، وكان أبو عمرو بن العلاء أوسع علما بكلام

---

[1]– ينظر: صلاح الدين الزعبلاوي، مع النحاة وما غاصوا عليه في دقائق اللغة وأسرارها، منشورات اتحاد الكتاب العرب،(د،ط)، دمشق، 1992م، ص59. وينظر: أمان الدِّين محمد حتحات، التأويل والقياس عند عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وحدة المتطلبات الجامعيَّة العامة،(د، ط)، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2006/2005م، ص9.

[2]– مصطفى السقا، نشأة الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة،1958م، ج10، ص96.

[3]– ينظر: محمد خير حلواني، المفصل في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت ،لبنان، 1399هـ/1979م، ص145.

[4]– علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص13.

العرب ولغاتها وغريبها"[1]. أمَّا" **يوهان فك**" فقال:" إنَّ عبد الله بن إسحاق توسَّع توسُّعا كبيرا في استعمال القياس اللُّغوي"[2].

في حين يرى" **ناصر الدِّين الأسد**":" أنَّ ابن أبي إسحاق وتلميذه عيسى بن عمر كانا أشدَّ ميلا للقياس"[3].

ويُجمع معظم النُّحاة المحدثين على أنَّ القياس في هذه الفترة قام على الفطرة[4]، التي تستلزم أن يكون القياس، وسيلة لمحاكاة كلام العرب، ولكن كيف نشأ القياس، وما الدواعي التي أدت إلى أن يتخذ هذا السمت المتعارف عليه؟.

وقد برز في هذه المرحلة اتجاهان: أحدهما يقيس على الأكثر ويمثله "عبد الله بن إسحاق الحضرمي" وتلميذه "**عيسى بن عمر الثقفي**"(ت149هـ)، والاتجاه الثاني: يقيس على كلِّ ما صحَّ من كلام العرب، ويمثله" يونس بن حبيب"(ت182هـ)[5]، الذي أوصاه "**أبو إسحاق الحضرمي**" بقوله:" عليك بباب من النَّحو يطرد وينقاس"[6].

---

[1]– ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، حققه :إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، ط3، الزرقاء، الأردن، 1405هـ/1985م، ص26.

[2]– يوهان فك، العربية دراسات في اللُّغة واللَّهجات والأساليب، ترجمة وتقديم وتعليق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ،(د، ط)، القاهرة ، 1400هـ/1980م، ص55.

[3]– ناصر الدِّين الأسد، مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التَّاريخية، دار المعارف، ط5، القاهرة، 1978م، ص436.

[4]– ينظر: محمد عطا موسى، مناهج الدرس النَّحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان ، الأردن، 2002م، ص114.

[5]– ينظر: منى إلياس، القياس في النَّحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، دمشق،1405هـ/1985م، ص10ـ20.

[6]– الزبيدي(أبو بكر محمد بن الحسن الأشبيلي ت379هـ)، طبقات النَّحويين واللُّغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف،(د، ط)،القاهرة،1984م، ص32.

ب- مرحلة المنهج: في هذه المرحلة أصبح القياس فيها دليلا من أدلة النَّحو العربي، وأساسًا من أسس الدرس النَّحوي، وأبرز من يُمثل هذه المرحلة "**الخليل بن أحمد الفراهيدي**"(ت170هـ) وسيبويه، فقد أُثِر عن "الخليل بن أحمد" أنَّه سُئل عن العلل التي يعتل بها في النَّحو:" قيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إنَّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها[1]، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، فاعتللت أنا بما عندي أنَّه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك رجلٌ حكيم دخل محكمة البناء؛ عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلَّما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنَّما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك ممَّا ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك"[2].

يتبيَّن من هذا النَّص أنَّ الفضل في إظهار معالم القياس يعود إلى "**الخليل**"، فهو الذي:" وضع رسومه ومناهجه، وتجد في كتاب سيبويه أنماطا كثيرة من قياسه مبعثرة في أبواب شتى"[3]. من ذلك قوله في" باب ما يجري عليه صفة ما كان من سببه":"

---

[1]– المقصود بالطَّبع" أنَّ هذه اللغة في لفظها ومعناها مواطئة لطباع أهلها، ولعلَّها القاضية بالكلام السَّليم من غير السَّليم عندهم. فهو إن جرى على نحو ما في نفوسهم من حسّ وسليقة فذاك وإلاَّ فهو مردود لافتقاره إلى قبول الطَّبع". ينظر: صالح الكشو، مظاهر التعريف في العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية،(د، ط)، صفاقس،1997م، ص37.

[2]– الزجاجي(أبو القاسم337هـ)، الإيضاح في علل النَّحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، ط3، بيروت، 1399هـ/1979م، ص65 –66. وينظر: مهدي المخزومي، الفراهيدي عبقري من البصرة، دار الشؤون الثقافية العامة، ط2، بغداد،1689م، ص76.

[3]– سعيد الأفغاني، في أصول النحو، المكتب الإسلامي،(د، ط)، بيروت،1407هـ/1987م، ص85.

ولو أنَّ هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يُلتفت إليه"[1]. وقوله في باب المصادر:" وقد جاء بعض مصادر ما ذكرنا على فِعَال كما جاء على فُعُولٍ، وذلك نحو كذَبَتُهُ كِذَابًا، وكَتَبْتَهُ كِتَابًا، وحَجَجْتُهُ حِجَاجًا، وبعض العرب يقول: كَتْبًا على القياس"[2].

وبدأ النَّحو يتحوَّل لديهما– الخليل وسيبويه– في هذه الفترة من أسلوبه الفطري القديم الذي جرت عليه الطبقة الأولى، إلى أسلوبه النظري الجديد[3].

ورفض" **فتحي عبد الفتاح الدَّجني**" أن يقال عن قياس سيبويه:" إنَّه قياس فطري"[4]، والذي يُؤكِّد ذلك أنَّ كتاب "سيبويه" مليء بالقياس الذي يقوم على استقراء كلام العرب، ولا يرى لهذا الرفض وجها لأنَّه لا أحد يُنكر القياس عند سيبويه، ولكن هذا القياس يمثل النوع الأوَّل– القياس الاستقرائي– ولا يمثل النوع الثاني– القياس النَّحوي– الذي ظهر في القرن الثالث والرابع الهجريين[5].

وليس غريبا أن يبلغ القياس ذروته على يدي "**الخليل**" وتلميذه "**سيبويه**"، فقد كان كما قال عنه "**ابن جني**"(ت392هـ):" سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه"[6].

---

[1]– سيبويه(أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت180هـ)، الكتاب، تحقيق وشرح :عبد السلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة ، 1408هـ/1988م،ج2، ص20.

[2]– المصدر نفسه،ج4، ص7.

[3]– ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللُّغة والنَّحو، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط2، مصر،1377هـ/1958م، ص47.

[4]– القياس الفطري هو:"القياس الذي لم يتأثَّر بالفلسفة والمنطق ، ولم يظهر فيه أي أثر للتعمق، وليس له أيُّ صلة بالمسائل العقليَّة البحتة ، فهو يقوم على مشابهة شيء بشيء . وهذا بلا شك هو النوع الذي ظهر في كتاب سيبويه". ينظر: راسم رضوان عبد الوهاب عقل، القياس النّحوي عند أبي علي الفارسي وابن جني، رسالة ماجستير مخطوطة،إشراف: إبراهيم يوسف السَّيِّد، كلية الآداب والعلوم، جامعة آل البيت، الأردن، 1420هـ/1999م، ص13.

[5]– ينظر: فتحي عبد الفتاح الدجني، ظاهرة الشذوذ في النَّحو العربي، وكالة المطبوعات، ط1، الكويت، 1974م، ص35 وما بعدها.

[6]– ابن جني، الخصائص، ج1، ص361.

وتمتدُّ هذه المرحلة– مرحلة المنهج– حتى القرن الثالث، وفيها تحوَّل القياس من القياس اللُّغوي الفطري– قياس النصوص على النصوص– إلى قياس الأحكام واستخدام الأسلوب النَّظري في تفسير الظواهر والمعالجة، كما تطوَّر وتعمَّق النَّظر في اللُّغة حتى انتهى الأمر إلى تناول جزئيات النِّظام التَّركيبي، ففسروه بالقياس والتَّعليل، ثمَّ جردوا له المقولات النظرية الخاصة به التي تسمَّى القواعد، وهكذا طوروا القياس وفقا لما يقتضيه الدرس اللُّغوي العربي[1]. والسِّمة البارزة للقياس في هذه المرحلة هي أنَّه قياس طبيعي لا تسيطر عليه الفلسفة من قريب أو بعيد[2].

أمَّا القياس بمعناه الشَّكلي فقد وُلد على يد" **ابن جني**" الذي وجه اهتمامه إليه منطلقا من قوله:" اعلم أنَّ من قوة القياس عندهم اعتقاد النَّحويين أنَّ ماقيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب"[3]. ولهذا أخذ يؤصل للقياس ويتوسع فيه، حتى استتبت أقسامه، وأنواعه، وأركانه، واعتمد على كتبه وآرائه معظم من جاء بعده من النَّحويين واللُّغويين" كابن الأنباري" و"السيوطي"[4]. وبهذا يعدُّ "**ابن جني**" المؤسس الفعلي للقياس بمعناه اللُّغوي والنَّحوي.

---

[1]– ينظر: محمود حسن جاسم، القاعدة النَّحوية، تحليل ونقد، دار الفكر، ط1، دمشق،1428هـ/2007م، ص169-170. وينظر: محمد حسنين صبرة، ثمرة الخلاف بين النَّحويين البصريين والكوفيين، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،(د، ط)، القاهرة،2001م، ص59.

[2]– فؤاد حنا ترزي، في أصول اللُّغة والنَّحو، مطبعة دار الكتب،(د، ط)، بيروت،(د، ت)، ص121.

[3]– ابن جني، الخصائص،ج1، ص114.

[4]– ينظر: محمود أحمد نحلة، أصول النَّحو العربي، دار العلوم العربية، ط1، بيروت، لبنان،1407هـ/1987م، ص111.

ج- مرحلة التَّنظير*: تبدأ هذه المرحلة مع بداية القرن الرابع الهجري، ويمثِّل هذه المرحلة أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني، الذي قال عنه:" أحسبُ أنَّ أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا"[1].

وقد ظهرت في هذه المرحلة ثلاث اتجاهات: **الاتجاه الأوَّل** هو اتِّجاه الرواية والقياس، وكان يتزعمه "**أبو سعيد السيرافي**"(ت368هـ)، و**الاتِّجاه الثاني:** هو اتِّجاه القياس، وقد مثَّله "**أبو علي الفارسي**"، وقد لاقى هذان الاتِّجاهان تقدير العلماء، أمَّا **الاتِّجاه الثالث،** فقد مزج بين النَّحو والمنطق وترأسه" الرُّماني" الذي كان يمزج النَّحو بالمنطق، فقد عابه العلماء[2]، حتى قال عنه أبو علي الفارسي:" إن كان النَّحو ما يقوله الرُّماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النَّحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء"[3].

3-3- أضرب القياس: القياس في النَّحو على ضربين هما:

أ- قياس المتكلِّم(الاستعمالي/الاستبطاني/ التعميم/ التطبيقي/الأنماط): وهو الذي يتعاطاه متكلم اللغة، ويقصد به محاكاة العرب في طرائقهم اللُّغويَّة، وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ الكلمة، وما يعرض لها من أحكام، كالإبدال، والإعلال، والحذف، والزيادة[...]، وفي نظام الكلام وما يعرض له من أحكام أخرى(كالتقديم، والتأخير، والانفصال، والاتِّصال، والحذف، والذكر، والإعراب، والبناء[...][4]. فالمتكلِّم أو مستعمل اللُّغة لا يستطيع الإحاطة بكلِّ ما تكلَّم به في إطار مجموعة لغويَّة معيَّنة، فيأتي في هذه الحالة بالقياس" ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى

---

*- يُقصد بالتنظير: وضع الأصول النظرية لأصول النَّحو العربي تعريفا وتفريعا في مبحث أو رسالة أو كتاب. ينظر: سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي ، نشأته وتطوره، ص19، الهامش رقم:6.

(1)- ابن جني، الخصائص، ج1، ص208.

(2)- ينظر:عبد الفتَّاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين عُلماء اللغة القدامى والمحدثين، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط1، عمان ، الأردن، 1419هـ/1998م، ص78.

(3)- السيوطي، بغية الوعاة ، ج2، ص181.

(4)- ينظر: محمَّد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، ص20.

أنَّك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنَّما سمعت البعض فقست عليه، فإذا سمعت" قام زيد" أجزت"ظَرُفَ بشرٌ"، و"كرُم خالد"[1]. وقد" حكى الكسائي أنَّه سأل بعض العرب عن أحد مطابِب الجَزُور[2]، فقال: مَطيب، وضحك الأعرابي من نفسه كيف تكلَّف لهم ذلك من كلامه، فهذا ضربٌ من القياس ركبه الأعرابي، حتى دعاه إلى الضحك من نفسه، في تعاطيه إيَّاه"[3].

ولهذا النَّوع من القياس دورين هامين[4]:

يتمثَّل **الدور الأوَّل:** في كونه وسيلة نحوية ضرورية لأصل اللُّغة واستخراج قواعدها.

ويتمثَّل **الدور الثاني:** في كونه وسيلة للاستغلال، ومن هذا النَّوع يستطيع المتكلِّم أن يستعمل مالا يوجد في النَّص المنقول(السماع أو النقل) تلك الصورة المجردة التي خضع لها النص غير المنقول.

ب- قياس النَّحو(الأحكام): وهو القياس الذي يبتدعه النَّحوي تنبيها إلى علة الحكم الثابت عن العرب بالنقل الصحيح، وهذا النوع من القياس عقلي تفرضه آراء النحاة والعلماء[5].

قال"**عبد اللَّطيف البغدادي**" في" شرح الخطب النباتية":" اعلم أنَّ اللُّغوي شأنُه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعدَّاه، وأمَّا النَّحوي فشأنه أن يتصرَّف فيما نقله اللُّغوي ،

---

[1]- ابن جني، الخصائص،ج1، ص357.

[2]-" مَطابِبُ اللَّحم وغيره: خياره وأطيبه؛ لا يفرد، ولا واحد له من لفظه، وهو من باب مَحاسِن وملامح [...] وحكى السيرافي: أنَّه سأل بعض العرب عن مَطَابِب الجزور، ما واحدها؟ فقال: مَطْيَبٌ، وضحك الأعرابي من نفسه كيف تكلَّف لهم ذلك من كلامه". ابن منظور، لسان العرب ،ج1، ص566. مادة:(طيب).

[3]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص369.

[4]- ينظر: محمد خان، أصول النحو العربي، ص71.

[5]- هاشم محمَّد سويفي، المنظور المعاصر لنظرية القياس ودوره في تنمية اللغة، مجلة علوم اللغة، دار غريب القاهرة، مج4،ع3، 2001م، ص45. وينظر: إبراهيم أحمد الشيخ عيد، ابن جني والأصول النَّحوية، مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية، مج19، ع12، يونيو2015م، ص38.

ويقيس عليه، ومثالهما المحدث والفقيه؛ فشأن المُحدث نقل الحديث برمَّته، ثمَّ إنَّ الفقيه يتلقَّاه ويتصرفُ فيه، ويبسطُ فيه علله ويقيس عليه الأمثال والأشباه. قال أبوعلي فيما حكاه ابن جني: يجوز لنا أن نقيس منثورنا على منثورهم وشعرنا على شعرهم"[1].

ويذكر" **تمام حسان**" الفرق بين القياسين قائلا:" القياس في عُرف النُّحاة إمَّا من قبيل القياس الاستعمالي، وإمَّا من قبيل القياس النَّحوي. والأوَّل هو انتحاء كلام العرب، وبهذا المعنى لا يكون القياس نحوا وإنَّما يكون تطبيقا للنَّحو[...] وهو وسيلة كسب اللغة في الطفولة. أمَّا القياس الثاني فهو القياس النَّحوي، أو هو النَّحو كما يراه النُّحاة، وإذا كان القياس الأول قياس الأنماط فهذا القياس الثاني قياس الأحكام، وإذا كان الأوَّل هو الانتحاء فإنَّ الثاني هو النَّحو"[2].

ولتوضيح الفرق بين القياسين نسوق المثال التَّالي:" دخول اللام في خبر لكن" ذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز دخول اللام في خبر(لكن)، كما جاز في خبر(إنَّ) نحو قولنا: ما قام زيدٌ لكنَّ عمرا لقائمٌ[3]. وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز دخول اللام في خبر(لكن). واحتج الكوفيون لمذهبهم بالنقل(السماع) والقياس.

أمَّا النقل فقد جاء عن العرب إدخال اللام على خبرها في قول الشاعر[4](مجهول):

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيلَى عَوَاذِلِي وَلَكَنَّنِي مِنْ حُبِّها لَكَمِيدُ

---

[1]– السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وصححه وعلق عليه: محمد أحمد جاد بك وآخرون، دار التراث، ط3، القاهرة،(د، ت)،ج1، ص59.

[2]– تمَّام حسَّان، الأصول، دراسة إبستيمُولوجيَّة للفكر اللُّغوي عند العرب، النَّحو، فقه اللُّغة، البلاغة، ص151-154.

[3]– ينظر: ابن عقيل(بهاء الدين عبد الله بن عقيل ت769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط6، بيروت،1974م، ج1، ص260. وينظر: المالقي(أحمد بن عبد النور ت702هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، ط2، دمشق، 1405هـ/1985م، ص310.

[4]– ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية،(د، ط)، صيدا، بيروت ، لبنان،1428هـ/2007م،ج1، ص173.

وأمَّا القياس، فلأن الأصل في(لكن)هو "إنَّ" زيدت عليها(اللام) و(الكاف) فصارت جميعها حرفا واحدا[1]. وقد رُدَّ البيت للجهل بقائله، ولشذوذه وقلته؛ ولهذا لا يكادُ يُعرف له نظير في كلام العرب، ولو كان قياسا مطردا لكان ينبغي أن يكثُر في كلامهم، كما زيدت اللام في البيت لضرورة الشعر[2]. كما قيل:" إنَّ البيت ليس ممَّا نحن فيه، وإنَّما أصله: ولكن إنَّني، ثمَّ حذفت الهمزة والتقت النونان، فأدغمتا إجراءً للمنفصل مجرى المتصل[3].

وحجة البصريين الذين منعوا دخول اللام على خبر(لكن)، أنَّ هذه اللام إمَّا أن تكون لام التأكيد أو لام القسم، وعلى كلا المذهبين فلا يستقيم دخول اللام في خبر(لكن)؛ وذلك لأنَّها إن كانت لام التأكيد ، فلام التَّأكيد إنَّما حسنت مع(إنَّ) لاتفاقهما في المعنى؛لأنَّ كلَّ واحدة منهما للتأكيد، وأمَّا(لكن) فمخالفة لها في المعنى. وإن كانت لام القسم، فإنَّما حسنت مع(إنَّ) لأنَّ (إنَّ) تقع في جواب القسم، كما أنَّ اللام تقع في جواب القسم، وأمَّا (لكن) فمخالفة لها في ذلك؛ لأنَّها لا تقع في جواب القسم فينبغي أن لا تدخل اللام في خبرها[4].

---

[1]– ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص173.

[2]– ابن عصفور الاشبيلي، شرح الجمل، تحقيق: صاحب أبو الجناح، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر،(د، ط)، 1400هـ، ج1، ص431. وينظر: الرماني، معاني الحروف، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة الطالب الجامعي، ط2، مكة المكرمة، 1407هـ/1986م، ص124.

[3]– العُكبري(أبو البقاء616هـ)، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان،1406هـ/1986م، ص355.

[4]– ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاتة عامر، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان،1421هـ/2000م،ج2، ص53.

3-4- أهمية القياس في النَّحو العربي:

نظرا لأهمية القياس، فقد حُصر النَّحو- في أحد تعريفاته- فيه، قال "**الكسائي**"(ت189هـ)[1](الرمل):

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ وَبِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَعْ

وقال "**الزجاجي**":" النَّحو علم قياسي"[2]. كما صرَّح "**الرماني**" بأهمية القياس قائلا:" إنَّ صناعة النَّحو مبنية على تمييز صواب الكلام من خطئه على مذهب العرب بطريق القياس الصحيح"[3]. فالنحو- إذن- يعتمد أساسا على القياس الصحيح الذي يعرض الكلام على ما قالته العرب، ومن ثمَّة يحكم بخطئه أو صوابه. وقد قيل:" إنَّ القياس هو الذي أوجد النَّحو، ووسع اللغة"[4]. ولذلك لقي قبولا كبيرا عند النُّحاة، قال "**أبو علي الفارسي**":" أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة في القياس"[5]، ولعلَّه يشير بذلك إلى ما قد يوجد من فرق بين عمل النُّحوي الذي يجتهد ويستنبط، وعمل اللُّغوي الذي يعتمد على الرواية. أمَّا "**ابن جني**"، فقال:" مسألة واحدة

---

[1]- الخطيب البغدادي(الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت ت463هـ)، تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطَّانها العلماء من غير أهلها وواريدها، حقَّقه، وضبط نصَّه، وعلَّق عليه: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت،1422هـ/2001م،ج13، ص355. وينظر:القفطي(ا لوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف ت624هـ)، انباه الرُّواة على أنباه النُّحاة، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، مؤسسة الكتب الثقافية، ط1، القاهرة ، بيروت، 1406هـ/1986م،ج2، ص267. ثعلب(أبو العباس أحمد بن يحي ت291هـ)، مجالس ثعلب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط4، القاهرة، 1980م،ج2، ص745.

[2]- الزجاجي، الإيضاح في علل النَّحو، ص41.

[3]- الرماني، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان أحمد الدميري،(د، ط)،(د، ت)، ص204. نقلا عن: آمنة الأمين عبد الله محمد، أثر القياس الفقهي في القياس النَّحوي، رسالة ماجستير(مخطوطة)، إشراف: سليمان يوسف الخاطر، كلية اللغة العربية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 1426هـ/2005م، ص29.

[4]- أحمد أمين، ضحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، ط7، القاهرة،(د، ت)،ج2، ص279.

[5]- ابن جني، الخصائص،ج2، ص88.

من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عُيون الناس"[1]. كما أُثر عنه قوله:" إذا بطُل أن يكون النَّحو رواية ونقلا، وجب أن يكون قياسا وعقلا"[2].

من هنا تظهر الفائدة الجليلة للقياس، والتي تغني المتكلِّم عن سماع كلِّ ما يتكلَّم به العرب، ويأتي بأمثلة جديدة لم تتكلَّم بها العرب، وذلك لأنَّ اللغة لا تُؤخذ جميعها بالسماع، كما لا تؤخذ جميعها بالقياس، وقد أدرك النحُّاة العرب هذه الحقيقة، قال "ابن جني":" ومعاذ الله أن ندَّعي أنَّ جميع اللُّغة تستدرك بالأدلَّة قياسا، لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به ونبهنا عليه"[3].

وقد بيَّن" **ابن الأنباري**" أهمية" القياس"، واستحالة إنكاره، فقال:" اعلم أنَّ إنكار القياس في النَّحو لا يتحقق؛ لأنَّ النَّحو كلُّه قياس، ولهذا قيل في حده: النَّحو علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النَّحو ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره لثبوته بالدَّلائل القاطعة والبراهين الساطعة"[4]. وهذا دليل على أهمية القياس، وعلى دوره الكبير والمركزي في التقعيد النَّحوي، فقد ربط "**ابن الأنباري**"إنكار القياس بإنكار النَّحو، ولم يكتفِ بعدِّ القياس دليلا من أدلة النَّحو العربي، بل جعله النَّحو كلُّه.

---

[1]– ابن جني، الخصائص،ج2، ص88.

[2]– إبراهيم بيومي مدكور، منطق أرسطو والنَّحو العربي، مجلة مجمع اللغة العربية، مطبعة وزارة المعارف العمومية، القاهرة، 1953م،ج7، ص342.

[3]– ابن جني، الخصائص،ج2، ص43.

[4]– ابن الأنباري، لُمَع الأدلة في أصول النحو، ص95.

3-5- أركان القياس:

لابدَّ لكلِّ قياس من أربعة أركان، قال "ابن الأنباري": " ولابدَّ لكل قياسٍ من أربعة أشياء: أصل وفرع وعلة وحكم"[1]. ولكلِّ ركن منها شروط وأحكام يجب أن تتوافر فيه.

أ- **الأصل(المقيس عليه)**[2]: ويُقصد به أحد شيئين:

1- النُّصوص اللُّغوية المنقولة عن العرب، سواء كان هذا النَّقل بواسطة السماع أو الرواية عن طريق المشافهة، أو التدوين[3].

لكن قد لا يكون" المقيس عليه" نصًّا منقولا عن العرب، بل قد يكون حكما نحويًّا تمَّ إثباته بالقياس والاستنباط، إذ تجعل بعض تلك القواعد والأحكام التي وُضعت بعد ملاحظة النُّصوص أصلا يقاسُ عليه غيره من الأحكام، ويُعدُّ هذا النوع قياسا على الأحكام لا على النُّصوص[4].

2- القواعد النَّحوية التي وضعها النُّحاة بعد ملاحظة النُّصوص اللُّغوية[5].

وقد اختلف علماء النَّحو في الأصل(المقيس عليه)، وما يجب أن تتوافر فيه من شروط؛ وذلك لأنَّ الكلام المسموع عن العرب على اختلاف لغاتهم، إمَّا أن يكون مطردا، وإمَّا أن يكون شاذا، والاطراد معناه التتابع والاستمرار، في حين أنَّ الشُّذوذ

---

[1]- ابن الأنباري، لُمَع الأدلة في أصول النحو، ص95. السيوطي، الاقتراح في أصول النَّحو، ص81.

[2]- في القياس النحوي يستعمل المصطلحين بمعنى واحد، لكن مصطلح الأصل أعمُّ من مصطلح المقيس عليه؛ لأنَّ كل مقيس عليه أصل ولا ينعكس. ينظر: الدينوري(الحسين بن موسى)، ثمار الصناعة في علم العربية، تحقيق: حنا جميل حداد، منشورات وزارة الثقافة، ط1، عمان، 1994م، ص77. نقلا عن: حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص154.

[3]- علي أبو المكارم ،أصول التفكير النحوي، ص95.

[4]- ينظر: محمد سالم صالح ، أصول النَّحو، دراسة في فكر الأنباري، ص315.

[5]- علي أبو المكارم ،أصول التفكير النحوي، ص95.

معناه التفرُّق والتفرد، ولذلك جعل علماء العربيَّة ما استمر من الكلام بمثابة المطرد، وجعلوا ما تفرَّد وتفرَّق عن بقية بابه شاذا[1].

وقد أشار" **ابن السراج**"(ت316هـ) إلى أنَّ الشيء قد يشذ عن بابه، فإذا كان القياس مطردا في جميع الباب فلا يعتدُّ بالشاذ، ولا يطَّرد في نظائره، وهذا مستعملٌ في كثير من العلوم؛ لأنَّه لو أُعترض بالشاذ على القياس المطرد لأدى ذلك إلى بُطلان الكثير من العلوم[2].

وعلى هذا الأساس قسَّم" **ابن السراج**" الشاذ إلى ثلاثة أضرب هي: ما شذَّ عن بابه وقياسه، وما شذَّ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس، وما شذَّ عن القياس والاستعمال[3].

أمَّا" **ابن جني**" فقد قسَّم الكلام من حيث" الاطراد والشذوذ" إلى أربعة أضرب هي:

1- مطَّرد في القياس، والاستعمال جميعا: وهذا هو الغاية المطلوبة، والمثابة المنوبة، وذلك نحو: قام زيد، وضربت عمرا، ومررت بسعيد[4].

ونحو النصب بحروف النَّصب، والجر بحروف الجر، والجزم بحروف الجزم، وغير ذلك ممَّا هو فاشٍ في الاستعمال قوي في القياس[5].

---

[1]- ينظر:عبد القادر البغدادي، شرح شواهد شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية،(د، ط)، بيروت،1982م، ج4، ص4. وينظر: خديجة الحديثي ، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص234. وينظر: أحمد الجلايلي، مقدمة لأصول النَّحو العربي، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة،2012م، ص38.

[2]- ينظر: ابن السراج(أبو بكر محمد بن سهل النَّحوي البغدادي ت316هـ)، الأصول في النَّحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرِّسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، بيروت، 1417هـ/1996م، ج1، ص 56.

[3]- المصدر نفسه،ج1،ص57.

[4]- ابن جني، الخصائص،ج1، ص97. وينظر: مصطفى جطل، نصوص ومسائل نحوية وصرفية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية،(د، ط)، حلب، سوريا، 1416هـ/1996م، ص 56.

[5]- ابن جني، الخصائص،ج1، ص126.

2- مطَّرد في القياس، شاذ في الاستعمال: فإن كان كذلك" فاستعمل من هذا ما استعملتْ العرب وأَجِز منه ما أجازُوا"[1]، وإلا " تحاميتَ ما تحامتِ العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله"[2]، وذلك نحو الماضي من يذر، ويدع وكذلك قولهم:" مكان مُبقل"، هذا هو القياس، إذ يندر استعمال الماضي من يذر، ويدعُ أو استعمال اسم الفاعل من" بقل" على صيغة "مبقل"، والأكثر في السماع "باقل"، والأول مسموع أيضا، ومنه المثل السائر:"عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا"[3]، ومنه أيضا مجيء خبر عسى اسما صريحا نحو قولنا: "عسى زيدٌ قائمًا أو قياما"، لكن السماع أو النقل ورد بحظره، والاقتصار على ترك استعمال الاسم هنا فيقولون:"عسى زيدٌ أن يقوم"؛ كما في قوله جلَّ من قائل: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ أَوۡ أَمۡرٖ مِّنۡ عِندِهِۦ فَيُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ نَٰدِمِينَ ٥٢﴾[المائدة، الآية:52]. ومنه قول العرب :" كاد النَّعام يطيرُ"، و" كاد العروس يكون أميرا"، و" كاد المُنتعِلُ يكون راكبا"[4]، إلا أنَّ الشاعر لما اضطرَّ أدخل(أنْ) كما في قول رؤبة بن العجاج[5](الرجز):

---

[1]– سيبويه، الكتاب،ج1، ص414.

[2]– ابن جني، الخصائص،ج1، ص99.

[3]– "عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا": الغويرُ: ماء لكلب في ناحية السماوة(بالعراق)، وهذا المثل يُضرب في التَّشاؤم من الشَّخص؛ أي لعلَّ الشرَّ قادم من جهتك، وأصل هذا المثل هو: قولٌ للزَّباء قالته لقومها حين رجع قصير من العراق ومعه الرِّجال، وبات بالغُوَيْر في طريقه، ومعناه: لعلَّ الشَّر يأتيكم من قِبل الغار. ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص51. وينظر: الميداني، مجمع الأمثال،ج2، ص341. وقيل:"عسى" بمعنى "كان"، وكان الشاهد النَّحوي في خبر"عسى" حيث ورد في هذا المثل لفظا مفردا وهو"أبؤسا" والغالب فيه أن يكون فعلا مضارعا، لذلك يقدره النحاة: عسى الغُوَيْرُ أن يكون أبؤسا. ينظر: ابن طولون(أبو عبد الله شمس الدِّين محمد بن علي الدمشقي الصالحي ت953هـ)، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، تحقيق وتعليق: عبد الحميد جاسم محمَّد الفياض الكبيسي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1423هـ/2002م، ج1، ص230.

[4]– ينظر:المبرد(أبو العباس محمد بن يزيد النَّحوي ت285هـ)، الكامل في اللغة والأدب، تعليق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط3،القاهرة، 1997م،ج1، 157.

[5]– ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: وليم بن الورد البروسيّ، دار الآفاق الجديدة، ط2، بيروت،1980م، ص172.

رَسْمٌ عَفَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ انْمَحَى قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصحَا

ففي هذه الحالة المطَّرد في القياس هو الصيغة المفترضة بالنسبة للمسموع بالفعل من تلك الوحدة وهو في صيغة أخرى، بما يقتضيه القياس وعبارة" **ابن جني**" غير واضحة فقد يبدو فيها شيء من التناقض بين المطرد في القياس والشاذ في الاستعمال. وهذا القسم لا يطرد فيه القياس؛ إذ لا يوجد فيه شيء منه في الاستعمال. ولو قلنا:" ما يقتضيه القياس مع عدم وجوده أو شذوذه في الاستعمال"[1] لكان أوضح.

وحكم هذا النوع عند النُّحاة هو الاقتداء بالعرب، وترك ما تركوه في ذلك، مع مراعاة القياس في نظيره الذي لم يرد السماع على خلافه.

3- مطَّرد في الاستعمال، شاذ في القياس: وذلك نحو قولنا:" استصوب، واستحوذ"، و"استنوق الجمل"، يقال:"استصوبتُ الأمر"، ولا يُقال: استَصَبْتُ، وفي استحوذ لا يقال: استحاذ، وفي استنوق لا يُقال: استناق، وقولهم:"أَخْوَصُ الرمثُ"[2]، و"استَتْيَسَتِ الشَّاةُ"، و"أَغْيَلَتِ المرأة"[3]، والقياس يقضي أن تُقلب الياء ألفا فتصبح "أغالت المرأة"، كما قُلبت هي والواو في: أقام، وأراد، وأقال، وأثاب، وأفاد[4]، ومن ذلك أيضا النَّسب إلى ثقيف وسليم وقُريش على ثقيفيّ وسلميّ وقريشيّ، وإن كان كثيرا إلاَّ أنَّه ضعيف في القياس

---

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، القياس على الأكثر عند نحاة العربية وما يترتب عليه، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ع115، 2008م، ص74.

[2]– الرمث شجرٌ ترعاه الإبل وإخواصه أن يبدو فيه ورق ناعم كأنَّه خوصة. ينظر: عبد الصَّبور شاهين، دراسات لغوية، القياس في الفصحى الدخيل في العامية، مؤسسة الرِّسالة، ط2، بيروت، 1406هـ/1986م، ص16.

[3]– أَغْيَلَت المرأة: بمعنى: أرضعت المرأة ولدها وهي حامل، أو أن تُؤتى وهي ترضعه، والغيلُ: لبن المرأة وهي حامل. وقد أغالت وأغيلت، إذا سقيت ولدها غيلا. ينظر: العيني(بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى ت855هـ)، المقاصد النَّحويَّة في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1426هـ/2005م، ج2، ص487.

[4]– ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النَّحو العربي، أفريقيا الشرق،(د، ط)، الدار البيضاء، المغرب،2011م، ص103. وينظر:علي مزهر الياسري، الفكر النَّحوي عند العرب أصوله ومناهجه، تقديم: عبد الله الجبوري، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت، لبنان،1423هـ/2003م، ص224.

عند سيبويه ويمتنع القياس عليه لمخالفته له، إذ اللُّغة الفصيحة إثبات الياء، وهي أن تقول: ثقيفيّ وسلميّ وقريشيّ.

أمَّا رأي" **ابن جني**" في هذا النوع من القياس فهو:" اتباع السماع الوارد به فيه نفسه، ولكنَّه لا يتَّخذ أصلا يقاس عليه غيره، ألا ترى أنَّك إذا سمعت: استحوذ، واستصوب، أديتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما. ألا تراك لا تقول في: استقام، استقوم، ولا في استساغ، استسوغ، ولا في استباع، استبيع، ولا في أعاد، أَعوَد"[1].

4- **شاذٌ في القياس والاستعمال معا**، مثل: تتميم(مفعول) فيما عينه واو، نحو: ثوبٌ مصوون، وفرسٌ مقوود، ومسك مدووف، ورجلٌ معوود من مرضه، وهذا لا يجوز القياس عليه، ولا رد غيره إليه؛ لأنَّ العرب لا يستخدمون تتميم(مفْعول) من ذوات الواو التي هي عين؛ وذلك لثقلها مثل قولنا:" غارت عينه غُوُورا"، وهي شاذة كذلك في القياس من جهة أنَّ المطَّرد من كلام العرب في صياغة اسم المفعول من الاسم الذي عينه واو أو ياء أن يأتي على وزن مفعول على قياس الصحيح؛ فالقياس في مفعول(باع) و(قال) أن نقول:(مَبِيع) و(مَقُول)، وهو المستعمل عند العرب[2].

على أنَّ الألفاظ الشاذة عند" **ابن جني**" لا تعقد بابا ولا يمكن أن يتخذ مثلها قياسا، من ذلك امتناعهم عن بناء فعلل في الرباعي لاستكراههم الخروج من كسر إلى ضم، أمَّا ما حكوه من قولهم: زِئْبُرٌ، وضِئْبَلٌ، وخُرْفُعٌ، وإِصْبُعٌ، فهي ألفاظ شاذة لا يُقاس عليها[3].

---

[1]– ابن جني، الخصائص،ج1، ص99.

[2]– ينظر: ابن جني، المنصف في شرح التصريف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط1، القاهرة، 1373هـ/1954م، ج1، ص278.

[3]– ابن جني، الخصائص،ج1، ص68.

أمَّا الشيخ "محمد الخضر حسين الجزائري"[1]، وهو من النُّحاة المحدثين فقد قسم الكلام المسموع عن العرب إلى قسمين:

1- ما جاء على القياس.

2- ما جاء على غير القياس: وهذا قسَّمه بدوره إلى قسمين:

أحدهما: أن يكون كلام العرب سائرا على سنة معروفة، ووضع عام فتسمع الكلمة أو نحوها ممن لا يعرف بالفصاحة وهي تخالف المعروف في مجاري الكلام، فهذه لا تصلح أن تكون موضعا للقياس.

---

[1]– يذهب الباحثون في شخصيته إلى القول أنَّ: اسمه هو محمد الخِضْر حسين، ولكن الأصل هو محمد الأخضر بن الحسين بن علي بن عمر الحسيني التونسي الشريف، المولود بمدينة نفطة بالقطر التونسي في 26 رجب عام 1293هـ الموافق لـ:21 جويلية 1873م، وقد غُيِّر اسمه إلى محمد الخضر تيمنا بسيدنا الخِضْر، وهذا الاسم اقترحه صديقه محمد الطاهر بن عاشور. لمزيد من التفصيل ينظر: أبو القاسم محمد كرو، محمد الخضر حسين شيخ الأزهر الأسبق، دار المغرب العربي، ط1، تونس،1971م، ص12. وينظر: محمد مواعدة، محمد الخضر حسين حياته وآثاره، الدار الحسينية للكتاب، ط2، دمشق، 1412هـ/1992م، ص13. وينظر: محمد الخضر حسين،الأعمال الكاملة، جمعها وضبطها:علي الرِّضا الحسيني، دار النوادر، ط1، بيروت، 1431هـ/2010م، ج14، ص202. وينظر: محمد الجوادي، محمد الخضر حسين وفقه السياسة في الإسلام، دار الكلمة للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 1435هـ/2014م، ص17. وينظر: محمد خان، الشيخ محمد الخضر حسين حياته وأعماله، حوليات المخبر، منشورات مخبر اللسانيات واللغة العربية،جامعة بسكر،الجزائر،ع5، 2016م، ص9.

ثانيهما: ما يرد في الكلام الفصيح ونتحقق أنَّه لم يصدر عن الخطأ أو تلاعب في أوضاع اللغة، مثل آيات الذكر الحكيم، والأحاديث النبوية الشريفة التي قامت القرائن على أنَّها مروية بألفاظها العربية الصحيحة، وهذا إن كانت كلمة خرجت عمَّا نسميه قياسا وذلك نحو:"معائش" التي رويت بالهمز في إحدى القراءات الصحيحة؛ فإنَّه يصح لنا إعطاؤها حكم استحوذ واستصوب فنتكلَّم بها لا شبهة في فصاحتها، ولكنَّنا نرجع بأمثالها إلى حكم القياس وهو أنَّ "مفاعل" لا تُقلب فيها الياء عينا في بناء مفرده[1].

وقد اشتُرط في المقيس عليه ألا يكون شاذا خارجا عن سنن القياس، وليس من شروطه الكثرة، فقد يقاس على القليل لموافقته القياس، وكما لا يقاس على الشاذ نُطقا لا يُقاس عليه تركا، ويُمتنع على الكثير لمخالفته له[2].

ب- الفرع(المقيس): هو الركن الثاني من أركان القياس، وقد خاض فيه النُّحاة وأرادوا أن يُجربوا الصياغة القياسية فيه لقواعدهم ويعمموها، ويقصدون به ما كان محمولا على كلام العرب تركيبا أو حكما[3]، " والمقيس عند النُّحاة من كلام العرب، لأنَّنا لم نسمع اسم كل فاعل أو مفعول، وإنَّما سمعنا البعض فقسنا عليه غيره، فإذا سمعت: (قام زيد) أجزت: ظَرُف خالد، وحَمُقَ بِشرٌ[4]؛ لأنَّ"إثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل مُحال"[5].

---

[1]- ينظر: محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، المطبعة السلفية،(د، ط)، القاهرة، 1353هـ، ص43، 44. وينظر: دراسات في العربية وتاريخها، ص 43، 44.

[2]- السيوطي ، الاقتراح في أصول النَّحو، ص82 ، 83 ، 84.

[3]- سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي، ص25. عمر مفتاح سويعد، المقاييس والعلل النَّحويَّة والصرفية، وموقف العلماء منها، مجلة الجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية، زليتن، ليبيا، ع17، 1433هـ/2012م، ص202. إبراهيم البب وحكمت علي بربهان، العلاقة بين القياس والقاعدة النَّحويَّة ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، دمشق، مج38،ع3، 2016م، ص279.

[4]- ابن جني، الخصائص،ج1، ص357. المنصف في شرح التصريف،ج1، ص180.

[5]- ابن الأنباري، لُمَع الأدلة في أصول النحو، ص98.

وتظهر أهمية "المقيس" من حيث أنَّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب. قال" **أبو علي الفارسي**":" والقياس ألاَّ يجوز إلاَّ أن تبني على أمثلة العرب؛ لأنَّ في بنائك إيَّاه إدخالاً له في كلام العرب، والدَّليل على ذلك أنَّك تقول: طاب الخُشْكُنَانُ[1]، فترفعه وإن كان أعجميًّا؛ لأنَّ كلَّ فاعل عربي مرفوع، فإنَّما تقيس على ما جاء وصح"[2]. وهذا يعني أنَّه يجوز لنا أن نصوغ على أي وزن ثبت استعماله في كلام العرب، وإن لم ينطقوا به، فمثلا يجوز لنا أن نأتي من"ضرب" على وزن "جعفر" فنقول:" ضربب" مع أنَّ العرب لم تنطق به. ومثل هذا القياس هدفه التمرين، لذلك لا يلزم إثبات صيغ لم ينطق بها العرب في كلامهم. فمثلا لا يمكننا أن نصوغ على وزن"جالينوس" و"ميكائيل" لعدم ثبوتها في كلام العرب[3].

---

[1]– الخُشْكُنَان: خبزة تُصنع من خالص دقيق الحنطة، وتُملأُ بالسُّطر واللَّوز، أو الفستق وتُقلى. ينظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ص236.

[2]– ابن جني، الخصائص،ج1، ص357. المنصف في شرح التصريف، ج1، ص180–181.

[3]– ينظر: أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، قدم له وعلَّق عليه: محمد بن عبد المعطي، خرج شواهده ووضع فهارسه: أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري، دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع،(د،ط)،الرياض (د، ت)، ص143. وينظر: ساهر حمد مسلم القرالَّة، الأصول النَّحوية عند الحيدرة اليمني في كتابه"كشف المشكل في النَّحو"، رسالة ماجستير(مخطوطة)، إشراف: محمد حسن عواد، جامعة مؤتة، الأردن، 2004م، ص72.

هذا وتختلف أنواع المقيس عند النحاة، وتتدرج جميعها تحت نوعين رئيسين؛ لأنَّهما إمّا أن تكون نصوصا محمولة على نصوص، أو أحكاما محمولة على أحكام، ومن ثمَّة يمكن تقسيم القياس– بحسب نوع المقيس– إلى قياس النُّصوص وقياس الظواهر (الأحكام).

أ– **قياس النُّصوص:** يظهر قياس النُّصوص بصورة واضحة في المراحل الأولى للقياس، وهي مرحلة الاستقراء، ويعتبر قياس النُّصوص ضرورة تحتمها ظروف التَّطور الاجتماعي التي تتطلب مرونة في استخدام المادة اللُّغويَّة لملاحظة هذا التَّطور والتَّعبير عنه[1]. وقياس النُّصوص يعني أحد أمرين:

الأول: إلحاق الصيغ، والمفردات غير المنقولة عن العرب بالصيغ والمفردات المنقولة عنهم. وقد قال" **ابن الأنباري**":" فلو لم يجُز القياس واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال لأدى ذلك إلى ألا يفي ما نخص بما لا نخص، ويبقى كثير من المعاني لا يمكن التَّعبير عنها لعدم النقل، وذلك منافٍ لحكمة الوضع"[2].

الثاني: إلحاق الاشتقاقات غير المسموعة على المسموعة من كلام العرب، وعلى هذا تبنى من المادة اللغوية المحفوظة اشتقاقات مختلفة، ربما لم تسمع كلُّها أو بعضها.

---

[1]– ينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي ، ص85.

[2]– ابن الأنباري، لُمَع الأدلة في أصول النحو، ص99.

وقد عُرف لهذا النَّوع من القياس اتِّجاهان:

اتِّجاه متطوِّر: يرى أنَّ هذا النَّوع من التصرُّف يثري اللغة وينميها، ويمثله أبو الحسن الأخفش الذي أجاز بناء الأمثلة على أي وزن من أوزان العربية، وإن لم يكن موجودا في كلام العرب[1].

واتجاه محافظ: يقوم على تحرِّي الدِّقة في استخدام النصوص اللُّغوية المحفوظة، والإفادة منها، ويرى أصحاب هذا الاتجاه ضرورة الوقوف عند حدِّ المنقول بالفعل من الاشتقاقات، ولا يتعداها، وتزعم هذا الاتجاه، كل من" الخليل" و"سيبويه"[2].

ب- قياس الظواهر(الأحكام): وفيه تقاس الأحكام على الأحكام التي توضع بعد ملاحظة النُّصوص، فهو قياس على القواعد وليس على النُّصوص[3]، وفيه يجب أن تكون هناك علة تربط بين المقيس والمقيس عليه للحصول على الحكم نفسه[4].

---

[1]– أنظر: قول" الأخفش" في المنصف،ج1، ص180. وفيه يقول ابن جني:" وكان أبو الحسن الأخفش يُجيز أن تَبني على ما ما بنت العرب، وعلى أيِّ مثال سألته، إذا قلت له: ابنِ لي من كذا مثل كذا، وإن لم يكن من أمثلة العرب، ويقول: إنَّما سألتني أن أُمثِّل لك فمسألتك ليست بخطأ وتمثيلي عليها صواب".

[2]– يؤكّدُ هذا الأمر ما ذهب إليه سيبويه عندما قال:" ينبغي لك أن تُجرى هذه الحروف كما أجرت العرب، وأن تعني ما عنوا بها". الكتاب، ج1، ص330-331. وقال أيضا:" فَأَجْرِ الأَشيَاءَ كَمَا أَجرَوهَا". الكتاب،ج1، ص419. لمزيد من التفصيل ينظر: تمام حسان، الأصول، ص161.

[3]– هذا النوع من القياس لم يعرف عند العرب، ولم يسمع عنهم، وإنَّما هو من صنيع النُّحاة الذين استخدموا التعليل لاستخراج قواعد لم ترد عن أصحاب اللغة، الأمر الذي به قد تشعبت القواعد، وفسد النَّحو. ينظر: عبد الفتَّاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين عُلماء اللغة القدامى والمحدثين، ص89، الهامش رقم:1.

[4]– ينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النَّحوي، ص90.

ومن أمثلته قياس جزم الأفعال على جرِّ الأسماء، فقد ذكر النُّحاة أنَّ الفعل المضارع إنَّما أُعرب لمشابهته الاسم من أوجه عدَّة[1]. كما ذكر النُّحاة أنَّ الجزم يختص بالأفعال كما أنَّ الجرَّ مختص بالأسماء، وعليه يتعذر جزم الأسماء كما يتعذر جرّ الأفعال؛ لأنَّ الجزم دخل على الأفعال بدلا من الجرِّ في الأسماء[2]. قال "**سيبويه**":" وليس في الأفعال المضارعة جرٌّ كما أنَّه ليس في الأسماء جزمٌ؛ لأنَّ المجرور داخل في المضاف إليه معاقبٌ للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال"[3].

ج-العلة:

1- مفهوم العلَّة: يعدُّ مصطلح "العلَّة" من المصطلحات التي لها أصل لغوي في علم أصول النَّحو لأنَّها ركن من أركان القياس فإذا كان القياس أصيلا فكذلك فروعه هي أيضا أصيلة في علم أصول النَّحو وقد مرَّ التَّعليل بمراحل تطور" وعلى الرغم من أنَّ نشأة التعليل كانت متأخرة عن التَّقعيد، وكان التَّعليل- في بدايتها- يقتصر على تبرير القواعد وتسويغ أحكامها، ولا يتجاوز ذلك إلى التَّأثير فيها بالتَّغيير أو التَّبديل، فإنَّه قد

---

[1]- ينظر: ابن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق وتعليق: بركات يوسف هبُّود، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 1420هـ/ 1999م، ص48.

[2]- العُكبَري، اللُّباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، ط1، بيروت، لبنان، دمشق، سورية، 1416هـ/1995م، ج1، ص65.

[3]- سيبويه، الكتاب،ج1، ص14.

[4]- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص151.

مرَّ بمرحلة طويلة من التَّطوُّر، انتهت به إلى التأثير المباشر في القواعد ذاتها، دون أن يقف عند تبريرها وتقديم ما عساه يكون مسوغا لها أو للظواهر التي وراءها"[4].

والعلَّة النَّحويَّة سمة بارزة في النَّحو العربي، وقد بلغت شأوا كبيرا على أيدي عباقرة اللغة والنَّحو في القرون الأولى، فلا يكاد يرد حكم إلا معللا، كما خصَّها النُّحاة بالتأليف، فأُفردت لها كتب خاصة[1].

ومن يتأمل نظرة كبار النُّحاة وحذاقهم إلى العلَّة النَّحوية، يدرك أنَّ العلّة "عبارة عن مجموعة من الضوابط يستنبطها النَّحوي أو يفترضها بقصد تفهم ما يمكن أن نسميه اليوم نظام اللغة، وتناسق عناصرها كلُّ ذلك بغض النَّظر عن كون ما يهتدي إليه النَّحوي منها، هو ما يقصده الناطقون باللغة على السجيَّة والطبع أم لا، والمهم أنَّه أمر محتمل لا يُمكن رفضه إلاَّ إذا عُوِّض بما هو أليق منه"[2].

كما أنَّ المقصود بالعلة:" الشبه الذي يتحقق في المقيس والمقيس عليه"[3]؛ أي العلاقة التي رأى المتكلِّم العادي أو النَّحوي أنَّها تربط بين المحمول(المقيس) والمحمول

---

[1]– من أهم تلك المؤلفات نذكر: "العلل في النَّحو" " لقطرب"(ت206هـ)، وعلل النَّحو "لابن كيسان"(ت320هـ)، وعلل النَّحو "للمازني"(ت230هـ)، والإيضاح في علل النَّحو "للزجاجي"(ت337هـ)، و"النَّحو المجموع على العلل" "لمبرمان"(ت345هـ)، وعلل النَّحو "لابن الوراق"(ت381هـ)، واللباب في علل البناء والإعراب "للعكبري" (ت616هـ)، و"علل النّحو" "لأبي علي الحسن الأصفهاني"، و" شرح علل النَّحو" "للمهبلي"، و"البرهان في علل النَّحو"." لابن عبدوس الكوفي". ينظر: خديجة الحديثي، دراسات في كتاب سيبويه، وكالة المطبوعات،(د، ط)، الكويت،1980م، ص195. ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص320ـ323. وينظر: محي الدين محسب، العلة بين المناطقة والنحاة، مقاربات في اللغة والأدب، سلسلة علمية تصدر عن قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الملك سعود، الرياض، 1428هـ/2007م، ص169. وينظر: محمد خان، أصول النحو العربي، ص99.

[2]– ينظر: عبد القادر المهيري، التَّعليل ونظام اللغة، حوليات الجامعة التونسية، تونس، ع22، 1983م، ص176. وينظر: أحمد مطر عطية، العلة النَّحويَّة، محاولة تفسير لنظام اللغة، مجلة جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، مج11،ع1، 1419هـ/1999م، ص4.

[3]– محمد عاشور السويح، القياس النَّحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع،(د،ط)، مصراتا، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 1395هـ/1986م، ص87.

عليه(المقيس عليه) فقاس أحدهما على الآخر، وهذه العلاقة أو السبب أو الجامع الذي يربط بين المقيس والمقيس عليه قد تكون واهية ضعيفة، وعلى هذا يكون الحمل جليًّا مقبولا لاستعمال اللغة إيَّاه، وقد يكون خفيًّا ضعيفا لعدم قبوله به[1].

وقد عرَّف"**الرماني**" العلَّة بقوله:" تغيير المعلول كما كان عليه"[2]. وهذا الحد غير واضح فقد بين أنَّ العلة هي التغيُّر الذي يطرأ على المعلول فتجعله يختلف عما كان عليه.

أمَّا "**ابن جني**" فقد عرَّفها بقوله:" وذلك أنَّها إنَّما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام"[3]؛ فمثلا: الفاعل في كلام العرب يكون مرفوع، وعليه ما كان في معنى الفاعل فهو مرفوع. وعرَّفها في موضع آخر بقوله:" العلة مجموع ما يورده المعتل بها هو حدُّها ووصفها"[4].

فالعلَّة انطلاقا من هذا القول نوع من أنواع التأكيد والتثبُّت والاطمئنان بصحَّة الخبر أو الحُكم، وذكر الشيء معللا يقوي تأثيره في النفس وثقتها به، وهو بعد هذا أبلغ من ذكره من غير تعليل، وذلك لسببين هما[5]:

أ- أنَّ العلة المنصوصة قاضية بعموم المعلول.

ب- أنَّ النفوس ترتاح إلى نقل الأحكام المعللة، بخلاف غير المعلَّلة.

---

[1]- ينظر: خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، التَّعليل النَّحوي في الدَّرس اللُّغوي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1،عمان، 1427هـ/2007م، ص78.

[2]- الرماني، الحدود في النَّحو، ص68.

[3]- ابن جني، الخصائص،ج1، ص48.

[4]- المصدر نفسه، ج1، ص151.

[5]- ينظر: الزركشي(بدر الدِّين محمَّد بن عبد الله ت794هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث،(د، ط)، القاهرة،(د، ت)،ج3، ص91. وينظر: سعيد بن محمد بن عبد الله القرني، التعليل في القرآن الكريم، دراسة نحوية، أطروحة دكتوراه(مخطوطة)، إشراف: مصطفى إبراهيم علي عبد الله، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1420هـ/1421هـ ،ج1، ص14.

وعرَّفها" **مازن المبارك**" بقوله:" الوصف الذي يكون مَظَنَّة وجه الحكمة في اتِّخاذ الحكم. أو بعبارة أوضح هي الأمر الذي يزعم النَّحويون أنَّ العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجها معينا من التعبير والصياغة"[1]. يُفهم من كلامه هذا أنَّه يُعمم الزَّعم على النُّحاة كلِّهم في حين أنَّنا نجد من النحاة العرب من يرى أنَّ العرب كانوا يتكلَّمون سليقة من غير ملاحظة[2].

2- أهمية العلة:

شغلت دراسة العلَّة النَّحوية النُّحاة على اعتبار أنَّها" مبدأ نظري أفضى إليه القياس وهي درجة شكلانية للتفكير النَّحوي في العربية فيما يخصُّ الوظائف النَّحوية والإعراب"[3]. كما تعدُّ العلَّة النَّحوية" محور التفكير القياسي وإشكاليته الرئيسية"[4]، وعن طريقها تتمُّ محاولة تفسير الظاهرة اللُّغويَّة، والنفوذ إلى ما وراءها وشرح الأسباب التي جعلتها على ماهي عليه، وكثيرا ما يتجاوز الأمر الحقائق اللُّغويَّة، ويصل إلى المحاكمة الذهنية الصِّرف، وذلك مثل محاولة النُّحاة القدامى تعليل لمَ دخل التنوين الأسماء ولم يدخل الأفعال[5]. أوهي" الوصف الذي يُظَنُّ أنَّه السبب في الحكم الذي

---

[1]– مازن المبارك، النَّحو العربي، العلة النَّحويَّة نشأتها وتطورها، دار الفكر، ط3، بيروت، لبنان، 1401هـ/1981م، ص90.

[2]– ينظر: عناد مخلف مهبش الهيتي، العلة القياسية عند أبي البركات الأنباري، مفهومها وشروط سلامتها، مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ع2، 2010م، ص274.

[3]– المنصف عاشور، بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، منشورات كلية الآداب ،(د،ط)، منوبة،1991م، ص27.

[4]– حسين عبد الغني الأسدي وسناء على حسين الحمداني، التعليل في الدرس النحوي، نظرة في أصول اللغة، مجلة جامعة كربلاء العلمية، كلية التربية، مج7، ع4، 2009م، ص25.

[5]– ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النَّحو العربي، ص105. وينظر: يحي القاسم، التَّعليل النَّحوي عند النُّحاة اصطلاحا واستعمالا وتطبيقا، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، دمشق، مج17،ع8، 1995م، ص85.

اتُّخذ في ظاهرة معيَّنة، والذي يعكس وجه الحكمة في ذلك"[1]. لذلك فإنَّ العلَّة النَّحوية- في حال استبعادنا لأحرف العلة- قد تكون القرينة أو العلامة التي يتحقق الحكم بسببها، وقد تكون الجامع[2]، أمَّا التَّعليل النَّحوي فهو تفسير الظواهر اللغوية والأحكام النَّحويَّة التي استنبطت من النصوص العربية الفصيحة ومحاولة معرفة كنهها[3]. أو هو النشاط الذي يتعاطاه النَّحوي باعتماده علل النَّحو في سعيه للتَّقعيد؛ أي في جمعه للاستعمالات اللغوية المتشابهة والمتماثلة وإجراء أحكام واحدة عليها[4]. ومعنى هذا أنَّ العلة أساس التَّعليل عليها ينبني وإليها يرجع الأمر كلُّه في إجراء حكم عنصر على عنصر آخر.

بناءً على ما تقدَّم يمكن القول: إنَّ التَّعليل لدى النُّحاة يقصد به" أن يُذكر للظاهرة سبب"[5] وذلك من خلال البحث عن جملة الأحكام النَّحوية المقرَّرة، وقد قُرنت بالأسباب الموصلة إلى تلك الأحكام، بحيث يتسم-التعليل- بجزئية الموضوع والنظرة،

---

(1)- علي سلامة أبو شريف، العلة النَّحويَّة، تحليل النُّحاة لبناء وتركيب كلام العرب -دراسة وصفية في كتاب المقاصد الشافية للإمام الشاطبي-، دار الزهراء، ط1، الرياض، 2012م، ص87.

(2)- يقصد بالجامع: الصلة التي تتوافر فيها مجموعة من الشروط، تُكوِّن ما يُمكن أن يُعد جامعا بين طرفي القياس: المقيس والمقيس عليه.

(3)- ينظر: خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، التَّعليل النَّحوي في الدَّرس اللُّغوي، ص125، 126. وينظر: حميد الفتلي، العلل النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية المطبوعة إلى نهاية القرن الثاني الهجري، مكتبة ناشرون، ط1، بيروت، لبنان، 2001م، ص13. وينظر: سعد الكردي، العلل التعليمية وأهميتها في النحو العربي، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، مج73،ج1418،1هـ/1998م، ص993. وينظر: وليد السراقبي، مظاهر التعليل النحوي في كتاب التذييل والتكميل، مجلة التراث العربي، اتِّحاد الكتاب العرب، دمشق، العددان86ــ87، 1423هـ/2002م، ص293. وينظر: أمين لقمان الجبار وشهير عبد الغني محمد صالح، التعليل النحوي عند"عبد القاهر الجرجاني" في كتاب- المقتصد في شرح الإيضاح-، مجلة سرَّ من رأى، قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة الموصل، مج9،ع32 ،2013م، ص92.

(4)- ينظر: وئام الحيزم، تأويل اللفظ والحمل على المعنى، كلية العلوم الإنسانية،(د، ط)، تونس،(د، ت)،ص48.

(5)- محمد الزروق، التَّعليل النَّحوي من النَّاحية الأصولية، مجلة جذور، مج3، ج6، 1422هـ/2001م، ص462.

ولا يسلك جزئياته المعلَّلة في إطار كُلِّي وهو يتوافق مع القاعدة النَّحوية ولا يناقضها، بل يسوغها ويشرح بواعثها وأهدافها، ويقف عند النصوص اللغوية المروية عن العرب أو المفروضة من قبل النحاة مساويا في المروي بين الفصحى واللهجات.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ علل النَّحو ليست موجبة للحكم بل مستنبطة من أوضاع ومقاييس من تكلَّم بالعربية، قال"الرضي":" اعلم أولا أنَّ قول النحاة: إنَّ الشيء الفلاني علة لكذا لا يريدون به أنَّه موجب له، بل المعنى أنَّه شيء إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلِّم ذلك الحكم، لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم"[1].

وهنا تبدو أهمية العلَّة النَّحويَّة في إظهار حكمة اللغة العربية ودقة أبنيتها ومفرداتها وتراكيبها وبيان مهارة وذوق وذكاء الناطق بها؛ إذ إنَّ كل ظاهرة من الظواهر الثابتة والطارئة على اللغة العربية في المُفردات والتراكيب على السواء لم تقع اعتباطا، وإنَّما كانت عن حكمة قصدها المتكلِّم العربي وأظهرها النَّحوي[2].

3- نشأة العلَّة:

ليس غريبًا أن نرى نشوء العلَّة النَّحوية مصاحبا لنشوء البحث اللُّغوي والنَّحوي ووضع أحكامه وقواعده، وليس مستغربا أن يُنسب التَّعليل إلى علماء العربية الأوائل، ولعل أوَّل من نُسب إليه التَّعليل في النَّحو هو"**عبد الله بن إسحاق الحضرمي**"[3]، الذي

---

[1]– الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية،ج1، ص101.

[2]– ينظر: شعبان زين العابدين محمد، العلة النَّحويَّة في ضوء الممنوع من الصرف، دراسة تحليلية موازنة، مكتبة الآداب، ط1، القاهرة، 1432هـ/2004م، ص6.

[3]– ينظر: جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، منشورات دار مكتبة الحياة،(د، ط)، بيروت، لبنان،1992م، ج1، ص420.

نسب إليه أنَّه" شرح العلل"[1] وأنَّه"أوَّل من علل النَّحو"[2]، ومعنى هذا أنَّه لم يبتكرها، ولم يكن أوَّل من أخذ بالتَّعليل منهجا في الدَّرس النَّحوي فهو قد وجدها فشرحها[3].

ويرى"**ابن جني**" أنَّ "**أبا عمرو بن العلاء**"(ت154هـ) هو أوَّل من نقل استعمال التَّعليل عن العرب" فقد حكى الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء قال: سمعت رجلا من اليمن يقول: فلان لغوبٌ جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول: جاءته كتابي! قال: نعم أليس بصحيفة؟ قلت: فما اللَّغوب؟ قال: الأحمق، وهذا النثر كما ترى، وقد علَّله"[4].

وكان هذا الخبر بداية التَّعليل عند النُّحاة لذلك دافع" **ابن جني**"عن تعليل النُّحاة، فقال:" أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا، وتدبَّروا، وقاسوا، وتصرَّفوا أن يسمعوا أعرابيا جافيا غُفلا، يُعلِّل هذا الموضع بهذه العلَّة، ويحتجُّ لتأنيث المذكر بما ذكرناه، فلا يهتاجوا هم لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته، فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربي ذلك، ووقفهم على سمتِهِ وأمِّه"[5]. بهذا النَّص يستدل "**ابن جني**"على مقصد العرب من التعليل، وأخذ النُّحاة بهذا المبدأ.

وقد اهتمَّ "**ابن جني**" بالعلَّة النَّحويَّة اهتماما كبيرا في كتابه "الخصائص"، ورأى أنَّ العلَّة في النَّحو أقرب إلى علل المتكلِّمين منها إلى علل الفقهاء، قال:" اعلم أنَّ علل النَّحويين- وأعني بذلك حُذَّاقهم المتقنين، لا ألفاظهم المستَضعفين- أقرب إلى علل

---

[1]- القفطي، انباه الرُّواة على أنباه النُّحاة، ج2، ص105.

[2]- ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص 27.

[3]- ينظر: نهاد فليح حسن، العلة النَّحوية بين النظرية والتطبيق، مجلة آداب المستنصرية، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ع14، 1406هـ/1986م، ص164. وينظر: محمود جاسم الدرويش، العلة النَّحوية، تأريخ وتطور حتى نهاية القرن السادس الهجري، المكتبة الوطنية، ط1، بغداد،1423هـ/2002م، ص17.

[4]- الخصائص،ج1، ص249، ج2، ص416. سر صناعة الإعراب، ج1، ص26. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص628. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ،ج6، ص186.الاقتراح في أصول النحو، ص113.

[5]- ابن جني، الخصائص،ج1، ص249.

المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنَّهم إنَّما يُحيلون على الحسّ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفَّتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه، وذلك أنَّها إنَّما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام ووجود الحكمة فيه خفيَّة عنَّا[...] وليس كذلك علل النَّحويين"[1].

ويوضِّح "**ابن جني**" الفرق بين علل النَّحو وعلل الفقه بقوله:" ولست تجد شيئا ممَّا علل به القوم وجوه الإعراب إلاَّ والنَّفس تقبله، والحسُّ مُنطوٍ على الاعتراف به؛ ألاَّ ترى أنَّ عوارض ما يوجد في هذه اللُّغة شيء سبق وقت الشرع، وفزع في التحاكم فيه إلى بديهة الطبع، فجميع علل النَّحو إذًا مواطئة للطباع، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد"[2]. وتابعه في ذلك" **يحي الشاوي**"، إذ قال:" وعلل الفقه أمارات فيصح تخلُّفها، وعلل النَّحو أقرب منها إلى العلل العقليَّة، فهي غير مدخولة، وحيث لا تظهر العلة، يقال في النَّحو مسموع وفي الفقه تعبُّد"[3].

غير أنَّ هذه العلل قد ظهرت في البداية ظهورا عاديا يتفق هذا الظهور مع وروح اللغة، واتسمت بالبساطة والسهولة، والابتعاد عن التَّعقيد والتَّقدير، وهذا ما نراه فيما روي عن" **يحي بن يعمر**" في معرض تعليله نصب كلمة(أَحَبَّ) في قوله جلَّ من قائل:

﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ

---

[1]– المصدر نفسه،ج1، ص48.

[2]– ابن جني، الخصائص،ج1، ص51.

[3]– الشاوي، إرتقاء السيادة في علم أصول النَّحو، ص69.

ٱلۡفَٰسِقِينَ ﴿٢٤﴾[التوبة، الآية:24] بكونها خبرا لكان، وكذلك جاء في تعليل"سيبويه" لرفع كلمة(قليل) في قول امرىء القيس[1](الطويل):

فَلَوْ أنَّ مَا أَسْعى لِأَدنى مَعيشَةٍ كَفَانِي وَلَم أَطلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

فقال:" فإنَّما رفعَ لأنَّه لم يجعل القليلَ مطلوبًا، وإنَّما كان المطلوبُ عنده الملكَ وجعل القليل كافيًا، ولو لم يَرِدْ ذلك ونَصَبَ فَسَدَ المعنى"[2]. وقال البصريون:" المعنى: كفاني قليلٌ من المال ولم أطلب الملك؛ لأنَّه ينتظم لو سعيت لأدنى معيشة لم أطلب الملك"[3].

ويذهب بعض الدارسين إلى أنَّ نضج واكتمال العلَّة واتضاح معالمها كان على" يد الخليل بن أحمد الفراهيدي" شيخ " سيبويه" وأقرب أساتذته إليه وأكثرهم تأثيرا فيه، وكان أوَّل من بسط القول في العلل النَّحويَّة بسطا أذهل معاصريه وحيَّرهم حتى أخذوا يسألونه عن هذه العلل من أين أتى بها[4]. وكان من خصائص الدَّرس النَّحوي آنذاك، هو تحكيم المنطق في الظواهر اللُّغوية وإخضاع الأصول إلى أحكام العقل، واصطناع أساليب المتكلِّمين في تثبيت أصلٍ أو توضيح قاعدة[5].

---

[1]– ديوان امرىء القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف،(د، ط)، القاهرة، 1964م، ص39.

[2]– سيبويه، الكتاب،ج1، ص79.

[3]– أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج7، ص121.

[4]– ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص356. وينظر: عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة النحوية ، نشأتها وتطورها، ص269.

[5]– ينظر: مهدي المخزومي، الدرس النَّحوي في بغداد، دار الرائد العربي، ط2، بيروت، لبنان، 1407هـ/1987م، ص61.

4- موقف النُّحاة من العلة:

وقف النُّحاة من العلة موقفين متباينين هما[1]:

1- يذهب فريق من النُّحاة إلى أنَّ العلل مجرد وسائل لإدراك ضوابط اللغة من استنتاج العلماء، وليس من الضروري أن يكون العرب قد قصدوها في كلامهم. ويمثل هذا الفريق الخليل بن أحمد الفراهيدي، الذي يرى أنَّ التعليل عملية نسبية تقوم على التأويل ولم تُنقل عن العرب، بل هي من صنيع النحويين، وعليه يمكن أن يُوافق ما ذهب إليه النَّحوي مقصد العرب، كما يمكن ألا يوافق.

2- يذهب أصحاب الفريق الثاني إلى أنَّ للعرب وعيا بالعلل، وأنَّهم قصدوها في كلامهم. ويمثل هذا الفريق ابن جني، الذي عقد له بابا في خصائصه سماه:" باب في أنَّ العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها، وحملناه عليها"، يقول فيه:" اعلم أنَّ هذا الموضع في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة، وللنفس به مُسْكة وعِصْمة؛ لأنَّ فيه تصحيح ما ندَّعيه على العرب من أنَّها أرادت كذا لكذا، وفعلت كذا لكذا، وهو أحزم لها، وأجمل بها، وأدلُّ على الحكمة المنسوبة إليها، من أن تكون تكلَّفت ما تكلّفته من استمرارها على وتيرةٍ واحدة، وتقرِّيها منهجا واحدا تراعيه وتلاحظه وتتحمَّل لذلك مشاقَّه وكُلفه، وتعتذر من تقصير إن جرى وقتا في شيء منه، وليس يجوز أن يكون ذلك كلّه في كل لغة لهم، وعند كل قوم منهم، حتى لا يختلف ولا ينتقض ولا يتهاجر، على كثرتهم وسعة بلادهم، وطول عهد زمان هذه اللغة لهم وتصرفها على ألسنتهم اتفاقا وقع حتى لم يختلف فيه اثنان، ولا تنازعه فريقان إلا وهم له مريدون، وبسياقه على أوضاعهم فيه معنيُّون، ألا ترى إلى اطراد رفع الفاعل ونصب المفعول والجرِّ بحروف

---

[1]- ينظر: محمد خان، أصول النحو العربي، ص105- 106.

الجر والنصب بحروفه والجزم بحروفه[...]"[1].

ويتبدى من هذا الكلام أنَّ العرب تكلَّمت وفق القواعد النَّحويَّة وفي الوقت نفسه كانوا يدركون علل ذلك. قال"**أبو عبد الله الحسن بن موسى الدِّينَوري**":" اعتلالات النَّحويين صنفان: علة تطَّرد في كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحَّة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم، وهم للأولى أكثر استعمالا وأشدُّ تداولا وهي واسعة الشُّعب"[2].

د- الحكم: هو الركن الرابع والأخير من أركان القياس، وهو ثمرته ونتيجته العملية، ويقصد به" إلحاق المقيس بالمقيس عليه يتضمَّن إعطاءه حكمه"[6].أو" هو ما يسري على المقيس ممَّا هو في المقيس عليه"[6]. أو هو" ما يجري على الفرع من أحكام الأصل صرفا ونحوا وإعرابا"[7]، أو هو" ما تنص عليه القاعدة "[8]. وفيه مسألتان: جواز القياس على حكم ثبت استعماله عن العرب، وجواز القياس على الأصل المختلف في حكمه كقولهم في (إلَّا): إنَّها قامت مقام فعل بعمل النَّصب كما في النِّداء، فإنَّ إعمال(يا) النِّداء مختلف فيه؛ فمنهم من قال: أنَّه العامل، ومنهم من قال: فعل متعدٍ[9].

---

[1]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص237- 238.

[2]- الدينوري، ثمار الصناعة في علم العربية، ص135. السيوطي، الاقتراح في أصول النَّحو، ص98.

[6]- سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النَّحو العربي، ص34.

[6]- عبد الفتَّاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين عُلماء اللغة القدامى والمحدثين، ص91.

[7]- عزيزة فوَّال بابتي، المعجم المفصل في النَّحو العربي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1413هـ/1992م، ج1، ص497.

[8]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[9]- ينظر:ابن الأنباري، لُمَع الأدلة في أصول النحو، ص125.السيوطي،الاقتراح في أصول النحو، ص94 – 95.

وينقسم الحكم النَّحوي إلى ستَّة أقسام هي[1]:

1- **الواجب:** كرفع الفاعل، وتأخيره عن الفعل، ونصب المفعول، وجر المضاف إليه.

2- **الممنـوع:** كنصـب الفاعـل، وتقديمـه عـن فعلـه، ورفـع المفعـول، ونصـب المضـاف إليه.

3- **الحسن:** كرفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرط ماضٍ[2].

4- **القبيح:** كرفعه بعد شرط المضارع، كقول" جرير بن عبد الله البجلي"[3](الرجز):

يَا أَقْرَعُ بنَ حَابسٍ يَا أقرَعُ إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصرَعُ

فالفعل المضارع(تُصْرَعُ) جاء مرفوعا بعد شرط المُضارع مراعاةً لأصله، وكان حقَّه الجزم.

5- **خلاف الأولى:** كتقديم الفاعل المتَّصل بضمير يعود على المفعول به، نحو قولنا: "مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ ". وكذلك قولهم:" ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيدًا".

---

[1]– السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص30 ـ31.

[2]– نحو قولنا:" إنْ جاء محمَّدٌ أكرمته"، والأحسن منه الجزم كما في قوله تعالى:﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرۡثَ ٱلۡأٓخِرَةِ نَزِدۡ لَهُۥ فِي حَرۡثِهِۦۖ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرۡثَ ٱلدُّنۡيَا نُؤۡتِهِۦ مِنۡهَا وَمَا لَهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ ٢٠﴾[الشورى، الآية:20] و(نَزِد) جواب الشرط المجزوم.

[3]– سيبويه، الكتاب،ج3، ص67. المبرد، المقتضب، ج2، ص72. ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص192، ج3، ص462. ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص511، 703. العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص52، ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج5، ص109. أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج4، ص1874. البغدادي(عبد القادر بن عمر ت1093هـ)، خزانة الأدب ولب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة، 1416هـ/1996م،ج9، ص47.

وكقول الشاعر[1](الطويل):

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الكِلاَبِ العَاوِيَاتِ وَقَد فَعَلْ

6- الجائز على السواء: كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباته حيث لا مانع من الحذف ولا مبرر له.

ومن الواضح أنَّ "**السيوطي**" لم يشر في تقسيمه للحكم النَّحوي إلى الأحكام التي تتَّصل باللُّغات والشواهد التي يستند إليها الحكم النَّحوي، مثل الشاذ والنَّادر والقليل والكثير والشائع والضعيف، وكذلك الفصيح والأفصح وأشباهها من الأحكام التي أطلقها النُّحاة الأوائل من أجل ترصين فكرة نحويَّة معيَّنة، مستندين في ذلك إلى كثرة الاستعمال أو قلَّته[2]. وبذلك يظهر أنَّ أقسام الحكم النَّحوي تتسع لتشمل كلَّ ما يمكن أن يُطلق عليه مستويات التقويم النَّوعي والكمي[3].

---

[1]– نسبه ابن جني والبغدادي إلى النابغة الذبياني، ينظر: الخصائص، ج1، ص294. وينظر: البغدادي، خزانة الأدب ولب لسان العرب، ج1، ص278. ديوان النابغة الذبياني(زياد بن معاوية أبو أمامة ت18ق- هـ)، تحقيق: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، ط3، بيروت، 1416هـ/1996م، ص191. ونسبه ابن هشام(ت761هـ) لأبي الأسود الدؤلي(ت69هـ)، ينظر: ابن هشام(جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري ت761هـ)، تخليص الشواهد وتلخيصُ الفوائد، تحقيق وتعليق: عباس مصطفى الصَّالحي، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1406هـ/1986م، ص489. ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: محمد حسين آل ياسين، مكتبة النهضة، (د، ط)، بغداد، 1964م، ص401. في حين يرى "أبو حيان الأندلسي" أنَّ هذا البيت مصنوع، انتحله "عمرو بن كلثوم". ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،ج6، ص291.

[2]– ينظر: عفيف دمشقية، المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النَّحو العربي، معهد الإنماء العربي، ط1، بيروت، 1978م، ص 12 وما بعدها.

[3]– صباح علاوي السامرائي، الأحكام النَّوعية والكمية في النَّحو العربي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2011م، ص211.

3-6- أقسام القياس:

قسَّم "**ابن الأنباري**" القياس إلى ثلاثة أقسام، فقال:" اعلم أنَّ القياس ينقسم إلى ثلاثة أقسام: قياس علة وقياس شبه، وقياس طرد"[1].

أ- **قياس العلة:** هو أن يُحمل الفرع على الأصل في العلَّة التي عُلِّق عليها الحُكم في الأصل[2]. كحمل نائب الفاعل على الفاعل في علَّة الإسناد، فيكون حكمه الرَّفع. قال "**ابن الأنباري**":" والأصل في الرَّفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنَّما أُجري الفرع الذي هو ما لم يسمَّ فاعله بالعلَّة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النَّحو تركيب قياس كل قياس من أقيسة النَّحو"[3]. ومن أمثلته أن يقول من منع تقديم خبر (ليس) عليها: لا يجوز تقديم خبرها عليها قياسا على(عسى) فإنَّه لا يجوز تقديم خبرها عليها، وعلة المنع هي عدم تصرف الفعل.

ويستدل على صحة العلَّة بالتأثير وشهادة الأصول. فأمَّا التَّأثير فيقصد به وُجود الحكم لوجود العلَّة، وزواله لزوالها، وشهادة الأصول مثل أن يدل على بناء كيف، وأين، ومتى لتضمنها معنى الحرف. والدليل على صحَّة هذه العلة أنَّ الأصول تشهد وتدلُّ على أنَّ كلَّ اسم تضمَّن معنى الحرف يجب أن يكون مبنيًّا[4]. وقياس العلَّة معمول به بالإجماع عند كافة العلماء.

---

[1]- ابن الأنباري، لُمَع الأدلة في أصول النحو، ص105.

[2]- عفاف حسانين، في أدلَّة النَّحو، المكتبة الأكاديمية، ط1، القاهرة، 1996م، ص156.

[3]- ابن الأنباري، لُمَع الأدلة في أصول النَّحو، ص93.

[4]- المصدر نفسه، ص106.

ب– قياس الشبه: وهو قياس لا تُراعى فيه العلة، ويُقصد به:" أن يُحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي عُلِّق عليها الحكم في الأصل"[1]. وذلك مثل إعراب الفعل المضارع لمشابهته الاسم[2]. وكتقديم معمول اسم الفعل عيه حملا على تقديم معمول الفعل عليه، نحو قولنا:" ما الكذبَ رُوَيدَ"، حملا على قوله جلَّ من قائل: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ ﴿١٧٧﴾﴾[الأعراف، الآية: 177]، فقد تقدَّم المفعول به" أنفسَهم" على الفعل" يظلمون" وحُمل ذلك على تقديم "الكذب" في المثال السابق الواقع مفعولا به لاسم الفعل"رويْد".

وسبب لجوء العرب إلى قياس الشبه:" أنَّهم إذا أعطوا شيئا من شيء حكما ما، قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكما من أحكام صاحبه، عمارةً لبينهما، وتتميما للشبه الجامع لهما"[3].

وقياس الشبه معمول به عند أكثر العُلماء، إذ يقوم على وجود علاقة مشابهة بين ظاهرتين أو حكمين نحويين، فيقاس أحدهما على الآخر تبعا لهذا الشبه، ودور النُّحاة يكون في الاجتهاد لإثبات الشبه، وعن طريقه استطاع النُّحاة " إلحاق ما يشاءون من النُّصوص اللُّغويَّة الموروثة اعتمادا على ما يجدونه من شبه بين هذه النُّصوص والموروث من المادة اللُّغويَّة، فإذا أعجزهم وجود الشبه راحوا يفترضون وجوده ويفرضونه فرضا، حتى لو أسلمهم ذلك إلى التَّمحك والتَّكلُّف"[4]. وفي هذا النَّوع من القياس عملٌ عقلي وجهد فكري يقوم به النحاة حتى أنَّه يمكن تسميته بالقياس العقلي،

---

[1]– ابن الأنباري، لُمَع الأدلة في أصول النحو، ص107.

[2]– الشبه المقصود هنا قد يكون من جهة اللَّفظ كما في قولك: يضرب فهو ضارب ، وقد يكون من جهة المعنى، ومثال ذلك أنَّ أسماء الأفعال، نحو(عليك ومكانك وأمامك) مشابهة في المعنى للأفعال التي قامت هذه الأسماء مقامها وهي(الزم واثبت وتقدم)، ولهذا الشبه أجاز الكوفيون تقديم معمول أسماء الأفعال عليها قياسا على جواز تقديمه على الأفعال التي قامت مقامها. ينظر: محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، ص22.

[3]– منى إلياس، القياس في النَّحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، ص103.

[4]– علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص119.

يقول" **محمد عيد**":" هناك نوع من القياس يتردَّد في كتب النَّحو، وهو قياس أحكام على أحكام لنوع من المشابهة، فهذا الحكم كذا لأنَّه مشابه أو قياس على كذا، وهذا القياس يطلق عليه(القياس العقلي)لأنَّ للعقل فيه دور في عقد المشابهة وإقامة الصلة بين الأحكام"[1].

ج- قياس الطرد: هو أحد أقسام القياس ومن المصطلحات التي تأثَّر بها علم أصول النَّحو في مصطلحاته بأصول الفقه[2]، وقياس الطرد غير معمول به عند أكثر العُلماء، وقد عرَّفه"**ابن الأنباري**" بقوله:" اعلم أنَّ الطرد هو الذي يُوجد معه الحكم، ويفقد الإخالة(المناسبة)، في العلَّة"[3]، وذلك مثل تعليلنا بناء(ليس) بعدم التَّصرف؛ حملا على بناء الفعل غير المتصرف، نحو:" نعم وبئس"، وذلك لاطراد البناء في كلِّ فعل غير متصرف، والدَّليل على صحة العلة اطرادها وسلامتها من النقص. أو أن يقال: إنَّما أُعربت الأسماء الستة المعتلة بالحرف تعويضا عمَّا دخلها من الحذف. وإن لم تطرد في قولهم مثلا: دمٌ ويدٌ[...] ومن هنا كان لابد من إخالة أو شبه؛ لأنَّ وجود الطرد وحده لا يكفي.

---

[1]– محمد عيد، أصول النَّحو العربي في نظر النُّحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، ط4، القاهرة، 1410هـ/1989م، ص83.

[2]– ينظر: أشرف ماهر النواجي، مصطلحات علم أصول النَّحو، دراسة وكشاف معجمي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،(د، ط)، القاهرة،2001م، ص55.

[3]– ابن الأنباري، لُمَع الأدلة في أصول النحو، ص110.

ثانيا: الحمل:

1- مفهوم الحمل:

أ- لغة:

جاء في" معجم مقاييس اللغة" لابن فارس(ت395هـ) قوله:" الحَاءُ والمِيمُ واللاَّمُ أَصْلٌ يَدُلُّ على إِقلاَلِ الشَّيء. يُقَالُ: حَمَلْتُ الشَّيءَ أَحمِلُهُ حَملاً. والحَملُ: مَا كَانَ فِي بَطنٍ أو على رأسِ شَجَرٍ. يُقَالُ: إِمرَأَةٌ حَامِلٌ وحَامِلَة[...] والحِمْلُ: مَا كَانَ عَلَى ظَهرٍ أَو رَأسٍ"[1].

وجاء في" لسان العرب" لابن منظور(ت711هـ):" حَمَلَ الشَّيءَ يَحْمِلُهُ حَملاً وحُملاَنًا، فهو مَحمُولٌ وَحَمِيل، واحْتَمَلَهُ"[2]. وأَضافَ قائلاً:" قَالَ بَعضُ اللُّغوِيينَ: ماَ كَانَ لاَزِمًا لِلْشَّيءِ فَهُوَ حَمْل، وَمَا كَانَ بَائِنً فَهُوَ حِملٌ"[3].

وهذا يعني أنَّ الحمل في اللُّغة يقتضي وجود شيئين هما: الحامل والمحمول.

ب- اصطلاحا:

يعدُّ مصطلح" الحمل" من المصطلحات الجوهرية والأصيلة في التَّفكر النَّحوي العربي؛ ذلك أنَّ أكثر علل النَّحو وقواعده مصُوغة وفق هذه النظرية، التي تعدُّ" من الأسس المهمَّة التي قام عليها التَّصنيف النَّحوي، وتكاد تكون فكرة من أقوى الأفكار التي سيطرت على تفكير النُّحاة، واستوعبت كثيرًا من جهودهم في مجال البحث

---

[1]- ابن فارس(أبو الحسين أحمد بن زكريا ت395هـ)، معجم مقاييس اللُّغة، تحقيق وضبط: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،(د، ط)، عمان، الأردن، 1399هـ/1979م، ج2، ص106، مادة:(حمل).

[2] - ابن منظور(أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الافريقي المصري ت711هـ)، لسان العرب، دار صادر، (د، ط)، بيروت، لبنان،(د، ت)، مج11، ص174، مادة:(حمل).

[3]- المصدر نفسه، مج11، ص177.

النَّحوي[...] وقد توصَّل النُّحاة إليها بعد استقراء ظواهر اللُّغة والتعمق فيها، فكانت ثمرة لملاحظات علائق الألفاظ بعضها ببعض"[1].

وقد ورد مصطلح "الحمل" وتردَّد كثيرا في كتب المفسرين واللُّغويين والنَّحويين؛ لتفسير بعض الظواهر النَّحوية واللُّغوية وتعليلها، وعلى كثرة استعمال هذا المصطلح لم يحدِّد أهل اللّغة والنَّحو في كتبهم ضوابط هذه المسألة[2]، ولم يبيِّن أحد منهم الأساس الذي اعتمدوه في تحديد: ماذا يُحمَلُ على ماذا؟ وإنَّما كان حديثهم عن ذلك يأتي على شكل شذرات هنا وهناك، أو اضطرارا عندما تتعارض القواعد بما قرروه من استعمال معيَّن فيبحثون لذلك عن مخرج يُعيدُ النص اللُّغوي إلى أصل القاعدة[3].

وقد عُرف "الحمل" منذ بواكير الدرس النَّحوي العربي على لسان "**أبي عمرو بن العلاء**" في قوله:" أحمل[4] على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات"[5].

---

[1]– وفاء محمد علي السعيد، الاستثناء على القاعدة النَّحوية، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 1432هـ/2011م، ص83-84.

[2]– هذه الضوابط لم تحظ عند العلماء بالجمع والتأليف، فلا تكاد تُرى إلا متناثرة في ثنايا كتب الخلاف، والأصول النحوية على وجه الخصوص، وقد استطاع الباحث "عبد الفتَّاح حسن علي البجة"– من خلال دراسته لأمهات الكتب– أن يرصد عددا من هذه الضوابط . ينظر: عبد الفتَّاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين عُلماء اللغة القدامى والمحدثين، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 1419هـ/1998م، ص183- 193 .

[3]– ينظر: فلاح إبراهيم نصيف الفهداوي، حمل النظير على النظير عند النحويين بين النظرية والواقع اللغوي، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر، ع88، 2016م، ص15.

[4]– يرى البعض أنَّ "أبا عمرو بن العلاء" قال:" أعمل – وليس أحمل– على الأكثر، وأُسمِّي ما خالفني لغات". ينظر: ابن خلكان(أبو العباس شمس الدِّين أحمد بن أبي بكر ت681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، حققه: إحسان عباس، دار صادر،(د، ط)، بيروت، مج3،(د، ت)، ص469.

[5]– الزبيدي(أبو بكر محمد بن الحسن الأشبيلي ت379هـ)، طبقات النَّحويين واللُّغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف،(د، ط)،القاهرة،1984م، ص65.

هذا ويتطلَّب "الحمل" وجود شيئين حاملا ومحمولا ، ويقوم الحمل على أساس المناسبة بين الحامل والمحمول، فقد ذكر"**الكفوي**"(ت1094هـ) أنَّ العُلماء:" اختلفوا في تفسير الحمل، فقيل: هو اتِّحاد المتغايرين في المفهوم بحسب الهوية، ونقض بالأمور العدمية المجهولة على الموجودات الخارجية"[1].

أمَّا"**التهانوي**"(ت1158هـ)، فيرى أنَّ المقصود بالحمل هو:" اتحاد المتغايرين مفهوما؛ أي وجودا ظليا في الوجود المتأصل أو المفروض"[2].

وعرفه "**محمد الخضر حسين**" بأنَّه:"إعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها، ولكن تُوجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه"[3]. أمَّا "**جميل صليبا**"، فعرَّفه بقوله:" هو نسبة أمر إلى آخر إيجابا أو سلبا"[4].

وهو بذلك شبيه بالقياس الفقهي الذي يُعنى بإلحاق الأمثلة التي لم ترد فيها نصوص، بالأمثلة التي لم يأتِ فيها نص، إذا كانت تنتمي إلى الباب نفسه الذي تنتمي إليه القضية المنصوص عليها.

---

[1] – الكفوي(أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني ت1094هـ)، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أعدَّه ووضع فهارسه: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، لبنان، 1419هـ/1998م، ص378.

[2] – التهانوي(محمد علي بن محمد الحنفي ت1158هـ)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: عادل دحروج، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، نقل النص الفارسي إلى العربية: عبد الله الخالدي، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت، لبنان، 1996م، ج1، ص716.

[3]– محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، المطبعة السلفية،(د، ط)،القاهرة، 1353هـ، ص27.

[4]– جميل صليبا، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية، دار الكتاب العربي، مكتبة المدرسة، بيروت، لبنان، 1982م، ج1، 498.

أمَّا "**محمد سمير نجيب اللَّبدي**" فعرَّفه بأنَّه:" قياس أمر على أمر وتحميل أحدهما حكم الآخر، والحمل طريق يسلكه النُّحاة ويحيلون إليه الظاهرات الكلامية التي لا تنتظمها قواعد أصيلة تنسب إليها"[1].

كما عرفه" إميل بديع يعقوب" بأنَّه:" قياس أمر على آخر وتحميله حكمه، وهو طريق يسلكه النُّحاة لتفسير الظواهر النحوية، التي لا تنتظمها قواعد أصلية تُنسب إليها"[2].

ومعنى ذلك أنَّ الحمل عبارة عن نظرية لجأ إليها النُّحاة، أو بالأحرى فرضتها طبيعة اللُّغة عليهم، ومن هنا كان لجوؤهم لهذا المنهج في التفكير الاستدلالي النَّحوي.

أمَّا "**محمد التنوخي**" فعرَّفه بأنَّه:" قياس أمر على آخر، وإعطاءه حكمه، كحمل الفعل المضارع على الاسم في إعرابه، فهو يشبهه في الإبهام، والتخصيص، وقبول لام الابتداء ومشابهته اسم الفاعل في الحروف، والحركات والسكنات"[3].

وعرَّفه "**عبد الله حسين العنبكي**" بقوله:" إنَّ المقصود بحمل الشيء على الشيء، إلحاقه به وإعطاؤه حكمه"[4]. في حين عرَّفه "**بطرس البستاني**" بقوله:" حمل الشيء على الشيء: ألحقه به في حكمه"[5].

---

[1]– محمد سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النَّحويَّة والصَّرفيَّة، مؤسسة الرِّسالة ، دار الفرقان، بيروت، 1405هـ/1985م، ص67، مادة:(الحمل).

[2]– إميل بديع يعقوب وميشال عاصي، المعجم المفصل في اللُّغة والأدب، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، لبنان، 1987م، مج1، ص586، مادة: (الحمل).

[3]– محمد التنوخي وأخرون، المعجم المفصل في علوم اللغة(الألسنيات)، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1993م، ج1، ص291.

[4]– علي عبد الله حسين العنبكي، الحمل على المعنى في العربية، ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ط1، بغداد، 1433هـ/2012م، ص13.

[5]– بطرس البستاني، محيط المحيط ، مكتبة لبنان،(د، ط)، بيروت،1987م، ص495، مادة:(حمل).

كما عرِّف" الحمل" بأنَّه:" عملية ذهنية يتم بمقتضاها جمع ما يبدو متفرِّقا بتجاوز المتغيِّرات للوصول إلى الثوابت اعتماداً على أقل ما يُمكن من الأصول"[1].

ويبدو أنَّ المعاني الاصطلاحية "للحمل" كلُّها متقاربة وتعني رد الشيء إلى نظيره؛ وذلك بإلحاق حكم أحدهما إلى الآخر.

2- أسباب لُجوء النُّحاة إلى الحمل النَّحوي:

حين شرع النُّحاة الأوائل في دراسة الظواهر اللُّغوية المختلفة، والقيام بعملية التصنيف والتَّجريد وصولا إلى مجموعة القواعد التي تحكم نظام اللغة العربية، اصطدموا بمادة عربية فصيحة مطَّردة، يُخالف ظاهرها قواعدهم التي وضعوها[2]، لم يجدوا مناصا من الاستعانة بالقياس الذي أجروه على سماعهم ليشكِّل منهجهم في تكوين النِّظام اللُّغوي.

وممَّا يلفت الانتباه هو أنَّ علماء العربية لما تفطنوا إلى أنَّ ثمَّة مسائل نحوية وصرفية قد تخرج عن القياس أو الظاهرة المطردة، لم يجدوا بدا- وهم يقننون اللُّغة- أن يستعينوا بإحدى الوسائل التي من شأنها أن تمكِّنهم من لمِّ شتات المسائل الخارجة عن دائرة هذا القانون المطرد، وإرجاعها إليه، واهتدوا إلى ابتكار ما يُسمَّى" نظرية الحمل"[3]. التي تهدف إلى خلق نظام دقيق ذي قوانين عامة تحاول أن تضبط تحتها كل مفردات الظاهرة اللُّغوية. ولعلَّه من خلال استقرائنا واستقصائنا لبعض صور هذه النظرية، سنجد كيف أنَّها تؤدي دورا بالغ الأهميَّة من خلال تفسيرها وتأويلها أو تقديرها المسائل

---

[1]- وئام الحيزم، تأويل اللفظ والحمل على المعنى، كليَة العلوم الإنسانية والإجتماعية، (د،ط)، تونس، 2009م ص53.

[2]- ينظر: محمد يوسف حبلص، الحمل على المعنى عند النحاة العرب، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر،ع15، 1992م، ص140- 141.

[3]- ينظر: رابح بومعزة، التحويل في النَّحو العربي، مفهومه، أنواعه، صوره، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، (د، ط)، دمشق، سوريا، 2008م، ص78. وينظر: رابح بومعزة، تيسير تعليمية النَّحو، رؤية في أساليب تطوير العملية التعليمية من منظور النظرية اللغوية، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 2009م، ص98.

الخارجة عن القواعد المطردة على نحوٍ أُلحقت فيه المسائل غير المقيسة بالظواهر الأصول[1].

وقد بذل النُّحاة القدامى جهودًا جبارة في سبيل بناء واستقصاء قواعد النَّحو العربي وضبط قوانينه، وكان الاستقراء المتوسِّع عمدتهم في بلوغ تلك الغاية الجليلة، غير أنَّ اللغة المعروفة بديناميتها النشطة وحيويتها المتجدِّدة لا يُمكن ترويضها وفقًا لضوابط التَّقعيد أو إعادة تفصيلها بحسب مقاييس عقلية صارمة، لتكون في نهاية المطاف خاضعة لنظام محكم قادر بكفاءة على ضبط ظواهرها في تجلياتها الكلامية المتكاثرة وتطويعها لسلطان القواعد والضوابط التي يتألَّف منها ذلك النِّظام[2]، ونتيجة لذلك فقد استقرَّ في عُرفهم أنَّ القاعدة " لابدَّ أن تتَّصف بالعموم، ولكنَّها ليس من الضروري أن تتَّصف بالشمول؛ أي: أن تكون عامَّة لا كلِّية، ومعنى ذلك أنَّ القاعدة لابدَّ أن تنطبق على جمهرة مُفرداتها، وليس من المُحتَّم مع هذا أن تشملها جميعا فلا يشذُّ عنها شيء، وقد عبَّر بعض أصحاب المناهج في الماضي عن ذلك بقولهم: إنَّ الشذوذ يبرِّر القاعدة، ومن قواعد أصول النَّحو العربي قاعدة تقول: الشذوذ لا يُنافي الفصاحة"[3].

لكن وعلى العموم فقد لجأ النُّحاة إلى" الحمل" لسببين رئيسيين هما[4]:

أ- **السبب الأوَّل:** سعة اللُّغة العربية وكثرتها، وتصرف أهلها فيها، وخير دليل على ذلك ما قاله" ابن جني"(ت392هـ) في معرض تعليله لإبدال الهمزة واوًا في

---

[1]- ينظر: عبد الفتَّاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين عُلماء اللغة القدامى والمحدثين،ص6.

[2] - جاسم سليمان حمد الفهيد، الحمل على المعنى من الوجهة البلاغية، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر،ع58، 2011م، ص182.

[3]- تمام حسان، اللغة العربيَّة بين المعياريَّة والوصفيَّة، عالم الكتب، (د، ط)، 2007م، ص158.

[4]- محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النَّحوي، دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النُّحاة أراءهم، تقديم: عبده الراجحي، دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع،(د، ط)، القاهرة، 2006م، مج2، ص274.

"صَحْرَاوَاتْ" و"عِلْبَاوَانْ" و"قُرَّاوَانْ"، قال:" قالوا صحراوات فأبدلوا الهمزة واوًا لئِلا يجمعوا بين عَلَمي تأنيث، ثمَّ حملوا التثنية عليه من حيثُ كان هذا الجمع عن طريق التثنية، ثمَّ قالوا : عِلْبَاوَانْ حملاً بالزيادة على حَمرَاوَان، ثمَّ قالوا: كِسَاوَان له عِلْبَاوَانْ، ثمَّ قالوا: قُرَّاوَانْ حملاً له على كسَاوَان، على ما تقدَّم. وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات، كثرة هذه اللغة وسعتها، وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها، والتَّركُحْ– أي التصرف فيها والتوسع – في أثنائها، لما يلابسونه ويُكثرون استعماله من الكلام المنثور، والشعر الموزون، والخطب والسُّجوع ولقوة إحساسهم في كلِّ شيء شيئا، وتخيُّلهم مالا يكاد يشعر به من لم يألف مذاهبهم"[1].

وهذا ما ذكره" سيبويه"(ت180هـ) من قبل، بقوله:" من كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضعٍ على غير حاله في سائر الكلام"[2]. وقوله في موضع آخر:" فقد يشذُّ الشيء في كلامهم عن نظائره، ويستخفون الشيء في موضعٍ ولا يستخفونه في غيره"[3].

وذكر" ابن جني" أنَّ "الخليل"(ت175هـ) و"سيبويه"كانَا يقولانِ:" ماقيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وما لم يكن في كلام العرب، فليس له معنًى في كلامهم، فكيف تجعل مثالاً من كلام قومٍ ليس له في أمثلتهم معنىً؟"[4].

---

[1]– ابن جني(أبو الفتح عثمان ت392هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النَّجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية،(د، ط)، (د، ت)، ج1، ص215.

[2]– سيبويه(أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت180هـ)، الكتاب، تحقيق وشرح :عبد السلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة ، 1408هـ/1988م،ج1، ص51. ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية،(د، ط)، صيدا، بيروت ، لبنان،1428هـ/2007م، ج1، ص328.

[3]– سيبويه، الكتاب، ج1، ص210.

[4]– المنصف في شرح التصريف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط1، القاهرة، 1373هـ/1954م، ج1، ص180.

ويستطرد على ذلك قائلاً:" وهذا هو القياس. ألاَ ترى أنَّك إذا سمعت " قامَ زيدٌ" أجزت أنت" ظَرُفَ خالدٌ، وحمُقَ بِشرٌ" وكان ما قِسته عربيًا كالذي قسته عليه؛ لأنَّك لم تسمع من العرب ولا غيرُك اسم كلِّ فاعلٍ ومفعولٍ، وإنَّما سمِعتَ بعضًا فجعلته أصلاً وقِستَ عليه ما لم تسمع"[1].

كما ذكر" ابن جني" أنَّ "حمل الشيء على الشيء" عادة من عادات العرب، قال:" عادة للعرب مألوفة، وسنَّةٌ مسلوكة، إذا أعطوا شيئًا من شيء حكمًا ما قابلوا ذلك بأنْ يُعطوا المأخوذ منه حكمًا من أحكام صاحبه؛ عمارةً لبينهما وتتميمًا للشَّبه الجامع لهما"[2].

ومن ثمَّة فإنَّ فكرة "الحمل" تتَّفق ومنطق الفكر النَّحوي العربي؛ لأنَّها:" تضمن تماسك المقدمات الفكرية التي انبنى عليها، إذ ترد إلى قبضة هذه المقدمات؛ أي بادرة للخروج عنها والانفلات عن أسرارها، فكانت فكرة الحمل هي الآلة التي عوَّل عليها النَّحو منذ بدايته لإعادة البناء النَّحوي وطرد الأبواب وجبر ما انكسر من هذه القواعد"[3].

ب- السبب الثاني: عدم وُجود قواعد وقوانين تضبط الظواهر اللُّغويَّة في كلِّ جزئياتها، فقد ذكروا أنَّ هناك اختراقات لهذه القواعد، وخيرُ دليل على ذلك ما ذكره:

---

[1]- المصدر نفسه، ج1،ص180.

[2]- ابن جني، الخصائص،ج1، ص63.

[3] - محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النَّحوي، دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة أراءهم، مج2، ص276- 277.

ابن عقيل(ت749هـ) في قوله:" ومذهب البصريين أنَّ الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، فالأصل في الفعل البناء عندهم"[1].

لكنَّهم واجهُوا ما يُعارض هذه القاعدة، ويخرقها عندما رأوا أنَّ الفعل المُضارع معرب في بعض حالاته فقط، فلجؤوا-حينئذٍ- إلى نظريَّة "الحمل" ليلتمسوا من خلالها علَّة إعرابِه، فقالوا:" وعلَّة إعراب الفعل المضارع أنَّه أشبَه الاسم في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما يتوارد عليه معانٍ تركيبيَّة والإضافة في نحو قولك: ما أحسن زيد! فإنَّك لو رفعت زيدًا، لكان فاعِلاً وصار المُراد نفي إحسانِه، ولو نصبته لكان مفعولاً به وصار المراد التَّعجب من حسنِه، ولو جررته لكان مضافًا إليه، وصار المراد الاستفهام عن أحسن أجزائِه، وأما المعاني التي تتوارد على الفعل فمثل النهي عن الفعلين جميعًا أو عن الأول منهما وحده أو عن فعلها متصاحبين في نحو قولك:" لا تُعنَ بالجفاءِ وتمدح عمرًا"؛ فإنَّك لو جزمت" تمدح" لكنت منهيا عنه استقلالاً، وصار المراد أنَّه لا يجوز لك أن تعنى بالجفاء ولا أن تمدح عمرًا، ولو رفعت" تمدح" لكان مستأنفًا غير داخل في حكم النهي، وصار المراد أنَّك منهي عن الجفاء مأذون لك في مدح عمرو، ولو نصبتَه لكان معمولاً؛ لأنَّ المصدرية المقدرة بعد واو المعيَّة وصار المراد أنَّك منهي عن الجمع بين الجفاء ومدح عمرو، وأنَّك لو فعلت أيُّهما منفردً جاز"[2].

---

[1]- ابن عقيل(قاضي القضاة بهاء الدِّين عبد الله العقيلي المصري الهمداني ت769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك، ومعه كتاب: منحة الجليل، تحقيق: محمد محي الدّين عبد الحميد، نشر وتوزيع دار التراث، ط20، القاهرة، مصر، 1400هـ/1980م، ج1، ص37. العُكبري(أبو البقاء 616هـ)،اللُّباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، ط1، بيروت، لبنان، دمشق، سورية، 1416هـ/1995م، ج2، ص17.

[2]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك،ج1، ص37، الهامش رقم:01. محمد سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النَّحويَّة والصَّرفيَّة، ص67. إميل بديع يعقوب وميشال عاصي، المعجم المفصل في اللُّغة والأدب، ج1، ص586.

كما قرَّرُوا أنَّ الأصل في الاسماء هو الإعراب، فإن تضمنت معنى الحرف بُنيت، ولكنَّهم مرة أُخرى اضطرُّوا إلى اللُّجوء" للحمل" عندما اكتشفوا أنَّ "أيا" مُعربة، وهي من الأسماء التي تضمَّنت حرف الاستفهام، فعلَّلوا ذلك بحملها على نظيرها(جزء) وعلى نقيضها(كل).

وبناءً عليه فإنَّ فكرة " الحمل" فكرة ضرورية عند علماء العربية؛ لأنَّها من وِجهة نظرهم قادرة على ارجاع ما انفلت من مسائل، ومُحاولة ضمِّها إلى إحدى الأبواب المطردة[1].

3- صور الحمل:

اختلفت صور الحمل باختلاف النُّحاة في المسألة التي يتناولونها، ومن أبرز صور الحمل التي عُرفت من النُّحاة ما يلي:

أ- **حمل فرع على أصل:** يُقصد به" أن يُعطى للفرع ما للأصل من أحكام؛ لأنَّ علَّة الأصل أقوى من علَّة الفرع"[2]. كمنع تقديم خبر"ليس" عليها حملا على عدم تقديم خبر"عسى" عليها؛ وذلك لأنَّ الفعلين لهما علة واحدة متساوية فيما بينهما وهي كونهما فعلين جامدين لا يتصرَّفان.

وكذلك مثل إعلال الجمع وتصحيحه، حملا على المفرد، كقولهم في جمع(قِيم ودِيم): قيمة وديمة، أو تصحيحه لصحة المفرد نحو قولنا في:(زَوْج، زِوَجة) و(ثَوْر، ثِوَرَة)[3]، فالأصل هو الكلمة المفردة والفرع هو جمعها، ولذلك أُجري الإعلال في جمع الكلمة لأنَّه قد أُجري في الكلمة المفردة.

---

[1]- ينظر: عبد الفتَّاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين عُلماء اللغة القدامى والمحدثين، ص181.

[2]- محمد بن عبد الرحمن الحجوج، الأصول اللغوية في كتاب الخصائص لابن جني اصطلاحا واستعمالا، رسالة ماجستير(مخطوطة)، إشراف: يحي عبابنة، قسم اللغة العربية، كلية الآداب واللُّغات، جامعة مؤتة، 2002م، ص97.

[3]- السُّيوطي(جلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر ت911هـ)، الاقتراح في أصول النَّحو، ضبطه وعلَّق عليه: عبد الحكيم عطيَّة، راجعه وقدَّم له: علاء الدِّين عطيَّة، دار البيروني، ط2، 1427هـ/2006م، ص85.

ومن ذلك أيضا حمل النَّصب على الجر في التثنية والجمع، إذ:" أنَّهم لمَّا أعربوا بالحروف في التثنية والجمع الذي على حدِّه، فأعطوا الرَّفع في التثنية الألف، والرَّفع في الجمع الواو، والجر فيهما الياء، وبقي النَّصب لا حرف له فيُمازَ به، فجذبوه إلى الجرِّ فحملوه عليه دون الرَّفع"[1]. ومعروف أنَّ الأصل في المثنى هو الرفع بالألف والجر باليَّاء، أمَّا الأصل في الجمع فهو أن يُرفع بالواو ويجر بالياء.

وقد علَّل"**الزجاجي**"**(ت337هـ)** ذلك بقوله:" وكان ضمُّه إلى المخفوض أولى؛ لأنَّهما جميعا في طريق المفعول به، ألا ترى أنَّ قولك: ضربتُ زيدا، ومررت بزيد، سواء في المعنى في أنَّهما مفعول بهما- إلا أنَّ أحدهما أوصلك الفعل إليه بغير حرف خفض، والآخر وصل إليه بحر خفض- فلما استويا في المعنى، استويا في التثنية فضُمَّ المنصوب في التثنية إلى الخفض لذلك"[2]. وتكمن غاية النُّحاة من حمل الفروع على الأصول في ضبط قوانين اللغة ضبطا دقيقا ومحكما.

ب- حمل أصل على فرع:

قال "**الرماني**"**(ت386هـ)**:" الأصل أوَّل يُبنى عليه ثان، والفرع ثان يُبنى على أوَّل"[3]. والمقصود بالأوَّل هنا هو أوليَّة الوضع وأصالته، كما هو الحال بالنسبة إلى المجرَّد والمزيد، فالمجرَّد أصل، والمزيد فرع.

وهذا ما ذكره"**العكبري**"**(ت606هـ)** في قوله:" وأمَّا الفرع والأصل فهما في هذه الصناعة غيرُهما في صناعة الأقيسة الفقهيَّة، والأصل هنا يُراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعا أوَّليًّا، والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير، ينضمُّ إليه

---

[1]- ابن جني، الخصائص،ج1، ص111.

[2]- الزجاجي(أبو القاسم ت337هـ)، الإيضاح في علل النَّحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، ط3، بيروت، 1399هـ/1979م، ص128.

[3]- الرُّماني(علي بن عيسى ت386هـ)، الحدود في النَّحو، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، ط1، عمان، 1984م، ص73.

معنى زائد على الاصل"[1]. ويمكن التمثيل لذلك بـ:" الضرب" فهو اسم وُضع للدلالة على حركة معروفة" ضربا"، ولا يدلُّ لفظ الضرب هنا على معنى آخر، فأمَّا إذا قُلنا:" ضرب، يضرب، وضارب، ومضروب، ففيها حروف أصلية تتمثل في "الضاد والراء والباء" وزيادات أخرى لزم عنها الدلالة على معنى الضرب ومعنى آخر، كالألف والميم والواو.

والمقصود بحمل الأصل على الفرع:" أن يُعطى للأصل ما للفرع من أحكام؛ لأنَّ علة الفرع أقوى من علة الأصل"[2]، نحو قوله تعالى:﴿وَقَرۡنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجۡنَ تَبَرُّجَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ ٱلۡأُولَىٰۖ ٣٣﴾[الأحزاب، الآية:33]،(قَرْنَ) بدل من(اقْرِرْنَ) وهو الأصل و(تَبَرَّجْنَ) بدل من(تَتَبَرَّجْنَ) وهو الأصل.

ومنه أيضا الاختلاف في صرف كلمة "رحمن" ومنعه أيضا، فبعض النُّحاة أجاز صرفه؛ لأنَّه الأصل في الأسماء وليس لرحمن وزن "فعْلى" مؤنث" فعلان"، والبعض من النحاة يذهب إلى أنَّه ممنوع من الصرف؛ لأنَّ الغالب في باب "فعلان" عدم الصرف، فحمل عليه.

ومن ذلك أيضا الأسماء الستة فقد أعربوها بالحروف حملا على إعراب المثنى والجمع[3]، ومن المعروف أنَّ المفرد أصل والمثنى والجمع فرع.

---

[1]– أبو البقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو، حقَّقه وجمع إليه: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب ط3، القاهرة، 1428هـ/2007م، ص62.

[2]– محمد التنوخي وأخرون، المعجم المفصل في علوم اللغة(الألسنيات)، ج1، ص291.

[3]– ينظر: ابن جني، الخصائص،ج1، ص309.

وقد أجاز"ابن جني" حمل الأصول على الفروع إذا قويت الفروع وتمكنت، قال:" وذلك أنَّ الفروع إذا تمكَّنت قويت قوَّة تسوغ حمل الأصول عليها، وذلك لإرادتهم تثبيت الفرع والشهادة له بقوَّة الحكم"[1].

ج- حمل نظير على نظير: وفيه تكون العلة في الفرع والأصل على السواء. وذلك نحو قولنا: إنَّ نائب الفاعل مرفوع حملا على الفاعل الذي يكون مرفوع في الأصل. ويكون النظير إمَّا في اللفظ، نحو: دخول(لام) الابتداء على (ما) النافية حملا لها في اللَّفظ على(ما) الموصولة، فـ(ما) النافية نظيرها في الاستعمال(ما) الموصولة، ولام الابتداء تدخل على(ما) الموصولة بكثرة. ومنه حمل"أن" المصدرية التي تنصب الفعل على"ما" المصدرية فلم تعمل "أن" النَّصب في صلتها؛ وذلك لحملها على عدم عمل"ما"، ومن ذلك ما ورد في قراءة مجاهد بالرَّفع:﴿ لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ ﴿٢٣٣﴾ ﴾[البقرة، الآية:233].

وإمَّا في المعنى، نحو: إهمال "أن" المصدرية مع المضارع حملا على "ما" المصدرية. ومنه أيضا: الحُدَّاث، فقد جُمع على غير قياس، والأصل: المتحدثون، ولكنَّه حُمل في الجمع على نظيره في المعنى سامر: سُمَّار، فإنَّ السمار المتحدِّثون، فجمع على ما حمل معناه [2].

وإمَّا في اللَّفظ والمعنى معا، ومن أمثلته حمل اسم التفضيل على"أفعل" في التعجب، فقد مُنعت أفعل التفضيل من أن ترفع الاسم الظاهر بعدها لشبهها بـ"أفعل" في التعجب

---

[1]- المصدر نفسه، ج1، ص184.

[2] - محمود عكاشة، الحمل على اللَّفظ والمعنى في القرآن الكريم في ضوء القياس على المشهور والنادر، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، ط1، القاهرة، مصر،2009م، ص35.

وزنا وأصلا وإفادة للمبالغة. كما أجاز النُّحاة تصغير "أفعل التعجب" حملا على أفعل التفضيل"، وذلك نحو: ما أحلى، ما أحيلى[1].

د- حمل ضد على ضد(نقيض على نقيض): ويقصد به:" أن يُعطى لكلمة ما حكم مغاير للأصل حملا على حكم مغاير للأصل أُعطي لكلمة أُخرى هي ضدَّها"[2]. وذلك مثل حمل "لا" النافية للجنس على "إنَّ" مع أنَّ إحداهما للنفي والأخرى للإثبات، وذلك لأنَّهم قد" يحملون الشيء على ضدِّه كما يحملونه على نظيره"[3].

وعلى العموم فقد اهتدى النُّحاة إلى عدَّة صور للحمل، والتي تهدف بشكل أساسي إلى توضيح المعنى منها: الحمل على المعنى، والحمل على اللَّفظ، والحمل على النَّظير، والحمل على النقيض، والحمل على التشابه، والحمل على الغالب، والحمل على الجوار، والحمل على التأويل[3].

4- الحمل النَّحوي وعلاقته بالقياس:

إنَّ ما يجمع بين "القياس" و"الحمل" هو انتماؤهما إلى ظاهرة واحدة في النَّحو العربي هي التَّعليل[4]، فالناظر في ما وصل إلينا من مؤلفات لايعدم وجود جملة من العبارات والألفاظ التي تشير إلى اعتماد النُّحاة في تخريج الشواهد على" الحمل"، وذلك بإلحاق

---

[1]- ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص105. وينظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص90.

[2]- عزيزة فوَّال بابتي، المعجم المفصل في النَّحو العربي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1413هـ/1992م،ج1، ص498.

[3]- ينظر:عبد الفتَّاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين عُلماء اللغة القدامى والمحدثين، ص196. وينظر: عبد الله أحمد جاد الكريم، المعنى والنحو، مكتبة الآداب، ط1، بيروت، 1422هـ/2002م، ص31. وينظر: لينا علي محمود الجراح، الحمل والمحمول في النحو العربي، ص80. وينظر: عبد الجليل يوسف بدا، الظواهر النَّحوية والصرفية في شعر المتنبي، المكتبة العصرية، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1427هـ/2006م، ص287. ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص151 ،302، ج2 ، ص430، 440، 516.

[4]- وئام الحيزم، تأويل اللفظ والحمل على المعنى، ص48.

مصطلح بآخر لوجه من وجوه الشبه بينهما؛ ويكون ذلك بأن يتَّخذ مصطلح ما أساسا في القياس، ثمَّ يحمل عليه ما يماثله في حكم من الأحكام.

ولعلَّ السبب في عدم تفرقة النُّحاة بين "القياس" الذي هو عملية عقليَّة يقوم بها متكلِّم اللغة بفطرته، أو النَّحوي بصنعته وتُدعى هذه العمليَّة "الحمل"، وبين "القياس" المتمثِّل في القواعد النَّحويَّة المسجَّلة في كتب النَّحو وأصوله يتعلمها دارس اللغة ليفقه لغته وأنظمتها؛ ذلك السبب هو أنَّ الغرض من قواعد النَّحو هو أن تكوَّن من المقاييس التي تنطبق على جميع أمثلة الباب الواحد؛ فإذا عرفها المرء وتمكن منها قاس عليها سائر أمثلة الباب التي يتعلمها، فالقواعد –إذن– عبارة عن قوانين مسجلة تقود المتعلم إلى حملها على غيرها، وعليه فالعلاقة بين المعنى الأول للقياس" القواعد" وبين المعنى الثاني" الحمل" هو أنَّ الأول يقود إلى استخدام الثاني[1].

وعليه يبدو أنَّ" القياس" أوسع وأشمل من"الحمل"، ويعدُّ الحمل من قواعد التَّوجيه المستعملة" في تأويل المسائل الخارجة عن القياس، أو الظاهرة المطَّردة، وإعادتها إلى الظاهرة الأم بتطبيق صورة من صورها في محاولة لخلق نظام ذي قوانين عامة، تنضبط تحتها كل مفردات الظاهرة اللُّغوية"، فهو بذلك مظهر من مظاهر التَّوسع في القياس ولون من ألوانه" وفيه تظهر عبقرية نحاة العربية في طرائقهم في النظر وما امتازوا به من فطنة واقتدار على النفاذ إلى المعاني المُستترَّة وراء أوضاع الكلم"[2].

فالحمل بناءً على ما تقدَّم عبارة عن مفهوم محوري استقر في النَّظرية النَّحوية العربية؛ لأنَّه يسيِّر النَّحو العربي في مظاهره المختلفة، وهو يؤكِّد أوَّلا على التناول

---

[1]– ينظر: خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، التَّعليل النَّحوي في الدَّرس اللُّغوي، ص56 ،57، 76 ، 77. وينظر: لينا علي محمود الجراح، الحمل والمحمول في النحو العربي، ص20. وينظر: فضل خليل الشيخ حسن، في القياس النَّحوي عند الخليل والفراء، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، الأردن، مج9،ع3 ،1434هـ/2013م، ص260، 262.

[2]– منى إلياس، القياس في النَّحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، ص5.

الذهني للغة، وفضل هذا لا يخفى عمليًّا ذلك أنَّه يسمح بالسَّيطرة على ضروب الاستعمال المختلفة وصفا وتفسيرًا، كما يدُّل على تجاوز النُّحاة للصور اللَّفظيَّة المتحققة وبحثهم عن الثوابت من خلال بحثهم عن شيء أكثر تجريدا، وبالتَّالي أكثر ثباتا هو المعنى[1]، وهذا ما أوجزه "**عبد القاهر الجرجاني**"(ت471هـ) في قوله:" وهذا أصل مستمرٌّ في كلامهم لا تكاد تجد بابا لن يؤخذ به في موضع منه، إذ المناسبة العائدة إلى المعاني وسيلة قوية"[2]، هذه المناسبة تمثل علاقة تشابه معنىً أو لفظًا، نظيرًا أو نقيضًا.

حملاً على ما مرَّ يمكن استنتاج جملة من النتائج نوجزها في الآتي:

– يعدُّ القياس الدَّليل الثاني من أدلة النَّحو العربي، ومنزلته تأتي بعد السماع (النقل)،لأنَّ الأساس في التقعيد للغة هو مراعاة المسموع من كلام العرب، ثمَّ محاولة وضع القوانين الضابطة في صورة يمكن– باستيعابها– أن يلحق غير العربي بالعربي في الكلام، وكيفية التعامل مع التَّراكيب، وبعدها تصبح هذه القوانين عبارة عن ضوابط ومعايير لغوية يُصار إليها.

– تعدُّ نظرية"الحمل" نظريَّة ضرورية في النَّحو العربي؛ وذلك لأنَّها قادرة على إرجاع الكثير من المسائل الشَّاذة إلى أبوابها المطردة.

– اتَّكأ النُّحاة على نظريَّة" الحمل" من أجل توجيه النُّصوص اللُّغويَّة التي جاءت مُخالفةً لما وضعوه من أُصول وضوابط وأحطام؛ وذلك من أجل أن تخضع لهم هذه الأصول والقواعد وتطرد.

---

[1]– وئام الحيزم، تأويل اللفظ والحمل على المعنى، ص53.

[2]– عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام،(د، ط)، الجمهورية العراقية، 1982م، مج1، ص392.

– إنَّـه وعلـى الـرغم مـن التوافـق بـين المفهـوم الاصـطلاحي الـذي يبـدو بـين لفظـي (الحمل) و(القياس) إلاَّ أنَّ المتأمل الحاذق يدرك – انطلاقًا ممَّا قاله النُّحاة القدامى– أنَّ ثمَّة فرقًا جوهريًا بين اللَّفظين.

– يُمكـن القـول إنَّ "القيـاس" و"الحمـل" مفهومـان متكـاملان وضـروريان لفهـم اللغـة فـي بعدها النِّظـامي العـام مـن جهـة وتفهُّم مـا بـدا خروجـا عـن هـذا النِّظـام مـن جهـة ثانيـة. فالحمل انطلاقا من هذا عبارة ظاهرة وثيقة الصلة بالقياس، بل هي إحدى معانيه التي عرفها النُّحاة القدامى، وعرضوا أهميتها، وجعلوه من وسائل تأويل المسائل الخارجة عن القياس، أو الظواهر المطردة.

– إنَّـه ممَّـا يمكـن أن يُقـال عـن علاقـة "القيـاس""بالحمـل" هـو أنَّ هـذه العلاقـة تبـدو مـن صنف علاقة العام بالخاص أو الكل بالفرع، كما يُعتبر القياس هو الأصل أو كالأصل فـي كـل ظـاهرة لغويـة، أو هـو القـانون الكلِّـي، أمَّـا "الحمـل" فهـو الوسـيلة والأداة التـي تجـذب مـا شـذَّ عـن الظـاهرة اللُّغويـة؛ وذلـك بإظهـار علاقـة أو افتراضـها بـين الظـاهرة الأصل وما شذَّ عنها.

الفصل الثاني:

الحمل على التَّأويل في تفسير البحر المحيط

حينما بدأ النُّحاة يصوغون الأحكام النَّحويَّة عن طريق استقراء كلام العرب الذي بنوا أحكامهم عليه، تكوَّنت بذلك قواعد النَّحو العربي المعروفة، لكنَّ عددا من النُّصوص المسموعة عن العرب- وبالأخص الأعراب- خالفت تلك القواعد والأحكام المُتوصَّل إليها، الأمر الذي أدَّى بالنَّحويين إلى البحث عن وسيلة لتسويغها لتتفق والأحكام، ومن فكرة الاتِّفاق بين النُّصوص الفصيحة والقواعد النَّحوية تشكَّلت فكرة التأويل النَّحوي.

ويرجع التأويل- في الواقع - إلى تدقيق الدَّارسين لأصول النَّحو العربي وإلى ما اعتمدوه من تعمُّق وتحقيق في هذه الأصول التي قادتهم إلى التنظير مثل: نظرية العامل والمعمول التي قادتهم إلى مبحث القياس الذي فتنوا به فمدُّوا فيه حدوده وأنواعه، وذلك يرجع أيضا إلى مرحلة النضج التي عرفتها بيئتهم العامة، وما مرُّوا به فيها من مناخ ثقافي ومعرفي، تبادلت فيه العلوم المزدهرة عندهم التأثُّر والتأثير فأسهمت كلُّها في بلورة هذا التدقيق العقلي والتحقيق الفكري الذي اتَّسمت به معارفهم وعلومهم، وقد كان النَّحو أحد هذه العلوم[1].

لقد اتُّخذ التأويل أداة للبحث في اللُّغة ولكن من منظور الاجتهاد في توضيح الذي يطرح الاحتمال في بعض مسائلها وهذا يستدعي بحثًا وتعمقًا وبُعد نظر، الأمر الذي جعله البعض لا يتجاوز مجال الحديث بين المتكلِّم والمخاطب في إطار مقتضى الحال أو المقام أو كما يسميه بعضهم السياق الاجتماعي؛ لكن عمَّقه غيرهم وأراد المواءمة بين المستعمل من اللغة وبين تلك الأصول التي قننت من المسموع والمطرد من الكلام العربي، بينما وسعه آخرون ليشمل آفاق التجريد والنظر في بعض قضاياها خارج سياقاتها الاستعمالية أو قياسها العملي[2].

ويعدُّ التأويل من القضايا التي نالت اهتمام النُّحاة- قديما وحديثا- وإن كان القدامى قد استخدموا التأويل كآلية في مُعالجة النصوص والشواهد اللغوية منذ القدم، ثمَّ استفحل

---

[1]- السعيد شنوقة، دراسات في آليات التحليل وأصول اللغة والنحو، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 2009م ، ص 248.

[2]- المرجع نفسه الصفحة نفسها.

دوره لدى النُّحاة في معالجة ما شذَّ عن قواعدهم من شواهد ونصوص أو ما استعصى عندهم من مسائل فرعية حكموا فيها عقولهم، لكن حتى غاية القرن الثالث كانت تأويلاتهم وتحليلاتهم وتقديراتهم بعيدة كلَّ البعد عن التكلُّف والجدل، فلا يُلجأ إليه إلاَّ إذا اقتضى التوافق مع مقاييس النحو وأصوله[1].

ورغم عدم شيوع مصطلح "التأويل" عند النُّحاة الأوائل ومنهم"**سيبويه**"[2]، فقد ذكر "**أبو حيان**"[*] أنَّ:" التأويل إنَّما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثمَّ جاء شيءٌ يُخالف الجادة، فيُتأوَّل، أمَّا إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلَّم إلاَّ بها فلا تأوُّل"[3]. ويبدو أنَّ المقصود بالجادَّة هو القواعد والأحكام التي يلتزم بها النُّحاة فإذا خالف نصٌّ قاعدة نحوية، لجأ النُّحاة إلى تأويل النَّص المخالف لقواعدهم واستنباطاتهم بما يتفق ومذهبهم النَّحوي، وهذا التوجه كثيرٌ في النَّحو العربي، وقد دعا "أبو حيان الأندلسي" إلى عدم المُبالغة في التأويل، فقال:" لا نصير إلى التأويل مع إمكان حمل الشيء على ظاهره، لاسيما إذا لم يقم دليل على خلافه"[4]. وقال في موضع آخر:" متى أمكن حمل الشيء على ظاهره، أو على قريب من ظاهره، كان أولى من حمله على ما لا يشمله العقل، أو على ما يُخالف الظاهر جُملةً"[5].

---

[1]– إدريس حمروش، التأويل في النحو العربي، موقف القدامى والمحدثين، مجلة منتدى الأستاذ، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، قسنطينة، الجزائر، ع1، 2005م، ص100.

[2]– يذهب الباحث نصر حامد أبو زيد إلى أنَّ سيبويه" كان يُكثرُ من استعمال لفظة (التأويل) إزاء العبارات التي يحتاج تحليلها إلى بعض التعمق". ينظر: نصر حامد أبو زيد، التأويل النحوي في كتاب سيبويه، مجلة ألف، تصدر عن الجامعة الأمريكية، القاهرة، ع8، 1988م، ص89.

[3]– أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج4، ص300. السيوطي،الاقتراح في أصول النحو، ص62.

[4]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج1، ص476.

[5]– المصدر نفسه، ج4، ص309.

ويُعدُّ "الحمل على التأويل" مظهرا من مظاهر النَّظرية النَّحوية التي تهدف إلى تطبيق أصولها وقواعدها على اللُّغة ككل دون أن يشذَّ عن ذلك شيء[1]. لكن رغم ذلك فإنَّ النُّحاة لم يبحثوا موضوع الحمل على التأويل بحثا مباشرا؛ لأنَّ الحمل على التأويل لم يتَّخذ له صورة مستقلة في أذهان الدارسين كفكرة القياس مثلا، فقد طبقوا مظاهره دون أن يربطوا تلك المظاهر بعضها بالبعض الآخر، ويجمعوها تحت عنوان واحد. ومنشأ هذا أنَّهم اعتبروا الحمل على التأويل أثرا لشيء آخر، اعتبروه مظهرا لأفكار النَّحو الأخرى التي وجهته، وعمل النَّظر الذِّهني عمله في إطارها، ولذلك انصرف النُّحاة حتى الأصوليون عن الحديث عنه على أنَّه أصل نحوي له دوره الفعال في كثير من قضايا النَّحو ومسائله[2].

أوَّلاً- مفهوم التأويل:

أ- **لغة:** وردت كلمة "التأويل" في معاجم اللغة العربية بمعانٍ عدَّة منها:

أ-**1- الرُّجوع والعودة والارتداد:** قال"**ابن الأثير**"(ت606هـ):" آلَ الشيء يؤول إلى كذا؛ أي أرجعه وصار إليه"[3]، والتأويل مأخوذ من الأَوْلُ:" والأَوْلُ: الرُّجوع، آلَ الشيءُ يَؤُولُ أولاً ومآلاً: رجع، وأوَّلَ إليه الشيءَ: رَجَعَهُ، وأُلتُ عن الشيء: ارتددت"[4]. والتأويل بذلك"تفعيل من أوَّل يُؤَوِّلُ تأويلا، وثلاثيُّه آل يَؤُول؛ أي رجع وعاد"[5].

أ-**2- التَّفسير:** ذهب"**الخليل بن أحمد الفراهيدي**" في معجمه إلى أنَّ" التأوُّل والتأويل

---

[1]- يُنظر: لينا علي محمود الجراح، الحمل والمحمول في النحو العربي، ص 80-81.

[2]- ينظر: محمد عيد، أصول النَّحو العربي في نظر النُّحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص169.

[3]- ابن الأثير(مجد الدِّين أبو السماءات المبارك بن محمَّد الجزري ت606هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: محمود محمَّد الطناحي وطاهر أحمد الزاوي، دار إحياء التراث العربي،(د، ط)، بيروت، لبنان،(د، ت)،ج1، ص80.

[4]- ابن منظور، لسان العرب، مج11، ص32. مادة:(أَوَلَ).

[5]- المصدر نفسه، مج11، ص33.

تفسير الكلام الذي تختلف معانيه، ولا يصحُّ إلاَّ ببيان غير لفظه"[1]. وقال أبو عُبيدة(ت209هـ):" التأويل هو التفسير والمرجع"[2]. وقال "**أبو العباس ثعلب**"[3](ت291هـ):" التأويل والمعنى والتفسير واحد "[4]. وذكر"**الجوهري**" أنَّ:" التأويل: تفسير ما يَؤُول إليه الشيء، وقد أوَّلتُه وتأوَّلتُه تأويلا بمعنًى"[5]. وقال"**الكفوي**":" والتفسير والتأويل؛ واحد وهو كشف المراد عن المشكل"[6].

أ-3- **التقدير والتدبُّر**: قال"**ابن منظور**":"أوَّل الكلام وتأوَّله: دبَّره وقدَّره"[7]. وذكره صاحب "القاموس المحيط" بقوله:"أوَّل الكلام تأويلا وتأوَّله: دبَّره وقدَّره"[8].

أ-4- **التَّحري والطَّلب**: جاء في" لسان العرب""**لابن منظور**":" تأوَّلتُ في فلان الأجر إذا تحرَّيته وطلبته"[9].

---

[1]- الخليل بن أحمد الفراهيدي(أبو عبد الرحمن175هـ)، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس،(د، ط)،(د، ت)، ج8، ص396.

[2]- أبو عبيدة(معمر بن المثنى ت209هـ)، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي،(د، ط)، القاهرة،1381هـ/1980م، ج1، ص86.

[3]- هو أحمد بن يحي بن يسار أبو العباس ثعلب الشيباني، إمام النحاة الكوفيين ، أخذ عن الجمحي وابن سلام ونفطويه، له من المؤلفات "الفصيح" و"اختلاف النحويين". ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج4، ص5.

[4]- ابن منظور، لسان العرب، مج11، ص33.

[5]- الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج4، ص1627، مادة:(أَوَلَ).

[6]- الكفوي، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ص261.

[7]- ابن منظور، لسان العرب، مج11، ص33.

[8]- الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص963.

[9]- ابن منظور، لسان العرب، مج11، ص33.

أ-5- نوع من النبات: قال "**الفيروزآبادي**":" التأويل بقلة طيبة الرِّيح"[1].

ب- اصطلاحا:

ارتبط التأويل في بداياتِه بتعدد المعاني وتنوعها، وقد قام النُّحاة بربط المعنى الاصطلاحي للتأويل بالمعنى اللُّغوي؛ وذلك لاتِّصالهما على نحو ما ذكره "**ابن يعيش**"(ت643هـ) في شرح مقدمة كتابه، قال:" الفَسْرُ: الكشف، والتَّفسير: تفعيل منه، والتأويل: تفعيل من آل يؤول؛ إذا رجع، والفرق بين التَّفسير والتَّأويل، أنَّ التفسير الكشف عن المعنى المراد من اللفظ، سواء كان ذلك ظاهرا في المراد أو غير ظاهر، والتأويل: إنَّما هو صرف اللفظ عن الظاهر إلى غيره ممَّا يحتمله اللَّفظ، فإذن كلُّ تأويل تفسير، وليس كل تفيسر تأويلا"[2]. وعليه فالتأويل يستدعي تعدُّد المعاني المحتملة والوصول إلى المعنى عن طريق الاستدلال، في حين على العكس من ذلك فإن التفسير لا يقوم على هذا التعدُّد في المعاني، بل يهدف إلى الوقوف على علاقة اللَّفظ بالمعنى.

ويرى بعض الدَّارسين أنَّ مصطلح التأويل انتقل من كتب التَّفسير إلى كتب النَّحو، يقول"عبد الفتاح الحموز":" لم أقف على نص من مظان النَّحو المختلفة أو إعراب القرآن يبيِّن كيفية تسرُّب هذه اللفظة إلى مؤلفات النَّحو، وإنَّني لأذهب في هذه المسألة إلى أنَّ الكلمة انتقلت من المفسرين وكتبهم إلى النحويين وكتبهم، ولعلَّ ما يعزِّز ذلك أنَّ كثيرا من شواهد النَّحو مصدرها القرآن الكريم وقراءاته وأنَّ النَّحو لابدَّ له من زاد يغذِّي به أصله النَّحوي، وعليه فيجب أن يكون ذا معرفة واسعة في علوم القرآن المختلفة"[3].

---

[1]- الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص963.

[2]- ابن يعيش(موفق الدِّين أبو البقاء بن علي الموصلي ت643هـ)، شرح المفصل للزمخشري، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1422هـ/2001م، ج1، ص51.

[3]- عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1404هـ/1984،ج1، ص13.

ويضيف قائلا:" ولست أذهب إلى أنَّ الكلمة اكتسبت معنًى جديدا في مؤلفات النَّحو يغاير معناها في التَّفسير؛ لأنَّ كثيرا من تأويلات النَّحويين يدور في فلك المعنى أو تأييد أحد المذاهب، ولست أنكر أن كثيرا من التأويلات يدور في فلك الأصل النَّحوي لتعزيزه والمحافظة عليه من تلك الشواهد التي تخرمه"[1].

ويبدو أنَّ الباحث "عبد الفتاح الحموز" قد جانب الصَّواب عندما ذهب إلى أنَّ النُّحاة أخذوا التأويل من المفسرين؛ إذ ليس هناك أي دليل على أخذ النُّحاة لهذا المصطلح من كتب المفسرين، بل على العكس تماما فقد كان التأويل النَّحوي أسبق من التأويل عند المفسرين؛ ذلك أنَّ تقعيد اللغة زمنيا كان أسبق من ظهور التفسير بالرأي الذي يعتمد على التأويل.

وقد انتقل التَّأويل النَّحوي من" مجرَّد محاولات اجتهاد فردية"[2] إلى" ظاهرة تلتحم عضويًا وحيويًّا ببقية ظواهر المناهج النَّحويَّة، وتشكِّل بأساليبها المتعدِّدة- وبخاصة الأساليب القائمة على إعادة صياغة التَّركيب ذهنيا ليظهر في التَّقدير بشكل لا يتعارض فيه مع القواعد؛ تلك التي تستخدم الحذف والتَّقدير والزِّيادة والتَّحريف والتَّقديم والتَّأخير والفصل- جزءًا بالغ الأهميَّة من هذه المناهج حيث لا يقف عند حدِّ تكميلها بل يتجاوز ذلك إلى تفسير العديد من ظواهرها"[3].

وممَّا ينبغي الإشارة إليه أنَّ معنى التأويل كان يرد عند النحاة القدامى بعبارات مختلفة، نحو: أنَّ العرب تريد كذا، أو تعني كذا، أو قال كذا وأراد كذا، وغالبا ما يتركون ذلك للمتلقي، فلا يستخدمون أي مصطلح يحيل إلى التأويل[4].

---

[1]- عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، ج1، ص13.

[2]- وئام الحيزم، تأويل اللفظ والحمل على المعنى،ص102.

[3]- علي أبو المكارم، تقويم الفكر النَّحوي، ص258-259.

[4]- ينظر: جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين، دراسة ابستومولوجية، مؤسسة الثقافة الجامعية،(د، ط)، الإسكندرية، 1994م، ص140.

كما أُستخدم مصطلح التأويل بوصفه مصطلحا نحويا بعدَّة دلالات متقاربة إلى حد ما، فاستخدم بمعنى الأصل، وبمعنى الرد إلى الأصل[1].

فالنُّحاة جرَّدوا أصولا لمباني اللغة : أصلا للحرف، وأصلا للكلمة، وأصلا للجملة، وأخيرا أصلا للقاعدة، وعدُّوا كلَّ خروج على هذه الأصول عدولا عنها، لجؤوا إزاءه إلى التأويل لردِّه إلى الأصل[2].

فحين رأوا – على سبيل المثال– أنَّ الجملة لا تبدو دائما على نمط تركيبي واحد اقترحوا لها أصلا نمطيا تخرج عنه بالزيادة والحذف والإضمار والاستتار[...] إلخ. وسمَّوا أصل الحرف وأصل الكلمة وأصل الجملة باسم جامع هو" أصل الوضع"، ثمَّ رأوا أنَّ القواعد التي استخرجوها بواسطة التجريد من المسموع تحتمل بعض الاستثناء[3]، هذا الاستثناء أرجعوه بدورهم إلى أصل القاعدة عن طريق التأويل[4].

وقد اكتسب التأويل مفهومه في التراث النَّحوي من خلال الأساليب المختلفة التي استعملها النُّحاة بهدف إسباغ صفة الاتِّساق على العلاقة القائمة بين القواعد والنصوص المخالفة، وكانت الآيات القرآنية مجالا خصبا لتعميق أثره في النَّحو العربي، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴿١١١﴾﴾[آل عمران، الآية:111]، فهذه الآية" خُولفَ فيها طريق الإعراب في الظاهر، من جهة عطف ما ليس بمجزومٍ على المجزوم، ليعدل عن الظاهر إلى تأويلٍ يُصحِّح

---

[1]– ينظر: حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنحو العربي، دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم، دار النصر،(د، ط)، 2005م، ص91.

[2] – ينظر: تمام حسان، الأصول، ص107.

[3]– المرجع نفسه، ص108.

[4]– شيماء جابر أحمد العدوي، التَّوجيه النَّحوي في تفسير أبي السعود، رسالة ماجستير(مخطوطة)، إشراف: زينب شافعي عبد الحميد وأحمد بسيوني سعيدة، قسم النحو والصرف والعروض، كلية دار العلوم، القاهرة، 1436هـ/2015م، ص431.

المعنى المراد"[1]، وقد ذهب النُّحاة في توجيه هذا الموضع إلى أنَّه عطف الجملة على الجملة، والتقدير:" ثمَّ هم لا ينصرون". ومن ثمَّة أصبح التأويل" ظاهرة نحوية تُعنى بصب ظواهر اللغة المُنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد"[2]، شريطة إرجاع ما خالف الجادة إليها.

وتظهر أهمية التأويل في كونه ضروريًا لاستجلاء المعنى الخفي، وقد استخدمه النحاة:" إذا عُدِلَ بالشيء عن الموضع الذي يستحقه، فأمَّا إذا وقع في الموضع الذي يستحقه فمحال أن يُقال: أنَّ النيَّة به غير ذلك"[3]، ويؤكِّد ذلك قول سيبويه:" وسألت الخليل عن قوله جلَّ ذكره:﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ٧٣﴾[الزمر، الآية:73]، أين جوابها؟ وعن قوله جلَّ وعلا:﴿وَلَوۡ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذۡ يَرَوۡنَ ٱلۡعَذَابَ ١٦٥﴾ [البقرة، الآية:165]،﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ ٢٧﴾[الأنعام، الآية:27]، فقال: إنَّ العرب قد تترك في مثل هذا الخبر- الجواب- في كلامهم، لعلم المخبُرِ لأيِّ شيء وُضع هذا الكلام"[4].

فقد أوَّل النُّحاة الكلام العربي وصرفوه عن ظاهره، وذلك لكي يوافق القوانين والأحكام التي استنبطوها، و" بسبب المعاني والأغراض التي يُوضع لها هذا الكلام، ثمَّ بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض"[5]؛ لأنَّه" ليس شيء يضطرون إليه إلاَّ وهم يحاوِلون به وجهًا"[6].

---

[1]– ابن أبي الإصبع المصري(ت654هـ)، بديع القرآن، تقديم وتحقيق: محمد شرف حفني، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،(د، ط)،الإسكندرية، (د، ت)، ص132.

[2]– علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النَّحو العربي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2007م، ص204.

[3]– ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل، ج1، ص59.

[4]– سيبويه، الكتاب، ج3، ص103.

[5]– الجرجاني(عبد القاهر ت471هـ)، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي،(د، ط)، القاهرة،(د، ت)، ص87.

[6]– سيبويه، الكتاب، ج1، ص32.

ومعنى هذا أنَّ وظيفة التأويل تتمثل في" المواءمة بين الصور المنطوقة والأصل الذي تنتمي إليه، أو قل بين بناء الجملة المنطوقة والبنية الأساسية، وهذه أمور اقتضتها الصنعة النَّحوية، وقد لاحظ النُّحاة العرب كثرتها في الكلام المنطوق، وقد ردوها بسهولة إلى الأصل"[1].

والتأويل في أبسط تعريفاته:" تقنية يُلجأُ إليها للتوفيق بين القاعدة والمثال"[2]. أو هو عبارة عن:" وسيلة ذهنية بارعة يُعالج بها النَّحويون ظواهر الخرق الصريح للقواعد النَّحويَّة"[3]. أو هو" النظر في النصوص والأساليب التي ورد ظاهرها مخالفا للأحكام والأقيسة التي استنبطها النُّحاة واعتمدوها، ومحاولة توجيهها وجهةً تجعلها متفقة مع هذه الأحكام والأقيسة غير المخالفة لها"[4]. وعرفه آخر بقوله:" التأويل في النَّحو يعني النَّظر فيما نُقل من فصيح الكلام مُخالفا للأقيسة والقواعد المستنبطة من النصوص الصحيحة، والعمل على تخريجها وتوجيهها لتوافق بالملاطفة والرفق هذه الأقيسة والقواعد، على ألاَّ يُؤدِّي هذا التَّوجه إلى تغيير القواعد أو زعزعة صحَّتها واطِّرادها"[5]. وعرفه "حسن خميس الملخ"بأنَّه:" لجوء جمهور النُّحاة إلى تفسير القاعدة النَّحوية وأنماط التعبير في العربية بتأويل التعريف والتنكير والخبر والإنشاء والوصف والجمود والاشتقاق والثبوت والانتقال، وغيرها لتتناسب وأصل القاعدة"[6].

---

[1]– محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، مج2، ص334.

[2]– مصطفى السعدني، تأويل الشعر قراءة أدبية في فكرنا النحوي، منشأة المعارف،(د، ط)،الإسكندرية، 1996م، ص23.

[3]– صاحب أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 1419هـ/1998م، ص144.

[4]– محمد بن عبد العزيز العميريني، الاستقراء الناقص وأثره في النَّحو العربي، دار المعرفة الجامعية،(د، ط)، الإسكندرية، 2007م، ص671.

[5]– غازي مختار طليمات، أثر التأويل النَّحوي في فهم النص، مجلة كلية الدِّراسات الإسلامية والعربية، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ع15، 1418هـ/1998م، ص249.

[6]– حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء، التحليل، التفسير، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2002م، ص209.

ورأى" السيد أحمد عبد الغفار" أنَّ المقصود بالتأويل في بيئة النُّحاة هو:" حمل الظواهر اللُّغويَّة على غير الظاهر للتوفيق بين أساليب اللُّغة وقواعد النَّحو"[1].

وهو بذلك يوافق" تمام حسان" الذي رأى أنَّ سبب جنوح النُّحاة للتأويل كان من أجل رد العبارة إلى أصلها النَّحوي الذي قُعِّد له، وذلك لأنَّ النُّحاة كانوا حريصين كلَّ الحرص على تفسير كل ما سُمع في ظلِّ القواعد والأُصول المستقرأة[2].

ويبدو أنَّ التأويل النَّحوي لا يحدث لاقتضاء القاعدة فحسب، وهو ما دفع بعبد الفتاح الحموز إلى تعريف التأويل بأنَّه:" حمل النص على غير ظاهره لتصحيح المعنى أو الأصل النَّحوي"[3].

ولكن التأويل لم يأتِ به النُّحاة ليصحِّحوا الأصل النَّحوي الذي يُعتبر القاعدة، وإنَّما يأتي للحفاظ عليها، كما أنَّ التأويل لا يحمل النص على غير ظاهره، وإنَّما يحمل العبارة في نص ما أو يحمل اللَّفظة في عبارة ما، ومن ثمَّة فالتأويل النَّحوي هو" حمل اللَّفظ على غير ظاهره لمراعاة القاعدة أو لمراعاة المعنى"[4].

ويرى النُّحاة أنَّ "حقيقة التأويل والتقدير وعملهما في النص ومكانهما منه ضرورة استجوبتهما سماحة اللغة، وحُسن مطاوعتها ولا حيلة لأحد في دفعها ما بقيت اللغة على ما خلقها الله محتفظة بسمتِها الأصيل وخصائصها المتميِّزة"[5].

---

[1]– السيد أحمد عبد الغفار، ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، دار المعرفة الجامعية،(د، ط)،الإسكندرية، 2012م، ص56.

[2]– ينظر: تمام حسان، الأصول، ص148.

[3]– عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، ج1، ص17.

[4]– محمود الجاسم، مفهوم التأويل النحوي، مجلة جذور، النادي الأدبي الثقافي، جدة، مج3،ج6، 1422هـ/2001م، ص448.

[5]– علي ناصف النجدي، من قضايا اللغة والنحو، طبع ونشر مكتبة نهضة مصر،(د، ط)، القاهرة، 1376هـ/1957م، ص88.

ومعنى هذا أنَّ ظاهرة التأويل ظاهرة ضرورية في اللغة والنَّحو، لأنَّ" عُلماء اللغة لم يخلقوا التأويل والتقدير خلقا، ولا يكاد القول فيهما يكون ارتجالا، ولكنَّهم اعتمدوا فيها على مبادئ سليمة ومقرَّرة"[1]. وبناءً عليه فالتأويل عبارة عن حيلة تذرع بها النُّحاة لتفادي خروج بعض الصيغ والتراكيب عن المطرد من قواعد اللغة وأساليبها، ويعبر عنه بألفاظ أخرى تحمل نفس المعنى، مثل: التخريج[2]، والتوجيه[3]، والتقدير[4]،

---

[1]– علي ناصف النجدي، من قضايا اللغة والنحو، ص91.

[2]– يقصد بالتخريج:" إيجاد وجه مناسب للمسألة، أو تعليل يُخرجها بما فيها من إشكال". إميل بديع يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية،ج4، ص282. كما أنَّ التخريج في اصطلاح النُّحاة يقصد به:" تبرير لإشكال أو دفع له". محمد سمير نجيب اللُّبدي، معجم المصطلحات النَّحوية والصَّرفية، ص74. ويستعمل النُّحاة هذا اللفظ في التبرير والتعليل وإيجاد الوجوه المناسبة للمسائل الخلافية بخاصة، ومن أمثلته، أنَّ البصريين يمنعون أن يلي" كان" معمول خبرها، وبهذا فهم يمنعون في: " كانَ زيدٌ مُكرِمًا محمَّدًا، " كانَ محمَّدًا زيدٌ مُكرمًا". أمَّا الكوفيون فأجازوا ذلك واحتجوا لمذهبهم بقول الفرزدق: **قَنَافِذُ هدَّاجُون حَولَ بُيُوتِهِم بِمَا كَانَ إيَّاهُم عطيَّةُ عَوَّدا**

ديوان الفرزدق، تحقيق: مجيد طراد، دار الكتاب العربي،(د، ط)، بيروت، 2004م، ج1، ص199.

حيث نجد لفظ إيَّاهم قد وقع بعد" كان" رغم أنَّه مفعول به للفعل " عوَّد" الذي يفترض فيه أن يكون خبرا لـ" كان" حسب الكوفيين، وقد " خرج– عند البصريين– على زيادة كان، أو إضمار اسم مراد به الشَّأن، أو راجع إلى ما، وعليه فعطيَّة مبتدأ". الأشموني(نور الدين أبو الحسن)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، 1995م، ج1، ص116.

[3]– يقصد بالتوجيه:" ذكر الحالات والمواضع الإعرابية، وبيان أوجه كل منهما وما يؤثِّر فيهما، وما يلزم ذلك من تقرير وتفسير أو تعليل أو استبدال أو احتجاج ، سواء صيغ ذلك في قواعد تضبطه وتنظر له، أم لم يُصغ". سحر سويلم راضي، التوجيه النَّحوي والصرفي للقراءات القرآنية عند أبي علي الفارسي في كتابه الحجة للقراء السبع، بلنسية للنشر والتوزيع، ط1، المنوفية، مصر، 1429هـ/2008م، ص29. ومن أمثلة التَّوجيه ما ورد في تفسير البحر المحيط الأندلسي لقوله تعالى:﴿ لَا يَعۡلَمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ ﴿٧٨﴾ ﴾[البقرة، الآية: 78]. يقول "أبو حيان":" إلا أمانِيَّ استثناء منقطع؛ لأنَّ الأماني ليست من جنس الكتاب ولا مُندرجة تحت مدلوله، وهو أحد قسمي الاستثناء المنقطع، وهو الذي يتوجَّه عليه العامل، ألا ترى أنَّه لو قيل: لا يعلمون إلاَّ أمانِيَّ لكان مستقيما، وهذا النَّوع من الاستثناء فيه وجهان: أحدهما: النَّصب على الاستثناء وهي لغة أهل الحجاز، والوجه الثاني: الإتِّباع على البدل وهي لغة تميم. فنصبُ أمانيَّ من الوجهين، والمعنى إلاَّ ما هم عليه من أمانيهم، وأمانيهم أنَّ الله يعفو عنهم ويرحمهم ولا يؤاخذهم بخطاياهم". أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج1، ص442.

[4]– يقصد به" حذف الحركة أو الكلمة من اللفظ مع بقائه في النية". محمد سليمان عبد الله الأشقر، معجم علوم اللغة العربية عن الأئمة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1415هـ/1995م، ص146. ومن أمثلة ما ورد في "تفسير البحر المحيط" حول قوله تعالى:﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡحُطَمَةُ ﴿٥﴾ نَارُ ٱللَّهِ ٱلۡمُوقَدَةُ ﴿٦﴾ ﴾[الهمزة الآية:5–6] أي: هي نار الله . ينظر: أحمد جميل ظفر، النَّحو القرآني قواعد وشواهد، مكتبة الملك فهد الوطنية،

والحمل، ويتصل التأويل بمجموعة من القضايا التي تشمل إعادة الترتيب والزيادة وغيرها من القضايا[1].

ويرى الباحث أنَّ المقصود بالتأويل هو مجموع الوسائل التي استعان بها النُّحاة لمعالجة النَّصوص المسموعة عن العرب والتي تخالف في ظاهرها القواعد والأحكام المقررة.

في حين يذهب بعض الدارسين إلى أنَّ التأويل منهج غير حميد؛ لأنَّه-حسب زعمه- يقلب الحقائق رأسًا على عقب، فالاهتمام بالمثال أو الشاهد فيه ليس من أجل بيان خواص هذا الأسلوب والوصول إلى القاعدة المعيارية المقنَّنة عن طريقه، وإنَّما لتأويل ما أشكل على القاعدة حتى يستقيم معها، وهذا الصنيع يعني فرض القاعدة على المثال أو الشاهد، فما استقام منها مع القاعدة النَّحوية قُبل، وما خالفها يُؤوَّل حتى يرجع إليها[2].

لكن رغم ما قيل عن التأويل وما وُجه له من انتقادات فإنَّه يعدُّ وسيلة مهمة من وسائل تقعيد قواعد النَّحو العربي وفهم المعاني.

=ط2، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1418هـ/1998م، ص220. فالمبتدأ في الآية السابقة " محذوف جاء في جواب الاستفهام، والضمير المقدَّر دلَّ عليه سياق المقام؛ أي هي؛ أي الحطمة". أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج8، ص510.

[1]- ينظر: طاهر سليمان حمودة، أسس الإعراب ومشكلاته، الدار الجامعية،(د، ط)، الإسكندرية، مصر، 1999م، ص135.

[2]- ينظر: مراجع عبد القادر بالقاسم الطِلحي، الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، منشورات جامعة قار يونس،(د، ط)، بنغازي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،(د، ت)، ص503.

[3]- ينظر:عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، ج1، ص56.

ثانيًا- أسباب لجوء النُّحاة إلى التَّأويل:

لجأ النُّحاة إلى استخدام التأويل لعدَّة أسباب منها:

1- نظريـة العامـل: لا يوجد في النَّحو العربي موضوع يداني موضوع العامل في تعقيده واضطراب مفاهيمه، ذلك أنَّ تحديد العامل قد تضاربت فيه الآراء وتباينت بين مدرسة نحوية وأخرى، وبين نحوي وآخر، بل قد نجد للنحوي الواحد اضطرابا وتراجعا. وأكثر ما يظهر هذا الاضطراب والتراجع حين يُوازن الناظر بين التنظير والتطبيق، فيجد فجوة عميقة يصعب معها الجمع بين النظرية وتطبيقاتها، وقد لاحظ كثير من الدارسين هذا التفاوت بين أقوال النُّحاة أثناء تناولهم للقضايا الإعمالية داخل الأبواب النَّحوية المختلفة[1].

ويعدُّ العامل من المصطلحات الجوهرية في التَّفكير النَّحوي العربي، ذلك أنَّ أكثر علل النَّحو وقواعده مصوغة وفق هذه النَّظرية، التي تعدُّ" من الأسس المهمة التي قام عليها التصنيف النَّحوي، وتكاد تكون فكرية من أقوى الأفكار التي سيطرت على تفكير النُّحاة، واستوعبت كثيرا من جهودهم في مجال البحث النَّحوي، وعلى أساس هذه الفكرة رُتِّبت أبوابه وصُنِّفت مباحثه وفهارسه، فهي ذلك البناء الضخم التي يحدث الإعراب في كلمات اللغة وعباراتها، ويؤثِّر فيها وهي التي توصَّل النُّحاة إليها بعد استقراء ظواهر اللغة والتَّعمُّق فيها، فكانت ثمرة لملاحظات علائق الألفاظ بعضها ببعض وما نجم عنها من علامات الإعراب المختلفة"[2].

وقد عرَّف "**ابن بابشاذ**"**(ت469هـ)** العامل بقوله:" العامل هو ما عمل في غيره شيئا من الرَّفع، أو النَّصب، أو جرَّ، أو جزم على حسب اختلاف العوامل"[3].

---

[1]- مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، دراسة تأصيلية وتركيبية، ط1، 1425هـ/2004م، ص97. وينظر: محمد خير حلواني، أصول النحو العربي، ص190.

[2]- وفاء محمد علي السعيد، الاستثناء على القاعدة النَّحوية، ص83- 84.

[3]- ابن بابشاذ، شرح المقدِّمة، المحسبة، ج2، ص344.

وعرَّفه "**عبد القاهر الجرجاني**"(**ت471هـ**) بقوله:" العامل في اصطلاح النَّحويين: ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا، أو منصوبا، أو مجرورا، أو ساكنا"[1].

وبناءً عليه فالعامل هو المُوجد والمنشئ لشيئين اثنين هما:

أ- الحالة الإعرابية من رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ أو جزمٍ.

ب- العلامة الإعرابية التي تقع في آخر الكلمة، وتدلُّ على حالتها الإعرابية، وهذه العلامة حركة أو حرف أو سكون أو حذف[2].

فإذا قلنا: "جاء محمدٌ"، فإنَّ(جاء) هو العامل الذي أوجد حالة الرَّفع في(محمدٌ)، وعلامة الضمَّة الدَّالة على حالة الرَّفع.

وإذا قلنا:" شاهدتُ محمَّدًا"، فإنَّ(شاهدتُ) هو العامل الذي أوجد حالة النَّصب في (محمَّدًا)، وعلامة الفتح الدَّالة على حالة النَّصب.

وإذا قلنا:" اطمأنيت على محمَّد"، فإنَّ(على) هو العامل الذي أوجد حالة الجرّ في(محمَّد)، وعلامة الكسرة الدَّالة على حالة الجرِّ.

في حين أنَّه إذا قلنا:" لم يجلسْ محمَّدٌ"، فإنَّ(لم) هو العامل الذي أوجد حالة الجزم في(يجلس)، وعلامة السكون الدَّالة على حالة الجزم.

وقضية العامل من أكثر الأسباب التي أدَّت بالنُّحاة إلى التأويل؛ لأنَّ النَّحو العربي قائمٌ على أساسها" فافتراض وجود عامل مؤثِّر في الجملة العربية حمل النَّحويين على النظر والبحث عنه أموجود هو أم محذوف؟ وما الذي أثر في اللفظ؟ وهل أثر مباشرة

---

[1]- عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائل النحوية في أصول علم العربية، شرح: الشيخ خالد الأزهري الجرجاوِي(ت905هـ)، تحقيق وتقديم وتعليق: زهران البدراوي، دار المعارف، ط2، القاهرة،(د، ت)، ص73.

[2]- وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي، عرضا ونقدا، دار الكتاب الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، إربد، الأردن، 1435هـ/2014م، ص47.

أو كان ذلك بتقدير وتأويل وتضمين وما إلى ذلك من مسائل التأويل عندهم، وذلك لتستقيم عندهم النَّظرية"[1].

ففي قوله تعالى:﴿فَكَيۡفَ إِذَا جِئۡنَا مِن كُلِّ أُمَّةِۭ بِشَهِيدٖ ﴿٤١﴾﴾ [النساء، الآية:41]، يجوز في(كيف) أن تكون في محل رفع خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: فكيف حالهم، أو أن تكون في محل نصب بفعل محذوف؛ أي: فكيف تصنعون، أو تكونون[2]. كما يجوز أن يكون في الكلام إضمار(كان) مع اسمها إذا افترضنا أنَّها ناقصة ومع فاعلها إذا عدَّت تامة؛ أي: فكيف يكون حالهم، والفعل المضمر قد يسدُّ مسدَّ(إذا)، والعامل في(إذا)(جئنا)، و(شهيدًا) حال[3].

وهكذا يُلحظ ارتباط نظرية العامل بالتأويل النَّحوي، تلك النظرية التي التمسها النُّحاة في كلِّ باب من أبواب النَّحو، فإذا لم تكن ظاهرة قدَّروها فهناك عامل- حسب رأيهم- في المبتدأ والخبر، وفي الفاعل والمفعول، وفي الإغراء والتحذير، فما من باب نحوي إلاَّ والتمسوا له عاملا سواء كان هذا العامل ظاهرا كان أو مقدَّرا(مضمرا)، كلُّ ذلك من أجل تحقيق مبدأ الاطراد، فلا تتناقض القواعد النَّحوية المقررة مع النصوص اللغوية المسموعة.

لكن بعض الدَّارسين المحدثين لم يرض بالقواعد التي وضعها النُّحاة القدامى بناءً على نظرية العامل، يقول" تمام حسان":" ولقد أكثر النُّحاة الكلام عن العامل باعتباره تفسيرا للعلاقات النَّحويَّة، وجعلوه تفسيرا لاختلاف العلامات الإعرابية، وبنوا على القول

---

[1]- فلاح إبراهيم نصيف الفهدي، التأويل النحوي في الحديث الشريف، أطروحة دكتوراه(مخطوطة)، إشراف: طه محسن العاني، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1427هـ/2006م، ص13.

[2]- ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه،(د، ط)،(د، ت)، ص359.

[3]- ينظر: الزجاج(أبو إسحاق إبراهيم بن السُّري ت311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط1، بيروت، 1408هـ/1988م، ج2، ص53. وينظر: القرطبي(أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري ت671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية، ط2، القاهرة، 1353هـ/1935م، ج5، ص198.

به فكرتي التقدير والمحل الإعرابي، وألَّفوا من الكتب في العوامل سواء ما كان منها لفظيًّ أو معنويا، ووصل به بعضهم من حيث العدد إلى مائة عامل"[1].

2- الحرص على صحَّة المعنى وعدم فساده: حيث توجد في نصوص القرآن وغيره من النصوص مواضع لا يُمكن عقلا ولا يصح واقعا كما لا يجوز شرعا حمل النص القرآني فيها على ظاهره؛ لأنَّه لو حُمل عليه لفسد المعنى المقصود من المتكلم، وعليه فلا بد من اللجوء إلى التأويل[2]. إذ إنَّ" مخالفة التراكيب في الظاهر للقواعد الإعرابية غير مضرة، ولا قادحة في الكلام الفصيح، لوروده في كلام الله تعالى المعجز الذي لا يُقدر على الإتيان بسورة مثله، ووردت أبيات وشواهد حجة في كلام العرب ظاهرها يخالف القواعد، وفيها روايات تتخالف فاحتاج النحاة إلى تأويلها، وتخريجها على القواعد المستعملة المشهورة، كما لا يخفى عمن مارس العلوم اللسانية"[3].

ففي تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ يَعۡلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا يَخۡرُجُ مِنۡهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعۡرُجُ فِيهَاۖ وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ ٤﴾[الحديد، الآية:04]، ذكر القرطبي في تفسيره:" وقَد جمع في هذه الْآية بين(استوى على العرش) وبين (وهو معكم) والأخذ بالظَّاهِرَينِ تَناقضٌ فَدَلَّ على أَنَّهُ لابُدَّ منَ التَّأويلِ، والْإعْرَاضُ عن التَّأْويلِ اعْتِرَافٌ بِالتَّنَاقضِ"[4]. وقال "**أبو حيان**": " قال الثوري: المعنى: علمه معكم، وهذه آية أجمعت الأمَّة على هذا التأويل فيها، وأنَّها لا تُحمل على ظاهرها من المعية بالذات، وهي حجة على من منع التأويل في غيرها، ممَّا

---

[1]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، (د، ط)، الدار البيضاء، المغرب، 1994م، ص185.

[2]- ينظر: سليمان يوسف خاطر، التأويل النحوي لوجوه القراءات القرآنية في كتاب سيبويه ومواقف النحاة والمفسرين منه، رسالة ماجستير(مخطوطة)، إشراف: مصطفى محمد المكي ومحمد أحمد الشامي، كلية اللغة العربية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 1418هـ/1997م، ص147.

[3]- محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النَّحوي، ج2، ص337.

[4]- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج17، ص237.

يجري مجراها من استحالة الحمل على ظاهرها "[1]. وهذا تأويل على حذف المضاف من أجل صحة المعنى.

ومن ذلك أيضا ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴿٥١﴾﴾[الشورى الآية:51]، إذ تأوَّل النُّحاة نصب "يُرسلَ" في الآية الكريمة بـ "أنْ" محذوفة، دلَّ عليها العطف على المصدر"وحيا" فصار الفعل المحذوف "يُرسلَ" في معنى المصدر على تقدير حرف السبك "أنْ"، والمعنى: ما كان لبشر أنْ يُكلِّمه الله إلاَّ بوحي، أو سماع من وراء حجاب، أو إرسال رسول ولم يُجز العطف عليه دون تقدير؛ لمنع عطف الفعل على الاسم الجامد، ولا يصحُّ عطفه على" أنْ يُكلِّمَهُ" لفساده معنى؛ إذ يصير المعنى: ما كان لبشر أن يرسل الله رسولا فيلزم منه نفي الرِّسالة ونفي المرسل إليهم، وهو غير صحيح لوقوعه، فلزم التقدير؛ ليصحَّ اللفظ والمعنى[2]، يوضح سيبويه ذلك قائلا:" وسألت الخليل عن قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴿٥١﴾﴾ [الشورى، الآية:51]، فزعم أنَّ النَّصب محمولٌ على "أنْ" سوى هذه التي قبلها، ولو كانت هذه الكلمة على"أنْ" هذه لم يكن للكلام وجه، ولكنَّه لما قال: "إلاَّ وحيا أو من وراء حجابٍ"، كان في معنى إلاَّ أنْ يوحى، وكان أو يرسل فعلا لا يجري على إلاَّ، فأجري على أنْ هذه كأنَّه قال: إلاَّ أن يوحى أو يُرسلَ؛ لأنَّه لو قال: إلاَّ وحيًا وإلاَّ أن يُرسلَ كان حسنًا، وكان أنْ يُرسلَ بمنزلة الإرسال، فحملوه على "أنْ"، إذ لم يجز أن يقولوا: أو إلاَّ يُرسلَ، فكأنَّه قال: إلاَّ وحيًا أو أن يُرسِلَ "[3].

---

[1]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج8، ص217.

[2]– محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، ج2، ص341– 342.

[3]– سيبويه، الكتاب، ج3، ص49.

3- الافتتان في الأوجه الإعرابية:

كثيرًا ما نجد النُّحاة يجيزون في الكلمة الواحدة، أو الجملة الواحدة أكثر من وجه واحد في الإعراب، فيؤوَّل الكلام وفق المحل الإعرابي المقترح، ويُمكن أن يلحق بها الجمل التي تُؤوَّل إلى مفرد، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى:﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾[البقرة،الآية:22]، يجوز في(الذي جعل) أن يكون في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، تقديره "هو"؛ أي:"هو الذي جعل لكم"، وهو الأقرب إلى الصواب عند كثير من النُّحاة،كما يجوز أن يكون مبتدأ لقوله:﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ وقد ضعَّف بعض النَّحويين هذا الوجه لأنَّ صلة الموصول جملة ماضية فلم يشبه الشرط، وعليه لا يصحُّ أن تُزاد الفاء، وجملة الخبر تخلو من الرَّابط، ويصحُّ ذلك على مذهب الأخفش الذي أجاز الرَّبط باسم ظاهر، وقد أجاز البعض دخول الفاء على خبر الموصول الذي صلته جملة ماضية، ويجوز أن يكون الخبر﴿رِزْقًا لَّكُمْ﴾على أنَّه منصوب بفعل من لفظه؛ أي:" يرزقكم رزق"[1].

ويجوز أيضا أن يكون في موضع نصب لقوله:﴿تَتَّقُونَ﴾ في قوله تعالى:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾[البقرة،الآية:21]، أو في موضع نصب على البدل من﴿ رَبَّكُمُ﴾، أو على النعت[2]، وأجاز النَّحويون

---

[1]- ينظر: سليمان يوسف خاطر، التأويل النَّحوي لوجوه القراءات القرآنية في كتاب سيبويه ومواقف النحاة والمفسرين منه، رسالة ماجستير(مخطوطة)، إشراف: مصطفى محمد المكي ومحمد أحمد الشامي، كلية اللغة العربية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 1418هـ/1997 م، ص148 وما بعدها.

[2]- العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ص38- 39.

أيضا أن يكون في محل نصب بفعل محذوف[1]، وهذا الوجه أسقطه "عبد الفتاح الحموز"[2].

الأمر نفسه في قوله عزَّ من قائل:﴿بِئۡسَمَا ٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡ أَن يَكۡفُرُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغۡيًا ﴿٩٠﴾﴾ [البقرة،الآية:90]، فقوله:﴿بِئۡسَمَا ٱشۡتَرَوۡاْ﴾ ما في موضع رفع بئس و﴿أَن يَكۡفُرُواْ﴾بدل من "ما" في موضع رفع . وقيل:﴿أَن يَكۡفُرُواْ﴾ بدل من الهاء في"به" وهي في موضع خفض. وقيل: هي في موضع رفع على إضمار مبتدأ، وذهب الكوفيون إلى أنَّ "بئس" و"ما" اسم واحد في موضع رفع. وقال الأخفش:"ما" نكرة موصوفة منصوبة على التمييز مفسِّرة[3]. وقيل:"ما" نكرة و﴿ٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡ﴾ نعت لـ" ما"، و﴿أَن يَكۡفُرُواْ﴾في موضع رفع بالابتداء أو على إضمار مبتدأ، كما تقول: بئس رجلا زيد، وقيل: أنَّ اسم "بئس" مضمر فيها والموصول وصلته هو المخصوص بالذم وقوله:﴿أَن يَكۡفُرُواْ﴾ على هذا بدل من"ما"، فيكون في موضع رفع. وقال" الكسائي": الهاء في "به" تعود على "ما" المضمرة و"ما" الظاهرة موضعها نصب، وهي نكرة تقديره: بئس شيئا ما اشتروا به[4].

---

[1]– حملا على الموضع.

[2]– ينظر:عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، ج1، ص164.

[3]– ينظر: الفراء(أبو زكريا يحي بن زياد الفراء ت207هـ)، معاني القرآن، عالم الكتب، ط3، بيروت، 1403هـ/1983م، ج1، ص57.

[4]– ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص177. وينظر: القيسي(أبو محمد مكي بن أبي طالب ت437هـ)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1405هـ/1984م، ج1، ص104. وينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ص91. وينظر: الهمذاني (الحافظ المقرئ ت643هـ)، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، إعراب، معان، قراءات، حقق نصوصه وخرَّجه وعلَّق عليه: محمد نظام الدين الفتيَّح، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، ط1، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1427هـ/2006م، ج1، ص328– 329. وينظر: بهجت عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، دار الفكر للنشر والتوزيع،(د، ط)،(د، ت)، ج1، ص111–112.

4- الاحتجاج للقراءات القرآنية:

كان للقراءات القرآنية أثر كبير في التأويلات النَّحوية والقواعد المبنية على هذه التَّأويلات، وذلك لإبعادها عن الوصف بالضعف والشذوذ بتخريجها على الأصول النَّحوية المتواترة.

ففي قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴿١٩٧﴾﴾[البقرة، الآية:197]، قرأ "أبو عمرو بن العلاء"[4] برفع (رفثٌ/ فسوقٌ)، ونصب(جدالَ) على أنَّها اسم "لا" النافية للجنس، فيكون قوله:﴿فِي الْحَجِّ ﴾في موضع الخبر للثلاثة على أحد الأقوال، وهي مسألة لا تصحُّ عند الأخفش[1] الذي يرى أنَّه يجب تقدير خبر لكل من المبتدأين(رفثٌ/ فسوقٌ)، أو"لا" النافية للجنس.

وذهب "الأخفش"[2] و"الزمخشري"[3] إلى أنَّ ذلك محمول على النَّهي، كأنَّه قال:" فلا يكونَّ فيه رفثٌ ولا فسوق"، كما نقول:"سمعُك إليَّ"؛ تقولها العرب فترفعها، والأمر نفسه في قولنا:" حسبُك" و" كيفُك". أمَّا قوله:﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ فمحمولٌ على معنى الإخبار لانتفاء الجدال، كأنَّه قال:" ولا شكَّ ولا خلاف في الحج". وقد ردَّ "**أبو حيَّان**"[4]هذا القول؛ لأنَّ "أبا عمرو بن العلاء" خرَّج قراءته على الإخبار؛أي:" فلا يكون

---

[1]– ينظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج1، ص160.

[2]– ينظر: الأخفش الأوسط(أبو الحسن سعيد بن مسعدة ت215هـ)، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قرَاعة، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 1411هـ/1990م، ج1، ص26.

[3]– ينظر: الزمخشري(أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الخوارزمي ت538هـ)، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل، اعتنى به وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، بيروت، لبنان، 1430هـ/2009م، ج6، ص120.

[4]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج1، ص160.

رفثٌ ولا فسوقٌ"، ثمَّ ابتدأ النفي في قوله:﴿وَلَاجِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّ﴾، وعليه فخبر" كان" محذوف أيضا إذا اعتُبرت ناقصة[1].

فكلُّ هذه الأسباب أدَّت بالنُّحاة إلى اللُّجوء للتأويل النَّحوي، من أجل صرف اللَّفظ عن معناه الظاهر بدليل، وكلُّ ذلك من أجل تحقيق الاتِّفاق بين التَّراكيب والدَّلالات والأحكام وبين الأصول والقواعد الكلِّية.

ثالثًا- مباحث الحمل على التَّأويل في تفسير البحر المحيط[2]:

نقصد بمباحث "الحمل على التأويل" مجموع المباحث اللُّغوية التي تندرج ضمنه، وكذا الآليات التي اتَّخذها النُّحاة والمفسرون وسيلةً لتسويغ مخالفة القواعد للأصول والقواعد المستنبطة.

ومن أهم مظاهر "الحمل على التأويل" ما يلي:

1- الحذف والتقدير:

يعدُّ الحذف والتَّقدير أحد أهم مباحث "الحمل على التأويل" التي لجأ إليها النُّحاة لإخضاع النُّصوص المخالفة للقواعد النَّحوية، ويتم ذلك بافتراض أبعاد غير موجودة في النص اللُّغوي، وعن طريق هذا الافتراض يصل النحاة إلى موقف يمكن من خلاله التوفيق بين القاعدة النَّحوية، وبين النُّصوص التي تتعارض مع تلك القاعدة ولا تطابقها.

---

[1]- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ، ج2، ص409.

[2]- هناك عدة دراسات تناولت هذا الموضوع لمزيد من التفصيل ينظر: علي بن محمد بن سعيد الزهراني، موقف أبي حيَّان من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسير البحر المحيط جمعا ودراسةً، بحث مقدَّم لنيل درجة الدكتوراه، إشراف: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، 1421هـ/2000م،ص 481-965. وينظر: عبد المالك حداد، التأويل النحوي عند أبي حيان الأندلسي، رسالة لنيل شهادة الماجستير، إشراف: إدريس حمروش، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر، 2010-2011م، ص80-140.

وبين "الحذف" و"التقدير" تلازم ضروري، وقد قيل:" لولا الحذف والتقدير لفهمت النَّحو الحمير"[1]. فالحذف ليس إلاَّ تقدير مالا وجود له في اللفظ، كما أنَّ التقدير ليس إلاَّ حذف بعض أجزاء التركيب في نظر النُّحاة الذين طالما حمدوا الإيجاز وأوصوا به، وقد كان الحذف والتقدير لغة قوم يغلب عليهم الذكاء، وقالوا في إصابة المعنى بالكلام الموجز:" فلانٌ يقيل المحلَّ ويصيب المفصل" وهذا المثل يطلق على من يصيب المعنى المقصود بكلام موجز، وقد سُمع "جعفر بن يحي" يقول لكُتابه:" إن استطعتم أن يكون كلامكم مثل التوقيع فافعلوا "[2].

1-1- تعريف الحذف:

1-1-1- لغة: لقد استُعمل لفظ "الحذف" للدلالة على معانٍ متعدِّدة منها: القطع والإسقاط والإنقاص والطرح. قال "**الخليل**":" الحذف: قطفُ الشيء من الطَّرف كما يحذف طرف ذَنَب الشاة [...] والحَذْف: الرَّمْيُ عن جانِبٍ والضَّرْب عن جانبٍ "[3]. فذكر أنَّ للحذف ثلاثة معان، هي: القطف والرمي والضرب.

وقال"**ابن منظور**":" حذَفَ الشيءَ يَحْذِفُه حَذْفاً: قَطَعَه من طَرَفه والحجَّام يَحذِفُ الشَعرَ من ذلك، والحُذافةُ ما حُذِفَ من شيء فَطُرِح "[4].

1-1- 2- اصطلاحا:

قال"**الرُّماني**":" الحذف إسقاط كلمة بِخُلُفٍ منها يقوم مقامها"[5]. ويبدو من هذا التعريف أنَّ "الرماني" يشترط في حذف اللَّفظ إيراد ما ينوب عنه مع وجود دليل على

---

[1]- تمام حسان، البيان في روائع القرآن، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 1413هـ/1993م، ص 203.

[2]- ابن الأثير، المثل السائر، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، ط2، القاهرة،(د، ت)، ج3، ص310.

[3]- كتاب العين،ج3، ص201- 202. مادة:(حذف).

[4]- لسان العرب، ج9، ص93. مادة :(حذف).

[5]- الرماني، رسالتان في اللغة، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 1984م، ص70.

المحذوف، حتى يصحَّ "الحمل على التأويل"، فقد قال "**ابن جني**":" قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس من ذلك إلاَّ عن دليل عليه وإلاَّ كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"[1].

فمادام الحذف يعتمد على وجود دليل على المحذوف، فإنَّ إدراكه يعدُّ مظهرا من مظاهر قرينة السياق، ويتَّضح ذلك في قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ يَٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ ۝٨٧﴾[هود،الآية:87]، يقوم اختلاف الضمائر بين ﴿تَأْمُرُكَ﴾ و ﴿نَّتْرُكَ﴾ دليلا على المحذوف، لأنَّ أصل الأمر يتطلب أحد احتمالين:

أ- تأمرك أن تترك(أنت).

ب- تأمرنا أن نترك(نحن).

أمَّا أن يتَّجه الأمر إلى" شعيب" ويكون التَّنفيذ منهم فذلك يحتاج إلى أنَّ يقوم "شُعيب" بعمل، ممَّا يؤدِّي إلى تنفيذهم للأمر وليس في طوق "شعيب" أكثر من الدَّعوة، ومن هنا يأتي تَّقدير الآية الكريمة على النَّحو التَّالي:" يا شعيب أصلاتك تأمرك(أن تدعونا إلى) أن نترك ما يعبد أباؤنا"، أو" يا شعيب أصلاتك تأمرك(بدعوتنا إلى) أن نترك ما يعبد آباؤنا". فهذا الحذف قام على الدَّليل ولا مناص حينئذ من تقدير المحذوف، وإلاَّ تعثَّر الفهم[2].

وأمَّا قول بعض النَّحويين: إنَّ المفعول يُحذف لغير دليل ويسمَّى(اقتصارا) كما قالوا في إعراب قوله جلَّ من قائل: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ۝٩﴾ [البقرة، الآية:9]، إنَّ" مفعول ﴿ يَشْعُرُونَ﴾ محذوف للعلم به، تقديره: وما يشعرون أنَّ وبال خداعهم راجع على أنفسهم، أو اطلاع الله عليهم،

---

[1]- ابن جني، الخصائص،ج2، ص360.

[2]- تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ص204.

والأحسن ألاَّ يُقدَّر له مفعول[...] والأوَّل يُسمَّى(حذف الاختصار)، ومعناه حذف الشيء لدليل، والثاني يسمَّى (حذف الاقتصار)، وهو حذف الشيء لا لدليل"[1].

فلا حذف فيه بالكليَّة، بل ينزل الفعل المتعدِّي فيه منزلة غير المتعدِّي سواء بسواء فلا يُذكر المفعول ولا يُنوى، إذ المنوي كالثَّابت، ولا يُسمَّى محذوفا؛ لأنَّ الفعل ينزل لهذا الغرض منزلة ما ليس له مفعول، وهذا ما قصده "**عبد القاهر الجرجاني**" بقوله:" اعلم أنَّ أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدِّية فهم يذكرونها تارةً، ومُرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتُقت منها للفاعلين من غير أن يتعرَّضوا لذكر المفعولين، فإذا كان الأمر كذلك، كان الفعل المتعدِّي كغير المتعدِّي مثلا، فإنَّك لا ترى له مفعولا لا لفظا ولا تقديرا"[2].

كما يظهر من كلام "**ابن جني**" السابق حقيقتين:

أولهما: أنَّ الحذف متنوع الصور والمقادير، يبدأ بأصغر العناصر اللُّغوية وهو الحركة، وينتهي بأكبرها وهو الجملة، فهو وإن خصَّته كتب الضرائر بفضل منها، ليس ضرورة شعرية، ولا شذوذا خارجا على القانون، وإنَّما هو ظاهرة أصيلة واسعة النِّطاق متعدِّدة الصُّور.

وثانيهما: أنَّ تأويل المحذوف ليس رجما بالغيب، ولا ترقيعا للتعبير الناقص برقعة غريبة تلصقُ به فيأخذها أو ينبذها، وإنَّما هو- إذا صحَّ التعبير- بحث عن عضو بُتر من جسده، يُعيد النَّحوي زرعه في الموضع الذي نزع منه، ولا يسوغ الزرع إلاَّ بعد أن يثبت التحليل صحة الحمل على التأويل بالدليل، وبعد أن يحقِّق الزرع صحَّة المعنى من ناحية، واطراد قواعد الإعراب من ناحية أخرى[3].

---

[1]- يُنظر: السمين الحلبي(أحمد بن يوسف ت756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم،(د، ط)، دمشق،(د، ت)، ج1، ص128.

[2]- الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص154.

[3]- غازي مختار طليمات، أثر التأويل النَّحوي في فهم النص، ص266.

أمَّا "**عبد القاهر الجرجاني**" فقال في تعريفه للحذف:" هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنَّك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصَّمت عن الإفادة أزيد من الإفادة وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمَّ ما تكون بيانًا إذا لم تُبِن"[1]. ومن" طبع اللغة أن تُسقط من الألفاظ ما يدلُّ عليه غيره، أو ما يُرشد إليه سياق الكلام أو دلالة الحال، وأصل بلاغتها في هذه الوَجَازة التي تعتمد على ذكاء القارئ والسامع، وتعول على إثارة حسِّه، وبعث خياله وتنشط نفسه، حتى يُفهم بالقرينة ويدرك باللمحة ويفطن إلى معاني الألفاظ التي طواها التعبير، والمتذوق للأدب لا يجد متاع نفسه في السياق الواضح جدا، والمكشوف إلى حدِّ التعرية، والذي يسيء الظن بعقله وذكائه، وإنَّما يجد متعة نفسه حيث يتحرَّك حسَّه وينشط، ليستوضح ويتبيَّن ويكشف الأسرار والمعاني وراء الإيحاءات والرموز، وحين يدرك مراده، ويقع على طلبته من المعنى يكون ذلك أمكن في نفسه وأملك لها من المعاني التي يجدها مبذولة في حَاقِ اللفظ، وهذا هو ما نجده وراء قول عبد القاهر"[2]، الذي يعدُّ من بديع ما قيل عن الحذف، فقد شبهه بالسحر، وفضَّله على الذكر، لأنَّ المقام قد يقتضي الإيجاز والاختصار، فيكون الحذف بذلك أفصح وأبلغ من الذكر، وهذا ما قصده "**ابن فارس**" بقوله:" ومن سنن العرب الحذف والاختصار، يقولون: والله أفعلُ ذلك يريد لا أفعل"[3]. فتقدير الكلام:" والله لا أفعل".

وقد جعل "صاحب الطراز" "**العلوي**"(ت745هـ) حذف ما لا يخلُّ بالمعنى هو أصل الموضوع، قال:" اعلم أنَّ مدار الإيجاز على الحذف، لأنَّ موضوعه على الاختصار، وذلك إنَّما يكون بحذف ما لا يخل بالمعنى، ولا ينقص من البلاغة، بل أقول: لو ظهر

---

[1]– الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص146.

[2]– محمد محمد أبو موسى، خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، مكتبة وهبة، ط4، القاهرة، 1416هـ/1996م، ص153-154.

[3]– ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علَّق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1418هـ/1997م، ص156.

المحذوف لنزل قدر الكلام عن علو بلاغته، ولصار إلى شيء مستَتْرَك مسترذل، ولكان مبطلا لما يظهر على الكلام من الطُّلاوة والحسن والرقة، ولابدَّ من الدلالة على ذلك المحذوف ، فإن لم يم هناك دلالة عليه فإنَّه يكون لغوا من الحديث، ولا يجوز الاعتماد عليه، ولا يُحكم عليه بكونه محذوفا بحال، ويظهر المحذوف من جهتين، إحداهما: من جهة الإعراب على معنى أنَّ الدَّال على المحذوف هو من طريق الإعراب، وهذا كقولك: أهلا وسهلا، فإنَّه لابدَّ لهما من ناصب ينصبهما يكون محذوفا لأنَّهما مفعولان في المعنى، وثانيهما: لابدَّ من جهة الإعراب وهذا كقولنا: فلانٌ يُعطي ويمنع، ويصل ويقطع، فإنَّ التقدير المحذوف لا يظهر من جهة إعرابه، وإنَّما يكون ظاهرا في جهة المعنى"[1]. والذي يُفهم من كلام "**العلوي**" أنَّ الحذف يعني إسقاط ما كان موجودا في الأصل سواء كان ذلك جملة أو كلمة أو حركة بشروط، ممَّا يؤثِّر في سياق المعنى، إضافةً إلى التغيير الذي يحدثه المحذوف من جهة الإعراب.

فالحديث عن الحذف- إذن- حديث عن ظاهرة تتَّصف بكونها تجلِّيا في خفاء، وحضورا في غياب، وهذا يستدعي تصور تركيب ذهني وراء النص اللُّغوي الموجود، على اعتبار أنَّ هذا التركيب صورة من صور النص الأصلي الذي ليس له وجود؛ لأنَّ هذا الأخير هو المحور الذي انبنت على أساسه القواعد النَّحوية[2]، لكن ذلك لا يعني أنَّ لفظا ما كان موجودا ثمَّ حُذف، بل المقصود أن هذا المحذوف تقتضيه طبيعة اللُّغة العربية في حد ذاتها، لكنَّه لم يذكر لسبب من الأسباب.

---

[1]- العلوي(يحي بن حمزة بن علي بن إبراهيم اليمني ت745هـ)، الطراز المتضمِّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، دار الكتب الخديوية، طُبع بمطبعة المقتطف،(د، ط)، مصر،1333هـ/1914م، ج2، ص92-93.

[2]- ينظر: بوشعيب برامو، ظاهرة الحذف في النحو العربي، محاولة للفهم، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مج34، ع3، 2006م، ص43. وينظر: فوزية دندوقة، التأويل في الدراسات العربية إشكالاته وقضاياه، أطروحة دكتوراه(مخطوطة)، إشراف: محمد خان، كلية الآداب واللغات، جامعة بسكرة، الجزائر، 1431هـ/2010م، ص168.

وذهب"**الأبياري**"(ت1414هـ) إلى أنَّ المقصود بالحذف" إسقاط جزء من الكلام أو كلِّه لدليل، وهو خلاف الأصل، لذا فإنَّه إذا دار الأمر بين الحذف وعدمه كان الحمل على عدمه أولى؛ لأنَّ الأصل عدم التغيير، وإذا دار الأمر بين قلة المحذوف وكثرته كان الحمل على قلته أولى، ولابدَّ للحذف من دليل"[1].

وهذا الدَّليل هو المعوَّل عليه في تقدير المحذوف، فيلجأ النَّحوي إلى إعادة تركيب الكلام بإعادة ذكر المحذوف، وقد يتسع المقام إلى عدة تأويلات فيُرجَّح أقربها إلى تركيب الجملة وغرض المتكلِّم الأصلي. وبما أنَّ التعارض قائم بين الأصل النَّحوي والتَّركيب المحذوف فإنَّ يجب العمل على التوفيق بينهما، وذلك إمَّا بتغيير الأصل وهذا متعذر، وإمَّا بتأويل الكلام مع مراعاة المعنى؛ لأنَّ" التقدير الصحيح للمحذوفات عند النُّحاة يجب أن يُراعي أمرين أساسين هما: المعنى والصناعة النَّحوية، والمقصود بها الأصول النَّحوية العامة والقواعد الخاصة المتَّفق عليها، ولذلك يمنع النَّحويون بعض التقديرات – أحيانا– وإن كان المعنى يجيزها لأنَّ الأصول النَّحوية تتعارض معها، كما يقدِّرون أنواعا من المحذوفات– أحيانا أخرى– تبعا لما تُمليه المُقررات النَّحوية من أصول عامة، وقواعد خاصة وإن كان المعنى لا يحتاج إليها"[2].

وهذا يعني أنَّ الحذف الذي يلزم النَّحوي النَّظر فيه هو ما تقتضيه الصناعة النَّحوية والمعنى، وذلك كأن يوجد خبرا بدون مبتدأ، أو العكس، أو شرطا بدون جزاء أو العكس أو معمولا بدون عامل، أو معطوفا بدون معطوف عليه وهكذا.

وعرف البعض الحذف بقوله:" هو نوع من التخفيف من الثقل النطقي للفظ، أو التخفيف من بعض عناصر الجملة في حال طولها"[3].

---

[1]– إبراهيم الأبياري، الموسوعة القرآنية، مؤسسة سجل العرب،(د، ط)، 1405هـ/1984م، ج3، ص81.

[2]– طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع،(د، ط)، الإسكندرية، 1998م، ص155.

[3]– أحمد عفيفي، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، 1996م، ص217.

أو هو" إسقاط صوت أو أكثر من الكلمة لتيسير النطق بها"[1].

وبناءً عليه يُعدُّ الحذف مظهر من مظاهر تكييف التركيب العربي، وإيجازه والتخفيف من ثقله، ومن ثمَّة التخفيف من عبء الكلام ، وفي الإيجاز تكمن البلاغة، ويسمو الكلام حتى يصل إلى التأثير المطلوب، وتكون الجملة مع الحذف أشدُّ تأثيرا في النفس.

والجدير بالذكر أنَّ النُّحاة يحتكموا في حذف بعض أجزاء التَّركيب وتقديرها إلى قاعدتين كبيرتين هما[2]:

أولها: تتمثَّل في الاحتكام إلى نظرية العامل، ويقتضي ذلك وجود أطراف ثلاثة: العامل، والمعمول، والعلامة الإعرابية، التي تُمثِّل أثر العامل في المعمول، فإذا لم يوجد في الجملة بعض هذه الأطراف يتحتم على النُّحاة تقدير ما لا وجود له منها.

وثانيها: نظام الجملة العربية، وقد كان معيار الإسناد هو الأساس الذي أقام عليه النُّحاة القدامى حدَّ الجملة، وكانوا ينظرون إلى المسند والمسند إليه بأنَّهما عماد الجملة العربية ، ويُطلق عليهما مصطلح "العمدة"؛ لأنَّ توافرهما شرط كاف لقيام الجملة العربية التي بنى عليها النُّحاة تحليلاتهم. يقول سيبويه: " وهما ما لا يغنى واحد منهما على الآخر، ولا يجد المتكلِّم منه بدًّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهبُ عبد الله، فلابدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن الاسم الأوَّل بدٌّ من الآخر في الابتداء، وممَّا يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبدُ الله منطلقا، وليت زيدا منطلقٌ؛ لأنَّ هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده"[3].

---

[1]– محمد أحمد الصغبُر، الأدوات النحوية في كتب التفسير، دار الفكر، دار الفكر المعاصر، ط1، دمشق، سوريا، بيروت، لبنان، 1422هـ/2001م، ص100.

[2]– علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص259–260.

[3]– سيبويه، الكتاب، ج1، ص23.

1-2- علاقة الحذف ببعض المصطلحات:

أ- التقدير:

التقدير عبارة عن" وسيلة من أهم وسائل الحمل على التأويل يلجأ إليها عالم اللغة- النَّحوي- لتفسير المخالفة التي قد تحدث بين القاعدة أو القانون اللُّغوي وبين النُّصوص المستعملة-المسموعة- رغبة في تحقيق قدرٍ مناسبٍ من التَّوافق بينهما"[1].

لكن رغم لجوء النُّحاة إلى التقدير من أجل توجيه القاعدة النَّحوية، فإنَّه لا يغتفر فيه- التقدير- التَّذرع بالتزام القاعدة التي لم تُستكمَل أسباب قيامها بالاستقراء الشامل[2].

ولا تقتصر مهمة التقدير في محاولة معرفة العامل المحذوف، بل يتناول محذوفات أخرى غير العامل، فهو يتناول حذف المفعول، وكذلك حذف الجملة بأسرها؛ أي العامل والمعمول معا، أو هو افتراض صياغة المفردات أو الجمل أو سبكها بهدف تصحيح الحركة الإعرابية[3].

فالحذف والتقدير يلتقيان في أنَّ كلا منهما أسلوب من أساليب الحمل على التأويل، إلاَّ أنَّ هناك فروقا بينهما على الرغم من اتفاقهما في بعض القضايا تتمثل فيما يلي:

1- أنَّ الحذف لا يُشترط فيه بقاء اللَّفظ في المعنى والنية، أمَّا التقدير فيشترط فيه بقاء اللفظ في المعنى والنية، وعليه فالحذف أعمُّ من التقدير[4].

---

[1]- كمال سعد، الحذف والتقدير في بنية الكلمة، دار العلوم،(د، ط)، القاهرة، 1993م، ص201. نقلا عن: أحمد براهيمي، من مظاهر تأصيل التأويل النحوي، مجلة المصطلح، مخبر تحليلية إحصائية في العلوم الإنسانية وإنجاز معجم موحد لها، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ع11، 2015م، ص176.

[2]- ينظر: أحمد عبد الستار الجواري، نحو القرآن، مكتبة اللغة العربية، مطبوعات المجمع العلمي العراقي،(د، ط)، بغداد، 1394هـ/1974م، ص26.

[3]- ينظر: علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النَّحو العربي، ص208 ـ209.

[4]- ينظر: نَكَري(القاضي عبد النبي عبد الرسول الأحمد)، دستور العُلماء، أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، عرَّب عباراته إلى العربية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1421هـ/2000م، ج2، ص14.

2- أنَّ الحذف يمتاز بعدم بقاء أثر المحذوف في اللَّفظ، أمَّا التَّقدير فيمتاز ببقاء أثر المقدَّر في اللَّفظ[1].

ولتوضيح ذلك نضرب المثال التَّالي:" في ذمتي لأفعلن: ففي ذمتي خبر لمبتدأ محذوف واجب الحذف، والتقدير في ذمتي يمين، وكذلك ما أشبهه، وهو ما كان الخبر فيه صريحا في القسم"[2].

ب- الإضمار: وهو أن يُضمر من القول المُجاور، لبيان أحد جزأيه[3]،كقوله تعالى:﴿ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٣﴾﴾[الأنفال، الآية:23].

وتقدير الكلام:" ولكن لا خير فيهم فلم يُفهمهم"، لأنَّه يعلم أنَّه﴿ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ ﴾؛ أي أفهمهم(لتولَّوا) من ذلك وعنادا، بعد فهمهم ذلك، فكيف وقد تم سلبهم القوة الفاهمة. ويشتبه على الكثير من الدَّرسين الفرق بين "الإضمار" و"الحذف"، قال" **أبو حيَّان**"[*]:"

---

[1]- التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص632.

[2]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ج1، ص256.

[3]- مرشد سعيد أحمد محمود، الحذف والتقدير في القرآن الكريم، أطروحة دكتوراه(مخطوطة)، إشراف: علي ملك ذو الفقار، الجامعة الإسلامية، بهاول بُور، 1995م، ص13.

[*]- هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان النفْزي الجياني الإمام الحافظ العالم العلامة، أثير الدين أبو حيان الأندلسي الغرناطي، المصري الظاهري، ثمَّ الشَّافعي. وقد اتَّفق أكثر المترجمين له على اسمه وكنيته ولقبه، إلاَّ أنَّ أبا الفداء وابن الوردي والسيوطي يسمُّونه:" أبا حيان المغربي" توفي عام(745هـ). ينظر: السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار الجيل،(د، ط)، بيروت،(د، ت)، ج4، ص65. المقريزي(تقي الدِّين أبي العبَّاس أحمد بن علِّي بن عبد القادر العبيدي ت845هـ)، السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1418هـ/1997م، ج3، ص423. وينظر: ابن تغري بردي(يوسف الأتابكي جمال الدين أبو المحاسن ت874هـ)، المنهل الصافي والمُستوفى بعْد الوافي، تراجم: محمد بن محمد بن عثمان وميكائيل الأشكري، حققه ووضع حواشيه: محمد محمد أمين، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية،(د، ط)، القاهرة، 1426هـ/2005م، ج11، ص161.

وهو موجود في اصطلاح النَّحويين، أعني أن يسمَّى الحذفُ إضماراً"[1]. وسبب ذلك" أنَّ أكثر ألفاظ النَّحويين محمولةٌ على التَّجاوز والتَّسامح، لا على الحقيقة، لأنَّ مقصدهم التقريبُ على المبتدئين والتعليم للناشئين"[2].

وتكمن العلاقة بين الحذف والإضمار في أنَّ كلاً منهما تقدير مالا وجود له في ظاهر النَّص[3]، فقد ثبت عن سيبويه أنَّه وصف المحذوف بالمضمر، قال:" ويجوزُ هذا أيضا على قولك: شاهِداك، أي ما ثبت لك شاهِداك، قال الله تعالى:﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ۚ ﴿٢١﴾﴾[محمد، الآية:21] فهو مثله، فإمَّا أن يكون أُضمر الاسم وجعل هذا خبره، كأنَّه قال: أمري طاعةٌ﴿وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ۚ ﴿٢١﴾﴾ أو يكون الخبر، فقال: طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمثلُ"[4].

وقال أيضا:" هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمرًا ويكون المبني عليه مظهرًا، وذلك أنَّك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلتُ: عبد الله وربِّي، كأنَّك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله"[5].

كما جمع" **أبو حيان**" في" تفسير البحر المحيط" بين اللَّفظين، قال:" وأن لو يشاء: جواب قسم محذوف؛ أي: وأقسموا لو شاء الله لهدى النَّاس جميعا، ويدلُّ على إضمار هذا القسم وجود أن مع لو"[6]. فقد قال عن القَّسم مرَّة أنَّه محذوف ومرَّة أنَّه مضمر.

---

[1]– أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط،ج1، ص643.

[2]– السهيلي(أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله ت581هـ)، نتائج الفكر في النَّحو، حقَّقه وعلَّق عليه: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمَّد معوَّض، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1412هـ/1992م، ص127.

[3]– يذهب البعض إلى أنَّ الإضمار قسم من أقسام القياس. ينظر: إبراهيم الأبياري، الموسوعة القرآنية، ج3، ص 83.

[4]– سيبويه، الكتاب، ج1، ص141.

[5]– سيبويه، الكتاب، ج2، ص130.

[6]– أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط، ج5، ص383.

وقال أيضا:" ألا ترى أنَّه- الفاعل- إذا أُضمر بطُل عمله، ولا يجوز أن يُقال: محذوف؛ لأنَّ الفاعل لا يُحذف "[1]. وهنا أيضا ذكر مرَّة الإضمار ومرَّة الحذف بمعنى واحد، وهذا يمثل دليلا على التقارب بين اللَّفظين في نظر النُّحاة:" فالحذف يتعلق بما لُفظ به، ثمَّ حُذف تخفيفا وقطع منه، في حين أنَّ الإضمار يمسُّ ما لم يُنطق به، ولكنَّه مضمر في النية مخفيٌّ في الخلد"[2].

أمَّا "**ابن جني**" فقد وقف من المصطلحين موقفين متباينين هما:

الموقف الأوَّل: يتمثَّل في أنَّه فرَّق بين الحذف والإضمار، فقد رأى أنَّ الفاعل لا يحذف، بل يُضمر، قال:" فلو قُلت: جاءني من الكرام؛ أي: رجلٌ من الكرام، أو حضرني سواك؛ أي: إنسان سواك، لم يحسُن؛ لأنَّ الفاعل لا يُحذف"[3].

الموقف الثاني: ويظهر فيه أنَّه يسوِّي بين الحذف والإضمار، ففي معرض تحليله للتَّركيب: أزيد قام؟ صرح "**ابن جني**" بأنَّ "زيد":" مرفوع بفعل مضمر محذوف خالٍ من الفاعل"[4]، ويبدو من قوله هذا أنَّ الإضمار يمثِّل أدقُّ درجات الحذف.

أمَّا "**السهيلي**"(ت581هـ) فيقول في بيان وجه الفرق بين الحذف الإضمار:" والإضمار هو الإخفاء، والحذف هو القطع من الشيء، فهذا فرق ما بينهما، وهو واضح لا خفاء فيه ولا غُبار عليه"[5].

وقد تنبَّه "**ابن مالك**"(ت672هـ) إلى الفرق بين المصطلحين فقال:" ويغني عن الجملة الموصول بها ظرف أو جار ومجرور منويٌّ معه استقرَّ، أو شبهه"[6].

---

[1]– أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج11، ص73.

[2]– صلاح الدين ملاوي، تقدير الحذف والإضمار في ضوء نظرية العامل النَّحوي، مجلة مخبر أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة، ع5، 2015م، ص06.

[3]– ابن جني، الخصائص،ج2، ص368.

[4]– المصدر نفسه ،ج2، ص380.

[5]– السهيلي، نتائج الفكر في النَّحو، ص127.

[6]– ابن مالك(أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني ت672هـ)، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 1410هـ/1990م، ج1، ص211.

ويقول:" وخُصَّ ذو الرفع – يعني الضمير – بالخفاء وجوبا في نحو: افْعَل ونَفْعَل وأَفْعَل وتَفْعَل يا رجل، وجوازًا في نحو: زيدٌ فعل"[1]. ويبدو من القولين أنَّ ابن مالك يسمِّي الإضمار خفاءً، ويسمِّي الحذف منويا.

كما ميَّز "**الزركشي**"(ت794هـ) بين المصطلحين بقوله:" والفرق بينه– الحذف– وبين الإضمار أنَّ شرط المضمر بقاء أثر المقدَّر في اللَّفظ [...] وهذا لا يُشترط في الحذف"[2]، وهذا يعني أنَّ المُضمر يجب أن يترُك أثره (الدَّليل) وهذا شرط، في حين أنَّ الحذف لا يشترط في المحذوف ترك الدليل. ويضيف قائلا:" لابدَّ أن يكون فيما أُبقي دليل على ما أُلقي"[3].

والجدير بالذكر أنَّ الحذف يتعدَّد تبعا لتقسيم النُّحويين له، وهذا التَّعدُّد يدلُّ على ثراء هذه الظاهرة ودورها في اللغة، فمن حذف واجب إلى جائز إلى ممتنع؛ فالحذف الممتنع هو الحذف الذي لم تتوفَّر شروطه، أي: الحذف الذي لم تتوفر القرينة والدَّليل على العنصر المحذوف، فمتى انعدم الدَّليل امتنع لما في ذلك من تكليف العلم بالغيب، ومنه امتناع حذف العنصرين المتلازمين، كحذف الفعل دون فاعله أو العكس.

والحذف الجائز هو ما توفر فيه الدَّليل على المحذوف، وأمَّا الحذف الواجب فهو الحذف الذي لا يظهر له أثر في الاستخدام الفعلي للغة، وقد حدَّده النَّحويون ليتسنَّى لهم إرجاع بعض الصِّيغ إلى الأشكال النَّظرية، ومن الحذف الواجب حذف الفعل وفاعله في النِّداء، ومنه حذف الأفعال العاملة في بعض المصادر متى اقترنت بالدلالة على معنى خاص[4].

---

[1]– ابن مالك، شرح الكافية الشافية، حقَّقه وقدَّم له عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط1، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1406هـ/1986م، ص227.

[2]– الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3، ص102.

[3]– المصدر نفسه، ج3، ص111.

[4]– ينظر: زاهر بن مرهون بن خصيف الداودي، الترابط النصي بين الشعر والنثر، دار جرير للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 1431هـ/2010م، ص107.

1-2- الحذف والتقدير في تفسير البحر المحيط[*]:

1-2-1- حذف المبتدأ:

يعدُّ المبتدأ والخبر الركنين الأساسيين في بناء الجملة الاسمية، فلابدَّ من ذكرهما إلاَّ أنَّ النُّحاة أجازوا حذف أحدهما إذ دلَّت عليه قرينة لفظية أو حالية" لأنَّ الألفاظ إنَّما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللَّفظ جاز أن لا تأتي به ويكون مرادا حكمًا وتقديرًا"[1].

---

[*]- تفسير البحر المحيط هو من أضخم مؤلَّفات" أبي حيَّان" وقد صدر صدر لكتاب" تفسير البحر المحيط" عدَّة طبعات، أولها عام(1328هـ) بمطبعة السعادة بمصر، ويقع في ثمانية أجزاء، على نفقة السلطان عبد الحفيظ بن الحسن بن محمد سلطان المغرب، وبهامشه كتابا:" النهر الماد من البحر" لأبي حيان، وهو اختصار للبحر ولتيسيره، ويقع في مجلدين كبيرين بعناية: بوران الضناوي وهديان الضناوي، طبع منفصلا عنه في دار الجنان ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، ط1، سنة 1407هـ /1987م، و" الدر اللقيط من البحر المحيط" لتاج الدين أحمد بن عبد القادر مكتوم(ت747هـ) أحد تلامذة أبي حيان، وله مختصر أيضا سماه " الدر اللقيط"، وأُعيد تصوير هذه الطبعة – طبعة البحر المحيط- عدَّة مرات، عام 1398هـ/1978م، وعام 1403هـ/1983م في دار الفكر ببيروت، وبدون تاريخ في مطابع النصر الحديثة بالرياض. ينظر:علي شواح إسحاق، معجم مصنفات القرآن الكريم، منشورات دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع، ط1، الرياض، 1404هـ / 1984م، ج2، ص137. وينظر:

أحمد خالد شكري، أبو حيان الأندلسي ومنهجه في تفسير البحر المحيط وفي إيراد القراءات فيه ، ص 94.

وصدرت له طبعة في عشر مجلدات مع الفهارس قام بمراجعتها: صدقي محمد جميل، واعتنى بها: عرفات العشا حسونة، ونشرتها دار الفكر ببيروت، عام 1412هـ/ 1992م.

كما صدرت له طبعة أخرى بتحقيق: أحمد عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض، وشارك في تحقيقه: زكريا عبد المجيد النوتي، وأحمد النجولي الجمل، وقرظه: عبد الحي الفرماوي، ونشرتها دار الكتب العلمية ببيروت سنة1413هـ/ 1993م. وأُعيد طباعته سنة 1422هـ/2001م.

ثمَّ طُبع" تفسير البحر المحيط" مرة أخرى في ثمانية مجلدات كبار في بيروت عام 1423هـ/2002م، دار إحياء التراث العربي، تحقيق وتعليق: عبد الرزاق المهري. وأُعيد طباعته في دار الفكر بطبعة جديدة بتحقيق: صدقي محمد جميل وزهير جعيد عام1431-1432هـ/2010م.

وطُبع طبعة أخرى بتحقيق: ماهر حبوش ومحمد معتز كريم الدِّين، بدار الرسالة العالمية، ط1، دمشق، سنة 1436هـ/2015م.

[1]- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص239.

وقد أشار "**أبو حيَّان**"، إلى أنَّ المبتدأ قد يُحذف جوازا لقرينة كما أنَّه قد يُحذف وُجوبا، قال:" مثال حذفه جوازا لقرينة: صحيح، لمن قال: كيف زيدٌ؟ ومِسكٌ، عند شمِّ طِيب، و: إنسانٌ، عند رُؤية شبح، وقال الشاعر[1](الطويل):

إِذَا ذُقْت فَاهَا قُلتُ: طَعمُ مُدَامَةٍ مُعَتَّقَة ممَّا تجيءُ به التُّجُرُ

أي: هذا طعمُ مُدامة[2]، ولو كان هذا معرفة لجاز جعلُه مبتدأ محذوف الخبر، وممَّا يُحسِّنُ الحذف دخول فاء الجزاء جعلُه مبتدأ مالا يصلح أن يكون مبتدأ، لقوله تعالى:﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ﴿٤٦﴾﴾[فصلت، الآية:46]؛ أي فصلاحه لنفسه"[3].

وفي قوله تعالى:﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍۭ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَـَٔاتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٦٥﴾﴾[البقرة، الآية:265].

الشاهدُ في الآية قوله:﴿فَطَلٌّ﴾، فهي جملة واقعة في محلِّ جزم جواب الشرط؛ لأنَّ حرف الشرط جازم، ولاقتران الشرط بالفاء، ولكنَّ المُلاحظ هو أنَّ فيها لفظ واحدًا، والمعروف أنَّ الجملة العربية لا تتكوَّن من كلمة واحدة، وهذا دليل على أنَّ في الآية حذفا يقتضي التقدير.

وقد بدأ "**أبو حيَّان**" تأويل الآية الكريمة بقوله:" فطلٌّ جواب للشرط، فيحتاج إلى تقدير، بحيث تصير جملة"، ثمَّ ذكر ثلاثة آراء مختلفة:

الأوَّل: أنَّ طلٌّ: مبتدأ مرفوع خبره محذوف، والتقدير هو: فطلٌّ يُصيبها.

---

[1]– البيت لامرئ القيس، ينظر: ديوانه، ص126.

[2]– أبو حيَّان، تفسير البحر المحيط، ج1، ص384.

[3]– أبو حيَّان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص313.

وقد ابتدأ بالنكرة؛ لأنَّها جاءت في جواب الشرط، الذي هو من جملة المسوِّغات للابتداء بالنَّكرة[1]. واستدلَّ على ذلك بالمثل القائل:" إنْ ذهب عير، فعيرٌ في الرِّباط"[2]، وتقدير المحذوف هو" يُصيبها" أو" مُصيبها" في جملة الجواب مأخوذ من جملة الشرط في قوله:﴿فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا﴾.

الرأي الثاني: قُدِّر أنَّه خبر مبتدأ محذوف، تقديره:" فالذي يُصيبُها طلٌّ"، أو" فمُصيبها طلٌّ".

أمَّا الرأي الثالث: فيرى أنَّه فاعل بفعل محذوف، تقديره:" فيُصيبها طلٌّ"، ثمَّ علَّق على هذه الآراء بقوله:" وكلُّ هذه التقادير سائغة، والآخر يحتاج إلى حذف الجملة الواقعة جوابا، وإبقاء معمول لبعضها؛ لأنَّه متى دخلت الفاء على المضارع فإنَّما هو على إضمار المبتدأ"[3].

وقد ذهب "**أبو حيان**" إلى تقدير محذوف في الجملة قبل الفعل، أي:" فهي يُصيبُها وابلٌ"، والضمير يعود على لفظ "الجنة" المذكور في الآية، وقد استدلَّ على ذلك بقوله تعالى:﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ ﴿٩٥﴾﴾[المائدة، الآية:95]، والتقدير: هو ينتقم منه[4].

أمَّا في قوله تعالى:﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٦﴾﴾[النحل، الآية:106]، فإنَّ(من) الشرطية لا يصحُّ – عند أبي حيان– أن تلي(لكن)، إلاَّ إذا قُدِّر لها مبتدأ، قال "**أبو حيان**":" إلاَّ أنَّ(من) الثانية لا

---

[1]– ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ج1، ص186.

[2]– الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص75.

[3]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج2، ص325–326.

[4]– ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص326.

يجوز أن تكون شرطا، حتى يقدَّر قبلها مبتدأ[...] فيتعيَّن إذْ ذاك أن تكون(من) موصولة، فإن قُدِّر مبتدأ بعد(لكن) جاز أن تكون شرطية في موضع خبر ذلك المبتدأ المقدَّر"[1]. ومن مواضع الحذف الواجب للمبتدأ ما ذكره " **أبو حيان**" في تأويله لقوله تعالى:﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ﴿٢٦٦﴾﴾[البقرة، الآية:266]، فهذه الآية مكوَّنة من مبتدأ وخبر، والتقدير فيها هو:" له فيها كلَّ الثمرات". وعلى مذهب البصريين لا يجوز زيادة (من)، والدليل على زيادتها في ذلك أنَّها لو حُذفت لا يختل المعنى الأصلي الذي وُضع من أجله النَّص، ولا ينقص شيئًا. وقد قال"**سيبويه**" عنها: " وقد تدخل في موضعٍ لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما، ولكنَّها توكيد بمنزلة(ما)، إلاَّ أنَّها تجرِ لأنَّها حرفُ إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجُلٍ، وما رأيتُ من أحدٍ، ولو أخرجت(منْ) كان الكلام حسنا"[2].

وعلى مذهب البَّصريين سار"**أبو حيان**"، قال:" ويتخرَّج مذهب جمهور البصريين على حذف المبتدأ المحذوف تقديره له:" فيها رزقٌ أو ثمراتٌ من كلِّ الثَّمرات"، ونظيره في الحذف، قول الشاعر[3](الوافر):

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيهِ بِشَنِّ

التقدير: كأنَّك جملٌ من جمال بني أُقَيْشٍ، حذف(جَمل) لدلالة من جمال عليه، كما حذف (ثمرات) لدلالة من كل الثمرات عليه، وكذلك قوله تعالى:﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ

---

[1]– ينظر: المصدر نفسه، ج5، ص521.

[2]– سيبويه، الكتاب، ج4، ص225.

[3]– البيت للنابغة الذبياني. ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، القاهرة، (د، ت)، ص126.

مَّعۡلُومٞ ١٦٤﴾[الصافات، الآية: 164]؛ أي: وما أحد منا(فأحد) مبتدأ محذوف، و(منَّا) صفة وما بعد(إلاَّ) جملة خبر عن المبتدأ"[1].

والذي يبدو من هذا التأويل أيضًا أنَّ "**أبا حيان**" لا يقرُّ بوجود الحذف ما لم يُوجد الدَّليل الذي يُحيل عليه، وقد استند في إقراره بوجود الحذف إلى أنَّ لكلِّ خبر مبتدأ، لكن هذا الأخير قد يُحذف اختصارا، كما وقع في المثال الأخير.

1-2-2- حذف الخبر:

نقل "**أبو حيان**" اختلاف النُّحاة في إعراب كلمة﴿ كَدَأۡبِ﴾ في قوله تعالى:﴿ كَدَأۡبِ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ ٥٢﴾[الأنفال، الآية: 52] وحكم على معظم الآراء إمَّا بالضَّعف أو بالبعد باستثناء الرأي الذي يعتبر فيه إعراب﴿ كَدَأۡبِ﴾على أنَّها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "دأبهم كدأب آل فرعون"، وهذا رأي "الزَّجاج"[2].

يقول"**أبو حيان**":" واختلفوا في إعراب كدأب فقيل: هو خبر مبتدأ محذوف، فهو في موضع رفع، التقدير: دأبهم كدأب[...]، وقيل: بفعل منصوب من معنى (لن تغني) [...]، وقيل هو نعت لمصدر محذوف تقديره: كفرًا كدأب، والعامل فيه كفروا قاله الفراء، وهو خطأ [...]، وقيل: بفعل محذوف يدل عليه كفروا، والتقدير: كفروا كفرا كعادة آل فرعون"[3].

أمَّا "**الفَّراء**" فيرى أن إعراب﴿ كَدَأۡبِ﴾ هو نعت لمصدر محذوف، وهو" كفرًا"، والعامل فيه هو الفعل الذي يتقدم عليه كفروا في قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن

---

[1]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج2، ص326-327.

[2]– ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص380.

[3]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج2، ص406.

﴿تُغۡنِيَ عَنۡهُمۡ أَمۡوَٰلُهُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُهُم﴾[آل عمران، الآية: 10]؛ أي:" كفرت اليهود ككفر آل فرعون وشأنهم"[1].

وقد علَّل"**أبو حيان**" تخطئته" **للفرَّاء**" بقوله:" وما ذهب إليه الفراء خطأ ؛لأنه إذا كان معمولا للصّلة كان من الصّلة ، ولا يجوز أن يخبر عن الموصول حتى يستوفي صلته ومتعلقاتها، وهنا قد أخبر ، فلا يجوز أن يكون معمولا لما في الصّلة"[2].

ومن أمثلة حذف الخبر عند "**أبي حيان**" ما جاء في تفسيره لقوله تعالى:﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَيۡءٖ فَأَخۡرَجۡنَا مِنۡهُ خَضِرٗا نُّخۡرِجُ مِنۡهُ حَبّٗا مُّتَرَاكِبٗا وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا قِنۡوَانٞ دَانِيَةٞ وَجَنَّٰتٖ مِّنۡ أَعۡنَابٖ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشۡتَبِهٗا وَغَيۡرَ مُتَشَٰبِهٍۗ ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ وَيَنۡعِهِۦٓۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكُمۡ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ﴾ [الأنعام، الآية: 99]، فقد قرأ الأعمش ومحمد بن أبي ليلى وأبو بكر في رواية عنه عن عاصم و(جناتُ) بالرفع وفيها وجهان:

1- أن تكون مرفوعة بالابتداء، والخبر محذوف كقوله تعالى﴿وَحُورٌ عِينٞ﴾[الواقعة، الآية: 22].

2- أن تكون مرفوعة معطوفة على" قنوان"، قال "**أبو حيان**":" وهذا العطف هو على أن لا يلاحظ فيه قيد﴿وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ﴾، فكأنَّه قال: من النخل قنوانٌ دانيةٌ وجنات من أعناب حاصلة"[3].

وقد دافع "**أبو حيان**" عن قراءة الرَّفع في(جنات) التي أنكرها أبو عبيد وأبو حاتم، ونقل ما أجازه "**النَّحاس**"(ت338هـ) من تقدير، قال:" وأنكر أبو عبيد وأبو حاتم هذه القراءة، حتى قال أبو حاتم: هي مُحال لأنَّ الجنات من الأعناب لا تكون من

---

[1]- ينظر: الفراء، معاني القرآن، ج1، ص191.

[2]- أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج2، ص406.

[3]- أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج4، ص194.

النخل"[1]. ويضيف قائلا:" ولا يسوغ إنكار هذه القراءة ولها التَّوجيه الجيّد في العربية وُجهت على أنَّه مبتدأ محذوف الخبر فقدَّره النَّحاس(ولهم جنات)[2]، وقدَّره ابن عطية(ولكم جنات)[3]، وقدَّره أبو البقاء:(ومن الكرم جنات)[4]، وقدَّره: ومن الكرم، لقوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ﴾، وقدَّره الزمخشري:(وثمَّ جنات من أعناب)[5]؛ أي: مع النخل ونظيره قراءة من قرأ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾[الواقعة، الآية:22]، بالرفع، بعد قوله تعالى:﴿يُطَافُ عَلَيۡهِم بِكَأۡسٖ مِّن مَّعِينٖ ٤٥﴾[الصافات، الآية:45]، تقديره:(ولهم حورٌ)، وأجاز مثل هذا سيبويه والكسائي والفراء، ومثله كثير"[6]. ويظهر من قول "**أبي حيان**" أنَّه ينهج طريقة سيبويه والفراء في التأويل والرفع على الابتداء على تقدير الخبر مقدما أو مؤخرا.

ومن أمثلة حذف الخبر عند أبي حيان ما جاء في تفسيره لقوله تعالى:﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ أُكُلُهَا دَآئِمٞ وَظِلُّهَاۚ تِلۡكَ عُقۡبَى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّعُقۡبَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ٱلنَّارُ ٣٥﴾[الرعد، الآية:35]، حيث أنَّ خبر(مثلُ) محذوف، تقديره: قصصنا عليكُم مثلُ الجنة[7].

---

[1]– المصدر نفسه، ج4، ص193.

[2]– ينظر: النحاس(أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ت338هـ)، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة، ط2، 1405هـ/1985م، ج2، ص86.

[3]– ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج2، ص328.

[4]– ينظر: أبو البقاء العُكبري، إملاء ما من به الرحمن من وُجوه الإعراب والقراءات في جمع القرآن، دار الكتب العلمية،(د، ط)، بيروت، لبنان،(د، ت)، ج1، ص255.

[5]– ينظر: الزمخشري، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل،ج7، ص339.

[6]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط،ج4، ص193.

[7]– ينظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج5، ص386.

1-2-3- حذف الفاعل:

يُعرِّف"**أبو حيان**" الفاعل بقوله:" هو المفرَّغ له العامل على جهة وُقوعه منه أو تركه، فالمفرَّغ له العامل يكون اسما ظاهرا أو مضمرا، أو مقدَّرا"[1].

وحذف الفاعل لا يجوز إلاَّ في فاعل المصدر، نحو قوله تعالى:﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ ﴿٤٩﴾﴾[فُصلت، الآية:49]؛ أي:" دعائه للخير"، وجوَّزه "الكسائي" مطلقا لدليل، وخرَّج عليه قوله تعالى:﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ ﴿٢٦﴾﴾[القيامة، الآية:26]؛ أي: الرُّوح، وقوله:﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ﴿٣٢﴾﴾[ص، الآية:32]؛ أي: الشمس.

يقول"**أبو حيان**" في تفسيره لقوله تعالى:﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِى مَسَٰكِنِهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلنُّهَىٰ ﴿١٢٨﴾﴾[طه، الآية:128] " قرأ الجمهور(يهدِ) بالياء، وقرأها "ابن عباس والسلمي" بالنون(نَهدِ)، ويعني بالإهلاك، الإهلاك الناشئ عن تكذيب الرسل وترك الإيمان بالله واتباع رسله، والفاعل لـ(يَهدِ) ضميرٌ عائدٌ على الله تعالى، ويُؤيِّد هذا التخريج قراءة(نَهدِ) بالنون، ومعناه: نبيِّن، قاله الزجاج، وقيل: الفاعل مقدَّر تقديره(الهُدى) أو الآراء والنظر والاعتبار[...]، وقال ابن عطية: وهذا أحسن ما يقدَّر به عندي"[3].

وقد تبنى"**أبو حيان**" الرأي القائل بتقدير الفاعل في قوله:﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ﴾، وهو رأي الزجاج[2]، يقول"**أبو حيان**":" وأحسنُ التَخاريج: الأوَّل، وهو أن يكون الفاعل ضميرا عائدا على الله، كأنَّه قال: أفلم يبيِّن الله؟ ومفعول(يُبيِّن) محذوفٌ، أي: يبيِّن العبر بإهلاك القرون السابقة"[4].

---

[1]– أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج3، ص1320.

[2]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج6، ص267.

[3]– ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص379.

[4]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج6، ص267.

وفي كلام "**أبي حيان**" نظر، فقد ناقض أوَّل كلامه بآخره ، حين قال:" وقيل: الفاعل مقدَّر[...] وهو قول المبرد، وليس بجيِّد إذ فيه حذف الفاعل"[1]. ذلك أنَّه" ليس في هذا القول أنَّ الفاعل محذوف؛ بل فيه أنَّه مُقدَّر ولفظ(مقدَّر) كثيرًا ما يُستعمل في المضمر، وأمَّا مفعول(يهدِ) ففيه وجهان أحدهما: أنَّه محذوف، والثاني: أن يكون يُكوِّنَ الجملة من(لم) وما في حيِّزها، لأنَّها مُعلَّقة له فهي سَادَّة مسدَّ مفعوله"[2].

وقيل: إنَّ الفاعل لـ(يهدِ) مضمر وهو المصدر، تقديره: أَفلم يهدِ الهُدى لهم، وقيل: الفاعل مضمر تقديره: أفلم يهدِ الأمر لهم كم أهلكنا، وذهب الكوفيون إلى القول بأنَّ(كم) هو فاعل(يهدِ) وهو غلطٌ في رأي البصريين؛ لأنَّ(كم) لها صدر الكلام ولا يعمل ما قبلها فيها إنَّما يعمل فيها ما بعدها، كـ(أي) في الاستفهام، والعامل في(كم) الناصب لها عند البصريين هو الفعل(أهلكنا)[3].

ومن حذف الفاعل أيضا ما جاء في قوله تعالى:﴿وَلَقَدۡ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ءَايَٰتِۭ بَيِّنَٰتٖۖ وَمَا يَكۡفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقُونَ ٩٩﴾[البقرة، الآية:99]، يقول"**أبو حيان**":"﴿إِلَّا ٱلۡفَٰسِقُونَ ٩٩﴾ استثناء مفرَّغ إذ تقديره وما يكفر بها أحد فنفى أن يكفر بالآيات الواضحات أحدٌ، ثمَّ استثنى الفسَّاق من أحد وأنَّهم يكفرون بها، ويجوز في مذهب الفراء أن يُنصب في نحو من هذا الاستثناء، فأجاز: ما قام إلاَّ زيدا، على مُراعاة ذلك المحذوف، إذ لو كان لم يُحذف لجاز النصب، ولا يجيز البصريون ذلك"[4].

وعن قوله تعالى:﴿وَقَالُواْ لَن يَدۡخُلَ ٱلۡجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰۗ تِلۡكَ أَمَانِيُّهُمۡۗ قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ١١١﴾[البقرة، الآية:111]، قال"**أبو**

---

[1]– المصدر نفسه، ج6، ص267.

[2]– السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج8، ص119.

[3]– ينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج2، ص474.

[4]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج1، ص491.

حيان":" وهو من الاستثناء المفرَّغ، والمعنى لن يدخل الجنة أحدٌ إلاَّ من، وجوز أن تكون على مذهب الفراء بدلا، أو يكون منصوبا على الاستثناء، إذ يُجيز- الفراء- أن يُراعى ذلك المحذوف ويجعله هو الفاعل ويحذفه، وهو لو كان ملفوظا لجاز البدل والنصب على الاستثناء، فكذلك إذا كان محذوفا"[1].

1-2-4- حذف المفعول به:

يكثر حذف المفعول به في مفعول المشيئة والإرادة وغيرها، كما يرد في غيرهما، ومن شواهد حذف المفعول به في تفسير البحر المحيط ما جاء في قوله تعالى:﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوۡلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمۡ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ١٧٥﴾[آل عمـــــران، الآية:175].

الشاهد في هذه الآية مجيء الفعل﴿يُخَوِّفُ﴾ متعدِّيا إلى مفعول، والأصل هو أن يتعدَّى هذا الفعل إلى مفعولين بسبب التَّضعيف وهو من باب "أعطى"، فإنَّه كان قبل التَّضعيف متعدّ إلى مفعول واحد، فزاده التَّضعيف مفعولا ثانيا، وهو من الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر اقتصارا أو اختصارا وهنا تعدَّى إلى فعل واحد والآخر محذوف، ورأى "**أبو حيان**" أنَّ هذه الآية تحتمل عدَّة أوجه هي[2]:

أولا: أن يكون المفعول الأوَّل محذوفا، وتقديره:" يخوِّفكم أولياءه"[3]، والمقصود بأوليائه هنا الكُفار، ولابدَّ من حذف المضاف، أي: شُّر أوليائه، لأنَّ الذَّوات لا يُخاف منها.

---

[1]- المصدر نفسه، ج1، ص520.

[2]- ينظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج3، ص125. وينظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج3، ص493.

[3]- ينظر: الرازي (فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر ت606هـ)، مفاتيح الغيب- التفسير الكبير-، دار إحياء التراث العربي، ط3، بيروت، ج9، ص453.

ثانيا: أن يكون المفعول الثاني هو المحذوف، أولياءه هو الأول، والتقدير: يخوِّف﴿أَوۡلِيَآءَهُۥ﴾، شرَّ الكفار، ويكون المقصود بـ﴿أَوۡلِيَآءَهُۥ﴾ في هذا الوجه هم المنافقون، ومن في قلبه مرض ممن تخلف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخروج، والمعنى: أنَّ تخويفه لا يتعدَّى المنافقين، ولا يصل إليكم تخويفه.

ثالثا: أنَّ المفعولين محذوفين، و﴿أَوۡلِيَآءَهُۥ﴾ نصب على إسقاط حرف الجر، والتقدير: يخوِّفكم الشرَّ بأوليائه ، والباء للسبب، أي: سببت أوليائه، فيكونون هم آلة التخويف لكم.

وفي قوله تعالى:﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ وَيَهۡدِيَكُمۡ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَيَتُوبَ عَلَيۡكُمۡۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٢٦﴾[النساء، الآية:26].

يذهب البصريون إلى أنَّ مفعول﴿ يُرِيدُ﴾ في قوله:﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ﴾ محذوف، تقديره:" يريد الله تحليل ما حلَّل وتحريم ما حُرِّم"، والمعنى: يريد الله تكليف ما كلَّف به عباده وقد تأوَّلوه بذلك لئلا يُؤدِّي ذلك إلى تعدِّي الفعل إلى مفعوله المتأخر عنه بواسطة" اللام"، وهذا لا يجوز عندهم، وإلى إضمار أن بعد لام ليست"لام الجحود" ولا "لام كي"، وكلاهما لا يجوز عند البصريين[1]، والبعض قدَّره بقوله: أراد به ليبيِّن لكم[2]. وقال"**النَّحاس**":" وزاد الأمر على هذا حتى سمَّاها بعض القُراء(لام أنْ) وقيل: المعنى يُريد الله هذا من أجل أن يبيِّن لكم"[3].

ويرى بعض النُّحاة أنَّ اللام هي النَّاصبة بنفسها من غير إضمار لـ"أن"، وما بعدها مفعول به لـ﴿ يُرِيدُ﴾، ومنع البصريون ذلك، لأنَّ اللام لا تستعمل للجرِّ في الأسماء فلا يجوز أن ينصب بها، وهذا مذهب الكوفيون.

---

[1]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج3، ص234.

[2]– القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج5، ص148.

[3]– النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص448.

أمَّا مذهب البصريين فهو أنَّ التقدير:" لأن يبيِّن"، والمفعول به مضمر، تقديره:" يريد الله هذا".

فقد اختلف النُّحاة في اللام من قوله﴿ لِيُبَيِّنَ﴾، فمذهب سيبويه- رحمه الله تعالى- أنَّ التقدير:"لأن يبيِّن"، والمفعول به مضمر تقديره:" يريد الله هذا"، فإن كانت" لام الجرِّ" أو" لام كي" فلابدَّ فيهما من تقدير" أن"؛ لأنَّهما لا يدخلان إلاَّ على الأسماء، وقال "الفراء" والكوفيون: اللام نفسها بمنزلة "أنْ" وهو ضعيف[1].

أمَّا "**أبو حيان**"، فيقول:" ويجوز عندي أن يكون مفعول﴿ لِيُبَيِّنَ﴾ ضميرا محذوفا، يُفسِّره مفعول﴿وَيَهۡدِيَكُمۡ﴾، نحو: ضربت أو أهنت زيدًا، والتقدير: ليبيِّنها لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم؛ أي: ليبيِّن لكم سنن الذين من قبلكم"[2].

ومن حذف المفعول به أيضا عند "أبي حيان" ما جاء في تفسيره لقوله تعالى:﴿وَإِذِ ٱسۡتَسۡقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ ٦٠﴾[البقرة، الآية:60].

يقول:" وقيل مفعول استسقى: محذوف، أي: استسقى موسى ربَّه، فيكون المستسقى منه هو المحذوف، وقد تعدَّى إليه في قوله: إذ استسقاه قومه، أي: طلبوا منه السُّقيا، وقال بعض الناس: وحذف المفعول تقديره: استسقى ماءً، فعلى هذا القول يكون المحذوف هو المستسقى، ويكون الفعل قد تعدَّى إليه"[3].

1-2-5- حذف مفعولي الأفعال الناسخة أو أحدهما:

لا يُحذف مفعولي الأفعال الناسخة معا أو أحدهما إلاَّ بدليل ، قال"**أبو حيان**":" وأمَّا حذفُ أحدهما دون الآخر فمنعه الجمهور؛ لأنَّهما متلازمان لافتقار كلٌّ منهما إلى

---

[1]- ينظر: ابن عطية(القاضي أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي ت546هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1422هـ/12001م، ج2، ص40.

[2]- أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج3، ص235.

[3]- المصدر نفسه، ج1، ص388.

صاحبه[...]، ولا يُقال: فهلاَّ جاز حذف أحدهما كما جاز حذف المُبتدأ أو الخبر عند وجود القرينة؛ لأنَّا نقول: إنَّما لم يجز حذف أحد مفعوليها لئلا يلتبس المتعدِّي منها إلى مفعولين بما يتعدَّى إلى مفعول واحد"[1]. ويكون هذا الحذف إمَّا اقتصارًا أو اختصارًا، ويُقصد بحذف الاقتصار حذف الشيء لغير دليل، في حين يُقصد بحذف الاختصار حذف الشيء بدليل، كما في قوله تعالى:﴿كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ هَنِيٓـَٔۢا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٩﴾ [الطور، الآية:19]؛ أي: أوقِعوا هذين الفعلين[2].

فإن حذفت المفعولين اختصارًا فهو جائز، وذلك مثل قول الكُميت[3](الوافر):

بِأيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُم عارًا عَلَيَّ وَتَحْسَبُ

قال "**أبو حيان**":" يريد: وتحسبُ حبَّهم عارًا عليَّ"[4].

أمَّا حذفهما اقتصارا ففيه أربعة مذاهب[5]: **أولهما**: المنع على مذهب الأخفش، و**ثانيهما**: التفصيل، وهو مذهب الأعلم الشنتمري، الذي أجاز حذفهما في ظننت وما في معناها، ومنع ذلك في علمتُ وما في معناها، و**ثالثهما**: جواز حذفهما مطلقا، وهو مذهب أكثر النَّحويين، ومنهم ابن السراج والسيرافي، أمَّا **المذهب الرابع**، فهو المنع قياسًا، والجواز في بعضها سماعً، وهذا اختيار أبي العُلا إدريس[6].

---

[1]– أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج6، ص17.

[2]– السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: مركز الدِّراسات القرآنية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف،(د، ط)، المملكة العربية السعودية،(د، ت)، ج5، ص1605.

[3]– ديوان الكميت بن زيد الأسدي، تحقيق وشرح: محمد نبيل طريفي، دار صادر، ط1، بيروت، 2000م، ص516.

[4]– أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج6، ص9.

[5]– ينظر: المصدر نفسه، ج6، ص9–13. وينظر: ارتشاف الضرب، ج4، ص2097–2098.

[6]– هو إدريس بن محمد بن موسى الأنصاري القُرطبي أبو العُلا، نحويٌّ و أديب مقرئ، روى عن أبي جعفر بن يحي القرطبي، وسكن سبتة، وأقرأ بها، وكان مشكورًا في أدبه وفضله، تُوفِّي عام 647هـ . ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص436.

وإذا حذفت أحد المفعولين اقتصارًا لم يجُز، لأنَّه لا يوجد دليل، يقول"**أبو حيان**":" إن حذفته اقتصارا لم يجُز، لا خلاف في ذلك، وسبب ذلك أنَّها داخلة على المبتدأ أو الخبر، فكما لا يجوز حذف المبتدأ ولا الخبر اقتصارًا، فكذلك لا يجُوز حذف أحدهما اقتصارًا"[1].

في حين لو كان الحذف اختصارًا بدليل فهو جائز، يقول"**أبو حيان**":" وإن حذفته اختصارًا جاز ذلك على قلته عند الجمهور"[2].

ويبدو ممَّا تقدَّم أنَّ الحذف إذا شمل مفعولي الأفعال الناسخة أو أحدهما، وكان ذلك بدليل جاز وقُبل، وأمَّا إذا كان هذا الحذف بغير دليل فالأحسن أن يُحذف المفعولين معاً.

ومن أمثلة ذلك ما ورد في تفسير "**أبي حيان**" لقوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٨٨﴾﴾[آل عمران، الآية:188]، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو:" لا يَحْسِبَنَّ ولا يَحْسَبُنَّهُم" بالياء فيهما، ورفع باء" يَحْسَبُنَّهُم" وفي هذه القراء عدَّة أوجه[3]:

الوجه الأوَّل: إمَّا أن يُجعل الفعل الأوَّل مسندا إلى ضمير غائبٍ أو إلى موصولٍ، فإن كان مسندا إلى ضمير غائب: إمَّا الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام، أو غيره ففي المسألة وجهان، أحدهما: أنَّ﴿ ٱلَّذِينَ﴾ مفعول أوَّل، والثاني محذوف لدلالة المفعول الثاني للفعل الذي بعده وهو﴿بِمَفَازَةٍ﴾، والتقدير: لا يَحسَبَنَّ الرسول أو حَاسبٌ الذين يفرحون بمفازة، فلا يَحْسَبُنَّهُم بمفازة، فأسند الفعل الثاني لضمير﴿ ٱلَّذِينَ ﴾، ومفعولاه: الضمير المنصوب و﴿بِمَفَازَةٍ﴾.

---

[1]– أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج6، ص14.

[2]– ينظر: المصدر نفسه، ج6، ص14.

[3]– ينظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج3، ص143-144. وينظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج3، ص525 وما بعدها.

الوجه الثاني: أنَّ ﴿ٱلَّذِينَ﴾، مفعول أوَّل أيضا، ومفعوله الثاني هو ﴿بِمَفَازَةٍ﴾، الملفوظ به بعد الفعل الثاني، ومفعول الفعل الثاني محذوف لدلالة مفعول الأوَّل عليه، ويكون التقدير: لا يَحسَبَنَّ الرَّسول الذين يفرحون بمفازة فلا يحسبُنَّهُم كذلك.

الوجه الثالث: أن يكون المفعول الأوَّل محذوفا، والثاني هو ﴿بِمَفَازَةٍ﴾، ويكون" فلا يحسبُنَّهُم" تأكيدًا للفعل الأوَّل وهذا رأي الزمخشري، فإنَّه بعد أن حكى عن هذه القراءة، قال:"على أنَّ الفعل للذين يفرحون، والمفعول الأوَّل محذوف على لا يحسبَنَّهُم الذين يفرحون فائزين، فلا يحسبنَّهم تأكيد ومعنى"[1].

قال" **أبو حيان**":" وتقدَّم لنا الرَّد على الزمخشري في تقديره:" لا يحسبنَّهم الذين" في قوله: ﴿وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمۡلِي﴾[آل عمران، الآية:178]، وأنَّ هذا التقدير لا يصح"[2].

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ هُوَ خَيۡرٗا لَّهُمۖ بَلۡ هُوَ شَرّٞ لَّهُمۖ﴾[آل عمران، الآية:178]، يرى "**أبو حيان**" أنَّ قراءة﴿يَحۡسَبَنَّ﴾، بالياء تتخرَّج على أنَّ المفعول الأوَّل محذوف لدلالة الفعل عليه، والتقدير:" البخلَ هو خيرًا لهم"[3].

ويبدو أنَّه يوجد في الآية الكريمة تنازعا بين الفعلين ﴿يَحۡسَبَنَّ﴾، و ﴿يَبۡخَلُونَ﴾، فالأوَّل يطلب ﴿بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ﴾، مفعولاً أوَّلا ﴿خَيۡرٗا﴾ مفعولا ثانيا، والثاني يطلب ﴿بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ﴾، بتوسط حرف الجرِّ، فأعمل الثاني على الأفصح في لسان العرب، وبهذا يكون المفعول الأوَّل لـ﴿يَحۡسَبَنَّ﴾، محذوفا على هذا الاعتبار[4].

---

[1]– الزمخشري، تفسير الكشاف،ج4، ص211.

[2]– ينظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج3، ص144.

[3]– ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج6، ص18.

[4]– ينظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج3، ص133.

1-2-6- حذف التمييز:

يرى"**أبو حيان**" أنَّ التَّمييز قد يُحذف جوازًا إذا كان المقصود إبقاء الإبهام، أو إذا وجد في الكلام ما يدلُّ عليه، كما أشار إلى أنَّه يجوز الإبدال من التَّمييز، كما جاء في قوله جلَّ من قائل: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾[الأعراف، الآية:160]، قال: ﴿ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ﴾، مفعول لـ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ﴾،أي: جعلنا اثنتي عشرة، وتمييز اثنتي عشرة محذوف، تقديره: اثنتي عشرة فرقةً[1].

1-2-7- حذف المضاف إليه:

يكثر حذف المضاف إليه في ياء المتكلِّم، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِأَخِى وَأَدْخِلْنَا فِى رَحْمَتِكَ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾[الأعراف، الآية:151]، وفي أيٍّ، وكلٍّ، وبعض، وفي غيرهن، كما جاء في قوله: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[البقرة، الآية:38]، بضم بلا تنوين، أي:" فلا خوفُ شيء عليهم".

أمَّا "**أبو حيان**" فإنَّه يرى بأنَّ المضاف إليه قد يحذف من الكلام بشرط أنْ يبقى معنى الإضافة قائما، يقول:" وقد تلزم الإضافة معنى لا لفظا اسما، وإن كان يجوز فيها الإضافة لفظا ومعنى، وذلك بحذف ما يضاف إليه"[2]، فمن ذلك ما ورد في قوله تعالى﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[الأعراف، الآية:04]، والشاهد في الآية قوله:﴿مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ حيث بني الظرفان على الضَّم، وكان الأصل فيهما أن ينصبَا وأن يضاف إلى اسم بعدهما، يقول "**ابن عادل الحنبلي**"(ت880هـ):" وإنَّما بني

---

[1]– ينظر: المصدر نفسه، ج4، ص405.

[2]– ينظر: ارتشاف الضرب، ج4، ص1816.

على الضَّم لما قطعت عن الإضافة لأنَّ غير الضَّمة من الفتح والكسرة تشبيه بما يدخل إليهما وهو النَّصب والجر"[1].

وقد فسَّر"**أبو حيان**" حذف المضاف إليه في هذه الآية، بأنَّ" قبل وبعد" بنيا على الضَّم؛ لأنَّهما مقطوعتان عن الإضافة لفظا مع بقاء نيَّة الإضافة[2].

1-2-8- حذف جملة جواب الشرط:

في قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ۚ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ الْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾[البقرة، الآية: 96]، نقل"**أبو حيان**" الخلاف بين البصريين والكوفيين حول" لو الإمتناعية"، حيث يرى البصريون أنَّ جواب﴿ لَوْ﴾ محذوف تقديره:" لو يعمر ألف سنة لسرَّ بذلك"، فحذف مفعول﴿ يَوَدُّ﴾ لدلالة﴿ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ عليه، وحذف جواب﴿ لَوْ﴾ لدلالة ﴿ يَوَدُّ﴾ عليه[3]. أمَّا الكوفيون فيرون أنَّ﴿ لَوْ﴾ هنا مصدرية بمعنى" أنَّ" فلا يكون لها جواب[4].

وقد تبنَّى" **أبو حيان**" مذهب البصريين فيما يتعلق بـ﴿ يَوَدُّ﴾ الحاملة لمعنى الشَّرط يدلُّ على ذلك ما ذكره في تفسيره لقوله تعالى﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾﴾[الأنعام، الآية: 27]. يقول:" وجواب" لو" محذوف لدلالة المعنى عليه تقديره : لرأيت أمرا شنيعًا وهولاً عظيما وحذف جواب

---

[1]– ابن عادل(أبو حفص عمر بن علي الدمشقي ت880هـ)، اللُّباب في علوم الكتاب، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1419هـ/1998م، ج15، ص358.

[2]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج7، ص158.

[3]– ينظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج1، ص482.

[4]– ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص482.

لو لدلالة الكلام عليه جائز فصيح. ومنه:﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ ﴿٣١﴾﴾[الرعد، الآية: 31]، وقول الشاعر[1](الطويل):

وَحَدِّكَ لَو شَيء أَتَانَا رَسُولُهُ سِوَاكَ ولَكِنْ لَم نَجِدْ لَكَ مَدفَعا

أي: ولو شيئا أتانا رسوله سواك لدفعناه"[2].

وفي قوله تعالى:﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ ۚ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٨٩﴾﴾[البقرة، الآية: 89]، يرى"**أبو حيان**" أنَّ " الأولى أن يكون الجواب محذوفا- جواب لما- لدلالة المعنى عليه، وأن يكون التقدير: ولمَّا جاءهم كتابٌ من عند الله مصدق لما معهم كذبوه، ويكون التَّكذيب حاصلا بنفس مجيء الكتاب من غير فكرٍ فيه ولا رويَّة بل بادروا إلى تكذيبه"[3].

وفي قوله تعالى:﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ۖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ۚ ﴿٢٤﴾﴾[يوسف، الآية: 34]، يذهب" **أبو حيان**" إلى القول بأنَّ جواب﴿لَوْلَآ﴾ محذوف لدلالة ما قبله عليه[4].

والتقدير:" لولا أن رأى برهان ربِّه لهمَّ بها"، فكان موجدا لهمٍّ على تقدير انتفاء رؤية البرهان، ولكنَّه وجد رؤية البرهان فانتفى الهم[5].

ويبدو أنَّ "**أبا حيان**" قال بالحذف في هذه الآية مراعاةً لصحة المعنى، رغم أنَّ حذف جواب﴿لَوْلَآ﴾ مكروه عند أكثر النُّحاة؛ لأنَّه أصبح عوضا عن الخبر المحذوف.

---

[1]– البيت لامرئ القيس، ينظر: ديوانه، ص248.

[2]– تفسير البحر المحيط ،ج4، ص104 -105.

[3]– المصدر نفسه، ج1، ص482.

[4]– المصدر نفسه، ج5، ص295.

[5]– المصدر نفسه، ج5، ص295.

كذلك ورد حذف جملة جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُوا۟ مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٤٥﴾﴾[يس، الآية:45]، فجواب ﴿وَإِذَا﴾ محذوف تقديره: أعرضوا، بدليل ما بعده ﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴿٤٦﴾﴾[يس، الآية:46]، أي:" دأبهم الإعراض عن كلِّ آية"[1].

1-2-9- حذف حروف الجر:

يذهب "**أبو حيان**" إلى أنَّ حذف حرف الجرِّ دائما لا يجوز، وإنَّما قد يُرفض ويُرد إذا لم يُوافق صحَّة المعنى، يقول في تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴿١١٧﴾﴾[الأنعام، الآية:117]" و ﴿مَن﴾ قيل: في موضع جرٍّ على إسقاط حرف الجرِّ وإبقاء عمله، وهذه ليس بجيد؛ لأنَّ مثل هذا لا يجوز إلاَّ في الشعر[...]، وقال "أبو الفتح": في موضع النصب بـ﴿أَعْلَمُ﴾ بعد حذف حرف الجر، وهذا ليس بجيد؛ لأنَّ أفعل التفضيل لا يعمل النَّصب في المفعول به[...]"[2].

ويبدو من هذا الكلام أنَّ "**أبا حيان**" يرفض أن يحذف حرف الجرِّ ويبقى عمله، وهذا يعتبر من الضرورة الشعرية، أمَّا في القرآن الكريم فإنَّه لا يجوز.

1-2-10- حذف الأحرف النَّاصبة:

من مواضع حذف الأحرف النَّاصبة التي وردت في تفسير البحر المحيط لأبي حيان ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣٥﴾﴾[البقرة، الآية:35]، يقول:" فتكون منصوب، جواب النَّهي، ونصبه، عند سيبويه والبصريين بأن المضمرة بعد الفاء وعند الجرمي بالفاء نفسها، وعند الكوفيين بالخلاف وأجازوا أن

---

[1]– ينظر: تفسير البحر المحيط ، ج7، ص324.

[2]– أبو حيان، المصدر نفسه ،ج4، ص213.

يكون فتكونا مجزوما عطفا على تقربا، قاله الزجاج وغيره والأول أظهر لظهور السببيَّة والعطف لا يدل عليها[...] والأوَّل أظهر لظهور السببيَّة، والعطف لا يدلُّ عليها "[1].

فالحذف – بناءً على ما تقدَّم – يعدُّ من أهم المقولات النَّحوية التي تحمل عدَّة معانٍ تأويلية تأخذ بناصية التَّركيب والدلالة، وتعمل على المساهمة في إنتاج المعنى المنوط بها.

2- التقديم والتأخير:

تعدُّ ظاهرة التَّقديم والتَّأخير من أهم مباحث "الحمل على التأويل"، وهي متعلِّقة بشكل أساسي بالرُّتب التي يُمكن أن يحتلَّها كل جزء من أجزاء التَّركيب، فالنُّحاة" جعلوا الكلام رتبا بعضها أسبق من بعض فإن جئت بالكلام على الأصل لم يكن من باب التقديم والتأخير، وإن وضعت الكلمة في غير مرتبتها دخلت في باب التقديم والتأخير "[2].

وهي من أهم الظواهر التي أكسبت اللغة العربية مرونتها، كما أنَّها تمثل لون من ألوان حريتها وخاصية من خصائصها، وهو من سنن العرب في كلامهم، وتنطبق هذه الحرية على نحوها ومفرداتها وتراكيبها، وسماتها الدلالية.

ومن المعروف أنَّ النُّحاة القدامى حينما استقرؤوا الكلام العربي الفصيح وضعوا أصولا وقواعد لتنظيم عناصر الجملة العربية- الاسمية والفعلية- تنطبق على غالبية الأشكال اللُّغوية، وعليه فإنَّ التقديم والتأخير في الكلام يكون لعلل لغوية يقتضيها ترتيب معاني الكلام، فكلُّ صورة من هذه الصور تدلُّ على معنى معيَّن وتصوُّر صورة ذهنية لا تتعدَّاها إلى غيرها؛ ذلك لأنَّ التقديم والتأخير لا يأتيان للاهتمام والعناية فحسب بالتركيب، وإنَّما يأتيان لتحرير المعاني وضبطها.

---

[1]- المصدر نفسه،ج1، ص310.

[2]- فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر ناشرون وموزعون، ط2، عمان ، الأردن، 1428هـ/2007م، ص37.

هذا تتجلَّى فاعلية التقديم والتأخير:" في إعطاء اللغة آفاقا واسعة للتَّعبير عن المعنى بما يُكسب التَّراكيب الدِّقة في التصوير وتطور المعنى"[1]. فهناك العديد من المواضع التي يرى فيها النُّحاة وُجوب أن يتقدم أو يتأخر فيها أحد أركان الجملة عن الآخر، وبيَّنوا تأثير ذلك الترتيب في صورة الجملة ومعناها، وكذا المعاني التي تترتَّب عن التقديم والتأخير.

2-1- تعريف التقديم والتأخير:

من أحسن ما قيل عن "التقديم والتأخير" ما جاء على لسان شيخ البلاغيين"**عبد القاهر الجرجاني**":" هو بابٌ كثير الفوائد، جمَّ المحاسن، واسع التصرُّف، بعيدُ الغاية، لا يزال يَفتَرُّ لك عن بديعةٍ، ويُفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرًا، يروقك مسمعُهُ، ويلطف لديك موقعه، ثمَّ تنظرُ فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قدِّم فيه شيء، وحُوِّل اللَّفظ عن مكان إلى مكان"[2].

ويتَّضح من كلام "**الجرجاني**" أنَّ التقديم والتأخير باب من الأبواب التي تظهر فيها مزيَّة الكلام، ويعلو بها أسلوب على أسلوب، ويبدو بها الإعجاز، وهو يحتلُّ مكانة أسمى، وبُعدًا آخر، ويُؤدِّي وظيفة مهمَّة في سبك العبارات، وفنون التَّصرف المُختلفة.

والتقديم خلاف التأخير وهو:" أصل بعض العوامل والمعمولات ويكون طارئا في بعضها الآخر، فما يجب التقديم فيه وهو أصل الفعل مع الفاعل، والمبتدأ مع الخبر، والفاعل مع المفعول به، وبقية الفضلات والمكملات"[3].

ويبدو أنَّ المقصود بالتقديم والتأخير من وجهة النظر النَّحوية، هو أن تُخالف عناصر الجملة العربية ترتيبها الرئيس، فيتقدَّم ما كان حقَّه التأخير، ويتأخر ما كان حقَّه التقديم، ويختلف هذا التَّرتيب بين كونه واجبا وغير واجب.

---

[1]– مها محمد عبده حسن، ظاهرة التقديم والتأخير في النَّحو العربي، مجلة دراسات، حوض النيل، ع16، ص164.

[2]– الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص106.

[3]– محمد سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النَّحويَّة والصَّرفيَّة، ص183.

2-2- أقسام التقديم والتأخير:

ينقسم "التقديم والتأخير" من وجهة نظر نحوية إلى قسمين[1]:

الأوَّل: أن يكون التَّقديم على نية التأخير، ومعنى ذلك أن يكون اللَّفظ متقدِّما وهو في المعنى مؤخَّر، وذلك كتقديم الخبر على المبتدأ، والمفعول على الفاعل، وذلك نحو قولك:" مُنطلقٌ زيدٌ، وضرب عمرا زيدٌ".

والثاني: أن يكون التَّقديم على نية التأخير ولكن على أن يُنقل الشيء من حكم على حكم، ويُجعل له بابا غير بابه، وإعرابا غير إعرابه، ومثاله أن تأتي باسمين يحتمل كلٌّ واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرًا له، فتقدِّم تارة هذا على ذاك، وأخرى ذاك على هذان ومثاله قولك:" ما تصنعه بزيد والمنطلق"، حيث تقول مرَّة:" زيدٌ منطلقٌ" وأخرى:" المنطلقُ زيدٌ"، فأنت في هذا لم تُقدِّم "المنطلق" على أن يكون متروكا على حُكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبر مبتدأ كما كان، بل على أن تنقله عن كونه خبرًا إلى كونه مبتدأ، وكذلك لم تؤخِّر" زيدًا" على أن يكون مبتدأ كما كان، بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبر.

2-3- حالات التقديم والتأخير:

للتقديم والتأخير أربع حالات هي[2]:

أ- ما يُفيد زيادة في المعنى مع تحسين في اللَّفظ، وذلك هو الغاية القصوى، وإليه ترجع فنون البلاغة.

ب- ما يُفيد زيادةً في المعنى فحسب، نحو قوله تعالى:﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ٦٦﴾[الزمر، الآية:66]، فتقديم المفعول في هذه الآية﴿ٱللَّهَ﴾ من أجل تخصيصه بالعبادة دون سواه، ولو أُخِر لم يُفد الكلام ذلك.

ج- ما يتكافأ فيه التقديم والتأخير، وليس لهذا الضرب من الملاحة.

---

[1]- ينظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص106-107.

[2]- إميل بديع يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية،ج4، ص627 -628.

د- ما يختل به المعنى ويضطره، وذلك هو التعقيد اللَّفظي، كتقديم الصفة على الموصوف، والصلة على الموصول، وذلك نحو قول الفرزدق[1](الطويل):

إلى ملكٍ مَا أمُّهُ من مُحاربٍ أبُوهُ ولا كانت كُلَيبُ تُصاهِرُ

إذ تقديره:" إلى ملك أبوه مَا ملك أبوه مَا أمهُ من محارب"؛ أي:" ما أم أبيه منهم"، ولا شك أنَّ هذا لا يفهم من كلامه للوهلة الأولى، بل يحتاج إلى تأمل وطول نظر حتى يفهم المراد من ذلك.

2-4- موقف أبي حيان من ظاهرة التَّقديم والتَّأخير:

يرى"**أبو حيان**" أنَّ "التقديم والتأخير" بابه الضرورات الشعرية، وعليه فإنَّه ينبغي تنزيه كلام الله تبارك وتعالى عن ذلك، يقول:" والتقديم والتأخير ذكر أصحابنا أنَّه من الضرائر فينبغي أن ينزَّه القرآن عليه"[2].

وقال أيضا:" ولا تقديم ولا تأخير في القرآن؛ لأنَّ التقديم والتأخير عندنا من باب الضرورات، وننزِّه كتاب الله تعالى عنه "[3].

ومن ذلك ما ورد تفسيره لقوله تعالى:﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ﴾[البقرة، الآية:140] فقد قيل: إنَّ في الآية تقديمًا وتأخيرًا؛ أي:" ومن أظلم من الله ممَّن كتم شهادة حصلت له"، والمعنى:" لو كان إبراهيم وبنوه يهودًا ونصارى"، ثمَّ إنَّ الله كتم هذه الشهادة لم يكن أحدٌ ممَّن يكتم الشهادة أظلم منه لكن لمَّا استحال ذلك مع عدله وتنزيهه عن الكذب علمنا يقينًا أنَّ الأمر ليس كذلك، يُعقِّبُ "أبو حيان" على ذلك قائلا:" وهذا الوجه متكلَّفٌ جدًّا، من حيث التَّركيب ومن حيث المدلول، أمَّا من

---

[1]- ديوانه، ص 215.

[2]- أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج1، ص424.

[3]- المصدر نفسه، ج2، ص129.

حيث التركيب، فزعم قائله أنَّ ذلك على التقديم والتأخير، وهذا لا يكون عندنا إلاَّ في الضرائر"[1].

وقد حاول "**أبو حيان**" أن يحتجَّ لقراءة أبي الشعثاء وزيد بن علي الشاذة دون أن يضعفها ﴿لَارَيْبَ فِيهِ ۛ ۝٢﴾[البقرة، الآية :02]، بالرفع على أنَّ﴿رَيْبَ﴾ هنا عبارة عن مبتدأ وشبه الجملة﴿فِيهِ﴾ خبر، يقول عن ذلك:" وهذا ضعيفٌ لعدم تكرار﴿لَا﴾، وأن يكون عملها إعمال(ليس)، فيكون﴿فِيهِ﴾ في موضع نصب على قول الجمهور[...] وحمل﴿لَا﴾ في قراءة ﴿لَارَيْبَ﴾على أنَّها تعمل عمل(ليس) ضعيفة لقلة إعمال﴿لَا﴾ عمل(ليس)، فلهذا كانت هذه القراءة ضعيفة"[2].

وفي مسألة مجيء(ثمَّ) بمعنى(الواو) اختار "**أبو حيان**" أنَّها تأتي بمعنى(الواو)، كما في قوله تعالى:﴿وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ ۝١٩٨﴾[البقرة، الآية: 198]، وذهب إلى أنَّ من زعم أنَّها لا تكون بمعنى(الواو) تكلَّف تخريجها على التقديم والتأخير، وهذا ينبغي أن ينزَّه عنه كتاب الله تعالى[3].

2-5- التقديم والتأخير في تفسير البحر المحيط:

2-5-1- تقديم الخبر على المبتدأ:

وفي حديثه عن تقديم الخبر على المبتدأ ذهب "**أبو حيان**" إلى أنَّ الأصل فيه التَّأخير، ولكنَّه قد يتقدَّم، ويكون هذا التقديم والتأخير جائزًا أو واجبًا.

---

[1]- المصدر نفسه، ج1، ص588.

[2]- أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج1، ص160.

[3]- ينظر: المصدر نفسه ،ج2، ص108.

أمَّا جواز التقديم عند "**أبي حيان**" فهو الذي لا يُوهِمُ بابتدائية الخبر وذلك:" بأن يكونا معرفتين أو نكرتين، فأيُّهما تقدَّم هو المبتدأ، لأنَّه لا يتميَّز المبتدأ من الخبر إلاَّ بأن يتقدَّم"[1].

ولو كان ثمَّة قرينة تبيِّن الخبر من المبتدأ جاز تَّقديم الخبر على المبتدأ، كما قال حسان بن ثابت بيت لمروان بن منصور[2](البسيط):

قبيلةٌ أَلأَم الأَحيَاءِ أَكْرَمُهَا وَأَغدَرُ النَّاسِ بالجِيرانِ وَافِيهَا

وهذا البيت يعدُّ شاهدا على جواز تقديم الخبر على المبتدأ إذا تساوى المبتدأ والخبر في التَّعريف وهنا: أكرمها: مبتدأ، وأَلأَم: خبر؛ أي: أكرمها أَلأَم الأَحيَاء، وسوَّغ التقديم وجود قرينة مانعة من التَّوهم بابتدائية الخبر، إذْ المراد الإخبار عن" أكرمها" بأنَّه ألأم الأحياء، وعن" وافيها بأنَّه أغدرُ النَّاس"[3].

ويُمنع تقديم الخبر إذا اقترن بالفاء أو بـ" إلاَّ" لفظا أو معنًى، كما يُمنع تقدمه في حال اقترانه بلام الابتداء، وكون المبتدأ ضمير الشأن أو أداة استفهام أو شرط أو إذا أُضيف المبتدأ إليهما الشرط أو الاستفهام[4].

أمَّا عن وجوب تقديم الخبر، فقد ذكر"**أبو حيان**" بأنَّه" يجب تقديم الخبر إن كان أداة استفهام، أو مضافا إليها، أو مصحِّحًا تقديمه الابتداء بنكرة، أو دالاً بالتَّقديم على ما يُفهم بالتأخير، أو مسندا دون أمَّا إلى "أنَّ" وصلتها، أو إلى مقرونٍ بإلاَّ لفظا أو معنًى، أو إلى مُلتبسٍ بضمير ما التبس بالخبر"[5].

---

[1]– أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص336.

[2]– ديوان حسان بن ثابت، شرحه وكتب هوامشه وقدَّم له: عبد الله مهنا، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، لبنان، 1414هـ/1994م، ص254.

[3]– ينظر: محمد محمد حسن شُراب، شرح الشواهد الشعرية في أُمَّات الكتب النَّحوية، مؤسَّسة الرِّسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان،1427هـ/2007م، ج3، ص322.

[4]– ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص340-342.

[5]– المصدر نفسه، ج3، ص346.

مثال أداة الاستفهام: أين زيدٌ؟ واحترز بقوله: إن كان- يقصد الخبر- أداة استفهام من أن يكون جزءًا من الخبر نحو قولنا: زيدٌ هل ضربته؟ فإنَّه لا يجب تقديم الخبر هنا. ومثال مضافًا للأداة: صُبح أيِّ يوم السفر؟.

ومثال المصحِّح قولنا: في الدَّار رجلٌ، وخلفك امرأة.

ومثال الدَّال بالتقديم قولهم: لله درُّك! وشبهه من الجمل التعجُّبية، فإنَّ تعجبها لا يُفهم إلاَّ بتقديم الخبر وتأخير المبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ٦﴾[البقرة، الآية:06] من الجمل الاستفهامية المقصودة بها التسوية، فإنَّ الخبر فيها لازم التَّقدُّم، وذلك لأنَّ المعنى:" سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمه"، فلو قُدم﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ لتوهَّم السامع أنَّ المتكلِّم مستفهم حقيقة، وذلك مأمون بتقديم الخبر، فكان ملتزما.

وقوله: أو مسندا دون"أمَّا" إلى"أنَّ" وصلتها. مثال ذلك:" معلومٌ أنَّك عاقلٌ"، وكقوله تعالى:﴿وَءَايَةٞ لَّهُمۡ أَنَّا حَمَلۡنَا ذُرِّيَّتَهُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ ٱلۡمَشۡحُونِ ٤١﴾[يس، الآية:41]، قال"**أبو حيان**":" ويكون(آية) خبرًا مقدَّما، و(الأرض الميِّتة) مبتدأ، فالنيَّة بآية التأخير، والتقدير: والأرض الميِّتة آية لهم محياة، كقولك: قائم زيد مسرعا، أي زيد قائم مسرعًا"[1]. وقوله: أو إلى مقرون بـ" إلاَّ" لفظا، نحو قولنا: ما في الدَّار إلاَّ زيدٌ، أو معنًى كما في قولنا: إنَّما في الدَّار زيدٌ.

وقوله: أو ملتبسٍ بضمير ما التبس بالخبر نحو: في الدَّار ساكنُها، وخلفَ دارك مَنْ يشتريها، ومُعْرِضٌ عن هند أخوها[2].

---

[1]- أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج7، ص320.

[2]- ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص346-351.

ومن شواهد تقديم الخبر عند " **أبي حيان**" في" البحر المحيط" ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٢١﴾﴾[الجاثية، الآية:21].

الشاهد في الآية هو قوله:﴿سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾، قال "**أبو حيان**":" قرأ الجمهور (سواءٌ) بالرَّفع و(مماتهم) بالرَّفع أيضا، وخبره ما بعده، ولا يسوغ لجواز الابتداء به، بل هو خبر مقدَّم وما بعده مبتدأ"[1]. والأمر ذاته في قوله تعالى: ﴿أَفَسِحْرٌ هَٰذَآ أَمْ أَنتُمْ لَا تُبْصِرُونَ ﴿١٥﴾﴾[الطور، الآية:15]، فسحرٌ خبر مقدَّم، و(هذا) مبتدأ[2].

وفي قوله: ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ۗ ﴿٥﴾﴾ [الرعد، الآية:05]، يذهب "**أبو حيان**" إلى أنَّ ﴿فَعَجَبٌ﴾، خبر مقدَّم، ولا بدَّ فيه من تقدير صفة؛ لأنَّه لم يتمكن من المعنى المُطلق، فلابدَّ من قيده وتقديره:" فعجبٌ أيَّ عجب"، أو "فعجبٌ غريبٌ"[3].

2-5-2- تقديم خبر ليس على اسمها:

قال تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ﴿١٧٧﴾﴾[البقرة، الآية:177].

الشاهد في هذه الآية هو قوله:﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟﴾، فقد قرأ حمزة وحفص ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ﴾ بنصب الرَّاء وقرأ باقي السَّبعة برفع الرَّاء(البرُّ)، وقال الأعمش في مصحف" عبد الله:(لا تَحسبنَّ البرَّ) وفي مصحف" أُبي" و"عبد الله" أيضا:(ليس البرَّ بأن تولوا)،

---

[1]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج8، ص47.

[2]– المصدر نفسه،ج8، ص145.

[3]– ينظر:المصدر نفسه ،ج5، ص358.

فمن قرأ بنصب﴿ٱلۡبِرَّ﴾ جعله خبر ليس، و﴿أَن تُوَلُّواْ﴾ في موضع الاسم، والوجه الصحيح أن يلي المرفوع لأنَّها بمنزلة الفعل المتعدِّي، وهذه القراءة من وجه أولى، وهو أن جعل فيها اسم ليس" أن تولوا" وجعل الخبر"البرُّ "[1]. وقد قال"**أبو علي الفارسي**":" لا خلاف في تقديم الخبر على اسمها"[2]. وقراءة الجمهور أولى من وجه، وهو أنَّ توسط خبر(ليس) بينها وبين اسمها قليل، قال"**أبو حيان**":" ودعوى الفارسي وابن الدهان، وابن عصفور، وابن مالك، الإجماع على جواز توسط خبر"ليس" ليست بصحيحة، بل ذكر الخلاف فيها ابن درستويه تشبيها(بما)"[3].

وقد رفض" **أبو حيان**" ما ذهب إليه "**درستويه**" ورأى بأنَّه محجوج بقراءة النصب المتواترة، وبالسماع الثابت عن العرب، قال الشاعر[4](الطويل):

سَلِي–إن جهلت–النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُم وَلَيسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولٌ

وقول آخر[5](المتقارب):

أَلَيْسَ عَجِيبًا بِأَنَّ الفَتى يُصَابُ ببَعضِ الذي في يديه

والبيت شاهد على أنَّ "الياء" قد زيدت في اسم" ليس" المؤخَّر وترتيب الكلام:" أليس مصابُ الفتى عجيبًا".

---

[1]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج2، ص4.

[2]– الفارسي(أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ت377هـ)، الإيضاح العضدي، حقَّقه وقدَّم له: حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب، ط1، الرياض، 1389هـ/ 1969م، ص101.

[3]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج2، ص245. ارتشاف الضرب، ج3، ص1169. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص346–351.

[4]– هو عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي أو السموأل بن غريض بن عدياء اليهودي(ت75هـ). ديوان السموأل، دار بيروت للطباعة والنشر والتوزيع،(د، ط)، بيروت، 1982م، ص92.

[5]– البيت لمحمود الورَّاق بن الحسن(ت 230هـ)، وأكثر شعره من الوعظ . ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج4، ص171.

2-5-3- تقديم الحال عن صاحبها:

يذهب"**أبو حيان**" إلى إمكانية تقديم الحال على صاحبها، يقول:" ويجوز تقديم الحال على صاحبه وتأخيره إن لم يعرض مانع من التقديم، كالإضافة إلى صاحبه، أو من التأخير كاقترانه بـ" إلاَّ" على رأي، وكإضافته إلى ضمير ما لاَبَسَ الحال، وتقديمه على صاحبه المجرور بحرفٍ ضعيف على الأصح لا ممتنع"[1].

والحال بالنسبة إلى التقديم والتأخير عن صاحبها أقسام: ما يجبُ تأخيرها عنها، كإضافة العامل إلى صاحبها، نحو قولنا: عَرَفتُ قيام هندٍ ضاحكةً، وما أحسن هندًا متجرِّدة، وما يجب فيه التقديم كإضافته إلى ضمير ما لاَبَسَ الحال، نحو: جاءَ مسرعًا إلاَّ زيدٌ، وحكمها حكم المفعول المحصور فيه الفاعل[2].

وذو الحال إن كان مجرورًا بحرف، إمَّا أن يكون زائدًا أو غير زائد، فإن كان زائدا جاز تقديمها على ذي الحال، نحو قولنا: ما جاءني من أحدٍ عاقلاً، فيجوز فيه:" ما جاءني عاقلاً من أحدٍ"، وإن كان غير ذلك زائد، نحو: مَرَرتُ بهندٍ ضاحكةً، فمذهب البصريين أنَّه لا يجوز تقديمها مطلقا، كان ذو الحال ظاهرا، أو مضمرا، لا تقول: "مَرَرْتُ ضَاحِكَةً بهندٍ"[3]. أمَّا الكوفيون ومعهم" أبي حيان" فإنَّهم يمنعون التقديم مع الظاهر في الاسم كالمثال السابق، ولكنَّهم يجيزون تقدم الحال على صاحبها إذا كان ضميرا وذلك نحو: "مَرَرْتُ ضَاحِكَةً بِكَ"، كما يجوز عندهم تقدُّمها على صاحبها

---

[1]– أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج9، ص66.

[2]– ينظر: ارتشاف الضرب، ج3، ص1578– 1579.

[3]– قال سيبويه:" ومن ثمَّة صار مررت برجلٍ لا يجوز؛ لأنَّه صار من قبيل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء ولو حسُن هذا الحسن قائما هذا الرجل"، سيبويه، الكتاب، ج2، ص 124. ابن السراج، الأصول في النَّحو، ج1، ص219.

الظاهر المجرور إذا كان فعلا وذلك مثل: "مَرَرْتُ تَضْحَك بهندٍ"، وإن كان الحال اسما فلا يجوز تقديمها كما في قولنا: "مَرَرْتُ ضَاحِكَةً بهندٍ"[1].

ومن أمثلة ذلك ما ذكره "**أبو حيان**" في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ٢٨﴾[سبأ، الآية:28].

فقد اختلف المعربون في توجيه﴿كَآفَّةٗ﴾، هل هي حال من(الكاف) في قوله جل في علاه ﴿أَرۡسَلۡنَٰكَ﴾،أم هي حال من﴿لِّلنَّاسِ﴾المجرور بحرف الجرِّ الأصلي غير الزائد، و"لأبي حيان" في هذه المسألة موقفان:

أولهما: ما ذكره "**أبو حيان**"عن "الزجاج" في قوله عن﴿كَآفَّةٗ﴾، في الآية، قال:" وإذا كان اسم فاعل، فقال "الزجاج" وغيره: وهو حال من(الكاف) في﴿أَرۡسَلۡنَٰكَ﴾، والمعنى: إلاَّ جامعًا للناس في الإبلاغ، والكافة بمعنى الجامع، والهاء فيه للمبالغة كهي في علاَّمة وروَّاية"[2]. ثمَّ عقَّب على"الزَّجاج" بقوله:"وأمَّا قول الزجاج: إنَّ﴿كَآفَّةٗ﴾، بمعنى جامعًا والهاء فيه للمبالغة، فإنَّ اللغة لا تُساعد على ذلك لأنَّ(كفَّ) ليس بمحفوظ أن معناه جمع"[3].

ثانيهما: ما ذكره عن "الفارسي" و"ابن كيسان" و"ابن برهان" و"ابن مالك".

ردَّ "**أبو حيان**" على قول "الزمخشري":" ومن جعله حالا من المجرور متقدِّمًا عليه فقد أخطأ، لأنَّ تقدُّم حال المجرور عليه في الإحالة بمنزلة تقدُّم المجرور على الجار"[4]، بقوله:" وأمَّا قول الزمخشري: ومن جعله حالا إلى آخره فذلك مختلف فيه،

---

[1]– ارتشاف الضرب، ج3، ص1579–1580.

[2]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج7، ص268– 269.

[3]– المصدر نفسه، ج7، ص269.

[4]– الزمخشري، تفسير الكشاف، ج22، ص874.

وذهب الأكثرون إلى أنَّ ذلك لا يجوز، وذهب أبو علي وابن كيسان وابن برهان، ومن معاصرينا ابن مالك إلى أنَّه يجوز وهو صحيح"[1]. ومن أمثلة ذلك عند" أبي علي الفارسي": زيدٌ خيرٌ ما يكون منك[2]، والتقدير:" زيدٌ خيرٌ منك ما يكون، فـ(خير ما يكون) حال من(الكاف) في منك وقدَّمها عليه".

2-5-4- تقديم جواب الشرط:

في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ۖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ۚ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿٢٤﴾﴾[يوسف، الآية:24].

الأصل في الجملة الشَّرطية أن ترتَّب على الشَّكل التَّالي: الأداة ثمَّ فعل الشرط ثمَّ جوابه؛ لأنَّ أداة الشرط لها حق الصدارة في الجملة الشرطية حسب مذهب البصريين، في حين يرى الكوفيون أنَّ المتقدِّم هو الجواب، وتابعهم في ذلك "أبو زيد الأنصاري" و"المبرد".

وقد وقف"**أبو حيان**" إلى جانب البصريين على حساب الكوفيين، يقول:" بل صريح أدوات الشَّرط العاملة مختلف في جواز تقديم أجوبتها عليها، وقد ذهب إلى ذلك الكوفيون، ومن أعلام البصريين "أبو زيد الأنصاري"، و"أبو العباس المبرد"، بل نقول: إنَّ جواب﴿لَوْلَآ﴾ محذوف لدلالة ما قبله عليه، كما تقول: جمهور البصريين في قول العرب: أنت ظالم إنْ فعلتَ، فيقدِّرونه: إنْ فعلت فأنتَ ظالِم ولا يدلُّ قوله: أنت ظالم على ثُبوتِ الظلم، بل هو مثبت على تقدير وُجود الفعل، وكذلك هنا التقدير: لولا أن رأى برهان ربه لهَمَّ بها"[3].

---

[1]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج7، ص269.

[2]– سيبويه، الكتاب، ج1، ص400. تفسير البحر المحيط، ج7، ص269. ارتشاف الضرب، ج5، ص2339.

[3]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج5، ص295.

ويقول في موضع آخر عن تقديم "جواب الشرط":" وهذا لا يجوز عندنا وإنَّما يجوز تقديم جواب الشرط عليه في مذهب الكوفيين وأبي زيد والمبرد"[1]. ويضيف قائلا:" والذي تقتضيه أصول العربية أنَّ جواب﴿لَوۡلَآ﴾، محذوف لدلالة ما قبله عليه[...] وهذا على مذهب جمهور البصريين في منع تقديم جواب الشرط"[2].

2-5-5- التقديم في الحروف:

في قوله تعالى:﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًا ﴿٨٣﴾﴾[البقرة، الآية:83]، أشار أبو حيان إلى اختلاف النُّحاة في "الباء" من قوله:﴿ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًا ﴾، ثمَّ ذكر في انتصاب كلمة"إحسانًا" خمسة وجوه، يهمنا منها الوجه الثاني وهو" أن يكون متعلِّقا بـ﴿إِحۡسَٰنًا﴾، ويكون إحسانًا مصدرًا موضوعا موضع فعل الأمر كأنَّه قال: وأحسنوا بالوالدين"[3]. قال"**ابن عطية**":" ويعترض هذا القول بأنَّ المصدر قد تقدَّم عليه ما هو معمولٌ له"[4].

وهذا الاعتراض" إنَّما يتمُّ على مذهب "أبي الحسن" في منعه تقديم مفعول نحو: ضَربًا زيدًا، وليس بشيء لأنَّه لا يصحُّ المنع إلاَّ إذا كان المصدر موصولا بأن يَنحَلَ لحرف مصدري والفعل، أمَّا إذا كان غير موصول فلا يُمتنع تقديمه عليه فجائزٌ أن تقول: ضربًا زيدًا وزيدًا ضربًا[...] فعلى اختلاف المذهبين في العامل يجوز التقديم"[5]. ويبدو من هذا الكلام أنَّ "**أبا حيان**" لا يرى أيَّ مانع من تقديم الجار والمجرور على عامله.

---

[1]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج4، ص130.

[2]– المصدر نفسه، ج4، ص320.

[3]– المصدر نفسه، ج1، ص452.

[4]– ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،ج1، ص172.

[5]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج1، ص452.

وحملا على ما مرَّ فالتقديم والتأخير يعدُّ نوعا من أنواع التَّصرف في التَّراكيب العربية والعدول عن أصل ترتيب عناصرها، وهو – بذلك– يمثِّل مظهرًا من مظاهر شجاعة العربية وعدَّه النُّحاة مسلكا لتأويل ما خرج عن قواعد الترتيب.

3– الزيادة[1]:

يثير تعدد المصطلحات لظاهرة ما جدلا كبيرا بين الدارسين، ممَّا يسبب صعوبة في سبر آرائهم وتبيّن موقفهم منها، ومن مظاهر الاختلاف استعمال ألفاظ مترادفة للظاهرة نفسها، كالحذف والإضمار، وغيرها من الألفاظ ، فنجد في العربية أسلوبا يكمِّل العمل النَّحوي–في مقابل الحذف– وهو الزيادة في الصيَّغ والتَّراكيب، للوصول إلى المعنى المُراد من العبارة فهي إضافة إلى تأكيدها للمعنى وتقوِّيته، فإنَّها تزيِّن اللَّفظ وتجعله أفصح وأبين في بعض الأساليب، وبها يستقيم الكلام؛ فالألفاظ أدلة المعاني فما زيد فيها زاد به المعنى.

ومن المسائل التي تباينت حولها آراء العلماء مسألة الزِّيادة في القرآن الكريم؛ فمنهم من أقرّها وأثبتها، ومنهم من أنكرها من أساسها، إذ لا يتصور أن يكون في كتاب الله ألفاظ زائدة؛ أسماءً كانت أم أفعالاً أم حروفًا.

لكنَّ القول بوقوع كلمات زائدة في القرآن الكريم أمر هيِّن، وهو أهون وأبسط ممَّا يظنُّ أولئك المستنكرون، إذ المقصود بقولهم:(هذا حرفٌ زائدٌ، أو كلمة زائدة)، أنَّها:" زائدة على الأصل في تأدية العبارة لمثل المعنى الذي أُريد لها أن تؤدِّيه، أو أنَّها زائدة صناعةً فلم يعمل فيها ما قبلها كما لم تؤثِّر في محل ما بعدها، وليس المراد أنَّها خلو من الفائدة، وإلاَّ فإنَّ إطلاق لفظ الزيادة على نظم القرآن بهذا المفهوم، يكون قد جافى إعجازه"[2].

---

[1]– الزيادة والإلغاء من عبارات البصريين، والصلة والحشو من عبارات الكوفيين. ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج5، ص64.

[2]– محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، ج2، ص363.

وهذا ما قرَّره "**السمين الحلبي**" في قوله:" وكأنَّ من يدَّعي عدم الزيادة يفرُّ من هذه العبارة في كلام الله تعالى[...]، ولا يجوز أن يقال في القرآن: هذا زائد أصلا، وهذا فيه نظر؛ لأنَّ القائلين بكون هذا زائدا لا يعنون أنَّه يجوز سقوطه ولا أنَّه مهمل لا معنى له، بل يقولون زائدا للتوكيد، فله أسوة بسائر ألفاظ التوكيد الواقعة في القرآن"[1].

ويرى في موضع آخر بأنَّه ينبغي أن يحمل معنى الزيادة:"على معنى يفهمه أهل العلم وإلا فكيف يدعى زيادة في القرآن بالعرف العام ؟ هذا ما لا يقوله أحد من المسلمين"[2].

3-1- مفهوم الزيادة:

إنَّ المتتبِّع لدراسات النَّحويين الأقدمين لا يجد عندهم تعريفًا واضحا لمصطلح الزيادة إلاَّ أنَّ الناظر في كلامهم يستطيع أن يستنتج للزيادة مجموعة من التعريفات، فهي عند "**المبرد**"(ت285هـ) التي يكون:" دخولها في الكلام كسقوطها"[3]. أمَّا "**ابن جني**" فقد صرح بأنَّ معنى "الزيادة":" أنَّها إنَّما جيء بها توكيدًا للكلام"[4].

وهذا يعني أنَّ الزيادة هنا زيادة في اللَّفظ فقط، إذ أنَّ لها تأثير في المعنى، وإن كان هذا التأثير مجرَّد دعم للمعنى وتقويته وليس استحداث لمعنى جديد لا وجود له في الأصل.

أمَّا"**عبد القاهر الجرجاني**" فقد عرَّفها بقوله:" وذلك أنَّ حقيقة الزيادة في الكلمة أن تَعرَى من معناها، وتُذكر ولا فائدة لها سوى الصِّلة، ويكون سقوطها وثبوتها سواء"[5].

---

[1]– السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج3، ص462.

[2]– المصدر نفسه، ج5، ص263.

[3]– المبرد(أبو العباس محمد بن يزيد ت285هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، ط2، القاهرة، 1415هـ/1994م، ج4، ص137.

[4]– ابن جني ، سر صناعة الإعراب، ج1، ص143.

[5]– عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، قرأه وعلَّق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني ودار المدني،(د، ط)، القاهرة،(د، ت)، ص417.

وقال في موضع آخر:" ووصف اللفظة بالزيادة، يفيد أن لا يُراد بها معنىً، وأن تُجعل كأن لم يكن لها دلالة قط"[1].

وقيل سمِّيت "الزيادة" بالزيادة:" لأنَّه لا يتغيَّر بها أصل المعنى، بل لا يزيد سببها إلاَّ تأكيد المعنى الثابت وتقويته، فكأنَّها لم تُفد شيئا، لمَّا لم تُغَايِر فائدتها العارضة، الفائدة الحاصلة قبلها"[2]. وقيل أنَّ الزيادة:" ما لم تُحدث معنى لم يكن قبل دخولها"[3]. ويرى آخرون أنَّ المقصود بالزيادة:" إلغاء المعنى والعمل معًا"[4]. وقد ذكر ذلك "**ابن السراج**" في قوله:" وحق الملغى عندي أن لا يكون عاملاً ولا معمولاً فيه حتى يُلغى من الجميع وأن يكون دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التأكيد"[5].

ومن المحدثين" محمد عبد الفتاح الخطيب" الذي يرى أنَّ الزِّيادة تعني:" اعتبار كلمة ما خارجة عن أصل التَّركيب النَّحوي، لأنَّها لا تتأثَّر نحويا بما قبلها، ولا تؤثِّر في المحل الإعرابي لما بعدها، أي: أنَّ الكلمة تعدُّ زائدة في الصناعة النَّحوية إذا لم يُؤثر فيها ما قبلها، ولم تؤثِّر في محل ما بعدها فلم تعمل فيه؛ ومن ثمَّة يمكن إسقاط الزائد دون أن يحدث خللا في أصل التَّركيب"[6].

كما يُقصد بالزِّيادة:" أن يكون دخول الوحدة اللُّغوية في التركيب من جهة الصناعة كخروجها منه، فهي زائدة بالنَّظر إلى مقتضيات الجملة العربية من حيث الصحة والإفادة"[7].

---

[1]– عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص418.

[2]– الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية،ج4، ص432. السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو،ج2، ص161.

[3]– ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص118. السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو،ج2، ص157.

[4]– علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص269.

[5]– ابن السراج، الأصول في النحو،ج2، ص259.

[6]– محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، مج2، ص358.

[7]– محمد علي النَّوري، زيادة "عن" في التَّركيب، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، ع24، شوال1423هـ، ص355.

3-2- فائدة الزيادة: للزيادة فائدتين هما[1]:

الأولى: لفظية: وهو أنَّ الزائد قد يكون لتزيين اللَّفظ ولاستقامة الوزن وحسن السجع وطلبًا للفصاحة، فربَّما لم يتمكَّن اللَّفظ المفرد من ايصال المعنى في الأمور اللَّفظية فإذا دعم بشيء من هذه الزوائد تَأتَّى له ذلك المعنى وصلح. ومثال ذلك، قوله تعالى:﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴿٢٨﴾﴾[الفتح، الآية:28]، والأصل كفى الله شهيدًا. وكقول الأشعر الرقبان الأسدي[2](المتقارب):

بِحَسْبِكَ فِي القَومِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنَّكَ فِيهِم غَنِيٌّ مُضِر

فزاد "الباء" على المبتدأ(بحسبك) الذي خبره(أن يعلموا)، والتقدير: كافيك علمهم.

والثانية: معنوية: لأنَّه قد يأتي الزائد لتقوية المعنى في الكلام الذي ورد فيه، قال الخوارزمي:" فإن سألت: فكان يجب أن تُورد(إنَّ) و(أنَّ) مشددتين في هذا الباب؟ أجبت: زيادة حروف الصفة تبيِّن زيادتها بالإضافة إلى ما لها من المعنى وبالإضافة إلى أصل الكلام، بخلاف(إنْ) و(أنْ)، فإنَّه لم يتبيَّن زيادتها بالإضافة إلى مالها من معنى"[3].

أمَّا معنى(إن) الزيادة فتوكيد المعنى فقط، وهي أن تأتي ملغاة وكافة، فالملغاة كقولك: ما إنْ رأيت زيدًا، والكافة نحو قول ذي الإصبع العدواني[4](الوافر):

فمَا إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخِرِينَا

---

[1]– ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النَّحو، ص159-162.

[2]– ابن جني ، سر صناعة الإعراب، ج1، ص148. الخصائص، ج2، ص282، ج3، ص106، ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص120، ج4، ص477، ج5، ص79، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص137، ج2، ص565، ج2، ص698.

[3]– الخوارزمي(صدر الأفاضل القاسم بن الحسين ت617هـ)، شرح المفصل في صنعة الإعراب-التخمير-، تحقيق:عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1990م، ج4، ص111 - 112.

[4]– ديوان ذي الإصبع العدواني(حُرثان بن محرف ت22ق- هـ)، جمعه وحقَّقه: عبد الوهاب محمد العدواني ومحمد نائف الدليمي، مطبعة الجمهور،(د، ط)، الموصل، العراق، 1393هـ/1973م، ص83.

وقد تجتمع الفائدتان(اللفظية والمعنوية)، بل الأصل أن يجتمعا، فالفوائد المدرجة في باب الفوائد اللَّفظية لا تخلو من فوائد معنوية تُضمُّ إليها، إذ الألفاظ أدلَّة المعاني، فما زيد فيها زاد به معناها، ولا يصحُّ- حينئذ- في كلام الفصحاء وجود تركيب خالٍ من الفائدتين.

3-3- أغراض الزيادة:

للزيادة أغراضٌ كثيرة منها[1]:

1- أن تكون الزيادة لمعنى: كحروف المضارعة، وما زيد لمعنى هو أقوى الزوائد، نحو: كَاتَبَ، قَاتَلَ، كَارَمَ،[...] على وزن فَاعَل.

2- المدّ: نحو: نَار، المد بالألف، ونحو: عصفور وعجوز، بالواو، وقتيل، بالياء.

3- العوض: نحو: تاء التأنيث في زنادقة، فإنَّها عوض من ياء زناديق، ولذلك لا يجتمعان، والأمر نفسه في(عِدَّة) التَّاء فيها عوض عن"الواو" أصله "وَعدًا".

4- بيان الحركة: كقوله تعالى:﴿يَٰلَيۡتَنِي لَمۡ أُوتَ كِتَٰبِيَهۡ ۝٢٥ وَلَمۡ أَدۡرِ مَا حِسَابِيَهۡ ۝٢٦ يَٰلَيۡتَهَا كَانَتِ ٱلۡقَاضِيَةَ ۝٢٧ مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡ ۝٢٨ هَلَكَ عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ ۝٢٩﴾[الحاقة، الآية:25 ـ29]، بيان الحركة بواسطة هاء السَّكت.

5- التَّكثير: بواسطة الألف كما في"قَبَعْثَرَى".

6- الإلحاق: كقوله تعالى:﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١﴾[الكوثر، الآية:01]، الواو في الكوثر للإلحاق، بوزن: جعفر، نحو: الألف المقصورة في:" أَرْطَى" و" عَلْقى".

7- إمكان اللَّفظ وتسهيل النطق: ومثال ذلك: همزة الوصل، وهاء السَّكت، حيث تُزادان ليتمكن من النطق بمبتدأ الكلام إذا كان ساكنا، ومن ختمه إذا كان متحرِّكا، فإنَّ العرب لا تبدأ إلاَّ بمتحرِّك.

---

[1]- ينظر: عزيزة فوَّال بابتي، المعجم المفصل في النَّحو العربي، ج1، ص542. وينظر: محمد سليمان عبد الله الأشقر، معجم علوم اللغة العربية عن الأئمة، ص233.

3-4- الزيادة في تفسير البحر المحيط:

يعدُّ "**أبـو حيَّـان**"" مـن العلمـاء القـائلين بالزيـادة، والزيـادة عنـده لا تعنـي الخُلـو مـن الفائدة، بل من الأثر الإعرابي"[1].

وقد صرَّح "**أبو حيان**" بأنَّ الزيادة تكون في الأفعال والحروف، أمَّا الأسماء فلا تزاد قال:" لأنَّ زيادة الأسماء لم تُثبت في اللِّسان"[2]. وقال في موضع آخر:"والأسماء لا تُزاد"[3].

أ- الزيادة في الحروف:

1- زيادة "مِن": يذهب "**أبو حيان**" إلى أنَّ(مِن) قد تُزاد، وقد لخص مواضع زيادتها مع التمثيل[4]. ومن الشواهد التي وردت عن زيادة (مِن) في "تفسير البحر المحيط" ما جـاء فـي قولـه تعـالى:﴿وَلَقَدۡ كُذِّبَتۡ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِكَ فَصَبَرُواْ عَلَىٰ مَا كُذِّبُواْ وَأُوذُواْ حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمۡ نَصۡرُنَاۚ وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِۚ وَلَقَدۡ جَآءَكَ مِن نَّبَإِي ٱلۡمُرۡسَلِينَ ٣٤﴾[الأنعام، الآية:34].

الشـاهد فـي الآيـة دخـول(مِـن) الزائـدة علـى فاعـل(جـاء) وهـو(نبـأ) والأصـل النَّحـوي يتطلب أن يتمَّ الاكتفاء بعناصر التَّركيب التي تحتلُّ وظيفة تركيبيَّة معيَّنة، سواء أكان لها محل من الإعراب أم لم يكن.

وقد اختُلف في فاعل(جاء) فذهب"**القرطبي**"[5] إلى تقدير الفاعل، والمعنى:"جاءك من نبأ المرسلين نبأٌ". أمَّا "**ابن الجزري**"[6] فذهب إلى تقدير الفاعل"نبأ"؛ أي:" نبأٌ من نبأ

---

[1]- هيفاء عثمان عباس، زيادة الحروف بين التأييد والمنع وأسرارها البلاغية في القرآن، دار القاهرة، ط1، القاهرة، 2000م، ص234.

[2]- أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج1، ص638.

[3]- المصدر نفسه، ج4، ص464، 489.

[4]- ينظر: ارتشاف الضرب، ج4، ص1723 وما بعدها.

[5]- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج6، ص417.

[6]- ابن الجزري، التسهيل لعلوم التنزيل، تحقيق: عبد الله الخالدي، دار الأرقم بن الأرقم، ط1، بيروت، 1985م، ج1، ص259.

المرسلين". وخالفهما "**أبو حيان**" فلم يقدِّر الفاعل المضمر من اللَّفظ، بل اتَّجه صوب المعنى، قال:" والذي يظهر لي أنَّ الفاعل مضمر، تقديره:" هو" ويدلُّ على ما دلَّ عليه المعنى من الجملة السابقة؛ أي: ولقد جاءك هذا الخبر من تكذيب أتباع الرُّسل للرُّسل والصبر والإيذاء إلى أن نُصروا"[1].

ويبدو من تقدير"أبي حيان" أنَّ الفاعل المضمر لديه مرادف لما ذكر، والخلاف فيه لفظي، فالخبر يعني النبأ.

ومن ذلك أيضا ما جاء في تفسير "**أبي حيان**" لقوله تعالى:﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَلَا ٱلۡمُشۡرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ خَيۡرٖ مِّن رَّبِّكُمۡۚ وَٱللَّهُ يَخۡتَصُّ بِرَحۡمَتِهِۦ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ ١٠٥﴾[البقـــــــــرة، الآية:105].

الشاهد في الآية هو قوله:﴿مِّنۡ خَيۡرٖ﴾، حيث يرى "**أبو حيان**" أنَّ(مِن) زائدة، والتقدير: خيرٌ من ربِّكم، وقد برَّر قوله هذا بوجود زيادة رغم أنَّ الفعل﴿يُنَزَّلَ﴾ غير منفي، قال:" وحسُن زيادتها هنا وإن كان﴿يُنَزَّلَ﴾، لم يباشره حرف النَّفي فليس نظير(ما يكرم من الرجل) لانسحاب النَّفي عليه من حيث المعنى؛ لأنَّه إذا نفيت الوِدَادَة كان كأنَّه نُفي متعلقها وهو الإنزال وله نظائر في لسان العرب[...] وهذا التَّخريج هو قول سيبويه والخليل، وأمَّا على مذهب الأخفش والكوفيين في هذا المكان فيجوز زيادتها، لأنَّهم لا يشترطون انتفاء الحكم عمَّا تدخل عليه، بل يُجيز زيادتها في المعرفة"[2].

---

[1]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج4، ص118.

[2]– المصدر نفسه، ج1، ص510.

ويظهر من هذا القول أنَّ "**أبا حيان**" راعى المعنى في تأويله، كما راعى مذهب البصريين في مذهبه إلى القول بوجود زيادة بعد النَّفي، وقد أثبت أنَّ(مِن) في هذا الكلام مسبوقة بنفي.

2- زيادة "ما":

من شواهد زيادة "ما" ما جاء في قوله تعالى:﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾﴾[آل عمران، الآية:159].

الشاهد في الآية الكريمة هو قوله:﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾، فالفاء: استئنافية لا محل لها من الإعراب، والباء: حرف جرّ مبني على الكسر لا محل لها من الإعراب، و"ما": زائدة لا محل لها من الإعراب، و" رحمة": اسمٌ مجرور بالباء وعلامة جرِّه الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلِّقان بالفعل بعدهما﴿لِنتَ﴾.

وقد سُئل بعض أهل العلم عن معنى التوكيد في مثل هذا، وما الذي زاده(ما) في المعنى الذي لا يُوجد مع حذفها؟ فقال: هذا شيء يعرفه أهل الطِّباع، فيقولون: نجد أنفسنا مع وُجود(ما) على خلاف ما نجدها بحذفها[1].

وفي(ما) من قوله:﴿ فَبِمَا﴾ وجهان[2]:

الأوَّل: أنَّها زائدة للتوكيد والدلالة على أنَّ لينه- صلى الله عليه وسلم- لهم ما كان إلاَّ برحمة من الله، ونظيره قوله:﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ وَكُفْرِهِم ﴿١٥٥﴾﴾[النساء، الآية:155]. وقوله:﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ ﴿١٣﴾﴾[المائدة، الآية:13].

---

[1]- الهمذاني، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج2، ص160.

[2]- ينظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج3، ص103. وينظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج3، ص460-461.

والثاني: أنَّها غير مزيدة، بل هي نكرة وفيها وجهان أيضا:

أحدهما: أنَّها موصوفة بـ(رحمة)؛ أي: فبشيءٍ رحمةٍ، فجعل(ما) بمعنى شيء.

والآخر: أنَّها غير موصوفة ورحمة بدل منها.

وقد دافع "**أبو حيان**"عن زيادة(ما)، قال:" وما هنا زائدة للتأكيد، وزيادتها بين(الباء) و(عن) و(من) و(الكاف) وبين مجروراتها شيء معروف في اللِّسان مقرَّر في علم العربية"[1].

"فأبو حيان" يدافع عن كون(ما) زائدة، ويُقرِّر وجوب تأويلها على هذا النَّحو، وقد لجأ إلى ذلك ردًّا على من أنكر حصول الزيادة في القرآن الكريم.

ونقل عن"**الرازي**" رأيا يختلف تمامًا عن الآراء السابقة، وهو قوله:" يجوز أن تكون(ما) استفهامًا للتعجب، تقديره: فبأيِّ رحمة من الله لنت لهم، وذلك بأنَّ جنايتهم كانت عظيمة، ثمَّ إنَّه ما أظهر البتَّة تغليظا في القول ولا خشونة في الكلام علموا أنَّ هذا لا يتأتَّى إلاَّ بتأييد ربَّاني قبل ذلك"[2].

فقد بيَّن أنَّ(ما) في الآية تفيد الاستفهام التَّعجبي في مقابلة الإساءة والظلم باللِّين والمودَّة، وأنَّ ذلك لا يتأتَّى لأحد إلاَّ برحمة من الله وفضل.

وقد استند "**الرازي**" في إنكاره للحمل على التَّأويل بالزيادة بما قاله المحقِّقون، ولكنَّه لجأ إلى تأويل آخر جعل فيه(ما) تحمل معنى الاستفهام، وهذا الأمر بالنسبة لأبي حيان يتنافى مع القاعدة وما نصَّ عليه النُّحاة باتفاقهم على أنَّه لا يضاف من أسماء الاستفهام إلاَّ (أي) و(كم)[3]، وإمَّا لا يجعلها مضافة، فتكون (رحمة) بدلا منها، وحينئذٍ يلزم إعادة حرف الاستفهام في البدل، كما قرَّر ذلك الكثير من النَّحويين.

---

[1]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج3، ص103.

[2]– المصدر نفسه، ج3، ص103-104.

[3]– ينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، ط28، صيدا، بيروت، 1993م، ج2، ص24.

ثمَّ بيَّن"**أبو حيان**" سبب خطأ "**الرازي**"، فقال:" وهذا الرجل لحظَ المعنى، ولم يلتفت إلى ما تقرَّر في علم النَّحو من أحكام الألفاظ، وكان يغنيه عن هذا الارتباك والتسلق إلى ما لا يحسنه، والتَّسور عليه قول الزجاج في(ما) هذه إنَّها صلة فيها معنى التوكيد، بإجماع النَّحويين"[1].

" **فالرازي**" تعمَّق في المعنى البعيد دون أن يربطه بقواعد النَّحو فأدى به ذلك إلى تأويل فاسد على رأي "أبي حيّان"، أمَّا التأويل الصحيح فهو ماذهب إليه "الزجاج" الذي بيّن أنّ "ما" زائدة فيها معنى التوكيد.

فعملية "الحمل على التأويل" في هذه الآية مبنية على وصف تركيب النَّص القرآني وتحليله، ثم تحديد وجه مخالفة النَّص للأصل اللُّغوي المتفق عليه، مع تبيين ذلك الأصل بقواعده وأسسه، ثمَّ تأتي مرحلة السَّعي إلى تأويل النَّص حتى يتوافق مع قواعد ذلك الأصل، وتعليل سبب مخالفته، وكل ذلك يكون مبنيا على الدليل النَّقلي والعقلي[2]؛ فالنقلي يكون بالبحث عن نصوص فصيحة أخرى تتفق مع النص محل التأويل والاستشهاد بها لتقوية الرأي، واستحضار القواعد اللغوية والنحوية والدلالية والبلاغية وإسقاطها على النَّص، والدَّليل العقلي يكون بحسن الاستدلال والانتقال من البنية الظاهرة للتركيب إلى البنية العميقة التي تصلح لأن تكون معيارا يقاس عليه، فيحصل بذلك التوفيق بين السماع والقياس، بين الكلام الفصيح والقاعدة المستنبطة التي تمثل أصلا في بابها.

3- زيادة الواو:

في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ ۚ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ

---

[1]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج3، ص104.

[2]– ينظر: صالح زيتوني، التأويل النَّحوي عند ابن عادل الحنبلي، أطروحة دكتوراه(مخطوطة)، إشراف: صلاح الدين ملاوي، كلية الآداب واللغات، جامعة بسكرة، الجزائر، 1438هـ/2017م، ص203.

بِظُلۡمٖ نُّذِقۡهُ مِنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ﴿٢٥﴾ [الحج، الآية:25] يقول "**أبو حيان**":" وقيل: الواو في ﴿وَيَصُدُّونَ﴾ زائدة، وهو خبر ﴿إِنَّ﴾ تقديره:" إنَّ الذين كفروا يصدُّون"[...] ولا يجيز البصريون زيادة الواو، وإنَّما هو قول كوفي مرغوب"[1].

وعن قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡفُرۡقَانَ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ ﴿٥٣﴾﴾[البقرة، الآية:53]، يقول" **أبو حيان**":" الواو مقحمة؛ أي: زائدة، وهو نعت للكتاب[...] قاله الكسائي وهو ضعيف"[2].

وقد قال"الفراء" في معانيه: المعنى: آتينا موسى الكتاب(التوراة) وآتينا محمدا صلى الله عليه وسلم الفرقان[3]، وعند"**ابن سيده**"(ت458هـ):" الكتاب والفرقان شيء واحد"[4]، أمَّا "الزجاج" فإنَّه يُجوِّز أن يكون الفرقان هو الكتاب بعينه – وهما معًا التوراة – إلا أنَّه أُعيد ذكره، وعنِي به أنَّه يفرق بين الحق والباطل[5]، وقال" قطرب": المعنى:" وآتينا محمدا الفرقان"، ودليله قوله عزَّ وجلَّ: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ عَلَىٰ عَبۡدِهِۦ لِيَكُونَ لِلۡعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴿١﴾﴾ [الفرقان، الآية:01] يعني به الفرقان، والقول الأول– قول الفراء –هو الأصح، لأنَّ الفرقان قد ذكر لموسى في غير هذا الموضع، قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلۡفُرۡقَانَ وَضِيَآءٗ وَذِكۡرٗا لِّلۡمُتَّقِينَ ﴿٤٨﴾﴾[الأنبياء، الآية:48] أراد بها التَّوراة، فسمَّى الله عزَّ وجلَّ الكتاب المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم فرقانا، وكذلك الكتاب المنزل على موسى سمَّاه فرقانا[6].

---

[1]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط ،ج6، ص336.

[2]– المصدر نفسه، ج1، ص360.

[3]– ينظر: الفراء، معاني القرآن،ج1، ص37.

[4]– ابن سيده(أبو الحسن علي بن إسماعيل ت458هـ)، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت، 1417هـ/1996م، ج1، ص294.

[5]– ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص134.

[6]– ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص134.

ومن شواهد زيادة "الواو" في" تفسير البحر المحيط" ما جاء في قوله تعالى:﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمۡرُنَا نَجَّيۡنَا صَٰلِحٗا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ بِرَحۡمَةٖ مِّنَّا وَمِنۡ خِزۡيِ يَوۡمِئِذٍۗ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلۡقَوِيُّ ٱلۡعَزِيزُ ٦٦﴾[هود، الآية:66] إذ يرى"**أبو حيان**" أنَّ الواو في قوله:﴿وَمِنۡ﴾ زائدة، والتقدير: ومن خزي يومئذٍ، ويتعلَّق من بـ﴿ نَجَّيۡنَا ﴾[1].

ب- زيادة الأفعال:

1- زيادة (كان):

يقول"**أبو حيان**" في تفسير قوله تعالى:﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيۡهِمۡ أَعۡمَٰلَهُمۡ فِيهَا وَهُمۡ فِيهَا لَا يُبۡخَسُونَ ١٥﴾[هود، الآية:15]،" قرأ الجمهور(نُوَفِّ)، بنون العظمة[...] وهو مجزوم؛ لأنَّه جواب الشرط كما انجزم في قوله:﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرۡثَ ٱلۡأٓخِرَةِ نَزِدۡ لَهُۥ فِي حَرۡثِهِۦۖ ٢٠﴾[الشورى، الآية:20]، وحُكي عن "الفراء": أنَّ كان زائدة، ولهذا جزم الجواب، ولعلَّه لا يصح، إذ لو كانت زائدة لكان فعل الشرط (يريد)، و(كان) يكون مجزومًا"[2]، فقد ذكر"**أبو حيان**" مجموعة من القراءات للفعل المضارع (نُوَفِّي) بالتاء والنون والياء، وكل هذه القراءات مجزومة؛ لأنَّها وقعت جوابًا للشَّرط المتقدِّم(من) الذي يجزم فعلين، وشبه ذلك بقوله تعالى:﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرۡثَ ٱلۡأٓخِرَةِ نَزِدۡ لَهُۥ فِي حَرۡثِهِۦۖ ٢٠﴾، حيث جزم الشَّرط الجواب وهو الفعل (نزدْ)، فإذا كان فعل الشَّرط ماضيا، وبعده مضارع تتمُّ به جملة الشرط والجزاء، جاز في ذلك المضارع الجزم وجاز فيه الرفع أيضا، نحو قولنا: إنْ قام زيدٌ يَقُمْ ويقومُ عمرو، فأمَّا الجزم فعلى جواب الشَّرط ولا يعلم في جواز ذلك خلافا، وأنَّه فصيح[3]، وزعم

---

[1]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج5، ص241.

[2]– المصدر نفسه، ج5، ص210.

[3]– ابن عادل، اللُّباب في علوم الكتاب، ج5، ص151.

بعضهم أنَّه لا يُؤتى بفعل الشَّرط ماضيا، والجزاء مضارعا، إلاَّ مع (كان) خاصة، ولهذا لم يجئ في القرآن إلاَّ كذلك وهذا ليس بصحيح، وذلك لوروده في غير(كان)[1]، قال زهير ابن أبي سلمى[2](الطويل):

وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ المَنَايَا يَنَلْنَهُ وَلَوْ رَامَ أَسْبَابَ السَمَاءِ بِسُلَّمِ

الشاهد في البيت هو مجيء الفعل الماضي(هاب) من غير(كان) بعد اسم الشَّرط من الجازم لجوابه وهو الفعل ينلنه، والمعنى: ومن يهبْ أسباب المنايا يَنَلنُه.

2- زيادة (كاد):

ذكر"**أبو حيان**" أنَّ(كاد) لا تُزاد خلافًا لما ذهب إليه الأخفش[3]، واستدل على ذلك بقوله تعالى:﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخۡفِيهَا﴾[طه، الآية: 15]، وقد أُوِّلت الآية الكريمة على معنى: أكادُ أُخفيها من نفسي[4].

لكنَّه في تفسيره لقوله جلَّ من قائل:﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ﴾ [التوبة، الآية: 117]، قال بزيادتها، وذلك بعد أن ذكر ثلاثة أعاريب لكلمة(يزيغ) وجد أنَّها غير مناسبة:

أوَّلها: أن يكون(كاد) ضمير الشَّأن، وتكون(قلوب) فاعلاً لـ(يزيغ).

ثانيها: أن تكون(قلوب) اسم(كاد) وتزيغ الخبر.

ثالثها: أن يكون فاعل(كاد) ضمير يعود على الجمع الذي يقتضيه ذكر المهاجرين والأنصار؛ أي: مِن بعدِ ما كان هو، أي: الجمع، وتكون الجملة التي بعده هي الخبر.

---

[1]– ابن عادل، اللُّباب في علوم الكتاب، ج10، ص453.

[2]– ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح وتقديم: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1408هـ/1988م، ص111.

[3]– ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج4، ص357-370.

[4]– معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص352. الجامع لأحكام القرآن،ج11، ص184- 185. تفسير البحر المحيط، ج5، ص210.

وقد ردَّ "**أبو حيان**" هذه الأعاريب الثلاثة، قال:" وعلى كلِّ واحدٍ من هذه الأعاريب الثلاثة إشكال على ما تقرَّر في علم النَّحو أنَّ خبر أفعال المقاربة لا يكون إلاَّ مضارعا رافعًا ضمير اسمها، فبعضهم أُطلق، وبعضهم قيِّد بغير عسى من أفعال المقاربة، ولا يكون سببا، وذلك بخلاف (كان)، فإنَّ خبرها يرفع الضمير والسببي لاسم(كاد)، فإذا قدَّرنا فيها ضمير الشأن كانت الجملة في موضع نصب على الخبر، والمرفوع ليس ضميرًا يعود على اسم(كاد)، بل ولا سببًا له وهذا يلزم في قراءة الياء أيضا، وأمَّا توسط الخبر فهو مبني على جواز مثل هذا التَّركيب في مثل: كان يقوم زيد، وفيه خلاف والصحيح المنع، وأمَّا توجيه الآخر فضعيف جدًّا من حيث أُضمر في كاد ضمير ليس له على من يعود إلاَّ بتوهم، ومن حيث يكون خبر(كاد) واقعا سببيًّا"[1].

وينتهي"**أبو حيان**" من مناقشة هذه الأعاريب إلى القول بزيادة(كاد)، قال:" ويخلص من هذه الإشكالات اعتقاد كون(كاد) زائدة ومعناها مراد، ولا عمل لها إذ ذاك في اسم ولا خبر، فتكون مثل(كان) إذا زيدت يراد معناها[...] ويؤيِّد هذا التأويل قراءة ابن مسعود(من بعدِ ما زاغت) بإسقاط(كاد)، وقد ذهب الكوفيون إلى زيادتها في قوله تعالى:﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[النور، الآية: 40]، مع تأثيرها للعامل وعملها هي، فأحرى أن يُدَّعى زيادتها وهي ليست عاملة ولا معمولة"[2].

ويبدو أنَّ "**أبا حيان**" لم يجد محلاً إعرابيا مناسبا لـ(كاد) سوى أن يؤوِّلها بجعلها زائدا متكئا في ذلك على قراءة ابن مسعود، وإجازة الكوفيين لزيادتها وإن كانت عاملة، ومعنى ذلك أنَّ زيادتها– في نظره– وهي غير عاملة ولا معمولة أولى.

---

[1]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج5، ص112.

[2]– المصدر نفسه، ج5، ص112.

بناءً على ما مر يمكن الوقوف على جملة من النتائج منها:

– يعتبر التَّأويل من المصطلحات الثَّرَّة بالمعاني اللُّغوية المختلفة، بالإضافة إلى المعاني الاصطلاحية، لكنَّ المتَّفق عليه بين هذه المعاني جميعًا هو أنَّ الغرض من التَّأويل هو العُدول عن الظاهر بهدف إرجاع الكلام إلى أصله.

– من خلال دراستنا لشواهد "الحمل على التأويل" الواردة في" تفسير البحر المحيط" تبيَّن لنا أنَّ "أبَا حيَّان" إذا أعجبه رأيان أحدهما يتضمَّن تأويلاً بالحذف أو التقديم والتأخير أو الزيادة، والآخر باقٍ على ظاهره من غير تأويل، فإنَّه يختار الثاني.

الفصل الثالث:

الحمل على المعنى في تفسير البحر المحيط

عند طرد الكثير من القواعد النَّحويَّة وجد النُّحاة أنفسهم أمام بعض النُّصوص المسموعة الفصيحة والتي لا يُمكن ردُّها أو إنكارها، ولكنَّها تشذُّ عن قواعدهم؛ أي: لم تنطبق عليها القواعد، ممَّا اضطرَّ النُّحاة إلى اللُّجوء لقواعد بديلة، وكان الحمل على المعنى واحدًا من تلك القواعد التي لجأ إليها النُّحاة بكثرة.

1- مفهوم الحمل على المعنى:

استعمل النُّحاة القدامى" الحمل على المعنى" في سعيهم إلى بناء نظام اللغة العربية وجعلوا منه وسيلة لتسويغ خروج بعض النماذج والتراكيب عن العربية الكثيرة الشيوع، في محاولة لإلحاقها بها، لتنظيم القاعدة ومن ثمَّة اطرادها، وكان أسلوب الحمل على المعنى" أكثر الأساليب استخداما من قبل النُّحاة القدامى، فعلَّلوا به كثيرًا من المسائل التي خالفت الأنماط اللُّغوية المطَّردة"[1].

وعليه فإنَّ ظاهرة "الحمل على المعنى" ليست مجرد تبرير لاستعمالات مفردة أو ظواهر محدودة ولا تفسيرًا ملتويًا لما يبدو مستعصيًا عن التفسير، بل تهدف إلى وضع جهاز تفسيري غايته الكشف عن نظام العربية من الوجهة النَّحوية.

ومعنى ذلك أنَّ الاستعمال لا يُحيط بحقيقة الشيء كاملةً، بينما تصوُّر المعنى والدَّلالة في الصِّناعة النَّحوية قادر على تفسير المستعمَل وغير المستعمَل والإحاطة بحقيقة الظواهر كاملة غير منقوصة والكلِّيات دون الجزئيات[2].

---

[1]– عبد الفتَّاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين عُلماء اللغة القدامى والمحدثين، ص241.

[2]– ينظر: وئام الحيزم، تأويل اللَّفظ والحمل على المعنى، ص33.

وقد عدَّ "**السَّخاوي**"(ت643هـ)"الحمل على المعنى" ضربا من ضروب الحكمة، وأنَّ هذه الصورة موجودة بكثرة في القرآن الكريم، يقول:" قد شاع في كلام العرب حمل الشيء على معناه لنوع من الحكمة، وذلك كثير في القرآن العزيز"[1].

ويعرفه "**ابن هشام**" بقوله:" قد يُعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما"[2].

كما يراد "بالحمل على المعنى":"حمل الاسم على معنى متوهم يتصوَّره العربي ويحمل الكلام عليه، لذا قال النحاة عنه:(الحمل على التوهم) إلاَّ أنَّهم يفضلون مصطلح الحمل على المعنى في النُّصوص القرآنية تأدبا، وله مظاهر كثيرة أبرزها العطف على التوهم وهو باب واسع"[3].

أو هو"حمل لفظ على معنى لفظ آخر، أو تركيب على تركيب آخر لشبهٍ بين اللَّفظين أو التَّركيبين في المعنى المجازي، فيأخذان حكمهما النَّحوي مع ضرورة وجود قرينة لفظية أو معنوية تدلُّ على ملاحظة اللَّفظ أو التَّركيب الآخرين، ويؤمن اللُّبس"[4].

وقد يوجد اللُّبس في لفظ أو تركيب، يكون صحيحًا نحويا، إلاَّ أنَّه قد يحتمل ويقتضي أكثر من معنى، وفي هذه الحالة لابدَّ من توفُّر قرائن ترجح معنًى دون آخر.

أو هو" القول الذي كان يُمكن أن يُقال معجمًا أو صرفا أو إعرابا، ولكنَّه لم يُقل"[5].

وبمعنى آخر يعتبر"الحمل على المعنى":" اختزالٌ لعناصر مغيَّبة في اللَّفظ حاضرة في

---

[1]– السخاوي(علم الدين أبو الحسن علي بن محمد ت643هـ)، سفر السعادة وسفير الإفادة، حقَّقه: محمد أحمد الدَّالي، قدَّم له: شاكر الفحام، دار صادر للطباعة والنشر، ط2، بيروت، لبنان، 1415هـ/1995م، ج2، ص825.

[2]– ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص779.

[3]– كريم حسين ناصح خالدي، نظرية المعنى في الدراسات النَّحوية، ص292.

[4]– محمد أشرف مبروك، ظاهرة الحمل على المعنى في الدِّراسات النَّحوية، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، القاهرة، 1989م، ص6. نقلا عن: عبد الله أحمد جاد الكريم، المعنى والنحو، ص98.

[5]– وئام الحيزم، تأويل اللَّفظ والحمل على المعنى، ص42.

البنية تتمثَّل في أنَّ الأصل هو حمل معنى لفظ أوَّل على معنى لفظ ثانٍ"[1]. وهذا يعني أنَّ "الحمل على المعنى" يتمُّ بين لفظين متشابهين، فنحمل معنى الثاني على الأوَّل لوجود قرينة، وذلك" لأنَّهم يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه"[2].

ويلاحظ أيضا أنَّ كلا اللَّفظين موجود على مستوى الاستعمال اللغوي، وذلك لأنَّ" حمل الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله"[3]، ولأنَّ" العرب كما تُعنى بألفاظها فتُصلحها وتُهذبها وتُراعيها، وتُلاحظ أحكامها بالشعر تارةً وبالخُطب أخرى، وبالأسجاع التي تلتزمها وتتكلَّف استمرارها، فإنَّ المعاني أقوى عندها وأكرم عليها، وأفخم قدرًا في نفوسها"[4]. فكان العرب يحملون على المعنى أو يستغنون عن بعض الألفاظ؛ بهدف الوصول إلى سلامة التَّركيب وتجويد المعنى، على اعتبار" أنَّ كل جملة صحيحة نحويًا تعدُّ جملة مستقيمة، ولكن الحكم على هذه الاستقامة بالحسن والكذب يتعلَّق بالمعنى الذي تفيده عناصر الجملة عندما تترابط"[5].

وعرَّف بعضهم "الحمل على المعنى" بقوله:" الحمل على المعنى وسيلة من الوسائل التي يقوم بها العنصر الدلالي لعلاج كثير من المخالفات اللَّفظية"[6]، لأنَّه يمثِّل" لون من ألوان الحركية في صياغة المعاني، وضرب من ضروب الخروج عن الأصل في تشكل الكلام، إذ الأصل في كلام العرب أن يكون ظاهره ملاقيا لباطنه؛ بمعنى: أن تكون حركة المعاني فيه وفق حركة ألفاظه وتشكلها، هذا موجب اللُّغة على أوضاعها، غير أنَّه قد تكون المعاني هي التي تأخذ بأعنَّة الكلام، فتصرفه وتمتلك حركات

---

[1]– المرجع نفسه، ص96.

[2]– ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص135.

[3]– المصدر نفسه، ج1، ص115.

[4]– ابن جني، الخصائص، ج1، ص215.

[5]– عبد الكريم جاد الكريم، الاختصار سمة العربية، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، ط1، القاهرة، 2006م، ص49.

[6]– محمد عويس جمعة محمد صبرة، الحمل على المعنى، دراسة نحوية دلالية في ضوء شعر المفضليات والأصمعيات، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر، ع84، 2015م، ص347.

الإعراب فيه، على الرَّغم من الألفاظ المنطوقة، والتي لا يراد معناها وحدها، وإنَّما جيء بها إشارات لمعانٍ كثيرةٍ يحكمها بناء الكلام، وحينئذٍ يُحمل الكلام في تشكُّله وحركة إعرابه على المعنى لا على اللَّفظ، فيكون عامل الإعراب ليس هو اللَّفظ المنطوق، وإنَّما المعنى الذي جرى في النفوس، وهذا من قبيل إعمال بنية غائبة في اللَّفظ حاضرة في المعنى، وفي هذا زيادة حفاوة بالمعنى الذي تأسس عليه الكلام، إذ يتم فيه التطاول والاستشراف نحو المعنى"[1].

" فالحمل على المعنى" في ظاهره يبدو خروجا عن نظام اللغة، لكنَّه في الوقت ذاته يقع في صلب نظام اللغة، هذا النِّظام المتحرِّك الحي الخارج عن الجُّمود والتَّحجر والمواطئ لفوضى المعنى، ذلك أنَّ" المعنى فوضوي في عدم انتهاء احتمالاته"[2].

وبناءً عليه "فالحمل على المعنى" شأنه عجبٌ فهو" الخصم والحكم" من جهة عدوله عن الأصل والقاعدة في الظاهر على الأقل، ومن جهة أخرى تعليل لهذا العدول والتَّفسير، ولا عجب في ذلك، إذا قمنا بإرجاعه إلى رحمه ؛ أي: إلى اللغة وخصيصتها البارزة، ثمَّ أليست اللغة هي أيضا واصفة وموصوفة؟[3]. ذلك أنَّ "الحمل على المعنى" ينتمي في الوقت نفسه إلى اللُّغة الموصوفة، وهي التي يستعملها المتكلِّم، واللُّغة الواصفة هي التي يعتمدها النَّحوي في تجريد القوانين المحددة للنِّظام اللُّغوي.

ومن ثمَّة اعتبر "الحمل على المعنى":" من أسدِّ وأدمثِ مذاهب العربية، وذلك أنَّه موضع يملك فيه المعنى عنان الكلام فيأخذه إليه، ويصرفه بحسب ما يؤثره عليه"[4].

---

[1]– محمد عبد الفتاح الخطيب، المعنى وتشكله في الدرس النَّحوي، قراءة في كتاب المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، للإمام أبي الفتح عثمان بن جني المتوفي:392هـ، كلية اللغة العربية،(د، ط)، جامعة الأزهر،(د، ت)، ص29.

[2]– محمد صلاح الدين الشريف، الشَّرط والإنشاء النَّحوي للكون، بحث في الأسس البسيطة المولدة للأبنية والدلالات، منشورات كلية الآداب، جامعة منوبة،(د، ط)، تونس،2002م، ج1، ص52.

[3]– وئام الحيزم، تأويل اللَّفظ والحمل على المعنى، ص37.

[4]– ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي نجدي ناصف وآخرون، دار سزكين للطباعة والنشر،(د، ط)، القاهرة، 1406هـ/1986م، ج1، ص52.

كما يُقصد به" تخريج الشيء وبيانه وتفسيره بمراعاة معنى ملحوظ فيه، غير ظاهر في لفظه، فهو من قبيل إعمال بنية غائبة في اللَّفظ حاضرة في المعنى"[1]، ذلك أنَّ الأصل هو أن تعطى الكلمة من الأحكام بحسب ما تستحقه من النَّاحية اللَّفظية، ولكن قد ينظر إلى معناها وتُعامل بحسب ذلك.

وذهب البعض إلى أنَّ المقصود "بالحمل على المعنى":" أن يكون الكلام في معنى كلام آخر، فيُحمل على ذلك المعنى، أو يكون للكلمة معنى يخالف لفظها، فيحمل الكلام على المعنى دون اللَّفظ، وبذلك يكون الحمل على المعنى: ما ليس حملا على اللَّفظ، ولا حملا على الموضع أو المحل"[2].

وللحمل على المعنى وجهان:

أولهما: من جهة ارتباطه بما يفهمه المخاطَب من لفظ المتكلِّم اعتمادًا على اعتقاده، فالمخاطب يؤوِّل اللَّفظ على أساس العلاقات اللُّغوية واعتقاده؛ لأنَّ" الغرض من الكلام إفادة المخاطب"[3].

ثانيهما: من جهة ارتباطه بالمعنى عند المتكلِّم، والمتكلِّم هو العامل الفعلي، والأوَّل في الكلام، لذلك يُراعي المتكلِّم حضور المخاطَب في إنجازه للكلام دون أن يعني ذلك التطابق بينهما، فلو كان ذلك كذلك لما كان للحمل على المعنى من مبرِّر ومن هذه الزاوية يُمكن اعتبار الحمل على المعنى مظهرًا من مظاهر التفاعل بين المتكلِّم والمخاطَب واللغة[4].

---

[1]– محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النَّحوية العربية، تأسيس نحو النص، المؤسسة العربية للتوزيع، ط1، منوبة، تونس، 1421هـ/2001م، ج1، ص479. وينظر: محمد محمد أبو موسى، مراجعات في أصول الدرس البلاغي، مكتبة وهبة، ط1، القاهرة، 1426هـ/2005م، ص92.

[2]– علي عبد الله حسين العنبكي، الحمل على المعنى في العربية، ص30.

[3]– الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج1، ص231.

[4]– وئام الحيزم، تأويل اللَّفظ والحمل على المعنى، ص91.

ومعنى هذا أنَّ "الحمل على المعنى" يرجع إلى استعمال اللُّغة وإلى بعض العدول الذي يقوم به المتكلِّم لسبب أو لآخر، ويرجع إلى استراتيجية الكلام؛ أي: إنَّه يقع في مستوى الكلام، ويُحدث المتكلِّم معنى استنادًا إلى اللَّفظ حسب قصده والمخاطَب يؤوِّل.

2- توظيف النُّحاة القدامى للحمل على المعنى:

تشير ظاهرة "الحمل على المعنى" إلى اهتمام النُّحاة بالمعنى واعتمادهم عليه في تفسيراتهم وتخريجاتهم، فهذه الظاهرة تكشف لنا عن العلاقة الحميمية بين النَّحو والمعنى، سواء أكان ذلك المعنى معنًى معجميا، أو اجتماعيا، أو مقاميا، لأنَّ هذه المعاني جميعا تصبُّ في مجرى المعنى الوظيفي في السياق. وبناءً عليه يمكن أن نفترض أنَّ المعنى هو" ما يفسِّر مفهوم الحمل على المعنى ويسيِّره"[1].

ولعلَّ أوَّل من تطرَّق إلى"الحمل على المعنى" هو شيخ القراء "أبو عمرو بن العلاء"، فقد روى" الأصمعي" عن "أبي عمرو بن العلاء" أنَّه قال: " سمعت رجلا من اليمن يقول: فلان لغوبٌ جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول: جاءته كتابي! قال: نعم أليس بصحيفة؟ "[2]. قال "**أبو عمرو بن العلاء**":" فحمله على المعنى وقد جاء كثير في كلامهم"[3]؛ أي: حمل لفظ الكتاب على معنى الصحيفة[4]،" فأبو عمرو بن العلاء" يسأل عن علة تأنيث الفعل مع أنَّ الفاعل مذكر، فأومأ العربي إلى وعيه بذلك، لأنَّ الكتاب في المعنى صحيفة وهي مؤنثة، فكأنَّه أنَّث الفعل مراعاة للمعنى[...] تلك

---

[1]– عزام عمر الشجراوي، الفكر البلاغي عند النَّحويين العرب، دار البشير، ط1، عمان، 2002م، ص87. وئام الحيزم، تأويل اللَّفظ والحمل على المعنى، ص82.

[2]– الخصائص،ج1، ص249، ج2، ص416. سر صناعة الإعراب، ج1، ص26. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص628. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ،ج6، ص186.الاقتراح في أصول النحو، ص113.

[3]– ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص35.

[4]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج1، ص417.

كانت بداية الحمل على المعنى[1].

وعلى هذا الأساس نفهم قولهم:" والتنقل من معنى إلى معنى كثير في كلامهم[...] لا ننكر الحمل على المعنى في كلامهم ولا التنقل من معنى إلى معنى[...]"[2].

كما نقل "**أبو عبيدة معمر بن المثنى**" تعليل "**أبي عمرو بن العلاء**" لتذكير(السماء) في قوله تعالى:﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرُۢ بِهِۦ﴾[المزمل، الآية: 18]، إذ قال:" السماءُ منفطرة، ألقى التاء، لأنَّ مجازها- معناها- السَّقف، تقول: هذا سماءُ البيتِ". فجعل ذلك من باب حمل السماء على معنى السَّقف[3].

وحمل" أبو عمرو بن العلاء" على المعنى قوله تعالى:﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍۭ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾[النمل، الآية: 22]، فترك صرف(سبأ)؛ لأنَّه جعله اسما للقبيلة حملاً على المعنى[4].

وتعرض "**الخليل بن أحمد الفراهيدي**" إلى ظاهرة " الحمل على المعنى"، وحمل عليها بعض المسائل، كما في قوله تعالى:﴿ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾[النساء، الآية: 171]، فقد علَّل انتصاب(خيرًا) بقوله:" كأنَّك تحمله على ذلك المعنى، كأنَّك قلت: انتهِ وادخل فيما هو خير لك فنصبته؛ لأنَّك قد عرفت أنَّك إذا قلت له: انتهِ، أنَّك تحمله على أمرٍ آخر، فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيَّاه في الكلام، ولعلم المخاطَب أنَّه محمولٌ على أمر حين قال له: انتهِ، فصار بدلاً من قوله: ائتِ خيرًا لك"[5].

---

[1]– ينظر:التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ،ج6، ص186. وينظر: محمد يوسف حبلص، الحمل على المعنى عند النحاة العرب ، ص139.

[2]– الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص416.

[3]– أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج2، ص274.

[4]– ينظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص253. وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص410.

[5]– سيبويه، الكتاب، ج1، ص283 -284.

ومن ذلك أيضا تعليله مجيء جواب الطلب مجزوما كجواب الشَّرط، كما في قولك: ايتني أُكرمك، فالمعنى: إنْ تأتني أكرمك، وإذا قلت: أين بيتك؟ فالمعنى: إنْ أعلم مكان بيتك أزرك؛ لأنَّ قولك: أين بيتك تريد به: أعلمني، وإذا قلت: ليته عندنا يحدِّثنا، فإنَّ معنى هذا الكلام هو: إنْ يكن عندنا يحدِّثنا، وهو يُريد ههنا: إذا تمنَّى ما أراد في الأمر. قال الخليل:" إنَّ هذه الأوائل كلها- يقصد الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض- فيها معنى(إنْ) فلذلك انجزم الجواب"[1].

فهذه الاستعمالات وإن بدت خارجة عن أصول الكلام العربي، إلا أنَّها في الحقيقة تتنزَّل ضمنها وليست ظاهرة شاذة منعزلة، إذ" ليس الحمل على المعنى وتنزيل الشيء منزلة غيره بعزيز في كلامهم"[2].

وسار"سيبويه" على خطى أستاذه في الاعتماد على ظاهرة الحمل على المعنى في تفسيره لبعض الظواهر التي تبدو في ظاهرها مخالفة للقواعد، كما في قول الشاعر[3] (الرجز):

هل تعرف الدار يُعَفِّيهَا المُورُ والدَّجْنُ يَومًا والعَجَّاجُ المَهمُورُ

..... لِكُلِّ رِيحٍ فِيهِ ذَيلٌ مَسْفُور

فقد بدأ الشاعر بالحديث عن الدَّار، ثمَّ أشار إليها بقوله:(فيه)، ولم يقل:(فيها)، فلجأ سيبويه إلى الحمل على المعنى قائلا:(فيه) لأنَّ الدَّار مكان فحمله على ذلك[4].

ثمَّ توسع النُّحاة في الاعتماد عن الحمل على المعنى، وغدا من أشمل وسائلهم في التَّعليل والتَّفسير، حتى قال المبرد عنه:" وهذا كثيرٌ جدًّا"[5]. وتابعه "**ابن جني**" في

---

[1]– سيبويه، الكتاب، ج1، ج3، ص94.

[2]– الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص219.

[3]– نسبه سيبويه إلى منظور بن مرثد الأسدي الفقعسي. ينظر: سيبويه، الكتاب ،ج2، ص180.

[4]– ينظر: المصدر نفسه ،ج2، ص180.

[5]– المبرد، المقتضب، ج2، ص298.

ذلك، قال:" والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جدا"[1]. وقال "**ابن يعيش**":" والحمل على المعنى كثير"[2].

كما أكَّد "**ابن جني**" في أكثر من موضع أنَّ "الحمل على المعنى" لا يقتصر على لون معيَّن من الكلام بل إن" هذا الشرج- النوع- غور في العربية بعيد، ومذهب نازحٌ فسيحٌ، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا، كتأنيث المذكر وتذكير المؤنَّث، وتصوُّر معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأوَّل أصلا كان ذلك اللَّفظ أو فرعًا"[3].

وقال في موضع آخر:" الحمل على المعنى بحر لا ينكش، ولا يُفتَحْ، ولا يُؤبى، ولا يُغرض، ولا يُغضغض[...]"[4].

وعليه فإنَّ مسألة "الحمل على المعنى" كما يُفهم من كلام "ابن جني"عبارة عن" وسيلة يلجأ إليها المتكلِّم للتعبير عن مراده ويوظفها النَّحوي لفهم المعنى المراد تبليغه عن طريق المشابهة الحاصلة بين المعنى الأصلي المتداول، والمعنى المحمول عليه"[5]. أوهو" وسيلة منهجية لجأ إليها النُّحاة، أو بالأحرى فرضتها طبيعة اللغة عليهم، عندما تبيَّن لهم أنَّ كثيرًا من الكلمات تحمل مستويين: أحدهما: غير منطوق به، والآخر: منطوق به، لكن غير المنطوق به يتحكَّم في المنطوق ويُوجِّه تفسيره؛ لأنَّه مراد حكمًا وتقديرًا فكان اصطناعهم لهذه الوسيلة التي تقوم بمعالجة ما قد يبدو على أنَّه مخالفة في السلوك اللُّغوي لقواعدهم الموضوعة"[6].

---

[1]– ابن جني، الخصائص، ج2، ص423.

[2]– ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري،ج3، ص323، 339.

[3]– ابن جني، الخصائص، ج2، ص411.

[4]– المصدر نفسه، ج2، ص435.

[5]– محمد الصبحي البعزاوي، الحمل على المعنى في كتاب سيبويه من خلال مقولتي الجنس والعدد، مجلة آداب القيروان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تونس، 2006م، ص85.

[6]– محمد عويس جمعة محمد صبرة، الحمل على المعنى، دراسة نحوية دلالية في ضوء شعر المفضليات والأصمعيات، ص 346-347.

وقال "**ابن رشيق القيرواني**"(ت456هـ):" الحمل على المعنى في الشعر كثير، ومن أنواعه التذكير والتأنيث، ولا يجوز أن تُؤنث مذكرًا على الحقيقة، ولا أن تذكر مؤنثا"[1].

فالأصل هو ألا يُؤنث مذكر حقيقي، ولا أن يذكر مؤنث حقيقي، ثمَّ استدرك على ذلك بإيراد بيت لأبي ربيعة المخزومي[2](الطويل):

فَكَانَ مِجَنِّي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ

الشاهد في البيت هو قوله:(ثلاثُ شخوص) حيثُ أتى باسم العدد مذكرا مع أنَّه مضاف إلى معدود مذكر، ولو أنَّه أتى به على وفق ما يقتضيه الاستعمال العربي، لقال:(ثلاثة شخوص) بالتاء، ولكنَّه راعى المعنى، وذلك بأنَّه أراد بالشخوص هنا النساء، بدليل قوله:(كاعبان ومعصر)، ولو أنَّه ذكرها بلفظ النساء لكان يقول:(ثلاث نساءٍ) فلمَّا أراد بالشخوص النساء عاملها معاملة ما هو في معناها. وكقول الشاعر[3](البسيط):

وَإِنَّ كِلاَبًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا العَشْرِ

الشاهد هنا قوله:(عَشْرُ أَبْطُنٍ)، والأبطن: جمع بطن، والبطن مذكر، فكان ينبغي أن يقول:(عشرة أبطن)؛ لأنَّ اسم العدد من ثلاثة إلى عشرة يُؤنث مع المذكر، ويذكر مع المؤنث، إلاَّ أنَّه في هذا البيت حذف التاء نظرًا إلى حمله على المعنى، فقد قصد

---

[1]– ابن رشيق القيرواني(أبو الحسن الأزدي ت456هـ)، العمدة في محاسن الشعر، وآدابه، ونقده، حقَّقه وفصله، وعلَّق حواشيه: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل للنشر والتوزيع، ط5، بيروت، لبنان، 1401هـ/1981م، ج2، ص279.

[2]– ديوان عمرو بن أبي ربيعة، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فايز محمد، دار الكتاب العربي، ط2، بيروت، لبنان،1416هـ/1996م، ص127.

[3]– البيت من شواهد سيبويه،. قال سيبويه:" هو لرجلٍ من بني كلاب"، الكتاب، ج3، ص565.المبرد، المقتضب، ج2، ص146. ابن السراج، الأصول في النحو، ج3، ص476، ابن جني، الخصائص، ج3، ص417. ونسب البعض هذا البيت إلى النَّواح الكلبي، ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج9، ص305. ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النَّحو،ج2، ص105.

بـ(البطن) القبيلة، بقرينة ذكر القبائل، والقبيلة مؤنثة، يُقال للقبيلة: بطن من بُطون العرب[1]. ومنه أيضا قول الفرزدق[2](الطويل):

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لاَ تَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئبُ يَصطَحِبَانِ

الشاهد هنا في قوله:(يصطحبان) حيث إنَّه ثنى الضمير العائد على(مَنْ) وأراد معنى التثنية؛ لأنَّه قصد نفسه والذئب فجعله ونفسه بمنزلتهما في الاصطحاب.

ونظير ذلك ما جاء في قول ذي الرمة[3](الوافر):

وَمَيَّةُ أَحسَنُ الثَّقَلَينِ وَجْهًا وَسَالِفَةً وَأَحْسَنُهُ قَذَالاَ

الشاهد فيه تذكير(أحسن) وإن كان جاريا على المؤنث، وهذا من الحمل على المعنى، ألا ترى أنَّه قال:(أحسن الثقلين)، وهو خبر عن(ميَّة)، فأمَّا الإفراد الراجح في قوله:(وأحسنه قذالا) وإن كان ما تقدَّم تثنية في معنى جمع، فذلك من قبيل أنَّه موضع يكثر فيه استعمال الواحد، كقولهم:(هو أحسن فتًى في النَّاس) وإن كان الأصل هو الجمع، والواحد واقعٌ موقعه فترك الأصل ووجب الوضع على الإفراد.

ومن هنا تظهر أهميَّة "الحمل على المعنى" في كونه:" وسيلة دلالية بارعة تكشف عن دور المعنى أو الدلالة في التقعيد النَّحوي، أيًّا ما كان اتِّساع هذا المعنى الذي يُحمل عليه الكلام"[4].

---

[1]– ينظر: الشنقيطي(محمد الأمين بن مختار الجكني ت1393هـ)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، إشراف: بكر بن محمد عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع،(د، ط)،(د، ت)، مج1، ص179.

[2]– ديوان الفرزدق، ص112.

[3]– ديوان ذي الرمة، ص1521. ابن جني، الخصائص، ج2، ص419. ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري،ج4، ص128، 130. أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ،ج2، ص153، ج10، ص272. ارتشاف الضرب،ج5، ص2324.

[4]– محمد حماسة عبد اللطيف، النَّحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النَّحوي والدلالي، دار الشروق، ط1، القاهرة، مصر، 1420هـ/2000م، ص158.

3- اذا اجتمع الحمل على المعنى والحمل على اللَّفظ: أيُّهما أولى؟

الحمل على المعنى- كما سبق أن ذكرنا- من الظواهر المشهورة عند العرب، فهو" أكثر في كلامهم من أن يُحصى"[1]، وفي هذا الشأن يقول"ابن جني":" فقد رأيت غلبة المعنى للَّفظ، وكون اللَّفظ خادما له، مشيدًا به، وأنَّه إنَّما جيء به له ومن أجله، وأمَّا غير هذه الطريق من الحمل على المعنى[...] فأمرٌ مستقر وغير مستكره"[2].

ويرى بعض النُّحاة أنَّ "الحمل على المعنى" لا يصح إلاَّ بعد استغناء اللَّفظ وتمام الكلام، أمَّا ما يأتي محمولا على المعنى قبل تمام الكلام فهو من قبيل ضرورة الشعر، قال "**المبرد**":" اعلم أنَّ الشيء لا يجوز أن يُحمل على المعنى إلاَّ بعد استغناء اللَّفظ"[3].

واستغناء اللَّفظ بمعنى تمام الكلام، وذلك نحو قولنا:" ما جاءني غير زيدٍ وعمرٌو"، فلفظ(زيد) مضاف إليه عطف عليه لفظ(عمرو) المرفوع، وكان الأصل أن يتبع المعطوف عليه في الإعراب، لكن حُمل لفظ(عمرو) على معنى قولنا: ما جاءني إلاَّ زيدٌ، لأنَّ(غير) تحمل معنى(إلاَّ)[4].

وهذا يعني أنَّ "الحمل على المعنى" لا يصح إلا إذا صحَّ "الحمل على اللَّفظ"، لا سيما إذا كان ذلك في القرآن الكريم؛ لأنَّ في "الحمل على اللَّفظ" احتراما لظاهر النَّص القرآني، فلا يصحُّ اللُّجوء إلى "الحمل على المعنى" إلاَّ إذا استحال "الحمل على اللَّفظ"، وهي مسألة تكاد تكون محل اتِّفاق بين النُّحاة، ذلك أنَّ" الحمل على اللَّفظ

---

[1]- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص639.

[2]- ابن جني، الخصائص، ج2، ص423.

[3]- المبرد، المقتضب، ج3، ص281. السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم وعبد السلام محمد هارون، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1413هـ/1992م، ج1، 85 - 86.

[4]- المبرد، المقتضب، ج3، ص281.

والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللَّفظ، وجريُ الكلام على معنى واحد أولى من التنقل من معنى إلى معنى"[1].

إلاَّ أنَّ "الحمل على المعنى" دون استغناء اللَّفظ موجود في القرآن الكريم، كما جاء في قوله جلَّ في علاه:﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ۚ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [يونس، الآية: 42]، قال "**أبو حيان**":" والضمير في يستمعون عائد على معنى(مَنْ)، والعود على المعنى دون العود على اللَّفظ في الكثرة، وهو كقوله:﴿وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُ ﴿٨٢﴾﴾[الأنبياء، الآية: 82]، ومعنى الآية: من يستمعون إليك إذا قرأت القرآن، وعلَّمت الشرائع"[2]. ووافقه في ذلك "**الزركشي**"[3].

وقد تحدَّث النُّحاة عن "الحمل على المعنى" في مقابل "الحمل على اللَّفظ"، فقالوا إنَّ الأولى هو أن يُحمل على اللَّفظ لتيسير الفهم على المتلقي، لكن إذا اجتمع الحملان بدئ "بالحمل على اللَّفظ" ثمَّ "الحمل على المعنى"؛ لأنَّ" العرب تكره الانصراف عن الشيء ثمَّ الرجوع إليه بعد ذلك في معانيهم فلذلك يكرهونه في ألفاظهم[...] ولذلك يكرهون الحمل على اللَّفظ بعد الحمل على المعنى"[4].

وأشار "**ابن جني**" إلى أنَّ العرب" إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللَّفظ [...] لأنَّه إذا انصرف عن اللَّفظ إلى غيره ضعُفت معاودته إيَّاه، لأنَّه انتكاثٌ وتراجعٌ"[5].

أمَّا "**ابن الحاجب**" فقال:" إذا حُمل على اللَّفظ جاز الحمل على المعنى، وإذا حُمل

---

[1]– ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص639.

[2]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج5، ص161.

[3]– ينظر: البرهان في علوم القرآن، ج3، ص383.

[4]– السيوطي، الأشباه والنظائر في النَّحو،ج2، ص116– 117.

[5]– ابن جني، الخصائص، ج2، ص420 –421.

على المعنى ضعف الحمل بعده على اللَّفظ؛ لأنَّ المعنى أقوى فلا يبعد الرجوع إليه بعد اعتبار اللَّفظ، ويضعف بعد اعتبار المعنى القوي الرجوع إلى الأضعف"[1].

وقال "**أبو حيان**":" إذا اجتمع الحملان فالأولى أن يُبدأ بالحمل على اللَّفظ"[2]. كما قسم كلام العرب إلى ثلاثة أقسامٍ هي[3]:

1- ما طابق فيه اللَّفظ المعنى، نحو: قام زيدٌ، وزيدٌ قام، وهو أكثر كلام العرب.

2- ما غلبت فيه حكم اللَّفظ على المعنى، نحو: علمتُ أَقَام زيدٌ أم لم يقعد.

3- ما غلب فيه المعنى على اللَّفظ، نحو: الإضافة للجملة الفعليَّة كما في قول الشاعر[4](الطويل):

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا

إذ القياس أن لا يُضاف إلى الفعل، لكن لوحظ المعنى وهو المصدر فصحت الإضافة. وأمثلة مجيء "الحمل على اللَّفظ" قبل "الحمل على المعنى" كثيرة، كما في قوله تعالى:﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾﴾[الأحزاب، الآية: 31]، فذكَّر(يقنت) أولا حملا على لفظ(مَنْ)، ثمَّ أنَّث (تعمل) حملا على معنى(مَنْ) أيضا؛ لأنَّ المراد بها نساء النبي صلى الله عليه وسلم فحمل في الكل على المعنى.

---

[1]- البرهان في علوم القرآن، ج3، ص384. الأشباه والنظائر في النَّحو،ج2، ص116. معترك الأقران في إعجاز القرآن، مج3، ص469.

[2]- أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج3، ص156. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج2، ص298.

[3]- تفسير البحر المحيط، ج1، ص174.

[4]- هذا البيت" للنابغة الذبياني" وعجزه هو:

وَقُلتُ: أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ!

ينظر: ديوانه، ص32.

قال "**أبو حيان**":" قرأ الجمهور(ومن يقنت) بالمذكر حملا على(من)(وتعمل) بالتاء حملا على المعنى[...] وقرأ الجحدري والأسواري ويعقوب في رواية(ومن تقنت) بالتاء حملا على المعنى"[1]. وقرأ "حمزة" و"الكسائي"(يقنت) و(يعمل) بالياء على التذكير حملا على اللَّفظ فيهما، وقرأ الباقون من السبعة:(يقنت) بالتذكير على اللَّفظ، و(تعمل) بالتأنيث على المعنى[2]. وذكر "الفارسي" أنَّ من قرأ بالياء حمل الفعل الأول على تذكير لفظ(مَنْ)؛ لأنَّه لفظ مذكر، وحجة من قرأ بالتاء(تعمل) أنَّه حمل الفعل على معنى:(مَنْ) لأنَّ(مَنْ) يُراد به التأنيث، أي: أنَّ من ذكر حمل الكلام على لفظ(مَنْ)، ومن أنَّث حمل الكلام على(مَنْ)؛ لأنَّ الكلام موجَّه لنساء النبي صلى الله عليه وسلم[3].

وفي قوله تعالى:﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١١٢﴾﴾[البقرة، الآية: 112]، أجري الضمير على الاسم الموصول(مَنْ) مفردًا على لفظ الواحد في الأوَّل، وهو ضمير(أسلم) المستتر، وتقديره (هو) وجعل الآخر محمولا على المعنى، فإذا حملت(مَنْ) على المعنى جاء ما يعود عليها جمعا، ومثل هذا ما نُطق به مذكرا ثمَّ أُنِّث، وفي الآية ذكر الفعل مفردا مذكَّرًا على لفظ(مَنْ)، ثمَّ جمع من بعد على المعنى، فقال:﴿ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾، فحمل مرة على اللَّفظ ومرة على المعنى، وهذا جيد؛ لأنَّ"(مَنْ) تكون جميعًا على لفظ الواحد وكذلك الاثنان"[4].

---

[1]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط ، ج7، ص221.

[2]– ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف،(د، ط)، القاهرة،(د، ت)، ص521.

[3]– ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، حقَّقه: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، راجعه ودقَّقه: عبد العزيز رباح، دار المأمون للتراث، ط1، دمشق، بيروت، 1413هـ/1992م، ج5، ص454.

[4]– المبرد، المقتضب، ج3، ص294. أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج7، ص221.

ولا يجوز أن نقول:(بلى من أسلموا)، ثمَّ بعد ذلك(وهو محسنٌ) وهذا يعني أنَّه لا يجوز الابتداء بالحمل على المعنى قبل الحمل على اللَّفظ[1].

ونظير ذلك أيضا ما جاء في قوله تعالى:﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨﴾[البقرة، الآية: 08]، فقد أعاد الضمير على لفظ(مَنْ)، وهو الإفراد والتذكير فقال:(من يقول) ثمَّ أعاده فيما بعد على معناه، وهو الجمع فقال:(وما هم بمؤمنين) فالمقصود بـ(مَنْ) في الآية الجمع، لكن حُمل الكلام على لفظه في الأوَّل ثمَّ حمل على المعنى فيما بعد[2]. والأمر نفسه في قوله تعالى:﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِمْ ۝١٩٩﴾[آل عمران، الآية: 199]، وكذا قوله:﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ ۝١١﴾[التغابن، الآية: 11]، وقوله:﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّى وَلَا تَفْتِنِّىٓ ۚ أَلَا فِى ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُوا۟ ۗ ۝٤٩﴾[التوبة، الآية: 49]، ففي هذه الآيات الكريمة جاء الحمل على المعنى بعد الحمل على اللَّفظ.

لكن رغم ذهاب النُّحاة إلى أنَّه لا يجوز الحمل على اللَّفظ بعد الحمل على المعنى، فقد ورد في القرآن الكريم خلاف ذلك في موضعين، الأوَّل في قوله تعالى:﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا ۝١١﴾[الطلاق، الآية:11]، فجمع حملا على المعنى، ثمَّ قال:﴿قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾، فحمل على اللَّفظ بعد الحمل على المعنى، وما ورد به التنزيل ليس بضعيف، فثبت أنَّه يجوز الحمل على كلٍّ واحد منهما بعد الآخر من غير ضعف.

---

[1]– ينظر: ابن خالويه(الحسين بن أحمد ت370هـ)، ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار، ط2، مكة المكرمة، 1979م، ص220.

[2]– ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النَّحو، مكتبة أنوار دجلة،(د، ط)، بغداد،(د، ت)، ج1، ص123.

أمَّا الموضع الثاني فهو في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا ۖ وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَآءُ ۚ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿١٣٩﴾﴾[الأنعام، الآية:139]، فأنَّث(خالصة) حملاً على معنى(ما) ثمَّ راعى اللَّفظ فذكَّر، فقال:(ومحرَّمٌ على أزواجنا)[1]. وقد ردَّ "أبو حيان" "الحمل على المعنى" قبل "الحمل على اللَّفظ" في هذه الآية، فقال:" وكان قد سبق لنا أنَّ شيخنا علم الدين العراقي–رحمه الله– ذكر أنَّه لم يوجد في القرآن حمل على المعنى أولا ثمَّ حمل على اللفظ بعده إلا في هذه الآية، ووعدنا أن نحرِّر ذلك في مكان، وما ذكره قاله مكي، قال: الآية في قراءة الجماعة أتت على خلاف نظائرها في القرآن، لأنَّ كل ما يحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى مرة إنَّما يبتدأ أوَّلا بالحمل على اللفظ ثمَّ يليه الحمل على المعنى، نحو:﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴿٦٢﴾﴾[البقرة: 62]، ثمَّ قال:﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ ﴿٦٢﴾﴾ [البقرة،الآية: 62]، هكذا يأتي في القرآن وكلام العرب، وهذه الآية تقدَّم فيها الحمل على المعنى فقال:(خالصة) ثمَّ حمل على اللَّفظ، فقال:(ومحرَّم)، ومثله:﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ ﴿٣٨﴾﴾[الإسراء: 38] في قراءة نافع ومن تابعه، فأنث على معنى(كل) لأنَّها اسم لجميع ما تقدَّم ممَّا نهي عنه من الخطايا، ثمَّ قال:﴿عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ فذكَّر على لفظ(كل) وكذلك:﴿مَا تَرْكَبُونَ ﴿١٢﴾ لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ﴿١٣﴾﴾ [الزخرف، الآية: 12-13] حملا على(ما) ووحد الهاء حملا على لفظ(ما) وحكي عن العرب:(هذا الجراد قد ذهب فأراحنا من أنفسه)، جمع الأنفس ووحد الهاء وذكرها، ومن ذهب إلى أنَّ الهاء للمبالغة، أو التي في المصدر كالعافية، فلا يكون التأنيث حملا على معنى(ما) وعلى تسليم أنَّه حمل على المعنى فلا يتعيَّن أن يكون بدأ أولا بالحمل على المعنى ثمَّ اللَّفظ،

[1]– الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج3، ص383. السيوطي، معترك الأقران في إعجاز القرآن، مج3، ص469.

لأنَّ صلة(ما) متعلقة بفعل محذوف وذلك الفعل مسند إلى ضمير(ما) ولا يتعيَّن أن يكون وقالوا:(ما استقرت في بطون الأنعام)، بل الظاهر أن يكون التقدير: ما استقر، فيكون حملا أولا على التذكير ثمَّ ثانيا على التأنيث، وإذا احتمل هذا الوجه وهو الراجح لم يكن دليلا على أنَّه بدأ بالحمل على المعنى أولا ثمَّ بالحمل على اللَّفظ"[1].

وقد ذكر الفارسي أنَّه يجوز في"﴿خَالِصَةٌ﴾ وجهان: أحدهما: أن يكون مصدرًا كالعافية والعاقبة، والآخر: أن يكون وصفًا، وكلا الوجهين تحتمل الآية، ويجوز أن يكون ما في بطون هذه الأنعام ذات خلوصٍ، ويجوز أن يكون الصفة، وأُنِّث على المعنى؛ لأنَّه كثرة، والمراد به: الأجنَّة والمضامين، فيكون التأنيث على هذا"[2].

وبناءً على ما مرَّ يمكن القول أنَّ: الحمل على المعنى لا يعني العدول عن الحمل على اللَّفظ في كلِّ الأحوال، إنَّما يُلجأ إليه للتَّعبير عن معنى آخر غير المعنى الأوَّل الذي يؤديه الحمل على اللَّفظ.

4- صور الحمل على المعنى في تفسير البحر المحيط:

ورد في" تفسير البحر المحيط" عدَّة أشكال وصور للحمل على المعنى من بينها:

4-1- تذكير المؤنَّث:

من الأصول التي نجدها عند النُّحاة القدامى قضية(الأصل والفرع) فقد يُحمل الفرع على الأصل وهو الأكثر، كما قد يُحمل الأصل على الفرع، وردُّ الفرع إلى الأصل أولى عندهم من ردِّ الأصل إلى الفرع، ولذلك نجد تذكير المؤنَّث-وإن كانت القاعدة لا تجيزه- من الاستعمالات الجائزة والمقبولة عندهم، لأنَّه يتمثَّل في ردِّ الفرع إلى الأصل على اعتبار أنَّ التذكير أصل والتأنيث فرع، وهو ما قاله ابن جني بقوله:" وتذكير المؤنث واسعٌ جدا، لأنَّه ردُّ فرع إلى أصل"[3]. وقال:" وإنَّما المستجاز من ذلك ردُّ

---

[1]- تفسير البحر المحيط، ج4، ص234.

[2]- أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة،ج6، ص74.

[3]- ابن جني، الخصائص، ج2، ص415.

التأنيث إلى التذكير، لأنَّ التذكير هو الأصل، بدلالة أن(الشيء) مذكَّر، وهو يقع على المذكر والمؤنَّث، فعلِمتَ بهذا عموم التذكير، وأنَّه هو الأصل الذي لا ينكسر"[1].

وقال أيضا:" وإذا جاز تأنيث المذكر على ضرب من ضروب التأوُّل كان تذكير المؤنَّث لما في ذلك من ردِّ الفرع إلى الأصل أجدر"[2].

وقال "**ابن عصفور**"(ت669هـ):" وتذكير المؤنث أحسن من تأنيث المذكر؛ لأنَّ التذكير أصل التأنيث، فإذا ذكرت المؤنث ألحقته بأصله وإذا أنثت المذكر أخرجته عن أصله"[3].

وقال أيضًا "**ابن الشجري**"(ت542هـ):" وقد أنَّثوا المذكر على المعنى[...] وإذا كانوا قد أنثوا المذكر على المعنى فتذكير المؤنَّث أسهل؛ لأنَّ حمل الفرع على الأصل أسهل من حمل الأصل على الفرع"[4].

ومن شواهد تذكير المونث في" تفسير البحر المحيط"، ما جاء في تفسير قوله تعالى:﴿وَأَمۡطَرۡنَا عَلَيۡهِم مَّطَرٗاۖ فَٱنظُرۡ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُجۡرِمِينَ ٨٤﴾[الأعراف، الآية: 84] حيث حملت كلمة(عاقبة) على لفظ(العذاب)، فذكَّر لها الفعل وحمل المطر في الآية على العذاب؛ لأنَّه لم يكن مطرًا يعقبه خير كما يُراد منه غالبا، وإنَّما كان إمطار بالحجارة لذلك حملت لفظة(عاقبة)على معنى العذاب[5].

---

[1]– ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص25.

[2]– ابن جني، التمام في تفسير أشعار هذيل ممَّا أبو سعيدأغفله السكري، تحقيق: أحمد ناجي القيسي وخديجة عبد الرزاق الحديثي وأحمد مطلوب، راجعه: مصطفى جواد، مطبعة العاني، ط1، بغداد،1382هـ/ 1962م، ص99.

[3]– ابن عصفور الإشبيلي، ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 1980م، ص279.

[4]– ما لم ينشر من الأمالي الشجرية لابن الشجري(ت542هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مجلة المورد، دار الحرية للطباعة، بغداد، العراق، مج3، ع2، 1394هـ/1974م، ص171.

[5]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج4، ص338.

ومنه قوله تعالى:﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ تَهۡتَدُواْۗ قُلۡ بَلۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِـۧمَ حَنِيفٗاۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ١٣٥﴾[البقرة، الآية: 135]، فقد خرَّج "**أبو حيان**"(حنيفا) على أنَّها منصوبة على الحال من (إبراهيم) وأوجه ذلك عنده أن تكون حالا من(الملة) حتى وإن خالفتها بالتذكير، وذلك حملا على المعنى؛ لأنَّ(الملة) في معنى الدين[1].

ومن شواهد تذكير المؤنَّث ما جاء في قوله تعالى:﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلۡقِسۡمَةَ أُوْلُواْ ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينُ فَٱرۡزُقُوهُم مِّنۡهُ وَقُولُواْ لَهُمۡ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا ٨﴾[النساء، الآية: 08]، قال:(منه) حيث أعاد الضمير مذكَّرا على القسمة،لأنَّها بمعنى الميراث أو المال المقسوم[2]. وفي قوله:﴿فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعۡدَ مَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثۡمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ ١٨١﴾[البقرة، الآية:181]، يرى أبو حيان أنَّه قام بتذكير الضمير العائد على الوصية، لأنَّ الوصية بمعنى الإيصاء؛ أي: فمن بدَّل الإيصاء عن وجهه، فحمله على المعنى[3].

وممَّا جاء فيه حمل المذكَّر على المؤنث ما جاء في قوله تعالى:﴿فَإِذَا مَسَّ ٱلۡإِنسَٰنَ ضُرّٞ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلۡنَٰهُ نِعۡمَةٗ مِّنَّا قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلۡمِۭۚ بَلۡ هِيَ فِتۡنَةٞ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ٤٩﴾[الزمر، الآية: 49]، ذهب أبو حيان إلى أنَّه ذكَّر الضمير في(أوتيته) وإن كان عائدا على النعمة، لأنَّ معناها مذكَّر وهو الإنعام أو المال على قول من شرح النعمة بالمال، أو المعنى: شيئًا من النعمة، أو لأنَّها تشتمل على مذكر ومؤنَّث فغلَّب المذكر[4].

---

[1]– تفسير البحر المحيط ، ج1، ص577 –578.

[2]– ينظر: المصدر نفسه ، ج3، ص184.

[3]– ينظر: المصدر نفسه ، ج2، ص26.

[4]– المصدر نفسه، ج7، ص415.

ومن ذلك أيضا ما جاء في تذكير كلمة(الشمس) في قوله تعالى:﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمۡسَ بَازِغَةٗ قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكۡبَرُۖ فَلَمَّآ أَفَلَتۡ قَالَ يَٰقَوۡمِ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ ٧٨﴾ [الأنعام، الآية: 78]، حيث ذهب أبو حيان إلى أنَّ تذكيرها بقوله(هذا ربي) يقول:" المشهور في الشمس أنَّها مؤنَّثة[...] وجعل المبتدأ مثل الخبر لكونهما عبارة عن شيء واحد، كقولهم: ما جاءت حاجتك؟ وما كانت أمُّك؟﴿ثُمَّ لَمۡ تَكُن فِتۡنَتُهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشۡرِكِينَ ٢٣﴾[الأنعام، الآية: 23]، وكان اختيار هذه الطريقة واجبا لصيانة الرَّب–جلَّ وعلا– عن شبهة التأنيث، ألا تراهم قالوا في صفة الله:"علاَّم الغيوب" ولم يقولوا:"علاَّمة""[1].

وفي قوله تعالى:﴿إِنَّ قَٰرُونَ كَانَ مِن قَوۡمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيۡهِمۡۖ وَءَاتَيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ أُوْلِي ٱلۡقُوَّةِ إِذۡ قَالَ لَهُۥ قَوۡمُهُۥ لَا تَفۡرَحۡۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَرِحِينَ ٧٦﴾[القصص، الآية: 76] قرأ بُدَيلُ بن مَيسَرة(لينوءُ) بالياء والتذكير، أي: لينوء الواحد منها أو المذكور فحمل على المعنى[2]، حيث إنَّه راعى المضاف المحذوف، والتقدير: ما إن حمل مفاتِحه، أو مقدارها أو نحو ذلك، وهذا يعني أنَّ(مفاتِح) اكتسب التذكير من الضمير الذي لقارون[3].

وفي قراءة الحسن وقتادة:﴿فَجَعَلۡنَٰهَا حَصِيدٗا كَأَن لَّمۡ تَغۡنَ بِٱلۡأَمۡسِۚ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ ٢٤﴾[يونس، الآية: 24] بالياء في(يَغْنَ) على أنَّ الضمير عائد على المضاف إليه المحذوف(الزرع) أي: فجعلناها حصيدا، فغُلِّب المضاف المحذوف(المذكر)على المضاف إليه(المؤنث)، وقامت(ها) في(عليها) و(أتاها) في

---

[1]– تفسير البحر المحيط ، ج4، ص172.

[2]– الزمخشري، تفسير الكشاف،ج20، ص809. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج13، ص312.

[3]– ينظر: تفسير البحر المحيط، ج7، ص127.

قولـه تعـالى:﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلۡأَرۡضُ زُخۡرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتۡ وَظَنَّ أَهۡلُهَآ أَنَّهُمۡ قَٰدِرُونَ عَلَيۡهَآ أَتَىٰهَآ أَمۡرُنَا لَيۡلًا أَوۡ نَهَارٗا فَجَعَلۡنَٰهَا...﴿٢٤﴾﴾ [يـونس، الآيـة: 24] مقامـه، وقيـل: إنَّـه عائـد على(زخرفها) أو(حصيدا)، وهو الأولى عند أبي حيان الأندلسي[1].

ومـن تـذكير المؤنَّـث أيضـا مـا جـاء فـي قولـه تعـالى:﴿إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴿٥٦﴾﴾[الأعراف، الآية: 56] فلتذكير لفظة(قريب) تـأويلات كثيرة أوصلها بعض النَّحاة إلى خمسة عشر تأويلا[2].

حيـث يـذهب" أبـو حيـان" إلـى أنَّ الرحمـة مؤنَّثـة، وقياسـها أن يُخبـر عنهـا إخبـار المؤنَّـث، فيقـال: قريبـة، ولكنَّـه ذُكِّـر حمـلا علـى المعنـى؛ لأنَّ الرحمـة بمعنـى الـرَّحم والتَّرحم[3]. وفـي قولـه تعـالى:﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ﴿٩﴾﴾[القيامـة، الآيـة: 09]، يـرى"**أبـو حيـان**"[4] أنَّ علامـة التَّأنيث فـي(وجمـع الشمس والقمر) لم تلحق؛ لأنَّ تأنيث الشمس مجازي، أو لتغليب التذكير على التأنيث، فحُمل على المعنى، والتقدير:" جُمع النُّوران، أو الضِّياءان".

---

[1]– ينظر: تفسير البحر المحيط ، ج5، ص144. وينظر: عبد الفتاح الحموز، ظاهرة التغليب في العربية، ظاهرة لغوية اجتماعية، المكتبة الوطنية، ط1، الكرك، الأردن، 1993م، ص93.

[2]– ينظر: ابن هشام الأنصاري، مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى:﴿ إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾، تحقيق: عبد الفتاح الحموز، دار عمار، ط1، الأردن، 1405هـ/1985م، ص33 وما بعدها. وينظر: ابن مالك، مسألة تذكير(قريب) في قوله تعالى:﴿ إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾، تحقيق: عبد الفتاح الحموز، مجلة الإكليل، صنعاء، ع1، السنة السابعة، 1409هـ/1989م، ص216 وما بعدها. وينظر: ماجد الذهبي، مسألة﴿إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾عند ابن مالك وابن هشام، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ع3، 1411هـ/1991م، ص236 ـ245. وينظر: محمد ياس خضر، الحمل على المعنى ومسألة التذكير والتأنيث في قوله تعالى:﴿ إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾، مجلة العلوم الإسلامية، ع25، السنة السابعة،(د، ت)، ص194 وما بعدها.

[3]– ينظر: تفسير البحر المحيط، ج4، ص314.

[4]– المصدر نفسه، ج8، ص377.

4-2- تأنيث المذكَّر:

ذكرنا في موضع تذكير المؤنَّث أنَّه ردُّ فرع إلى أصل، وهو أمر مستساغ على اعتبار أنَّ المذكر أصل والتأنيث فرع، وإذا كان كذلك فهو أذهب في التناكر والإغراب على حدِّ تعبير "ابن جني"[1]. وقال أيضا:" وتأنيث المذكَّر أغلظ من تذكير المؤنَّث؛ لأنَّه مفارقة أصل إلى فرع"[2]. ومن ثمَّة نصَّ النُّحاة على أنَّ قول رُوَيشِدُ بن كثير الطائي[3](البسيط):

يَا أَيُّهَا الرَّاكِبُ المُزْجِي مَطِيَّتَهُ سَائِلْ بَنِي أَسَدٍ مَا هَذِهِ الصَّوْتُ

" من قبيح الضرورة، لأنَّه خروج عن أصل إلى فرعٍ"[4].

ومع ذلك فقد ورد في كلام العرب كقولهم:" ما جاءت حَاجَتَكَ؟" فأنَّث(جاءت) لما كانت(ما) هي الحاجة في المعنى[5]، وكقولهم:" ذهبت بعضُ أصابعه"[6]، فأنَّث(بعض) لأنَّ بعضَ الأصابعِ "إصبع" فحمله على المعنى.

---

[1]– ينظر: ابن جني، الخصائص، ج2، ص415.

[2]– ابن جني، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، تحقيق: حسن محمود هنداوي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، الكويت، 1430هـ/2009م، ص137.

[3]– الخصائص، ج2، ص415. الجامع لأحكام القرآن، ج7، ص340، ج10، ص291. تفسير البحر المحيط، ج2ن ص136، ج4، ص119. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج6، ص186. ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص737، ج5، ص2449. شرح المفصل للزمخشري، ج3، ص362. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص636.

[4]– ابن جني ، سر صناعة الإعراب، ج1، ص25.

[5]– ابن جني، الخصائص، ج2، ص415.

[6]– قال سيبويه:" وربَما قالوا في بعض الكلام: ذهبت بعضُ أصابعه، وإنَّما أنَّث البعض لأنَّه أضافه إلى مؤنَّث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنِّثه؛ لأنَّه لو قال: ذهبت عبدُ أُمِّكَ لم يحسُن". الكتاب، ج1، ص51، 402. وجاء في شرح ابن عقيل للألفية، ج2، ص49-50:" قد يكتسب المضاف المذكَّر من المؤنَّث المضاف إليه التأنيث بشرط أن يكون المضاف صالحا للحذف، وإقامة المضاف إليه مقامه، ويفهم من ذلك المعنى، نحو: قطعت بعض أصابعه، فصحَّ تأنيث(بعض) لإضافته إلى أصابع، وهو مؤنَّث لصحة الاستغناء بأصابع عنه، فتقول: قطعت أصابعه".

وممَّا جاء في تأنيث المذكر ما ورد في قوله تعالى:﴿ فَلَمَّآ أَحَسُّواْ بَأۡسَنَآ إِذَا هُم مِّنۡهَا يَرۡكُضُونَ ١٢﴾[الأنبياء: 12]، فالضمير في(منها) عائد على(القرية) المذكورة في قوله:﴿وَكَمۡ قَصَمۡنَا مِن قَرۡيَةٖ كَانَتۡ ظَالِمَةٗ وَأَنشَأۡنَا بَعۡدَهَا قَوۡمًا ءَاخَرِينَ ١١﴾ [الأنبياء، الآية:11] وقد أجاز أبو حيان أن يعود على(بأسنا) لأنَّه في معنى الشِّدَّة فأنَّث على هذا المعنى[1].

وممَّا جاء في تأنيث المذكر قوله تعالى:﴿وَإِن كَانَ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ مِّنۡ خَرۡدَلٍ أَتَيۡنَا بِهَاۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ٤٧﴾[الأنبياء، الآية: 47]، قرأ نافع برفع(مثقالُ) وحجَّته في ذلك أنَّه جعل(كان) تامة لا تحتاج إلى خبر، بمعنى: وقع وحدث، فرَفع(مثقال) بها، أنَّها فاعل لـ(كان)[2]، وأُنِّث الضمير في(بها) وهو عائدٌ على مذكَّر وهو(مثقال) لإضافته إلى مؤنَّث وهو(حبَّة)[3].

وذكر الفارسي أنَّ علامة التأنيث لم تظهر في الفعل(كان) لأنَّ المعنى:" كان الظَّلامة مثقال حبَّة" والظَّلامة بمعنى الظلم، فذكر حملا على المعنى، وقيل: ذكِّر لمَّا كانت الظَّلامة هي المثقال، والمثقال مذكَّر، فذكِّر لتذكير المثقال؛ أي: إنَّ تذكير الفعل(كان) للحمل على المعنى، حيثُ حمل على معنى الظَّلامة: الظُّلم أو لتذكير المثقال[4].

---

[1]– ينظر: تفسير البحر المحيط، ج6، ص279.

[2]– أبو طالب القيسي، كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، بيروت، لبنان، 1404هـ/1984م، ج2، ص111.

[3]– ينظر: تفسير البحر المحيط، ج6، ص295.

[4]– أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة،ج3، ص356.

وممَّا أُنِّث فيه المذكَّر ما جاء في قوله تعالى: ﴿بَلِ ٱلۡإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦ بَصِيرَةٞ ١٤﴾ [القيامة، الآية: 14]، فقد جاء لفظ(الإنسان) في الآية على معنى(نفس) فصارت النفس هي البصيرة.

وما يؤيِّد أنَّهما شيء واحد قول "سيبويه":" ثلاثةُ أنفس؛ لأنَّ النَّفس عندهم إنسان، ألا ترى أنَّهم يقولون: نفسٌ واحدٌ فلا يُدخلون الهاءَ"[1]. كما أنَّ العرب تقول:" نفسٌ واحدٌ؛ أي: إنسانٌ واحدٌ"[2].

ويرى "**أبو حيان**" أنَّ(الهاء) للمبالغة، لكنَّه اختار التَّاء للتَّأنيث حملا على معنى الجوارح، قال:" أنَّث لأنَّه أراد جوارحه؛ أي: جوارحه على نفسه بصيرة"[3].

ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿لَوۡ يَعۡلَمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ حِينَ لَا يَكُفُّونَ عَن وُجُوهِهِمُ ٱلنَّارَ وَلَا عَن ظُهُورِهِمۡ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ٣٩ بَلۡ تَأۡتِيهِم بَغۡتَةٗ فَتَبۡهَتُهُمۡ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ رَدَّهَا وَلَا هُمۡ يُنظَرُونَ ٤٠﴾[الأنبياء، الآية: 39 ـ40].

الشاهد في الآية الكريمة هو قوله:﴿ بَلۡ تَأۡتِيهِم بَغۡتَةٗ ﴾، فقد قرئ الفعل(تأتي) بالتَّاء على أنَّ المنوي فيه مُؤنَّث والمقصود به(النار)، أو لما كان في معناها، وقرئ بالياء على أنَّ المنوي مذكَّر على أنْ يكون بمعنى الوعد أو الحين وما كان في معناهما.

وقد نسب "الزمخشري" القراءة بالتذكير إلى "الأعمش"، قال:" وقرأ الأعمش: يأتيهم فيبهتهم على التذكير، والضمير للوعد وللحين"[4].

---

[1]– سيبويه، الكتاب، ج3، ص562.

[2]– الثعالبي (أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل ت430هـ)، كتاب فقه اللغة وأسرار العربية، ضبطه وعلق عليه حواشيه وقدم له ووضع فهارسه: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، ط2، صيدا بيروت، 1460هـ/2000م، ص367. الجامع لأحكام القرآن، ج15، ص273.

[3]– تفسير البحر المحيط، ج8، ص377.

[4]– ينظر: الزمخشري، تفسير الكشاف،ج17، ص679.

وعلَّل "الزمخشري" قراءة الجمهور بالتأنيث، فقال:" فإن قلت: فإلام يرجع الضمير المؤنث في هذه القراءة ! قلت: إلى النار أو إلى الوعد؛ لأنَّه في معنى النار وهي التي وعدوها، أي: على تأويل لعدة أو الموعدة أو إلى الحين؛ لأنَّه في معنى الساعة، أو إلى البغتة"[1].

أمَّا "**أبو حيان**" فقد وجَّه القراءة بالتأنيث، قال:" والظاهر أنَّ الضمير في(تأتيهم) عائد على النَّار، وقيل: على الساعة التي تصيرهم إلى العذاب، وقيل: على العقوبة"[2]. ويضيف قائلا:" لعله جعل النَّار بمعنى العذاب فذكَّر ثمَّ ردَّها إلى ظاهرة اللَّفظ"[3]. وفي قوله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٠٣﴾﴾[آل عمران، الآية:103]، الضمير(منها) عائدٌ على (حُفرة) عند "أبي عبيدة"[4]، أمَّا"أبو حيان" فيرى أنَّه لا يحسُن عوده إلاَّ على الشفا؛ لأنَّ كينونتهم على الشفا هو أحد جزأي الإسناد فالضمير لا يعود إلاَّ عليه[5].

وممَّا جاء في تأنيث المذكر ما روي عن ابن كثير[6] ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴿٢٣﴾﴾[الأنعام، الآية:23]: (تكن) بالتاء، و(فتنتهم) نصبًا، وعلَّق أبو حيان على هذه القراءة، قال:" فالأحسن أن يقدَّر(إلاَّ أن قالوا) مؤنَّثا[...] من حيث كان الفتنة في المعنى، وهو كقوله تعالى:﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴿١٦٠﴾﴾ [الأنعام،الآية:160] فأنَّث الأمثال- وواحدها مثل- لما كانت الحسنات في المعنى"[7].

---

[1]- الزمخشري، تفسير الكشاف،ج17، ص679.

[2]- تفسير البحر المحيط، ج6، ص292.

[3]- المصدر نفسه، ج6 ، ص292.

[4]- أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج1، ص98.

[5]- تفسير البحر المحيط، ج3، ص22.

[6]- ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص255.

[7]- تفسير البحر المحيط، ج4، ص99.

وقرأ الجمهور على الإضافة في(عشرُ أمثالها) على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، تقديره: فله عشرُ حسناتٍ أمثالها، ونظيرها قولنا: عندي عشرةُ نسَّاباتٍ[1]، أي: عشرة رجالٍ نساباتٍ.

والضمير في(أمثالها) يعود على الحسنة المذكورة في قوله:﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ ١٦٠﴾ [الأنعام ، الآية :160].

وقد حسُن التأنيث في(عشرٌ أمثالُها) برفعهما مع التنوين في الأول على الوصف، والتقدير: فله حسناتٌ عشرٌ أمثالُها؛ أي له من الجزاء عشرة أضعافٍ ممَّا يجب له ويجوز أن يكون له مثل ويضاعف المثل فيصير عشرة[2].

وفي قوله تعالى:﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٞ صَفۡرَآءُ فَاقِعٞ لَّوۡنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ ٦٩﴾[البقرة، الآية:69]، استعمل الفعل(تسرُّ) بدلا من (يسرُ) حملا على المعنى؛ لأنَّ(اللَّون) في الآية يعود على معنى "الصفرة"، فكأنَّه قال:" صفرتها تسرُّ الناظرين"[3]، فحمل على المعنى، وهو كقولهم:" جاءته كتابي فاحتقرها على معنى الصحيفة"، وعليه فاللَّون مؤنَّث لوجهين: **أحدهما**: أنَّه صفرة في المعنى، **وثانيهما**: أنَّه أُضيف إلى مؤنث فاكتسب المضاف التأنيث من المضاف إليه "حملا على المعنى".

---

[1]– هكذا عند ابن النحاس، ينظر: إعراب القرآن، ج2، ص110، وحكى سيبويه:" ثلاثة رجالٍ نسابات". الكتاب، ج3، ص563. الأصول في النحو، ج2، ص428، ج3، ص477. ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص755. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج2، ص93.

[2]– ينظر: المُنتخب الهمذانيّ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج2، ص732. وينظر: السيوطي، معترك الأقران في إعجاز القرآن، مج1، ص196.

[3]– ينظر: تفسير البحر المحيط، ج1، ص417.

والمعاني التي نخرج بها ممَّا سبق هي[1]:

1- أن يكون المُراد الإخبار بأنَّ لونها فاقع.

2- الإعلام بأنَّ لونها فقع.

3- الإخبار بأنَّ لونها يسرُّ الناظرين، وأنَّث الفعل على معنى الصفرة.

4- التأكيد بأنَّ الصفرة فاقعة وليست داكنة.

5- الإخبار بأنَّ كل من نظر إليها تلذَّذ بمنظرها.

4-3- حمل المفرد على المثنى:

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ ﴿٦٢﴾﴾[التوبة، الآية:62]، ففي الآية جاء الضمير العائد على الله ورسوله مفردا، والأصل هو أن يعود الضمير مثنى.

وفي عود الضمير من قوله: ﴿يُرْضُوهُ﴾ خلاف، إمَّا أن يكون الحمل على محذوف[2]، أو يكون في الكلام تقيم وتأخير[3]، قال ابن عطية:" مذهب سيبويه أنَّهما جملتان حذفت الأولى لدلالة الثانية عليها، والتقدير عنده: واللهُ أحقُّ أنْ يرضوه ورسُولُه أحقُّ أن يُرضوه[...] ومذهب المبرد أنَّ في الكلام تقديما وتأخيرًا، وتقديره: والله أحقُّ أن يُرضوه ورسوله، قال: وقالوا: وكانوا يكرهون أن يجمع الرسول مع الله قي الضمير[...] فجمع في الضمير"[4].

---

[1]- ينظر: أمة السلام علي، الحمل على المعنى في سورة البقرة، مجلة كلية الآداب، جامعة صنعاء، اليمن، ع2، 2003م، ص29. وينظر: سعدون أحمد الرَّبعي وكاظم إبراهيم عبيس، الاحتياط للمعنى بالحمل على المعنى في القرآن الكريم، مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية، جامعة بابل، العراق، مج33، ع3، 2016م، ص07.

[2]- ينظر: السيوطي، معترك الأقران في إعجاز القرآن، مج1، ص241.

[3]- ينظر:الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص458. وينظر:القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج8 ، ص194. وينظر:أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج5، ص65.

[4]- ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج3، ص53. السخاوي، سفر السعادة وسفير الإفادة،ج2، ص780. أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج5، ص65.

ويردُّ "**أبو حيان**" على هذا الرأي بقوله:" إن كان الضمير في أنَّهما عائدٌ على كل واحدة من الجملتين، فكيف تقول: حذفت الأولى ولم تُحذف الأولى إنَّما حذف خبرها؟ وإن كان الضمير عائدًا على الخبر، وهو أحق أن يرضوه، فلا يكون جملة إلاَّ باعتقاد كون أن يُرضوه مبتدأ، وأحق المتقدِّم خبره، لكن لا يتعيَّن هذا القول إذ لا يجوز أن يكون الخبر مفردًا بأن يكون التقدير: أحقُّ بأنْ يُرضوه، وعلى التقدير الأول يكون التقدير: والله إرضاؤه أحق"[1].

وينتهي"**أبو حيان**" إلى القول:" وأُفرد الضمير في أن يُرضوه؛ لأنَّهما في حكم مرضي واحد، إذ رضا هو رضا الرسول"[2]. وذلك مصداقا لقوله تعالى:﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ ﴿٨٠﴾﴾[النساء، الآية:80]، وقوله أيضا:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ ﴿١٠﴾﴾[الفتح، الآية:10]، فكانا كذلك في حكمٍ واحد، ولذلك وحَّد الضمير في قوله: ﴿أَن يُرۡضُوهُ﴾.

ومن حمل المفرد على معنى المثنى ما جاء في قوله تعالى:﴿وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيۡهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِمٗاۚ قُلۡ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيۡرٞ مِّنَ ٱللَّهۡوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِۚ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴿١١﴾﴾[الجمعة، الآية:11]، فالشاهد في الآية الكريمة هو عود الضمير مفردًا على معنى(التجارة واللَّهو) لأنَّهما بمنزلة واحدة، فيكون الضمير في(إليها) عائد على اللَّفظ الأوَّل(التجارة) مكتفيًا به حملاً له على معنى الثاني(اللَّهو)، وفي ذلك يقول"**أبو حيان**":" يعني أنَّ ميل أولئك الذين انصرفوا في الجمعة إلى التجارة أهم وأغلب من ميلهم إلى اللَّهو، فلذلك كان عود الضمير عليها- الجمعة- وليس يعني أنَّ الضميرين سواء في العود، لأنَّ العطف" بالواو" يخالف العطف" بأو" فالأصل في العطف بالواو

---

[1]- تفسير البحر المحيط، ج5، ص65 ـ66.

[2]- المصدر نفسه، ج5، ص65.

ومطابقة الضمير لما قبله في تثنية وجمع، وأمَّا العطف "بأو" فلا يعود الضمير فيه إلاَّ على أحد ما سبق"[1]. فإذا كان يمكننا إجراء العطف على أحد شيئين مع " أو" هنا، فإنَّه لا يُمكن إجراء ذلك على تفسير عود الضمير مع العطف "بالواو" كما في قوله تعالى:﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ ٣٤﴾[التوبة، الآية:34]، لأنَّ العطف في هذه الآية "بالواو" الذي يستدعي الجمع بين اثنين، ففي قوله:﴿وَلَا يُنفِقُونَهَا﴾ يكون الحمل على المعنى بإنزال الاثنين(الذهب والفضة) منزلة الشيء المفرد، وتقديم الذهب على الفضة، لأنَّها عندهم أفضل وأجود، وقد اختلف في عود الضمير من قوله:﴿يُنفِقُونَهَا﴾، فقيل: يعود على الكنوز ودلَّ عليه قوله تعالى:﴿يَكۡنِزُونَ﴾، وقيل يعود على الأموال؛ لأنَّ الذهب والفضة أموال، وقيل: يعود على الفضة وحذف ما يعود على الذهب لدلالة الثاني عليه، والتقدير: والذين يكنزون الذهب ولا ينفقونه، والفضة ولا ينفقونها، فاستغني بذكر أحدهما عن الآخر إيجازًا واختصارًا، وقيل: يعود على الذهب؛ لأنَّه يؤنَّث ويذكَّر، وقيل: يعود على النفقة، ودلَّ على ذلك " ينفقون"، وقيل: إنَّه يعود على الذهب والفضة بمعنى:﴿وَلَا يُنفِقُونَهَا﴾ ولكنَّه اكتفى برجوعها على الفضة من رجوعها على الذهب، كما تقول:" أخوكَ وأبوكَ رأيته، يريدون: رأيتهما"[2]، وكقوله تعالى:﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ ٩﴾[الحجرات، الآية:09]. وقد رجح "**أبو حيان**" عود الضمير على لفظ(الذهب)؛ لأنَّ تأنيثه أشهر من تأنيث الفضة، قال:"﴿وَلَا يُنفِقُونَهَا﴾ عائد على الذهب؛ لأنَّ تأنيثه أشهر من تأنيث الفضة، وحُذف

---

[1]– تفسير البحر المحيط، ج1، ص341.

[2]– ينظر:القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج1، ص328. وينظر: المنتخب الهمذانيّ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج3، ص259 ـ260. ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج3، ص28.

المعطوف في هذين القولين، أو عليهما باعتبار أنَّ تحتهما أنواعًا، فروعي المعنى[...] أو لأنَّهما محتويان على جمع دنانير ودراهم، أو المكنوزات لدلالة ﴿يَكۡنِزُونَ﴾"[1].

ومن حمل المفرد على المثنى ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلۡقَمَرَ فِيهِنَّ نُورٗا وَجَعَلَ ٱلشَّمۡسَ سِرَاجٗا ١٦﴾[نوح، الآية:16]، أي: إحداهن[2].

4-4- حمل المفرد على الجمع:

من مسائل الحمل على المعنى قيام المفرد مقام الجمع أو ما جاء على صورة المفرد مرادًا به الجمع، يقول"**سيبويه**":" وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللَّفظ واحدًا والمعنى الجميع"[3]. وقال "**ابن جني**":" ووقوع الواحد موقع الجماعة فاشٍ في اللغة"[4]. وقال "**أبو عبيدة**":" والعرب تلفظ بلفظ الواحد والمعنى يقع على الجميع"[5]. وهذا يعني أنَّ الحمل على المعنى" يصدق على كثير من الألفاظ ذات الدلالة الإفرادية مع أنَّ معناها يشمل المفرد وغيره"[6].

ومن المواضع التي حمل فيها المفرد على الجمع، ما جاء في قوله جلَّ وعلا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعۡلَمُواْ مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغۡتَسِلُواْۚ ٤٣﴾[النساء، الآية:43].

---

[1]– تفسير البحر المحيط، ج5، ص39.

[2]– المصدر نفسه، ج4، ص225، ج8، ص190.

[3]– سيبويه، الكتاب، ج1، ص209.

[4]– ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج1، ص18، 202.

[5]– أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج1، ص131.

[6]– محمد عويس جمعة محمد صبرة، الحمل على المعنى، دراسة نحوية دلالية في ضوء شعر المفضليات والأصمعيات، ص347.

فقد أفرد كلمة﴿جُنُبًا﴾، في موضع الجمع، لأنَّ المخَاطبين كُثُر، والجنب يستوي فيه الواحد والتثنية والجمع، فيقال: أجنب الرجلُ إجنابا، و جُنبان، وأجنابْ[1]. كما يستوي فيه المؤنث والمذكر، فيقال: رجلٌ جُنبٌ، وامرأةٌ جُنبٌ، ونساءٌ جُنبٌ، وذلك" لأنَّه اسم جرى مجرى المصدر الذي هو الإجناب"[2]، لكن الاقتصار على كلمة(جنب) أفصح لغة وأكثر دورانا، وبها جاء القرآن الكريم[3]. ويظهر من سياق الآية أنَّ لفظة(جنب) محمولة على المعنى.

ومن الأمثلة التي حُمل فيها المفرد على الجمع ما جاء في قوله جلَّ من قائل:﴿ وَٱلۡمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرۡجَآئِهَاۚ وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ ثَمَٰنِيَةٞ ١٧﴾[الحاقة، الآية:17].

فقد حمل لفظ﴿ وَٱلۡمَلَكُ﴾ على الملائكة[4]، ويدلُّ ذلك سياق الآية الكريمة ﴿ عَلَىٰٓ أَرۡجَآئِهَاۚ﴾؛ لأنَّ المراد – والله أعلم– هو أنَّ الملائكة على أرجائها، وليس ملك واحد ينتقل على أرجائها في وقت واحد[5].

ومن حمل معنى المفرد على معنى الجمع ما ورد في قوله تعالى:﴿بَلَىٰۚ مَن كَسَبَ سَيِّئَةٗ وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ٨١﴾

[البقرة، الآية :81].

---

[1]– المنتخب الهمذانيّ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج2، ص272. العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص361.

[2]– الزمخشري، تفسير الكشاف، ج5، ص238. أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج3، ص267.

[3]– ينظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج3، ص267.

[4]– ينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط3، بيروت، القاهرة، 1399هـ/1979م، ص295.

[5]– تفسير البحر المحيط، ج8، ص318.

فقد حُملت لفظة﴿ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾، وهي مفرد على معنى(خطيئات) أو (خطايا)، وقرأ نافع:" وأحاطت به خطيئاته"[1] بالألف، وحجته أنَّ الإحاطة لا تكون للشيء المنفرد، إنَّما تكون لمجموعة من الأشياء، كقولك:" أحاط به الرِّجال"، و"أحاط النَّاس بفلان إذا داروا به"، والبعض قرأ "خطاياه" جمع تكسير[2]. وقد أُفرد الضمير في﴿ بِهِۦ﴾ حملا على لفظ﴿مَن﴾، وجُمع ما بعده على معناه.

وقرئ(خطيئته) بالتوحيد حملا على لفظ السيئة لكونها مفردة، وبالعكس حملا على معناها، لأنَّ المُراد بها الكثرة والجنس[3].

قال "**أبو حيان**":" و﴿مَن﴾ كما تقدَّم لها لفظ ومعنى فحمل أوَّلا على اللَّفظ، فقال: ﴿مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾ وحمل ثانيا على المعنى، وهو قوله: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾ وأفرد سيئة؛ لأنَّه كنَّى به عن مفرد وهو الشِّرك، ومن أفرد الخطيئة أراد بها الجنس، ومقابلة السيئة لأنَّ السيئة مفردة ومن جمعها فلأنَّ الكبائر كثيرة فراعى المعنى وطابق اللَّفظ"[4].

ومن شواهد حمل المفرد على الجمع قوله تعالى:﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٞ مِّن قَوۡمِهِۦ عَلَىٰ خَوۡفٖ مِّن فِرۡعَوۡنَ وَمَلَإِيْهِمۡ أَن يَفۡتِنَهُمۡۚ وَإِنَّ فِرۡعَوۡنَ لَعَالٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلۡمُسۡرِفِينَ ﴿٨٣﴾﴾[يونس، الآية:83].

---

[1]– أبو زرعة(عبد الرحمن بن محمد زنجلة)، حجة القراءات، تحقيق وتعليق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط5، بيروت، لبنان، 1418هـ/1997م، ص102.

[2]– تفسير البحر المحيط، ج1، ص445.

[3]– المنتخب الهمذانيّ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج1، ص308.

[4]– تفسير البحر المحيط، ج1، ص446.

واختلف في الضمير من قوله:﴿ وَمَلَإِيْهِمْ ﴾ **فقيل:** " يعود على الذرية"[1]، وتأويل الكلام:" على خوف من فرعون، ومن أشرافهم"[2]؛ لأنَّهم كانوا يمنعون أعقابهم خوفًا من فرعون عليهم وعلى أنفسهم، ويعضِّد ذلك قوله:﴿أَن يَفْتِنَهُمْ﴾. وقيل:" يريد أن يُعذِّبهم فرعون". وقيل:" أنْ يهلكهم". وقيل:" أنْ يردَّهم إلى الكفر".

وقيل: الضمير راجعٌ إلى﴿ فِرْعَوْنَ﴾، وإنَّما جُمع لأمرين:

أحدهما: أنَّ الضمير في﴿ وَمَلَإِيْهِمْ﴾ إخبار عن جبار والجبار يُخبر عنه بلفظ الجمع[3].

والثاني: أنَّه صار اسمًا لأتباعه، كما أنَّ ربيعة ومضر وثمود وهود أسماء للقبائل، أو لأنَّه ذو أصحاب وأتباع يأتمرون بأمره، فعاد الضمير عليه وعليهم وإن لم يجرِ لهم ذكرٌ للعلم بهم[4].

وقيل: الضمير راجعٌ إلى مضاف محذوف، والتقدير: على خوفٍ من آل فرعون وملئهم، والضمير يعود على الآل[5]، ثمَّ حُذف المضاف كقوله تعالى:﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴿٨٢﴾﴾[يوسف، الآية :82]. وقد ردَّ "**أبو حيان**" هذا الرأي ولم يقبله؛ لأنَّ الخوف يُمكن

---

[1]– ينظر: الأخفش الأوسط، كتاب معاني القرآن، ج1، ص377. وينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج8، ص370.

[2]– الطبري(أبو جعفر محمد بن جرير ت310هـ)، تفسير الطبري –جامع البيان عن تأويل آي القرآن–، حقَّقه وخرَّج أحاديثه: محمود محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، (د، ط)، القاهرة، (د، ت)، ج15، ص166.

[3]– ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص30. وينظر: المنتخب الهمذانيّ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج3، ص416. وينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج1، ص353.

[4]– ينظر: الفراء، معاني القرآن، ج1، ص476–477.

[5]– ينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج1، ص353. وينظر: المنتخب الهمذانيّ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج3، ص416.

أن يستحوذ على فرعون، كما أنَّه لا يُمكن سؤال القرية، فلا يُحذف إلاَّ ما دلَّ عليه الدليل[1].

ورأى أنَّ الضمير في﴿ وَمَلَإِيْهِمْ﴾ يعود على﴿ فِرْعَوْنَ﴾ فكان الموافق لمرجع الضمير أن يقول:(وملئه) ولكن عاد عليه بصيغة الجمع، وذلك حملا على المعنى[2].

وفي قوله تعالى:﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا ﴿٧٤﴾﴾[مريم، الآية:74]، حيثُ جاء بضمير الجمع(هم) العائد على(قرن)؛ لأنَّ القرن مشتمل على أفراد كثيرة، فرُوعي معناه، ولو راعى لفظه لجاء بضمير المفرد(هو)[3].

ومن حمل المفرد على الجمع ما ورد في قوله تعالى: :﴿وَجَآءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُوا۟ وَارِدَهُمْ فَأَدْلَىٰ دَلْوَهُۥ ﴿١٩﴾﴾[يوسف، الآية:19]، فالظاهر أنَّ الوارد واحد وحُمل على معنى﴿ سَيَّارَةٌ﴾ في قوله:﴿ فَأَرْسَلُوا۟﴾، لأنَّها بمعنى جماعة من الناس، ولو حُمل على اللَّفظ لكان الكلام: فأرسلت واردها فأدلى دلوه[4].

وفي قوله تعالى:﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ ۗ قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٧٣﴾﴾[آل عمـــــــران، الآية:73]، فالضمير في﴿ يُحَآجُّوكُمْ﴾ يعود على﴿ أَحَدٌ﴾، لأنَّه محمول على الجمع، والمعنى: لا تؤمنوا أن يُحاجوكم عند ربِّكم، لأنَّهم لا حُجَّة لهم، أو لا تقرُّوا لغير أهل دينكم بأنَّ المسلمين يحاجونكم يوم القيامة بالحق، ويغالبونكم عند الله بالحجة[5]، وهو

---

[1]– تفسير البحر المحيط، ج5، ص183.

[2]– ينظر: المصدر نفسه، ج5، ص183. وينظر: محمد حسنين صبرة، مرجع الضمير في القرآن الكريم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،(د، ط)، القاهرة، 2001م، ص44.

[3]– تفسير البحر المحيط، ج6، ص198.

[4]– المصدر نفسه،ج5، ص290.

[5]– المنتخب الهمذانيّ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج2، ص73.

كقوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الحاقة:47] فقد جمع ﴿حَاجِزِينَ﴾ حملا على معنى﴿ أَحَدٍ ﴾، لا على لفظه؛ لأنَّه للعموم لتقدم النفي عليه بـ﴿أَن﴾ التي هي بمعنى(لا)[1].

وفي قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦٓ ﴿٥٧﴾﴾[الأعراف، الآية:57]، قرأ ابن كثير[2]:(الريح) مفردًا(نُشُرًا) بضم النون والشين، فاحتمل(نُشُرًا) أن يكون جمعا، وقرأ حمزة والكسائي(نَشْرًا) وعاصم(بُشْرًا) وقرأها ابن عامر(نُشْرًا) وقرأ الباقون(الرِّياح)، وذكر "الفارسي" أنَّ (الريح) على لفظ الواحد قد يُراد بها الكثرة، قال:" ويجوز أن يكون الرِّيح على لفظ الواحد ويُراد به الكثرة، كقولك: كثُر الدينار، والدرهم، والشاء، والبعير، و ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴿٢﴾﴾[العصر، الآية:02]، ثمَّ قال:﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴿٣﴾﴾[العصر، الآية:03]، فكذلك من قرأ(الريحَ- نُشُرًا)، فأفرد، ووصفه بالجمع، فإنَّه حمله على المعنى[...] ومن نصبَ حمله على المعنى أيضا؛ لأنَّ المفرد يُراد به الجمع"[3]. كأنَّه قيل:" ينشرُ الرِّياح نُشرًا"[4] ، قال "أبو علي الفارسي":" لأنَّ الحمل على المعنى ليس بكثرة الحمل على اللَّفظ"[5]، فمن قرأ:" الرياح نُشُرًا" حمل الكلام على اللَّفظ فجمع الرِّياح؛ لأنَّ (نُشُرًا) جمع، ومن أفرد(الرِّياح) حمل الكلام على

---

[1]– ينظر: تفسير البحر المحيط ، ج2، ص519.

[2]– ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص283. وينظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط ، ج4، ص320.

[3]– أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج2، ص32-33.

[4]– تفسير البحر المحيط، ج4، ص319 -320.

[5]– أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج4، ص34.

معنى(الريح نشرًا) فالريح مفردة يُراد بها الجمع، وقد رجح "**أبو حيان**" القراءة بالجمع حملا على اللَّفظ لأنَّ الحمل على اللَّفظ أولى من الحمل على المعنى[1].

فالاستقراء دلَّ على أنَّ العرب تعتبر في كلامها الحمل على اللَّفظ، وأنَّ الحمل على المعنى وإن كان كثيرًا، فليس في كثرة جريان الكلام على لفظه، إذ الأصل أن يكون اللَّفظ موضوعا على حدِّ المعنى ومطابقته[2].

وفي قوله تعالى:﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ ﴿١٥٧﴾﴾[الأعراف، الآية:157]، قرأ ابن عامر وحده(آصارهم) على الجمع[3] حملاً على ما قبله وما بعده من الجمع، ليكون الكلام على نظام واحد مع اختلاف أنواع الثقل الذي كان عليهم، وقرأ الباقون بالإفراد[4]، يقول "**أبو حيان**":" فمن جمع فباعتبار متعلقات الإصر، إذ هي كثيرة، ومن وحَّد- أفرد- فلأنَّه اسم جنس"[5]، وهذا من الحمل على المعنى، فالإصر مصدر يقع على الكثرة مع إفراد لفظه؛ أي إنَّه جاء مفردًا حملاً على معنى الجمع بدليل قوله تعالى:﴿وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ﴿٢٨٦﴾﴾[البقرة، الآية:286].

4-5- حمل المفرد على معنى اسم الجمع:

يقصد به الاسم الذي يتضمَّن معنى الجمع غير أنَّه لا واحد له من لفظه، وإنَّما واحده من غير لفظه[6].

---

(1)- ينظر: وضحة عبد الكريم جمعة الميعان، الحمل على المعنى في كتاب الحجة لأبي علي الفارسي، مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق، مصر، ع37، 2006، ص551.

(2)- ينظر: محمد عبد الله قاسم، الأصول النحوية والصرفية في الحجة لأبي علي الفارسي، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، دمشق، 1429هـ/2008م، ج1، ص525.

(3)- تفسير البحر المحيط، ج4، ص403.

(4)- ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص295.

(5)- تفسير البحر المحيط، ج4، ص403.

(6)- علي عبد الله حسين العنبكي، الحمل على المعنى في العربية، ص234.

وذكر "**أبو حيان**" أنَّه يجوز في الفعل المسند إلى اسم الجمع التذكير على معنى الجمع، والتأنيث على معنى الجماعة، وذلك لمَّا كان لفظ اسم الجمع مفرداً، وهو في المعنى دال على الجمع، كما أجاز النُّحاة فيه أن يعود الضمير عليه مفردًا على اللَّفظ، وأن يعود عليه جمعًا حملاً على المعنى.

ففي قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ۝١٠٥ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا تَتَّقُونَ ۝١٠٦﴾ [الشعراء، الآية: 105ـ106] القوم يذكَّر ويؤنَّث؛ لأنَّ أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كان للآدميين يذكَّر ويؤنَّث، كرهط ونفر وقوم، وجاء في التنزيل:﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ وَهُوَ ٱلْحَقُّ ۚ قُل لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ ۝٦٦﴾[الأنعام، الآية:66]، واسم الجمع يصغر على لفظه ولا تدخل عليه التاء إذا كان للآدميين، نحو قولنا: قُويم ورُهيط ونُفير بغير تاء التأنيث، وأمَّا إذا كان لغير الآدميين فبالتاء ليس إلاَّ، كالإبل والغنم، نقول: أُبيلة، وغُنيمة. وقد دخلت التاء في قوله:﴿كَذَّبَتْ﴾، مع أنَّ﴿ قَوْمُ﴾ مذكر؛ لأنَّ المعنى:" كذبت جماعةُ قوم نوحٍ"[1].

وذكر "**أبو حيان**" أنَّ الضمير في قوله:﴿ لَهُمْ﴾ عائدٌ على القوم، قال:" القوم مؤنث مجازي، ويصغر قُويمة فلذلك جاء:﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ﴾، وكما كان مدلوله أفرادًا ذكورًا عقلاء عاد الضمير عليه كما يعود على جمع المذكر العاقل"[2].

ويرى "**الفيومي**"(ت770هـ) أنَّه يجوز تذكير وتأنيث﴿ قَوْمُ﴾، قال:" ويُذكر القوم ويُؤنث، فيقال: قال القومُ، وقامتِ القومُ، وكذلك كل اسم جمع لا واحد له من لفظه، نحو: رهط، ونفر"[3].

---

[1]– المنتخب الهمذانيّ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج2، ص61.

[2]– تفسير البحر المحيط ، ج7، ص29.

[3]– الفيومي(أحمد بن محمد بن علي المغربي ت770هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، دار الحديث، (د، ط)، القاهرة، 1424هـ/2003م، ص309.

وأورد "**أبو حيان**" رأي ثانٍ يرى فيه أنَّ(قومًا لفظ مذكر، وأنِّث على المعنى؛ لأنَّه في معنى الأمة والجماعة)، قال:" وقيل: قومٌ مذكَّر، وأُنِّث لأنَّه في معنى الأمة والجماعة"[1].

واسم الجمع لازمُ التذكير، وتأنيثه لتأويله بمعنى الجماعة، وليس لأنَّه يجوز فيه الأمران التذكير والتأنيث[2].

ومعروف أنَّ "القوم" اسم للرجال دون النِّساء، بدليل قوله تعالى:﴿لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ﴾[الحجرات،الآية: 11]؛ أي:" لا يسخر رجال من رجال"[3]، ولذلك قابله بقوله: ﴿ وَلَا نِسَآءٞ مِّن نِّسَآءٍ﴾[الحجرات،الآية: 11].

والذي يبدو من سياق الآية أنَّ لفظ ﴿ قَوۡمُ﴾ استعمل مؤنَّثا عندما قال:﴿كَذَّبَتۡ﴾، واستُعمل مذكرا عندما أعاد ضمير جمع العقلاء عليه، واستعماله مؤنَّثا في البداية يدلُّ على أنَّ أصله التأنيث، وعود الضمير عليه مذكَّرا يدل على أنَّه مؤنَّث مجازي[4].

وكذلك يجوز في صفته الإفراد والجمع، فالإفراد حملاً على اللَّفظ، والجمع حملاً على المعنى، كما جاء في قوله تعالى:﴿وَأَنَّا لَمَسۡنَا ٱلسَّمَآءَ فَوَجَدۡنَٰهَا مُلِئَتۡ حَرَسٗا شَدِيدٗا وَشُهُبٗا﴾[الجن،الآية: 08] فقد وصف حرس، وهو اسم مفرد، ومعناه الجمع ولذلك وصف بشديد، هذا مذهب الحذاق من النحاة، ومثله: رَكْبٌ ورَجْلٌ، ويدل على أنَّه اسم مفرد في معنى الجمع وليس بتكسير رَاكِبْ ورَاجِلْ قولهم في تصغيره: رُكَيبْ ورُجَيلْ،

---

[1]– تفسير البحر المحيط ، ج7، ص29.

[2]– ينظر: محمد خالد رخَال العبيدي، اسم الجمع في العربية، دراسة نحوية، مجلة كلية العلوم الإسلامية، ع16، (د، ت)، ص440.

[3]– ينظر: الجامع لأحكام القرآن، ج16، ص82. تفسير البحر المحيط ، ج1، ص362.

[4]– ينظر: محمد خالد رخال العبيدي، عود الضمير في البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2005م، ص116 –117. نقلا عن: محمد خالد رخَال العبيدي، اسم الجمع في العربية، دراسة نحوية، ص439.

ولم يقولوا:" رُويْكِبُون"، ولو قيل في الكلام:(شِدادً) حملاً على معناه، لكان جائزًا مع أنَّ ما كان فعيل قد يأتي للجمع[1].

قال"**أبو حيان**":" وشديدًا: صفة للحرس على اللَّفظ؛ لأنَّه اسم جمع، ولو لحظ المعنى لقال: شِدَادًا بالجمع"[2].

والذي دعاه إلى جعل الحرس اسم جمع كرصد، أنَّه جاء على وزن يغلبُ في المفردات كبصر، وبطر، وكذا نُسب إليه، فقيل: حَرَسي، وذهب بعض النُّحاة إلى أنَّه جمع، والصحيح الأول، ولذا وصفه بالمفرد، فقيل: حرسًا شديدًا ولو روعي معناه جُمِع[3].

4-6- العطف على المعنى(حمل الثاني على لفظ الأول):

يقصد بالعطف على المعنى" أن يكون الكلام في قالب فيقدَّر في قالب"[4]، ولعلَّ تسميته بالعطف على متوهَّم أولى[5]؛ لأنَّ المعطوف عليه يكون فيه متوهَّما ممَّا قبله، حيث يقوم" بمعالجة المخالفة التي تبدو في السطح بين المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب، حيث يُراعى في المعطوف عطفه على معنى نحوي قد كان ينبغي أن يكون عليه المعطوف عليه"[6]، ومن ذلك قوله تعالى:﴿قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ۖ فَإِن تُطِيعُوا۟ يُؤْتِكُمُ ٱللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا ۖ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٦﴾﴾[الفتح،الآية: 16] بحذف النون، على أنَّ المصدر

---

[1]– المنتخب الهمذانيّ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج6، ص241.

[2]– تفسير البحر المحيط ، ج8، ص342.

[3]– ينظر: الخفاجي(شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر ت1069هـ)، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي المسماة: عناية القاضي وكفاية الراضي، دار صادر، بيروت، لبنان،(د، ط)،(د، ت)، ج8، ص294.

[4]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط ، ج3، ص521.

[5]– ينظر: عبد الفتاح الحموز، ظاهرة التغليب في العربية، ص156. وينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج1، ص243.

[6]– محمد حماسة عبد اللطيف، النَّحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النَّحوي والدلالي، ص157.

المؤوَّل من(أن) المضمرة وما في حيِّزها معطوف على آخر متوهَّم من الكلام قبله، أي: ليكن قتالٌ أو إسلامٌ.

وينقسم "العطف" باعتبار "المعطوف" إلى أقسام[1]:

1- العطف على اللَّفظ: وهو الأصل، نحو قولنا:" ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ" بالخفض، وشرطه إمكان توجُّه العامل إلى المعطوف، فلا يجوز في نحو:" ما جاءني من امرأة ولا زيد" إلاَّ الرفع عطفا على الموضع؛ لأنَّ "من" الزائدة لا تعمل في المعارف وقد يُمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعًا، نحو:" ما زيدٌ قائمًا لكن- أو بل- قاعدٌ لأنَّ في العطف على اللَّفظ إعمال "ما" في الموجب، وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ، والصواب الرفع على إضمار مبتدأ.

2- العطف على المحل(الموضع): وهو أن يُعطف على عمل غير موجودٍ في المعطوف عليه مع استحقاقه له لوجود موجبه، قال"سيبويه":" هذا باب ما يُجرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله، وذلك قولك: ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً، وما زيدٌ بأخيك ولا صاحبَك والوجهُ فيه الجرُّ لأنَّك تريد أن تُشرك بين الخبرين وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى، وأن يكون آخره على أوَّله أولى ليكون حالهما في الباء سواءٌ كحالهما في غير الباء مع قربه منه"[2].

وجاء في(شرح الرَّضي على الكافية):" وإذا عطفت على خبر"ما" أو خبر"ليس" المجرور بالباء: منفيًا، نحو: ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ، جاز في المعطوف الجر، حملا على اللَّفظ، والنَّصب حملا على المحل"[3].

---

[1]- ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص545-549.

[2]- الكتاب، ج1، ص66-67.

[3]- الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج2، ص191.

وللعطف على المحل عند المحققين ثلاثة شروطٍ[1]:

أحدها: إمَانُ ظهوره في الفصيح، ألا ترى أنَّه يجوز في:" ليس زيدٌ بقائمٍ" و" ما جاءني من امرأة" أن تسقط الباء فتنصب، و" من" فترفع، فعلى هذا لا يجوز" مررتُ بزيدٍ وعمرًا"؛ لأنَّه لا يجوز" مررتُ زيدًا".

الثاني: أن يكون الموضع بحق الأصالة؛ فلا يجوز" هذا ضاربٌ زيدًا وأخيه"، لأنَّ الوصف المستوفي لشروط العمل الأصلُ إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل.

الثالث: وجود المُحْرِزِ، أي: الطالب لذلك المحل، وابتنى على هذا امتناع مسائل:

إحداها: " إنَّ زيدًا وعمرو قائمان" وذلك لأنَّ الطالب لرفع " زيد" هو الابتداء والابتداء هو التجرُّد، والتجرُّد قد زال بدخول (إنَّ).

الثانية:" إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو" إذا قدَّرت "عمرًا" معطوفا على المحل لا المبتدأ، وأجاز هذه بعض البصريين، لأنَّهم لم يشترطوا المحرز، وإنَّما منعوا الأولى لمانع آخر، وهو توارد عاملين "إنَّ" والابتداء على معمولٍ واحد وهو الخبر، وأجازهما الكوفيون؛ لأنَّهم لا يشترطون المحرز، ولأنَّ "إنَّ" لم تعمل عندهم في الخبر شيئًا، بل هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دُخولها.

المسألة الثالثة: " هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا" بالنصب.

المسألة الرابعة:" أعجبني ضربُ زيدٍ وعمرٌو" بالرفع أو"عمرًا" بالنصب.

ومنعهما الحذَّاق من النُّحاة؛ لأنَّ الاسم المشبه بالفعل لا يعمل في اللَّفظ حتى يكون مقرونًا بـ" أل" أو منوَّنا أو مضافًا، وأجازهما قومٌ تمسكا بظاهر قوله تعالى:﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗاۚ ٩٦﴾[الأنعام،الآية: 96].

---

[1]– ينظر، أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج3، ص1290-1291.

وأُجيبَ بأنَّ ذلك على إضمار عامل يدلُّ عليه المذكور،أي: وجعل الشمس، ويشهد للتقدير في الآية أنَّ الوصف فيها بمعنى الماضي، والماضي المتجرَّد من" أل" لا يعمل النصب، ويوضِّح لك مضيَّة قوله تعالى:﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ ﴿٧٣﴾﴾[القصص،الآية: 73]، وجوَّز "**الزمخشري**" كون ﴿وَٱلشَّمْسَ﴾ معطوفًا على محل اللَّيل[1].

ويختلف العطف على اللَّفظ عن العطف على الموضع، وقد أكَّد " **فاضل صالح السامرائي**" ذلك بقوله:" والذي يبدو لي أنَّ ثمَّة فرقا بين العطف على اللَّفظ والعطف على المحل، فإذا قلت: ما محمدٌ بكاتبٍ ولا شاعرٍ، كان المعطوف مؤكِّدا؛ لأنَّه على إرادة الباء الزائدة للتوكيد، وإذا قلت: ما محمدٌ بكاتبٍ ولا شاعرًا، كان المعطوف غير مؤكد؛ لأنَّه ليس على إرادة الباء، فيكون المعطوف عليه آكِد في النفي من المعطوف"[2].

3- العطف على المعنى: وهو ما يُسمِّيه النُّحاة العطف على التَّوهم، ويقصد بالتوهُّم: " تفسير تخيُّلي يُضطر إليه النُّحاة، وذلك عن طريق الاستعانة بالمعنى في محاولةٍ للتوفيق وتحقيق الانسجام بين ما قد يظن من خطأ في إعراب ألفاظ بعض التراكيب العربية الفصيحة والتي لاريب في صحتها وبين القواعد النحوية ومحاولة تفسير مجيئها على هذا النظم"[3]، وذلك نحو قولنا:" ليسَ زيدٌ قائمًا ولا قاعدٍ" بالخفض على توهم دخول" الباء" في الخبر.

فقوله:" ولا قاعدٍ" بالخفض خلاف للأصل في كونه معطوفًا على منصوب، ولكن جاء مخفوظًا لتوهم دخول" الباء" في الخبر" قائمًا" أي:" ليس زيد بقائمٍ ولا قاعدٍ".

---

[1]– الزمخشري، تفسير الكشاف، ج7، ص338.

[2]– معاني النحو، ج1، 239.

[3]– عبد الله أحمد جاد الكريم، التوهم عند النحاة، مكتبة الآداب، ط1، القاهرة، 2001م، ص30. نقلا عن: المعنى والنحو، ص103.

وهذا النوع قليل في كلام العرب، وهو" المعروف بالعطف على التوهُّم والذي عليه جمهور النُّحاة أنَّه غير مقيس"[1]. وقيل:" إنَّه لم يجئ إلاَّ في الشعر؛ ولكن جوَّزه الخليل وسيبويه في القرآن، وعليه خرَّجا قوله تعالى:﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾﴾[المنافقون،الآية: 10]؛ كأنَّه قيل: أصَّدَّقْ وأكنْ، وقيل: هو من العطف على الموضع، أي: محل أصَّدَّق"[2].

وقد اعترض بعض المعربين على إطلاق هذا المفهوم على شيء من القرآن، بما يشي به من نسبة التوهم والنقص في القرآن، قال الزركشي:"اعلم أنَّ بعضهم قد شنع القول بهذا في القرآن على النَّحويين، وقال: كيف يجوز التوهُّم ! وهذا جهلٌ منه لمرادهم فإنَّه ليس المراد بالتوهم الغلط، بل تنزيل الموجود منزلة المعدوم؛ فالفاء في قوله:﴿ فَأَصَّدَّقَ﴾ ليبنى على ذلك ما يقصد من الإعراب"[3].

وقال "**البغدادي**":" ويسمَّى هذا في غير القرآن العطف على التوهم وفي القرآن العطف على المعنى" [4].

كما صرح "**الكفوي**" بأنَّ التوهم لا يراد به الغلط، وإنَّما يُراد منه العطف على المعنى، قال:" وليس المراد بالتوهم الغلط، بل المراد العطف على المعنى؛ أي: جوَّز العربي في ذهنه ملاحظة ذلك المعنى المعطوف عليه فعطف ملاحظا له وهو مقصد صواب"[5].

---

[1]– الصبان(محمد بن علي ت1206هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية،(د، ط)، القاهرة، (د، ت)،ج1، ص250.

[2]– الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج4، ص111-112.

[3]– الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج4، ص112.

[4]– البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج4، ص158.

[5]– الكفوي، الكليات، ص1010.

كما ذهب بعض النحاة إلى القول بأنَّ:" العطف على المعنى عام يشمل العطف على المحل والعطف على التوهم"[1].

ومن أبرز صور"العطف على المعنى" عند "أبي حيان" في" تفسير البحر المحيط" ما يلي:

أ- العطف على المعنى في المرفوعات:

ومن أمثلة ذلك ما ورد في قوله تعالى:﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ ﴿٤٥﴾﴾[المائدة، الآية: 45] فقد قرأ الكسائي:﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ نصبًا ورفع ما بعد ذلك كلِّه، وأجاز الفارسي في توجيه الرفع وُجوهًا ثلاثة[2]:

أحدها: أن تكون الواو عاطفة جملة على جملة، كما تعطف المفرد على مفرد.

والوجه الثاني: أنَّه حمل الكلام على المعنى؛ لأنَّه إذا قال:﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ فمعنى الكلام:" قلنا لهم": النفس بالنفس، فحمل" العينُ بالعينِ" على هذا؛ كما أنَّه لما كان المعنى في قوله:﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿٤٥﴾﴾[الصافات،الآية: 45] : يُمنحون كأسًا من معين، ومثل هذا من الحمل على المعنى كثير في التنزيل وغيره.

الوجه الثالث: أن تكون الواو عاطفةً مفردًا على مفرد، وهو أن يكون معطوفًا على الضمير المستكن في الجار والمجرور؛ أي: بالنفسِ هي والعين، وكذلك ما بعدها.

---

[1]– الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج2، ص234.

[2]– ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1428هـ/2007م، ج2، ص413-414. ينظر: الزمخشري، تفسير الكشاف، ج6، ص292. وينظر: المنتخب الهمذانيّ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج2، ص444. وينظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط ، ج3، ص506

ويرى"**أبو حيَّان**"[1] أنَّ الوجه الثاني والثالث ضعيفان؛ لأنَّ الأوَّل منهما هو المعطوف على التوهم، وهذا لا ينقاس، والثاني منهما: فيه العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير فصلٍ بينه وبين حرف العطف، ولا بين حرف العطف والمعطوف وفيه لزوم لهذه الأحوال، والأصل في الحال أن لا تكون لازمة.

ب- العطف على المعنى في المنصوبات:

من أمثلة العطف على المعنى في المنصوبات ما ورد في قوله تعالى:﴿فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ ٧١﴾[هود، الآية: 71] ففي نصب﴿يَعۡقُوبَ﴾ أوجه عدَّة من الأعاريب منها:

1- أنَّ﴿يَعۡقُوبَ﴾ معطوفٌ على﴿إِسۡحَٰقَ﴾ على توهم نصبه، وأنَّ﴿فَبَشَّرۡنَٰهَا﴾ بمعنى: وهبناها، فكأنَّه قال:" ووهبناها إسحاق ووهبناها يعقوب"،

2- أن يكون منصوبًا بفعل مضمر، أي:" ومن وراء إسحاق وهبنا يعقوب"، وهذا اختيار"**أبي حيان**" الذي قال:" والأظهر أن ينتصب(يعقوب) بإضمار فعل تقديره:" ومن وراء إسحاق وهبنا يعقوب"، ودلَّ عليه قوله:(فبشرناها)؛ لأنَّ البشارة في معنى الهبة"[2].

ومنه-أيضًا- قوله تعالى:﴿وَلَا تَلۡبِسُواْ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُواْ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ٤٢﴾ [البقرة، الآية: 42] فقد أجاز بعض النحويين، يكون﴿ وَتَكۡتُمُواْ﴾ مجزوما داخلاً تحت حكم النهي وعليه المعنى، كأنَّه قيل:(ولا تُلبسوا ولا تكتموا)، وأن يكون منصوبًا بإضمار(أن)، والواو للجمع كالتي في قولك:" لا تأكل السمك وتشرب اللَّبن".

---

[1]- ينظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج3، ص506.

[2]- المصدر نفسه، ج5، ص244.

كأنَّه قيل:" ولا تجمعوا بين لبسٍ وكِتمانٍ مع علمٍ"، لأنَّ النَّهي حصل عن اللَّبس المقترن بالعلم، كما كان النهي عن الأكل المجتمع مع الشرب؛ لأنَّ اللَّبس الذي لا يُعلم لا يتناوله النَّهي من حيثُ إنَّه لا يُقْدَرَ على التعرِّي منه، كما لم يتناول النَّهي الأكل من حيث إنَّه لا يضرُّ إذا لم يقترن بالشرب، فالمعنى منوطٌ بقوله:" وأنتم تعلمون"، ولولاه لما صحَّ أن يكون﴿ وَتَكْتُمُواْ﴾ منصوبًا بإضمار(أن) وكان مجزوما داخلاً تحت حكم النَّهي، فاعرفه فإنَّه موضع مُلْبِسٌ[1].

وقد رفض "**أبو حيان**" هذا التخريج ورأى أنَّ الفعل مجزوم؛ لأنَّ النَّصب يقتضي الجمع بين الإلباس والكتمان في النَّهي، وبذلك يكون النَّهي منسحبًا على الجمع بين الفعلين ويدلُّ على جواز الالتباس بواحدٍ منهما وذلك منهي عنه[2].

ومنه أيضا ما جاء في قوله تعالى:﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا ۚ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ۚ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ ۝٣٧﴾[غافر، الآية: 36-37] فقد قرأ حفص وحده بنصب﴿فَأَطَّلِعَ﴾ عطفًا على توهم نصب(أبلغَ)؛ أي:" لعلي أنْ أبلغَ"[3]، وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم:(فأطَّلعُ) بالرفع[4]. ومن قرأ(فأطَّلعُ) بالرفع عطفه على قوله:﴿أَبْلُغُ﴾، والتقدير: لعلي أبلغُ ولعلي أطَّلعُ[5]، ومن نصب﴿فَأَطَّلِعَ﴾ جعله جوابًا لـ ﴿لَّعَلِّيٓ﴾[6].

---

[1]– ينظر: الزمخشري، تفسير الكشاف، ج1، ص74. المنتخب الهمذانيّ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج1، ص245.

[2]– ينظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط ، ج1، ص335.

[3]– ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص552.

[4]– ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص570.

[5]– القيسي، كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج2، ص244.

[6]– الأزهري(أبو منصور محمد بن أحمد ت370هـ)، معاني القراءات، تحقيق ودراسة: عيد مصطفى درويش وعوض بن حمد القزوي، من نوادر المخطوطات، ط1، 1414هـ/1993م، ج2، ص347.

وسار "**أبو حيان**" في ركاب البصريين المانعين نصب الجواب بعد التَّرجي فتأوَّل ما استدل به الكوفيون الذين أجازوا أن يكون جوابًا للتَّرجي حملا على التمني، واحتجوا بقوله تعالى:﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ ۝٣ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَىٰ ۝٤﴾[عبس، الآية: 3-4]، قال "**أبو حيان**":" وقد تأوَّلنا ذلك على أن يكون عطفًا على التوهم، لأنَّ خبر (لعل) كثيرًا ما جاء مقرونًا بـ" أنْ" في النظم كثيرًا، وفي النثر قليلاً، فمن نصب توهَّم أنَّ الفعل المرفوع الواقع خبرًا كان منصوبًا بـ"أنْ"، والعطف على التوهم كثير، وإن كان لا ينقاس، لكن إن وقع شيء وأمكن تخريجه خُرِّج"[1].

وما تمسك به "**أبو حيان**" ظاهر الفساد، إذ إنَّ اقتران خبر (لعل) بـ"أنْ" ليس كثير كثرة تجرُّده منها، وقد اعتبر "**المبرد**" اقتران خبرها ضرورة[2] فهو قليل في الشعر وخطأ في النثر.

وإذا كان قليلا في النثر -كما يقول- فما الوجه الذي يدفع إلى القول بأنَّ ما جاء في القرآن محمولٌ على توهم ما يرد في الشعر، دون حمله على الكثير الفاشي في النثر؟. ثمَّ أوليس الأولى والأحق والأقرب إلى الصواب، أن يُحمل نصب﴿فَتَنفَعَهُ﴾ على وقوعه في جواب الترجي- وفاقًا لما ذهب إليه الكوفيون- والترجي ضرب من الطلب[3]، وقد جاء الفعل منصوبًا لوقوعه بعد الترجي في قوله تعالى:﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ﴾.

ومن أمثلة ذلك أيضًا ما ورد في قوله تعالى:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٦٤﴾[الأنفال،الآية: 64]، ففي قوله:﴿ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾ أقوال:

---

[1]- أبو حيان، تفسير البحر المحيط ، ج7، ص446.

[2]- ينظر: المبرد، المقتضب، ج3، ص73.

[3]- خليل بنيان الحسون، النحويون والقرآن، مكتبة الرسالة، ط1، عمان ، الأردن، 1423هـ/2005م، ص194.

1- اختُلف في محل﴿ وَمَنِ﴾، فقيل: محلُّه الرفع إمَّا بالعطف على اسم الله جلَّ ذكره، بمعنى: كافيك الله، أو: يكفيك الله، فكأنَّه قال:" حسبُك الله، وتُبَّاعُك"[1]، أو على أنَّه مبتدأ وخبره محذوف، بمعنى: ومن اتبعك من المؤمنين كذلك، أو حسبُهم الله، أو أنَّه خبر مبتدأ محذوف بمعنى:" وحسبُكَ من اتبعك"[2].

2- وقيل: محلُّه النَّصب، إمَّا على تقدير: يكفيك الله ويكفي من اتبعك، أو على جعل الواو بمعنى(مع)، وعليه يجوز أن يكون﴿ وَمَنِ﴾ في موضع نصب عطفًا على الكاف؛ لأنَّها مفعولٌ به، ولأنَّ اسم الفعل لا يُضاف، وقد ردَّ أبو حيان هذا القول؛ لأنَّه لم يثبُت كون(حسبُ) اسم فعل بل هو اسم[3].

3- وقيل: محله الجر عطفًا على الكاف في قوله:﴿حَسۡبُكَ﴾ وهذا لا يجوز عند البصريين؛ لأنَّ العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار لا يجوز[4].

وينتهي"**أبو حيان**" إلى القول:" والظاهر: رفع عطفًا على ما قبله، أي: حسبُك اللهُ والمؤمنين"[5].

ج- العطف على المعنى في المجرورات:

من شواهد ذلك ما جاء في قوله جلَّ من قائل:﴿إِذِ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَٰقِهِمۡ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسۡحَبُونَ ٧١﴾[غافر، الآية:71]،فكلمة﴿وَٱلسَّلَٰسِلُ﴾، معطوفة على﴿ٱلۡأَغۡلَٰلُ

---

[1]- ينظر: المنتخب الهمذانيّ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج3، ص225. وينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج1، ص319.

[2]- أبو حيان، تفسير البحر المحيط ، ج4، ص511.

[3]- المصدر نفسه، ج4، ص511. ارتشاف الضرب، ج3، ص1492. التأويل النحوي في القرآن الكريم، ج2، ص1209.

[4]- ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج2، ص631. وينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج4، ص116.

[5]- أبو حيان، تفسير البحر المحيط ، ج4، ص510.

﴾، والخبر في قوله:﴿أَعۡنَٰقِهِمۡ﴾، والتقدير: الأغلال والسلاسل في أعناقهم، و﴿ يُسۡحَبُونَ ﴾ على هذا حال من الضمير المجرور في﴿أَعۡنَٰقِهِمۡ﴾ لا من المرفوع المنوي في أعناقهم كما ذهب البعض، أي: مسحوبين.

وعن "ابن عباس" و"ابن مسعود" رضي الله عنهما: (والسلاسلَ) نصبًا، و(يَسحبُون) بفتح الياء على البناء للفاعل، على عطف الجملة من الفعل والفاعل على التي من المبتدأ والخبر، ونصب(السلاسل) بـ(يسحبون)، والتقدير:" إذ الأغلالُ في أعناقهم ويَسحبون السلاسلَ"[1].

وذهب "أبو حيان" إلى أنَّ التقدير:(وفي السلاسلِ يسحبون) بجرِّ السلاسلِ[2]، ووجهه أنَّه محمولٌ على المعنى، لأنَّه لو قيل:" إذ أعناقهم في الأغلال"، مكان قوله:﴿ إِذِ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَٰقِهِمۡ﴾ لكان جائزًا، فلمَّا كان كذلك عدل عن اللَّفظ إلى المعنى، وحُمل قوله:﴿وَٱلسَّلَٰسِلُ ﴾عليه، فكأنَّه قيل:" إذ أعناقهم في الأغلال وفي السلاسل"[3].

ونظيرُ ذلك قول الأخوص الرَّياعي اليربوعي[4](الطويل):

مَشَائِيمُ لَيسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلاَ نَاعِبٍ إلاَّ بِبَينٍ غُرَابُهَا

فقوله:(ولا ناعبٍ)، معطوف على(مُصلِحين) على توهم الباء، وكان الوجه أن يقول: (نَاعِبًا) بالنصب. وقول آخر[5](الطويل):

---

[1]– ينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج1، ص638.

[2]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط ، ج7، ص454.

[3]– ينظر: الفراء، معاني القرآن، ج3، ص11.

[4]– ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص306،ج3، ص29. ابن جني، الخصائص، ج2، ص354. ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص447، 448، ج3، ص318، ج4، ص286، 287، 540، 543. ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص157، 326، ج2، ص460، 692، 713. العكبري، اللُّباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص214، 242. أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، ج4، ص315، 316.

[5]– البيت لزهير بن أبي سلمى، ينظر في ديوانه، ص40.

تَقِيٌّ، نَقِيٌّ، لَمْ يُكَثِّر غَنِيمةً بِنُكْهَةِ ذِي قُرْبَى ولاَ بِحَقلَد

المعنى في قوله:(لم يكثر)هو:(ليس بمكثر)، ولذلك راعى هذا المعنى فعطف عليه قوله:(ولا بحقلد). وقال آخر[1](الوافر):

أَجِدَّك لَنْ تُرى بثُعَيْلِبَاتٍ ولاَ بَيدَاءِ نَاجِيَةٍ زَمُولاَ

وَلاَ مُتَدَارِكٍ والليَّلُ طِفلٌ بِبَعضِ نَوَاشِغِ الوَادِي حَمُولاَ

والمعنى:" أجِدَّك لست براءٍ"، ولمَّا راعى هذا المعنى عطف عليه قوله: ولا متدارك[2].

وقال البعض[3]: التقدير:" وفي السلاسل يُسحبون وفي الحميم والسلاسل"، على تقدير: "يسحبون في الحميم وفي السلاسل" من قوله تعالى:﴿فِي ٱلۡحَمِيمِ ثُمَّ فِي ٱلنَّارِ يُسۡجَرُونَ ٧٢﴾[غافر، الآية: 72]، ثمَّ تقدَّم المعطوف على المجرور، وهذا غير جائز عند أكثر النحاة؛ لأنَّهم منعوا تقدُّم المعطوف على ما فيه حرف الجر، ولكن الخفض جائزٌ على معنى:" إذْ أعناقُهُم في الأغلالِ والسلاسلِ" فتخفض السلاسل على النَّسق على تأويل الخفض؛ كما نقول: خاصم عبدُ الله زيدًا العاقلينَ، فتنصب العاقلين"[4]. ولم يُجيزوا:" مررتُ وزيدٍ بعمرو"، وقد أجازوا ذلك في المرفوع، نحو:" قام زيدٌ عمرٌو"، وقد استقبحوا ذلك في المنصوب، نحو:" رأيتُ وزيدًا عمرًا".

وممَّا جاء عن هذا الضرب في "تفسير البحر المحيط"، ما ورد في قوله تعالى:﴿قُل مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبۡعِ وَرَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ ٨٦ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلۡ أَفَلَا تَتَّقُونَ ٨٧﴾

---

[1]– البيتان للمرار بن سعيد الفقعسي، ينظر: الفراء، معاني القرآن، ج1، ص171. وينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج4، ص317. وينظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج2، ص556.

[2]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط ، ج2، ص301، ج7، ص455.

[3]– ينظر: ابن النحاس، إعراب القرآن، ج4، ص42. المنتخب الهمذانيّ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج1، ص245.

[4]– القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج15، ص332.

[المؤمنون،الآية: 86-87]، ونظير ذلك قوله تعالى:﴿قُل لِّمَنِ ٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ٨٤﴾[المؤمنون،الآية: 84]، فقد جاءت هذه الآية محمولة على المعنى، وحقُّ الجواب أن يرد بدون(لام الملك)؛ لأنَّ السؤال عن ربِّ السماوات وربِّ العرش العظيم يبدأ بـ(من)، ولكن الجواب جاء مقترنًا باللام، والسؤال غير مبدوءٍ باللام، فلو كان السؤال باللام لكان الرَّد أيضا باللام، ومعنى هذا أنَّ قولك: من ربُّ هذا، ولمن هذا في معنى واحد[1]، وذلك أنَّه إذا قال قائل: من مالك هذه الدار؟ فقال في جوابه: لزيدٍ، فقد أجابه على المعنى، دون ما يقتضيه اللَّفظ، والذي يقتضيه: من مالك هذه الدار؟ أن يُقال في جوابه: زيدٌ ونحوه، فإذا قال: لزيدٍ، فقد حمله على المعنى، وإنَّما استقام هذا لأنَّ معنى من مالك هذه الدار؟ ولمن هذه الدار؟ واحدٌ، فلذلك حملت تارة على اللَّفظ وتارة على المعنى[2].

د- العطف على المعنى في المجزومات:

ومن أمثلة ذلك ما جاء في قوله جلَّ من قائل:﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقۡنَٰكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ١٠﴾ [المنافقون،الآية: 10]، فقد قرأ "أبو عمرو" وحده:(وأكونَ) بإثبات الواو والنصب؛ لأنَّه عطفه على لفظ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ والنصب في﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ على إضمار(أنْ)، وقرأ الباقون:﴿وَأَكُن﴾ عطفًا على موضع الفاء؛ لأنَّ موضعها جزم على جواب

---

[1]- ينظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط ، ج6، ص386.

[2]- ينظر: الفراء، معاني القرآن، ج1، ص170. وينظر: ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص447. وينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج5، ص301. وينظر: المنتخب الهمذانيّ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج4، ص618.

التَّمني[1]. قال"**سيبويه**":" وسألت الخليل عن قوله:﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾، فقال هو كقول زهير[2](الطويل):

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلاَ سَابِقِ شَيئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

فإنَّما جرُّوا هذا؛ لأنَّ الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكأنَّهم قد أثبتوا في الأوَّل الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزما ولا فاءَ فيه تكلَّموا بالثاني، وكأنَّهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهَّموا هذا"[3].

لكن فيما يبدو أنَّ الشأن مختلف في الآية عمَّا هو في البيت الشعري، فقد جرَّ (سابقِ) على توهُّم وجود عامل غير موجود، وهو الباء في خبر(ليس) في الشطر الأول، وليس في الآية عاملٌ متوهَّم وجوده، وإنَّما جاء العطف حملاً على محل﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ وهذا المحل ثابتٌ موجود في الآية الكريمة لكونه جاء طلب، فهو كالعطف في قوله جلَّ من قائل:﴿وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [آل عمران،الآية: 46]، ولا يُمكن القول هنا: إنَّ كهلا معطوف على توهُّم أنَّه قال: يكلِّم النَّاس رضيعا في المهد وكهلاً، وتأثير الطلب في﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ ماثل موجود بدليل فاء السببية ونصب الفعل.

وأمَّا أن يكون جزم ﴿وَأَكُن﴾ على توهُّم أنَّ الفاء غير موجودة في﴿فَأَصَّدَّقَ﴾، وأن يكون ذلك في كلام الله الذي هو" قرآنٌ مجيد في لوحٍ محفوظ" محمولاً على كلام قائلٍ متوهم من الناس، ومحكومًا على قوله: بأنَّه غلط في موضعين، وأن يكون هذا

---

[1]– ينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط3، بيروت، القاهرة، 1399هـ/1979م، ص346. وينظر، القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج2، ص737. وينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج6، 293–294.

[2]– ديوانه، ص 140.

[3]– سيبويه، الكتاب، ج3، ص100–101.

التوهُّم ولا فاصل بين الفعلين ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ فهذا هو العجب المنكر حقا[1].

كما انتقد "إبراهيم السامرائي" قياس"الخليل بن أحمد الفراهيدي" للفعل المجزوم(أكن) على (سابق) المجرورة في بيت "زهير بن أبي سلمى" المذكور، لتوهم دخول الباء في المعطوف عليه، وهو خبر ليس، قائلاً:" وكيف يكون هذا من الأقيسة المقبولة القريبة من الطبيعة اللغوية؟ وكيف يكون جزم الفعل(أكنْ) في الآية الكريمة مقيسًا على(سابق) في البيت؟ وأنا لا ألمح أي قرابةٍ بين مسألة فيها فعل مجزوم وأخرى فيها اسم مجرور. والذي يبدو لنا أنَّ التماس المشابهة بين هذه وتلك ليصح الحمل والقياس، إن هو إلاَّ بسبب من حيرة الخليل في تفسير الآية"[2].

وقال "الفراء" معلِّقًا على توجيه هذه الآية:" وقوله:﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾، يقالُ: كيف جُزم﴿وَأَكُن﴾ وهي مردودة على فعل منصوب؟ فالجواب في ذلك أنَّ(الفاء) لو لم تكن في﴿فَأَصَّدَّقَ﴾كانت مجزومة، فلمَّا رددت﴿وَأَكُن﴾ ردت على تأويل الفعل، لو لم تكن فيه الفاء"[3].

أمَّا "**أبو حيان**" فقد أورد أقوال النُّحاة في توجيه هذه الآية، واعترض على رأي "الخليل" و"سيبويه"، فقال:"وقرأ الجمهور السبعة﴿وَأَكُن﴾ مجزومًا قال "**الزمخشري**"[4]:﴿وَأَكُن﴾ بالجزم عطفًا على محل﴿فَأَصَّدَّقَ﴾، كأنَّه قيل:" إنْ أخرتني أصدَق وأكنْ"، وقال "**ابن عطية**":" وأكُن بالجزم عطفًا على الموضع؛ لأنَّ التقدير:" إنْ تؤخِّرني أصدَّق، وأكنْ"، هذا مذهب أبي علي، فأمَّا ما حكاه سيبويه عن الخليل فهو غير هذا، وهو جزم﴿وَأَكُن﴾ على توهم الشرط الذي يدلُّ عليه التَّمني،

---

[1]– ينظر: خليل بنيان الحسون، النحويون والقرآن، ص193.

[2]– إبراهيم السامرائي، تنمية اللغة العربية في العصر الحديث، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية،(د، ط)، 1973م، ص153-154.

[3]– الفراء، معاني القرآن، ج3، ص160.

[4]– الزمخشري، تفسير الكشاف، ج28، ص1111.

ولا موضع هنا؛ لأنَّ الشرط ليس بظاهرٍ، وإنَّما يُعطف على الموضع حيث يظهر الشرط، كقوله تعالى: ﴿مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمۡ﴾ [الأعراف،الآية: 186]، ونذرهم، فمن قرأ بالجزم عطف على موضع ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُۥ﴾؛ لأنَّه وقع هنالك فعل كان مجزومًا"[1].

ثمَّ بيَّن "**أبو حيان**" الفرق بين "العطف على الموضع" و"العطف على التَّوهم"، بقوله:" والفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهم، أنَّ العطف العامل في العطف على الموضع موجودٌ دون مؤثِّره والعامل في العطف على التوهم مفقود وأثره موجود"[2].

وقد نحا" **فاضل صالح السامرائي**" منحى آخر في توجيه هذه الآية، فقال:" عطف (أكنْ)المجزوم على(أصَّدَّق) المنصوب وهو عطفٌ على المعنى، وذلك أنَّ المعطوف عليه يراد به السبب، والمعطوف لا يُراد به السبب فإنَّ(أصَّدَّق) منصوبٌ بعد فاء السبب، وأمَّا المعطوف فليس على تقدير الفاء ولو أراد السبب لنصب ولكنَّه جزم؛ لأنَّه جواب الطلب، نظير قولنا:(هل تدلني على بيتك أزرك) كأنَّه قال: (إن تدلني على بيتك أزرك)، فجمع بين معنيي التعليل والشرط، ومثل ذلك أن أقول لك: (احترم أخاك يحترمك) و(احترم أخاك فيحترمك)، فالأول جواب الطلب والثاني سبب وتعليل، وتقول في الجمع بين معنيين:(أكرمْ صاحبك فيكرمك ويعرف لك فضلك) وهو عطف على المعنى"[3]. وما ذهب إليه " فاضل صالح السامرائي" من توجيه هو الذي ينبغي أن يُصار إليه عند تعدُّد الوجوه الإعرابية، وعند تداخل الأساليب؛ لأنَّ" الوقوف على

---

[1]– ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،ج5، ص 315- 316. أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج8، ص270-271.

[2]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج8، ص271.

[3]– معاني النحو، ج3، ص266.

هذه المعاني الدقيقة هو الذي يكشف لنا سرَّ هذه اللغة وسعتها التعبيرية في المعاني من خلال تنوع الأساليب، واختلاف الحركات الإعرابية"[1].

هـ- العطف على المعنى في المركبات:

ومن أمثلة العطف على المعنى في المركبات ما ورد في قوله تعالى:﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٥٨﴾ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴿٢٥٩﴾﴾[البقرة،الآية: 258-259]، يقول "**أبو حيان**":" ومن قرأ(أو) بحرف العطف فجمهور المفسرين أنَّه معطوف على قوله:﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ﴾على المعنى إذ معنى﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى ﴾:أرأيت كالذي حاجَّ، فعطف قوله:﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ﴾على هذا المعنى، والعطف على المعنى موجود في لسان العرب"[2]. كما ذكر"**أبو حيان**" في هذا الموضع تخريجات أخرى كتخريج "الزمخشري"[3] الذي قدَّر فيه حذف الفعل، وبهذا يكون أصل الكلام

---

[1]– إبراهيم فلاح نصيف الفهداوي، العطف على التوهم والتأويل النَّحوي، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر، ع97، 2016م، ص148.

[2]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط ، ج2، ص301.

[3]– ينظر: تفسير الكشاف، ج3، ص147. وينظر: المنتخب الهمذانيّ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج1، ص564. وينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج2، ص107.

عنده:" أو أرأيت مثل الذي مرَّ" فحذف لدلالة (ألم تر)عليه وعليه فالكاف في موضع نصب على العطف على معنى الكلام دون اللَّفظ. ومن التخريجات التي ذكرها أيضا أن تكون" الكاف" زائدة وتكون" الذي" الثانية معطوفة على الأولى، ومن التأويلات أيضا ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش[1] حين عدَّ" الكاف" اسما في موضع جرٍّ لإمكانية وقوع الكاف اسمًا، والتقدير:﴿ أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ إِبۡرَٰهِـۧمَ﴾، أو:" إلى مثل الذي مرَّ على قرية"، وقد اختار"**أبو حيان**" في الأخير مذهب "أبي الحسن الأخفش"، ولكنَّه أبدى في الوقت ذاته تقبله للآراء السابقة، فقال عن تخريج "**الزمخشري**":" وهو تخريجٌ حسنٌ لأنَّ إضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف على مراعاة المعنى"[2].

ومن أمثلة ذلك أيضا ما جاء في قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلۡمُصَّدِّقِينَ وَٱلۡمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقۡرَضُواْ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا يُضَٰعَفُ لَهُمۡ وَلَهُمۡ أَجۡرٞ كَرِيمٞ ١٨﴾[الحديد،الآية: 18] ففي قوله:﴿ وَأَقۡرَضُواْ﴾ وجهان هما[3]:

أحدهما: عطف على معنى الفعل في قوله:﴿ٱلۡمُصَّدِّقِينَ﴾لأنَّ﴿ٱلۡمُصَّدِّقِينَ﴾ بمعنى: الذين تصدَّقوا، فكأنَّه قيل: إنَّ الذين تصدَّقوا وأقرضوا؛ لأنَّ الألف واللام في الكلمة بمعنى: الذي أو الذين، واسم الفاعل بمعنى الفعل، والواو في قوله:﴿ وَٱلۡمُصَّدِّقَٰتِ﴾ بمعنى(مع)، ولا يكون للعطف، كما يذهب الجمهور من المعربين؛ لأنَّ عطف الصلة على الصلة – بمعنى تصدَّقوا وأقرضوا– لا يجوز بعد العطف على

---

[1]– ينظر: الأخفش، كتاب معاني القرآن، ج1، ص197.

[2]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط ، ج2، ص301.

[3]– ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج6، ص275. وينظر: المنتخب الهمذانيّ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج6، ص102– 103. وينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج17، ص252.

الموصول، وإذا كان بمعنى(مع) كان متعلّقا بقوله:﴿تَصَدَّقُواْ﴾، فيكون التقدير: إنَّ الذين تصدَّقوا مع المتصدقات، فيكون المتصدقات من إتمام الصلة التي هي تصدَّقوا، فيكون بذلك(وأقرضوا) عطفًا عليه بعد تمامه من غير مانعٍ ولا فاصلٍ.

والثاني: اعتراض بين اسم﴿إِنَّ﴾ وخبرها وهو﴿يُضَٰعَفُ لَهُمۡ﴾، وجاز[فيه] الاعتراض؛ لأنَّه يسدِّد الأوَّل، والتقدير: إنَّ المصدِّقين والمصدِّقات وقد أقرضوا الله قرضا حسنًا يضاعف لهم، فيكون﴿ ٱلۡمُصَّدِّقِينَ وَٱلۡمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقۡرَضُواْ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا﴾ جميعًا اسم﴿إِنَّ﴾ و﴿ يُضَٰعَفُ لَهُمۡ﴾ خبره.

وقال "**الزمخشري**":" فإن قلت: علامَّ عطف قوله:﴿وَأَقۡرَضُواْ﴾؟ قلت: على معنى في المصدِّقين، لأنَّ اللام بمعنى(الذين) واسم الفاعل بمعنى اصدّقوا، كأنَّه قيل: إنَّ الذين اصَّدقوا وأقرضوا [...]"[1].

ورفض"**أبو حيان**" هذا التخريج" لأنَّ المعطوف على الصلة صلة، وقد فصل بينهما بمعطوف وهو(المصدقات)، ولا يصح أيضًا أن يكون معطوفًا على صلة(أل) في (المصدقات) لاختلاف الضمائر إذ ضمير(المتصدقات) مؤنث، وضمير(وأقرضوا) مذكر، فيتخرَّج هنا على حذف الموصول لدلالة ما قبله عليه"[2].

ومن العطف على المعنى في المركبات" ما ورد في قوله تعالى:﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرۡسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٖ وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحۡمَتِهِۦ ﴿٤٦﴾﴾[الروم،الآية: 46] ففي قوله:﴿وَلِيُذِيقَكُم﴾ أربع توجيهات[3]:

---

[1]– الزمخشري، تفسير الكشاف، ج27، ص1083.

[2]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج8، ص222.

[3]– ينظر: المصدر نفسه، ج7، ص173.

أولها: يجوز أن يكون معطوفًا على﴿أَن يُرۡسِلَ﴾ على معنى: ومن علامات قدرته إرسال الرِّياح وإذاقة الرحمة.

ثانيها: أن يكون عطفًا على﴿ مُبَشِّرَٰتٖ﴾على معنى:" يُرسلُ الرياح ليبشركم وليذيقكم".

ثالثها: أن يكون من صلة محذوف، تقديره:" وليذيقكم من رحمته يرسلُها".

رابعها: أن يكون من صلة قوله:﴿أَن يُرۡسِلَ﴾ على أن تكون الواو صلة.

وقد يسأل سائل: وكيف يكون في﴿ مُبَشِّرَٰتٖ﴾ – وهي حال– معنى التعليل فيعطف عليه؟ فأجاب "أبو حيان" عن ذلك بقوله:" والحال والصفة قد يجيئان وفيهما معنى التعليل، تقول: أهِنْ زيدًا سيِّئًا، وأكرم زيدًا العالمَ، تريد لإساءتِه ولعلمه"[1].

4-7- التَّضمين:

التضمين من الظواهر اللغوية المشهورة، والتي يلعب فيها المعنى دورًا بارزًا، وعليه فباب التَّضمين النَّحوي ماهو إلاَّ دراسةً للمعنى" لأنَّ الاعتماد على اللَّفظ المنطوق فحسب لا يكفي في تفسير الأسلوب؛ لأنَّ فيه كسرًا لقانون اللغة، فقد يتعدَّى اللازم أو يلزم المتعدِّي، ولكن الذي يفسر كلَّ هذه العلاقات النَّحوية هو النظر في المعنى، فوضُوح المعنى هو الذي أباح كلَّ هذه المخالفات"[2].

وباب التضمين من أبواب الحمل على المعنى، فالعرب كثيرًا ما تُعطي اللَّفظ حكمًا آخر ليس له، وذلك حملاً على معنى لفظ آخر؛ لأنَّ" من كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضعٍ على غير حاله في سائر الكلام"[3]، وهو ما يسمِّيه النُّحاة التضمين.

---

[1]– المصدر نفسه، ج7، ص173.

[2]– أحمد عطية المحمودي، الاتساع في الدِّراسات النَّحوية، رسالة ماجستير، دار العلوم، جامعة القاهرة، 1989م، ص50. نقلا عن: عبد الله أحمد جاد الكريم ، المعنى والنَّحو، ص101.

[3]– سيبويه، الكتاب، ج1، ص51. ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص328.

أ- التضمين في اللغة:

قال "**ابن فارس**":" ضمِنْتُ الشيءَ ضمَانًا؛ تَكَفَّلْتُ به، وكل شيءٍ جعلتُهُ في وِعَاءِ شيءٍ فقد ضَمَّنتُه إيَّاهُ"[1].

وقال "**ابن منظور**":" ضَمَّنَ الشيءَ الشيءَ: أَودعه إيَّاهُ، كما تُودِعُ الوعاءَ المتاعَ، الميتَ القبرَ "[2].

ويبدو من المفهوم اللغوي للتضمين أنَّه يعني الكفالة والإيداع.

ب- التضمين في الاصطلاح:

أورد علماء اللُّغة القدامى تعريفات مختلفة للتضمين؛ يقول ابن جني:" ومن الحمل على المعنى باب واسعٌ لطيفٌ طريفٌ، وهو اتِّصال الفعل بحرفٍ ليس ممَّا يتعدَّى به؛ لأنَّه في معنى فعل يتعدَّى به"[3].

ويبدو من كلام "**ابن جني**" أنَّ التَّضمين يكون في الفعل الذي أخذ حكم فعل آخر، فيتعدَّى بحرف الجرِّ الذي يتعدَّى به الآخر، ولا يكون ذلك في الفعل المتعدِّي به؛ بمعنى أنَّ التضمين يقع في الفعل لا في الحرف.

واختُلِف أيُّهما أولى، فقيل: تضمين الفعل أولى، والحرف على بابه ويمثل هذا الرأي "**أبو حيان**" الذي قال:" تضمين الأفعال أولى من تضمين الحروف"[4]، وهناك رأي آخر مفاده أنَّ: تضمين الحرف أولى، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾[الإنسان، الآية: 06] فمن ضمَّن الفعل، قال: ﴿يَشۡرَبُ﴾ مضمَّن معنى التَّلذُّذ فتعدَّى بالباء، ومن ضمَّن الحرف قال: الفعل على أصل معناه، ولكن الباء بمعنى(مِنْ).

---

[1]- ابن فارس، مجمل اللغة، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرِّسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، بيروت، لبنان، 1406هـ/1986م، مادة:(ضمن)، ج2، ص566.

[2]- ابن منظور، لسان العرب، ج13، مادة:(ضمن)، ص257.

[3]- ابن جني، الخصائص، ج2، ص 435.

[4]- أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج1، ص440.

وقال "**ابن جني**" في موضع آخر:" اعلم أنَّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدَّى بحرفٍ، والآخر بآخر فإنَّ العرب قد تتَّسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأنَّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه"[1].

واستشهد لهذا بقوله جلَّ من قائل: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ۚ﴿١٨٧﴾﴾[البقرة، الآية: 187] فأنت لا تقول:" رفثتُ إلى المرأة"، وإنَّما تقول: "رفثتُ بها، أو معها"؛ لكنَّه لمَّا كان الرفث هنا في معنى الإفضاء وكنت تعدِّي(أفضيتُ) بـ(إلى) كقولك:" أفضيتُ إلى المرأة "، جئت بـ(إلى) مع الرفث؛ إيذانا وإشعارًا أنَّه بمعناه[2].

وعرفه "**ابن هشام**" بقوله:" قد يشربون لفظًا معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويُسمَّى ذلك تضمينًا"[3]. فمعنى قوله: إنَّه إشرابُ معنى لفظ آخر أنَّ اللَّفظ مستعمل في معنى الآخر فقط.

وعرف "**السيوطي**" "التضمين"، فقال:" هو إعطاءُ الشيء معنى الشيء، ويكون في الحروف والأفعال والأسماء، وأمَّا الأفعال فإنَّه تضمين فعل معنى فعل آخر، ويكون فيه معنى الفعلين معًا، وذلك بأن يأتي الفعل متعدِّيًا بحرفٍ ليس من عادته التعدِّي، فيحتاج إلى تأويله أو تأويل الحرف ليُصبح التعدِّي به، الأول تضمين الفعل، والثاني تضمين الحرف. وأمَّا في الأسماء فإنَّه تضمين اسم معنى اسم لإفادة معنى الاسمين

---

[1]– ابن جني، الخصائص، ج2، ص308.

[2]– ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص308. وينظر: المنتخب الهمذانيّ، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج1، ص458.

[3]– ابن هشام، مغني اللبيب ، ج2، ص791.

معًا، نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴿١٠٥﴾﴾[الأعراف، الآية: 105]، ضمَّن حقيق معنى حريصٌ، ليفيد أنَّه محقوقٌ بقول الحق وحريصٌ عليه"[1].

وعرفه "**أحمد الإسكندري**"(ت1938م)- وهو من المحدثين- بقوله:" أن يؤدِّي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدَّى فعل آخر أو ما في معناه فيُعطى حكمه في التعدية واللُّزوم"[2]. وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ ﴿٢٢٠﴾﴾[البقرة، الآية: 220]، حيث ضُمِّن الفعل﴿يَعْلَمُ﴾ معنى الفعل(يُميِّز)،ومنه أيضا ما جاء في قوله تعالى:﴿وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ ﴿٢٣٥﴾﴾[البقرة، الآية: 235]، حيث ضمِّن الفعل﴿تَعْزِمُوا۟﴾ معنى الفعل(تنووا) أو(تعقِدوا) فعُدِّي بنفسه، وهو يتعدَّى في الأصل بـ(على)، ونظير ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ ﴿٨﴾﴾[الصافات، الآية: 08]، فقد ضمَّن الفعل﴿يَسَّمَّعُونَ﴾ الذي يتعدَّى بنفسه معنى الفعل(يُصغون)، فعُدِّي بـ" إلى" حملاً على المعنى؛ لأنَّ المعنى:" لا يُصغون إليهم".

وقد وُجِّه إلى "التضمين" الطعن في وُجوده، إذ ما الدليل على أنَّ اللَّفظ الذي قيل: إنَّ التضمين قد جرى فيه ليس حقيقة لغوية أصيلة؟ فقد ورد" إلينا اللَّفظ لازمًا متعدِّيًا في كلام قديم كثير يحتجُّ به، فما الدليل القوي على أنَّ تعديته أو لزومه ليست أصيلة من أوَّل أمرها، وليست مجازًا، وإنَّما جاءت من الطريق الذي يسمونه التضمين"[3].

ويرى "مجمع اللغة العربية" أنَّ التَّضمين قياسي لا سماعي، وهذا ما أشار إليه "**سيبويه**" في" هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابًا لأمرٍ أو نهيٍ أو استفهامٍ أو تمنٍ أو عَرْضٍ" بقوله:" فأمَّا ما انجزم بالأمر فقولك: ائتِني آتك، وأمَّا ما

---

[1]- معترك الأقران في إعجاز القرآن، مج1، ص198.

[2]- أحمد الإسكندري، الغرض من قرارات المجمع، والاحتجاج لها، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، القاهرة، ج1، 1353هـ/1934م، ص180.

[3]- إميل بديع يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية، ج4، ص513، الهامش:01.

انجزم بالنهي فقولك: لا تفعلْ يكنْ خيرًا لك، وأمَّا ما انجزم بالاستفهام فقولك: ألا تأتيني أُحدِّثْك؟ وأين تكون أزرك؟. وأمَّا ما انجزم بالتَّمني فقولك: ألاَ ماءَ أشربه، وليته عندنا يُحدثنا، وأمَّا ما انجزم بالعرض فقولك: ألاَ تنزلُ تصبْ خيرًا، وإنَّما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب: إنْ تأتِني، بإنْ تأتني؛ لأنَّهم جعلوه معلَّقا بالأوَّل غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنَّ: إنْ تأتِني غير مستغنيةٍ عن آتِك. وزعم الخليل: أنَّ هذه الأوائل كلَّها فيها معنى "إنْ"، فلذلك انجزم الجوابُ؛ لأنَّه إذا قال: ائتني آتك فإنَّ معنى كلامه: إنْ يكن منك إتيانٌ آتك،[...] وإذا قال: لو نزلت، فكأنَّه قال انزلْ"[1]. ويرى البعض الآخر من النُّحاة أنَّ التَّضمين سماعي وليس قياسيًا، وإنَّما يُصار إليه عند الضرورة فقط، فمتى أمكن إجراء اللَّفظ على مدلوله كان أولى، قال"**ابن عصفور**": " ولو قلت: عرفتُ زيدًا وأبوه من هو، لم يكن معناه ومعنى عرفتُ زيدًا أبوه من هو، واحدٌ، ومنهم من ذهب إلى أنَّ الجملة في موضع المفعول الثاني تضمَّن(عرفتُ) معنى(علمتُ). وذلك فاسدٌ؛ لأنَّ التَّضمين بابه الشعر وما جاء منه في الكلام محفوظٌ ولا يُقاس عليه لقلَّته"[2].

وشروط التضمين ثلاثة[3]:

1- تحقيق المناسبة بين الفعلين.

2- وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ويُمن معها اللُّبس.

3- ملاءمة التضمين للذوق العربي.

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص93-94.

[2]- ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوَّز الشَّعار، إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1419هـ/1998م، ج2، ص590.

[3]- ياسين أبو الهيجاء، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام1984م، عالم الكتب الحديث، جدار للكتاب العالمي، ط1، إربد، عمان، الأردن،1429هـ/2008م، ص17.

ج- فائدة التضمين:

يبدو أنَّ الغرض من التضمين هو" إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى واحد، ألا ترى كيف رُجع معنى:﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾[الكهف، الآية: 28] إلى قولك: ولا تقتحمهم عيناك مُجاوزتين إلى غيرهم، ونحو قوله تعالى:﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء، الآية:02] أي: ولا تضمُوها إليها آكلين لها"[1].

كما أنَّ "التضمين" تارة يجعل المذكور أصلا والمحذوف حالاً، كما قيل في قوله تعالى:﴿وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾[البقرة، الآية: 185]، كأنَّه قيل: ولتُكبِّروا الله حامدين على ما هداكم، وتارة بالعكس كما في قوله:﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾[البقرة، الآية: 04]، أي:" يعترفون به مؤمنين"[2].

كما أنَّ للتضمين غرضٌ بلاغي لطيف، وهو الجمع بين معنيين بأسلوبٍ مختصر، وذلك بذكر فعل وذكر حرف جر يُستعمل مع فعل آخر، فنكسب بذلك معنيين: معنى الفعل الأول ومعنى الفعل الثاني، وذلك نحو قوله تعالى:﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ إِنَّهُمْ كَانُواْ قَوْمَ سَوْءٍ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[الأنبياء، الآية: 77]، فقد ذهب قومٌ إلى أنَّ﴿مِنَ﴾ ههنا بمعنى:(على)؛ أي:" ونصرناه على القوم"[3]، وهذا فيه نظر، فإنَّ هناك فرقًا في المعنى بين قولك:(نصره منه) و(نصره عليه) فالنصر عليه يعني التمكن منه والاستعلاء عليه وقهره وغلبته، قال تعالى:﴿فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[البقرة، الآية: 286]، أي:"مكنَّا منهم"، وليس هذا معنى نصره منه،

---

[1]– الزمخشري، تفسير الكشاف، ج15، ص618. ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص791. السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج1، ص241.

[2]– الكفوي، الكليات، ص267.

[3]– نسب "أبو حيان" هذا الرأي إلى "أبي عبيدة" . ينظر: تفسير البحر المحيط، ج6، ص306.

أمَّا(نصرناه منهم) فإنَّه بمعنى: نجيناه منهم، قال تعالى:﴿وَيَٰقَوۡمِ مَن يَنصُرُنِي مِنَ ٱللَّهِ إِن طَرَدتُّهُمۡۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ٣٠﴾[هود، الآية: 30]، فليس المعنى: من ينصرني على الله، بل من ينجيني منه؟.

وقد تقول: ما الفرق بين قولنا:(ونجيناه من القوم) وقولنا:(نصرناه من القوم)؟ والجواب أنَّ "التنجية" تتعلَّق بالنَّجي فقط، فعندما تقول:" نجيته منهم" كان المعنى أنَّك:" خلصته منهم"، ولم تذكر أنَّك تعرضت للآخرين بشيء، كما تقول:" أنجيته من الغرق" ولا تقول:" نصرته من الغرق"؛ لأنَّ الغرق ليس شيئًا يُنتصفُ منه.

أمَّا النصر منه ففيه جانبان في الغالب الأعم: جانب الناجي، وجانب الذي نُجِّيَ منهم، فعندما تقول:" نصرته منهم" كان المعنى أنَّك نجيته وعاقبت أولئك، أو أخذت له حقَّه منهم[1].

وبهذا تظهر لنا فائدة التَّضمين ففيه كسب معنيين في تعبير واحد، معنى الفعل المذكور والفعل المحذوف الذي ذكر شيء من متعلقاته.

د- شواهد التضمين في تفسير البحر المحيط:

من أمثلة "التَّضمين" عند "أبي حيان" ما ورد في تفسيره لقوله تعالى:﴿ فَمَنۡ عُفِيَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَيۡءٞ فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيۡهِ بِإِحۡسَٰنٖۗ ١٧٨﴾[البقرة، الآية: 178]، فقد ضمَّن الفعل﴿عُفِيَ﴾ معنى(تُرِك) وإن كان العافي عن الذّنب تاركا له[2].

وقوله تعالى: ﴿قَالَ فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ١٦﴾[الأعراف، الآية: 16]، ففي انتصاب﴿صِرَٰطَكَ﴾ وجهان:

---

[1]- فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج3، ص14.

[2]- ينظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج2، ص15.

أحدهما: على الظرف، كقول: ساعدة بن جُؤَيَّة الهذلي[1](السريع):

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسُلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

الشاهدُ في البيتِ هو قوله:(عسل الطَّريق)، حيثُ أسقط حرف الجرِّ(في) فانتصب الطّريق.

والثاني: انتصاب﴿صِرَٰطَكَ﴾ على أنَّه مفعولٌ به، والتقدير:" لألزمنَّ بقعودي صراطك المستقيم"، ويُمثل هذا الرأي "**أبو حيان**" الذي قال:" وانتصب﴿صِرَٰطَكَ﴾ على إسقاط (على)[...] والأولى أن يُضمَّن(لأقعُدنَّ) معنى ما يتعدَّى بنفسه، فينتصب(الصراط) على أنَّه مفعول به"[2]. ويبدو من كلام "أبي حيان" أنَّه ضمَّن فعلاً لازمًا معنى فعل متعدٍّ، وذلك حين حمل قوله:﴿لَأَقۡعُدَنَّ﴾ على معنى (لألزمنَّ).

وفي قوله تعالى:﴿وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ أَن صَدُّوكُمۡ عَنِ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ أَن تَعۡتَدُواْۘ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ٢﴾[المائدة، الآية: 02]، قيل:(جَرَمَ) يجري مجرى(كَسَبَ) في تعديته إلى مفعول واحدٍ واثنين، تقول:" جَرَمَ ذَنبًا"، نحو:" كَسَبْتُه إيَّاهُ"، ويُقال:" أجرمتُهُ ذنبًا"، على نقل المتعدِّي إلى مفعولين، وعليه قراءة عبدُ الله بن مسعود:(ولا يُجرمنكم) بضمِّ الياء[3]، وكلام العرب وقراءة القراء﴿يَجۡرِمَنَّكُمۡ﴾ بفتح الياء[4].

---

[1]– سيبويه، الكتاب، ج1، ص36، 214. ابن جني، الخصائص، ج3، ص320، 353. أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج3، ص1436.

[2]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج4، ص276.

[3]– الزمخشري، تفسير الكشاف، ج6، ص277. ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،ج2، ص149. وهي قراءة يحي بن وثاب والأعمش كما في إعراب القرآن للنحاس،ج2، ص4.

[4]– الفراء معاني القرآن، ج1، ص299.

وفاعل هذا الفعل على القراءتين:﴿شَنَـَٔانُ﴾، ومفعوله الأول ضميرُ المخاطبين، و﴿أَن تَعۡتَدُواْ﴾ هو الثاني، وفيه قولان[1]:

أحدهما: " ولا يحملنكم شنآنُ قومٍ على الاعتداء"، ومعنى الاعتداء: الانتقام منهم بإلحاق مكروهٍ بهم.

الثاني: ولا يكسبنهم شنآنُ قومٍ، لأنْ صدوكم عن المسجد الحرام الاعتداءَ.

وقد ذهب "**الرماني**" إلى أنَّ أصل القولين: القطع، فجرمَ بمعنى حمل على الشيء لقطعه من غيره، وجَرَمَ بمعنى(كسب) لانقطاعه إلى الكسب، و(جرم) بمعنى حق لأنَّ الحق يقطعُ عليه[2]. ويرى "**أبو حيان**" أنَّ معنى لا يَجرمنكم: لا يكسبنكم بغض قومٍ لأن صدوكم الاعتداء، ولا يحملنكم عليه، ويعنون ببغيض مبغض وهو اسم فاعل؛ لأنَّه من شنىء بمعنى: البغض، وهو متعدٍّ، فلما كان في معناه عدِّيَ مثله[3].

وقُرئ:(شنَآنُ) بفتح النون الأولى، وهو مصدر قولك: شَنِئْتُهُ، أَشنَؤُهُ، شَنآنًا، إذا أبغضتُه، ونظيره من المصادر: النَزَوَان، والغَلَيَان، النَّفيان، والنَّعبان، والطَّوفان، والنَّقزان، والنَّغران، والغثيان وعامة ذلك يكون معناه: التَّحرُّك، والتَّقلُّب، فالشنآنُ ما جاءت عليه هذه المصادر. وقرئ بإسكانها(شنْآنُ)، وفيه وجهان[4]:

أحدهما: أنَّه مصدر: وكلاهما شاذ، أمَّا التحريك: فشاذٌ في المعنى؛ لأنَّ فَعَلاَنْ إنَّما هو من بناء ما كان معناه الحركة والاضطراب كالضَرَبَان والخفَقَانْ، وأمَّا التسكين: فشاذٌ في اللَّفظ؛ لأنَّه لم يجىء شيء من المصادر عليه.

---

[1]– ينظر: المنتخب الهمذانيُّ، الفريد في إعراب القرآن المجيد،ج2، ص399. أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة،ج3، ص197.

[2]– المنتخب الهمذانيُّ، الفريد في إعراب القرآن المجيد،ج2، ص399. القرطبي، الجامع لأحكام القرطبي، ج6، ص45.

[3]– ينظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج3، ص437.

[4]– ينظر: الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج3، ص202. الحجة في علل القراءات السبع، ج2، ص396. المنتخب الهمذانيُّ، الفريد في إعراب القرآن المجيد،ج2، ص399.

والثاني: أنَّه صفة، ككسلان وغضبان، فتقديره على الأول:" لا يحملنكم بُغضُ قومٍ"، وعلى الثاني:"لا يحملنكم رجلٌ بغيضُ قومٍ"، ثمَّ حذف الموصوف وأُقيمت الصفة مقامهُ، والمصدر مضاف إلى المفعول، كقوله تعالى:﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ ﴿٤٩﴾﴾ [فصلت، الآية: 49]؛ أي:" لا يحملنكم بغضكم لقومٍ على كذا"، أو" بعض قومٍ إيَّاكم"، فيكون مضافا إلى فاعل.

ومن شواهد التضمين أيضا التي وردت في تفسير البحر المحيط، ما ورد في تفسيره لقوله تعالى:﴿وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ ﴿٢٣٥﴾﴾[البقرة، الآية: 235]، قال **أبو حيَّان:** " وانتصاب﴿عُقْدَةَ﴾ على المفعول به لتضمين﴿تَعْزِمُوا۟﴾ معنى ما يتعدَّى بنفسه، فضُمَّن معنى(تنووا)، أو معنى(تصحِّحوا)، أو معنى(تُجيبوا) أو معنى(تُباشروا)، أو معنى(تقطعوا)؛ أي: تَبَتُّوا"[1].

ومنه أيضا ما جاء في قوله تعالى:﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ﴿١٠٢﴾﴾ [البقرة، الآية: 102]؛ أي:" على عهد ملكه"[2]. وقال "**الفراء**":" تصلحُ(في) و(على) في مثل هذا الموضع، تقول: أتيتُه في عهد سليمان وعلى عهده سواء"[3].

وقد ردَّ "**أبو حيان**" هذا القول، بقوله:" وليس الملك هنا بهذا المعنى؛ لأنَّه ليس شخصًا يُتلى عليه، فلذلك زعم بعضُ النَّحويين أنَّ(على) تكون بمعنى(في)؛ أي: تتلو في ملك سليمان"[4]. وأضاف قائلاً:" وقال أصحابُنا: لا تكون(على) في معنى(في)، بل هذا من التضمين في الفعل ضمن تتقوَّل؛ فعدِّيت بـ" على" لأنَّ تقوَّل تعدَّى بها، قال تعالى:﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾﴾[الحاقة، الآية:44]، ومعنى:﴿عَلَىٰ مُلْكِ

---

[1]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج2، ص238.

[2]– المنتخب الهمذانيُّ، الفريد في إعراب القرآن المجيد،ج1، ص345.

[3]– الفراء معاني القرآن، ج1، ص63.

[4]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج1، ص494.

سُلَيۡمَٰنَ﴾؛ أي: شَرعَهُ ونبوَّتَهُ وحالُه، وقيل: على عهده وفي زمانه، وهو قريب، وقيل: على كرسي سليمان بعد وفاته، لأنَّه كان من آلاته ملكه"[1].

وفي قوله تعالى:﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ ٢١٠﴾[البقرة، الآية: 210] يرى أبو حيان أنَّ الفعل الماضي﴿وَقُضِيَ﴾ معطوف على الفعل المضارع﴿ يَأۡتِيَهُمُ﴾؛ لأنَّ معناه المستقبل، إذ يقول:"﴿ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُۚ﴾ معطوف على قوله:﴿ يَأۡتِيَهُمُ﴾، فهو من وضع الماضي المستقبل، وعبَّر بالماضي عن المستقبل؛ لأنَّه كالمفرغ منه الذي وقع، والتقدير: ويقضي الأمر"[2]. وهذا من تضمين الفعل الماضي معنى المستقبل.

ومنه قوله تعالى:﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخۡوَةٞ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُۚ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِي بِهَآ ١١﴾ [النساء، الآية: 11]، فالفعل مضارع وقع موقع الماضي، والمعنى:" من بعد وصية أوصى بها"[3].

ومن شواهده أيضًا ما ورد في قواه تعالى:﴿وَقَدۡ أَحۡسَنَ بِيٓ ١٠٠﴾[يوسف، الآية: 100]، فقد ضمَّن الفعل﴿أَحۡسَنَ﴾ معنى(لطف)، والفعل﴿أَحۡسَنَ﴾ تعدَّى بحرف يتعدَّى به فعل آخر؛ لكنَّه لما تضمَّن هنا معنى(لطف) تعدَّى بالحرف الذي يتعدَّى به هذا الفعل، وهو حرف الجر" الباء" فجاء في قوله تعالى:﴿وَقَدۡ أَحۡسَنَ بِيٓ﴾[4].

ومن التَّضمين كذلك ما ورد في قوله تعالى:﴿عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفۡجِيرٗا ٦﴾

---

[1]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط ، ج1، ص494.

[2]– المصدر نفسه، ج2، ص134.

[3]– المصدر نفسه، ج3، ص194.

[4]– ينظر: المصدر نفسه، ج5، ص342.

[الإنسان، الآية: 06]، محل الشاهد في الآية هو قوله:﴿يَشۡرَبُ بِهَا﴾ ففي الباء عدَّة أوجهٍ[1]:

أحدها: صلة، وفي الكلام حذف؛ أي: يشربُ ماءها، لأنَّ العين لا تُشرب.

الثاني: بمعنى(مَنْ).

والثالث: حال، بمعنى:" يشربُون شرابهم ممزوجًا بها"، كقولك:" شربتُ الماء بالعسل"؛ أي:" ممزوجًا به"، و﴿يَشۡرَبُ بِهَا﴾ في موضع الصفة لقوله:﴿عَيۡنٗا﴾ ويُفجِّرون: صفة، أو حال من﴿ عِبَادُ ٱللَّهِ﴾، أي: مُفجرين، والمعنى:" يسوقونها ويجرونها حين شاؤوا من منازلهم وأماكنهم"، و﴿تَفۡجِيرٗا﴾ مصدر مؤكِّد لفعله.

أمَّا "**أبو حيان**" فيرى أنَّ قوله:﴿يَشۡرَبُ بِهَا﴾ بمعنى:" يمزجُ شرابهم بها"، حيثُ أتى بالباء الدَّالة على الإلصاق، والمعنى:" يشربُ عبادُ الله بها الخمر"، فضُمِّن الفعل﴿ يَشۡرَبُ﴾ معنى(يروي) فعدِّي بالباء[2].

ومنه أيضا قوله تعالى:﴿وَمَا يَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَلَن يُكۡفَرُوهُۗ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِٱلۡمُتَّقِينَ ١١٥﴾ [آل عمران، الآية: 115]، الشاهد في الآية هو قوله:﴿فَلَن يُكۡفَرُوهُ﴾ فالفاء وما بعدها جواب الشرط، والفعل(كفر) لا يتعدَّى إلاَّ إلى فعلٍ واحدٍ، يُقال: كفر النعمة، وهنا عُدِّي﴿يُكۡفَرُوهُ﴾ إلى مفعولين؛ لأنَّه ضُمِّن معنى(الحرمان)، فكأنَّه قيل: فلن تحرموه، بمعنى: فلن تحرموا ثوابه[3].

---

[1]– ينظر: الزمخشري، تفسير الكشاف، ج29، ص1164. وينظر: المنتخب الهمذانيُّ، الفريد في إعراب القرآن المجيد،ج6، ص292.

[2]– ينظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج8، ص387.

[3]– المصدر نفسه، ج3، ص39.

ومن "التضمين" أيضًا ما جاء في قوله تعالى:﴿وَمَن يَرۡغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبۡرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفۡسَهُۥۚ﴿١٣٠﴾﴾[البقرة، الآية: 130]، فقد قيل في نصب: ﴿نَفۡسَهُۥ﴾ عدَّة أوجه:

الأول:- وهو المُختار- أن يكون مفعولاً به؛ لأنَّ ثعلبًا والمبرد حكيا أنَّ﴿سَفِهَ﴾ بكسر[الفاء] يتعدَّى بنفسه كما يتعدَّى(سَفَّهَ) بفتح الفاء والتشديد، قال"**أبو حيان**":" وأمَّا نصبه على أن يكون مفعولاً به، ويكون الفعل يتعدَّى بنفسه فهو الذي نختاره؛ لأنَّ" ثعلبًا" و" المبرد" حكيا أنَّ﴿سَفِهَ﴾بكسر الفاء يتعدَّى كسَفَّهَ بفتح الفاء وشدِّها، وحُكي عن "أبي الخطاب": أنَّها لغة"[1]. وهذا "التضمين" هو المتعلق بالتَّعدي واللُّزوم وهو الذي يقصدون به:" أن يؤدِّي فعل أو ما في معناه مؤدَّى فعل آخر، أو ما في معناه فيُعطى حكمه في التعدية واللُّزوم"[2].

الثاني: أنَّه يأتي مفعولاً به، إمَّا لكون يتعدَّى بنفسه كـ "سَفَّهَ" المضعَّف، وإمَّا لكونه ضمَّن معنى فعل يتعدَّى بمعنى: جَهِلَ، أي: إلاَّ من جهل نفسه، أي: لم يفكِّر في نفسه، وهو قول "الزجاج"، ونظير ذلك كقوله تعالى:﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ﴿٢١﴾﴾[الذاريات، الآية: 21]، وهو قول "الزجاج"[3]، وقدَّره "أبو عبيدة"[4] بمعنى:" أهلك".

الثالث: أنَّه منصوب على إسقاط حرف الجرِّ تقديره:" إلاَّ من سفه في نفسه"[5]، وهو كقولهم:" ضَربَ الظَهرَ والبَطنَ"؛ أي:" على الظَهرِ والبطنِ"، وكقولهم أيضًا:" زيدٌ ظنِّي مقيمٌ"؛ أي:" في ظنِّي"، وكقولهم:" توجَّه مكَّة"؛ أي:" إلى مكة"[6].

---

[1]- المصدر نفسه، ج1، ص565.

[2]- عباس حسن، النَّحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، دار المعارف، ط3، مصر،(د، ت)، ج2، ص169-170.

[3]- معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص211.

[4]- مجاز القرآن، ج1، ص191.

[5]- أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج1، ص565.

[6]- الأخفش، معاني القرآن، ج1، ص157.

الرابع: توكيد لمؤكَّد محذوف تقديره:" سَفِهَ قَولَهُ نَفسَهُ "[1] فحُذف المؤكِّد قياسًا على النعت والمنعوت.

الخامس: أنَّه تمييز وهو قول بعض الكوفيين كالفراء[2].

السادس: أنَّه مشبَّه بالمفعول وهو قول بعض الكوفيين.

السابع: أنَّه توكيد لمن سفه، لأنَّه في محل نصب على الاستثناء.

ويرى"**أبو حيان**" – كما سبق ذكره– أنَّ المُختار من هذه الأوجه الإعرابية هو الأول؛ لأنَّ التضمين لا ينقاس وكذلك حرف الجرِّ، وأمَّا حذف المؤكد وإبقاء التوكيد فالصحيح لا يجوز، وأمَّا التمييز فلا يقع معرفة وما ورد نادرٌ أو متأوَّل، وأمَّا النصب على التشبيه بالمفعول فلا يكون في الأفعال، إنَّما يكون في الصفات المشبهة خاصة[3].

إنَّ الأمر الذي يُمكن استنتاجه من الأمثلة السالفة الذكر لظاهرة الحمل على المعنى بما فيها العطفُ على المعنى(العطف على التوهم) وكذا التضمين، هو أنَّ "أبا حيان" لا يُنكرها، بل يأخذ بها في كثير من المواضع، ولكنَّه– في الوقت ذاته– لا يلجأ إليها إلاَّ إذا دعت الضَّرورة إلى ذلك، فهو يرى أنَّ التَّضمين والعطف على المعنى– كصورتين من صور الحمل على المعنى– يحتاجان إلى ما يُثبتُ صحة القول بهما، لأنَّ هذا التوسُّع في استعمال هاتين الصورتين يؤدِّي إلى نشر الفوضى في اللُّغة العربية، واختلاط دلالات الكلمات، وهذا الأمر جعله – أي أبو حيَّان– لا يرغب في حصوله، ولهذا قصر هذه الظاهرة على السماع ومنع قياسها، حتى لا تطرد في اللغة[4].

---

[1]– المنتخب الهمذانيُّ، الفريد في إعراب القرآن المجيد،ج1، ص386. السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج2، ص121.

[2]– معاني القرآن، ج1، ص565.

[3]– ينظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج1، ص565.

[4]– ينظر: عبد المال حداد، التأويل النحوي عند أبي حيان الأندلسي، مرجع سابق، ص154.

حملاً على ما مرَّ يمكن الوقوف على جملة من النقاط وهي:

- يعدُّ "الحمل على المعنى" مبدأ يعتمد عليه النُّحاة في تفسير الظواهر اللُّغوية والنَّحوية على اختلافها، وكذا تعليل الظَّواهر الصَّرفية وفهم الأحكام والتَّوجيهات الإعرابية المختلفة.

- تكمن قوة "الحمل على المعنى" في كونه وسيلة تعمل على جمع بين ما يبدو في الظاهر مختلفًا متفرِّقًا من المسائل اللُّغوية والنَّحوية، ويُعيد عددا كبيرًا منها إلى عدد محدود من المبادئ مع إيجاد ضرب من التَّناسق والتَّناسب والانسجام بين ما يبدو في الظاهر خروجا عن الأصل.

- تبيَّن لنا أنَّ العطف على المعنى- العطف على التوهم- أسلوب من الأساليب المهمَّة في العربية، وهو موضوع يتصل باللُّغة والنَّحو حيث يمنحها مساحة تعبيرية أكبر من خلال التَّخريجات النَّحوية.

الفصل الرابع:

الحمل على الجوار في تفسير البحر المحيط

يعدُّ موضوع "الحمل على الجوار" من المواضيع بالغة الأهميَّة في النَّحو العربي، وقد شاع هذا الموضوع في كلام العرب شعرًا ونثرًا، ووُجد ذلك في القرآن الكريم والحديث الشريف، وقد ذكر النُّحاة- وحتى البلاغيون- هذا المصطلح تحت عناوين مختلفة منها "الجوار" و"الإتباع"و" المزاوجة"، فقد وجدنا في كلام العرب إعطاء الشيء حكم الشيء الذي جاوره؛ لعلَّة المجاورة.

1- مفهوم الحمل على الجوار:

أ- الجوار لغة:

قال "**ابن دريد**"(ت321هـ):" والجوار مصدرُ جاوَرَه مُجاوَرةً [...] وجِوارًا والجِوارُ: اسم المجاورة"[1].

وجاء في" لسان العرب" " **لابن منظور**":" والجِوَارُ: المُجَاوَرة، والجارُ الذي يُجَاوِرُكَ، وجَاوَرَ الرَجُلَ مُجَاوَرَة وجِوَارًا وجُوَارًا، والكسرُ أَفصَحُ: سَاكَنَهُ، وإنَّه لَحَسَنُ الجيرَة، لِحَالٍ من الجِوار وضَربٌ منهُ، وجَاوَرَ بَنِي فُلان وفِيهم مُجاورَةً وجِوَارًا: تَحَرَّمَ بِجِوارِهم، وهُو من ذلك، والاسم الجِوَارُ والجُوَارُ "[2].

ويبدو من التعريفات اللغوية أنَّ معنى الجوار هو القرب والملاصقة.

ب- اصطلاحا:

عرف" **أبو هلال العسكري**"**(ت395هـ)** – وهو من البلاغيين- الجوار بقوله:" المجاورة: تردد لفظتين في البيت، ووقوع كل واحدة منهما بجنب الأخرى أو قريبًا منها، من غير أن تكون إحداهما لغوًا لا يحتاج إليها"[3].

---

[1]- ابن دريد(أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي ت321هـ)، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، لبنان،1407هـ/ 1987م، مادة:(جَوَرَ)، ج2، ص1039.

[2]- ابن منظور، لسان العرب، مج4، ص153. مادة:(جَوَرَ)/

[3]- العسكري(أبو هلال بن عبد الله بن سهل ت395هـ)، كتاب الصناعتين، الكتابة والشعر، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، القاهرة، 1371هـ/1952م، ص413.

وذلك مثل قول علقمة[1](البسيط):

وَمُطْعِمُ الغُنْمِ يَومَ الغُنْمِ مُطْعَمُهُ أَنَّى تَوَجَّهَ والمَحْرُومُ مَحْرُومُ

فقوله:"الغُنْمِ يَومَ الغُنْمِ" مجاورة، و"المَحْرُومُ مَحْرُومُ" مثله[2].

وقال "**العكبُري**":" المجاورة توجِبُ كثيرًا من أحكام الأوَّل للثاني، والثاني للأوَّل"[3].

وقال أيضا:" وقد أجرت العَربُ كثيرًا من أحكام المجاور على المُجاور له حتى في أشياءَ يُخالف فيها الثاني الأوَّل في المعنى كقولهم:" جِحرُ ضبٍّ خرب"، وكقولهم:" إنِّي لآتيه بالغَدايَا والعَشَايَا، والغداة لا تُجمع على غدايا، ولكن جازَ من أجل جازَ من أجل العشايَا وهو كثيرٌ، وقولهم:" خَشَّنتُ بِصدرِهِ وبصدرِ زيدٍ"[4].

أمَّا "**ابن هشام**" فقد عرَّفه بقوله:" أنَّ الشيء يُعطى حكم الشيء إذا جاوره، كقولهم:" هذا جحرُ ضبٍّ خرب" بالجرِّ والأكثرُ الرفع"[5].

كما عرَّفه "**التهانوي**" بقوله:" أن تصيرَ الكلمة مجرورة بسبب اتِّصالها بكلمة مجرورة سابقة عليها لا بسبب غير الاتِّصال، فيكون جرُّ الأولى بسبب العامل وجرُّ الثانية لا بعامل، ولا بسبب التبعية كجرِّ التوابع، بل إنَّما يكون بسبب الاتِّصال والمجاورة"[6].

وعرَّفه الباحث "**أحمد حسن خليل عوض**" بأنَّه: " اكتساب لفظةٍ من لفظةٍ أُخرى أو حرف من حرفٍ آخر في نفس الكلمة حرفًا، أو حركة إعرابية أو بنائية أو لفظة كاملة

---

[1]– الأعلم الشنتمري، شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حنَّا نصر الحِتِّي، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1414هـ/1993م، ص44.

[2]– ينظر: العسكري، كتاب الصناعتين، ص 413.

[3]– السيوطي، الأشباه والنظائر في النَّحو، ج2، ص17.

[4]– العُكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص257–258.

[5]– ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص788.

[6]– التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص556.

كما في الإتِّباع، أو حذفُ حرفٍ، أو إدغامُ حرف بحرفٍ آخر، أو همزُ حرفِ مدٍّ، أو إمالة الألف نحو الياء، أو تأنيث ما حقَّه التذكير أو العكس، وذلك كلُّه لأجل المُجاورة"[1].

أمَّا "**محمد سمير نجيب اللَّبدي**" فعرَّفه، بقوله:" ظاهرة إعرابية تقتضي خروج الاسم المعرب عمَّا يجب له من حركة أو تحريك موافقة لما يجاوره من الكلمات أو الحروف"[2].

2- موقف النُّحاة من الحمل على الجوار:

لعله من نافلة القول أن نُشير إلى أنَّ النُّحاة لم يتَّفقوا على جلِّ القضايا النَّحوية، فهناك قضايا كثيرة اختلف حولها النُّحاة وانقسموا فيها إلى مذاهب عُرفت فيما بعد بالمدارس النَّحوية، وقد أُلِّف في ذلك الكثير من المؤلَّفات.

ومع كثرة القضايا الخلافية التي جاءت في كتب النَّحو، كان لابدَّ من الإشارة إلى أنَّ هذه القضايا هي قضايا فرعية وثانوية، بعيدة كلَّ البُعد عن مركزية القواعد العامة للنَّحو العربي، أمَّا أركان النَّحو الهامة – وهي شيء في غاية الأهمية- فلم يختلفوا فيها، حتى بين أهم مدرستين نحويتين، وهما مدرستا البصرة والكوفة، ولذا فإنَّه" ينبغي أن يستقرَّ في الأذهان أنَّ المدرسة الكوفية لا تُباين المدرسة البصرية في الأركان العامة للنَّحو"[3].

---

[1]– أحمد حسن خليل عوض، الحمل على الجوار في اللغة العربية، رسالة ماجستير(مخطوطة)، إشراف: أحمد خالد بَابَكَرْ، كلية الدراسات العليا، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، 1996م، ص4.

[2]– محمد سمير نجيب اللُّبدي، معجم المصطلحات النَّحوية والصرفية، ص58.

[3]– أحمد حسن خليل عوض، الحمل على الجوار في اللغة العربية، ص19.

وبناءً عليه فإنَّه يمكن اعتبار "الحمل على الجوار" من القضايا التي دار جدال حولها بين النَّحويين، فهو ليس ركنًا عامًا تنبثق عنه الأصول والقواعد. وللنَّحويين في "الحمل على الجوار" اتِّجاهين[1]:

الاتِّجاه الأوَّل: ينكر أصحاب هذا الاتِّجاه" الحمل على الجوار" ويمثله كل من "**السيرافي**"(ت368هـ) و"**ابن جني**"، فالسيرافي- مثلاً- كان يحمل كلَّ ما جاء من هذه المسألة على حذف المضاف، فتقدير الكلام في قول العرب:" هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ" هو: هذا جحرُ ضبٍّ خرب الجُحرِ"، جاء في "خزانة الأدب":" وقال "السيرافي": ورأيتُ بعض نحويِّي البصريين قال في: هذا جُحرُ ضبٍّ خرب، قولاً شرحته وقوَّيته بما احتمله من التقوية، والذي قاله النَّحوي أنَّ معناه:" هذا جُحرُ ضبٍّ خربِ الجحرِ"، والذي يقوِّيه أنَّا إذا قُلنا: خرب الجحر فهو من باب حسن الوجه، وفي خرب ضمير الجحر مرفوع، لأنَّ التقدير: كان خرب جحره، ومثله ممَّا قاله العرب: مررتُ برجلٍ حسن الأبوين لا قبيحين، والتقدير: لا قبيح الأبوين وأصله لا قبيح أبواه، ثمَّ جَعلَ في قبيح ضمير الأبوين فثنى لذلك، وأُخرى على الأول فخفض، واكتفي بضمير الأبوين ولم يُعد ظاهرها لما تقدَّم من الذكر"[2].

على أنَّ هذا النعت من باب النعت السببي لا الحقيقي، والأصل عند "السيرافي":" هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ الجُحرُ منه"، بتنوين خرب ورفع الجحر، ثمَّ حُذف الضمير للعمل به، وحُوِّل الإسناد إلى ضمير الضب، وخفض الجحر كما تقول: مررت برجلٍ حسن الوجه بالإضافة، والأصل حسنٍ الوجه منه، ثمَّ أتى بضمير الجحر مكانه لتقدُّم ذكره فاستتر[3].

---

[1]- ينظر: عبد الفتاح الحموز، انزياح اللِّسان العربي الفصيح والمعنى، دار عمار للنشر والتوزيع،(د، ط)، عمان، الأردن، 1428هـ/2008م، ص92 وما بعدها.

[2]- البغدادي، خزانة الأدب، ج5، ص88- 89.

[3]- ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص790.

أمَّا "**ابن جني**" فإنَّه يعتبر "الحمل على الجوار" من الشاذ الذي لا ينبغي أن يُصار إليه، واعتبره غلط من العرب، وهو خلاف الإجماع، قال:" فممَّا جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بُدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت، ما رأيته أنا في قولهم: هذا جحر ضبٍّ خرب، فهذا يتناوله آخرٌ عن أوَّلٍ، وتالٍ عن ماضٍ على أنَّه غلط من العرب، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه، وأنَّه من الشاذ الذي لا يُحمل عليه، ولا يجوز ردُّ غيره إليه، وأمَّا أنا فعندي أنَّ في القرآن مثل هذا الموضع نَيِّفًا على ألف موضع، وذلك أنَّه على حذف المضاف لا غير، فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغَ وسلِسَ، وشاع وقُبِلَ، وتلخيص ذلك أنَّ أصله: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ جحرُه، فَيُجرَى" خرب" وصفًا على ضبٍّ وإن كان في الحقيقة للجر"[1].

وتجدرُ الإشارة إلى أنَّه جاء في هامش كتاب" الخصائص" قول المحقِّق:" محمد على النَّجار":" أورد "السيرافي" هذا الرأي وعزاه لبعض النَّحويين، فهل يعني ابن جني؟ وكانت وفاة "السيرافي" سنة(368هـ)، ووفاة "ابن جني" سنة(392هـ) و"السيرافي" في درجة "أبي علي" أستاذ "ابن جني"، وعلى كلٍّ حال فقد تعاصرَ"ابن جني" و"السيرافي" دهرًا، فلا ضيرَ أن يكون رأي " ابن جني" عُرِف في حياة "السيرافي"، واستحقَّ منه العناية لذكره، وبهذا يتمُّ "لابن جني" دعواه انفراده بهذا الرأي، وأنَّه لم يُسبق به، وهاكَ عبارة "السيرافي": ورأيتُ بعض النَّحويين قال في:" هذا جحرُ ضبٍّ خرب" قولاً شرحتُه وقوَّيته بما يحتمله"[2].

ويبدو من كلام المحقِّق أنَّه رأي"**ابن جني**" وتابعه فيه "**السيرافي**" مؤيِّدًا له، مقوِّيًا من حجته، لكن قوليهما– السيرافي وابن جني– لم يحضيَا بالقبول والترحاب لدى "أبي حيان" و"ابن هشام"، قال "**أبو حيان**":" ومذهبهما خطأ من غير ما وجه؛ لأنَّه يلزم أن يكون الجحر مخصَّصًا بالضب، والضب مخصَّص بخراب الجحر المخصَّص

---

[1]– ابن جني، الخصائص، ج1، ص191–192. أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج4، ص1914.

[2] – المصدر نفسه، ج1، ص191.

بالإضافة إلى الضب، فتخصيص كلٍّ منهما مُتوقف على صاحبه وهو فاسدٌ، ولا يُوجد ذلك في كلام العرب؛ أعني لا يوجد" مررت بوجه رجلٍ حسن الوجه، ولأنَّه من حيثُ أجرى" الخرب" صفة على" الضَّب" لزم إبراز الضمير لئلا يلتبس، ولأنَّ معمول هذه الصفة لا يتصرف فيه بالحذف لضعف عملها[...] ألا ترى أنَّه لا يصحُّ عندنا:" مررتُ برجلٍ حائضِ البنتِ؛ لأنَّ الحيض لا يكون للرجل، وكذلك" الخرب" لا يكون" للضَّب""[1].

وقال "**ابن هشام**":" ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة من غير(مَنْ) هي له، وذلك لا يجوز عند البصريين، وإن أَمن اللُّبس، وقول السيرافي: إنَّ هذا مثل" مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواهُ لا قاعدين" مردود؛ لأنَّ ذلك إنَّما يجوز في الوصف الثاني دون الأول"[2].

ومعنى قول "ابن هشام" أنّ قياس" خرب" من قولهم: هذا جحرُ ضبٍّ خرب على " قاعدين" يعدُ قياسًا مع الفارق، وذلك لأنَّ " خرب" ليس وصفًا ثانيًا مثل" قاعدين" والذي جرى عليه الإضمار والحذف والجر على الجوار إنَّما هو الوصف الثاني متمثِّلاً في" قاعدين".

ولئن كان يُفهم من كلام "**ابن جني**"- سالف الذكر- أنَّه منكر" للحمل على الجوار"- كما يرى بعض النُّحاة والدارسين المحدثين- فإنَّ له كلامًا آخر يُفهم منه أنَّه يقرُّ "بالحمل على الجوار"، بل قد أفرد له بابًا في كتابه" المنصف" سمَّاه " إذا جاور الشيء الشيء دخل في كثير من أحكامه"، قال فيه:" ويدللك على أنَّ الشيء إذا جاور الشيء دخل في كثير من أحكامه لأجل المجاورة [...] وقد دعاهم قُربُ الجوار إلى أنْ قالوا: هذا جحر ضبٍّ خربٍ، جرُّوا الخرب وهو صفة للأوَّل"[3].

---

[1]- البغدادي، خزانة الأدب، ج5، ص89-90.

[2]- ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص790. البغدادي، خزانة الأدب، ج5، ص90.

[3]- ابن جني، المنصف، ج2، ص2.

كذلك أفرد له بابًا في كتاب "الخصائص" سمَّاه " باب الجوار" قال فيه:" وذلك في كلامهم على ضربين: أحدهما: تجاور ألفاظ، والآخر تجاور الأحوال"[1].

وبالعودة إلى قوله:" فممَّا جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بُدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت، ما رأيته أنا في قولهم: هذا جحر ضبٍّ خرب".

أفلا تدلُّ عبارة " فممَّا جاز خلاف الإجماع" هنا على جواز "الحمل على الجوار"؟ فإن كان يريد بالإجماع إجماع النُّحاة، أو العرب فهو نفسه قال:" وأمَّا الجوار في المنفصل فنحو ما ذهب الكافَّة إليه في قولهم: هذا جُحر ضبٍّ خربٍ"[2].

ومن المنكرين أيضًا "للحمل على الجوار" "**الزجاج**" الذي قال:" وقال بعضُ أهل اللغة: هو جر على الجوار، فأمَّا الخفض على الجوار فلا يكون في كلمات الله"[3].

ومن المنكرين لهذه لمسألة "**أبو جعفر النحاس**" الذي قال:" لا يجوز أن يُعرب شيء على الجوار في كتاب الله عزَّ وجلَّ ولا في شيء من الكلام، وإنَّما الجوار غلط وقع في شيء شاذ وهو قولهم: هذا جُحر ضبٍّ خرب، والدليل على أنَّه غلط قول العرب في التثنية: هذان جحرَا ضبٍّ خربان، وإنَّما هذا بمنزلة الإقواء"[4]. وأضاف قائلاً:" ولا يُحمل شيء من كتاب الله عزَّ وجلَّ على هذا، ولا يكون بأفصح اللُّغات وأصحِّها"[5]. وقال في موضعٍ آخر:" وهذا القول غلط عظيم؛ لأنَّ الجوار لا يجوز في الكلام أن يُقاس عليه، وإنَّما غلطٌ ونظيره الإقواء"[6].

---

[1]– ابن جني، الخصائص، ج3، ص218.

[2]– المصدر نفسه، ج3، ص220.

[3]– الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص153.

[4]– ابن النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص307.

[5]– المصدر نفسه، ج1، ص307.

[6]– المصدر نفسه، ج2، ص9.

وقال :" فلا يجوز مثل هذا في كلامٍ ولا لشاعرٍ نعرفه فكيف يجوز في كتاب الله جلَّ وعزَّ "[1]. وقال أيضا:" والجوار لا يقع في القرآن ولا في كلام فصيح، وهو عند رؤساء النَّحويين غلطٌ ممن قاله من العرب"[2].

والأمر نفسه نجده عند "**القيسي**"الذي قال في تفسيره لقوله تعالى:﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ ٦﴾[المائدة،الآية: 06]:" وقال الأخفش وأبو عبيدة: الخفض فيه على الجوار والمعنى الغسلُ، وهو بعيد لا يحمل القرآن عليه"[3].

و"الحمل على الجوار" عند "**ابن الأنباري**" من الشاذ الذي لا يُصار إليه، قال:" وإن كانت الرواية التي ذكرتم صحيحةً وأنَّه مجرور على الجوار، إلا أنَّه لا حجة فيه؛ لأنَّ الحمل على الجوار من الشاذ الذي لا يُعرج عليه[...] وقولهم:" جُحرُ ضبٍّ خرب" محمولٌ على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته، ولا يُقاس عليه؛ لأنَّه ليس كلُّ ما حُكي عنهم يُقاس عليه، ألا ترى أنَّ "اللِّحياني" حكى أنَّ من العرب من يجزمك "بلن" وينصب "بلم" إلى غير ذلك من الشواذ التي لا يُلتفت إليها ولا يُقاس عليها، فكذلك ها هنا"[4].

ومنهم أيضًا "**الرازي**"(ت606هـ) الذي قال في معرض تفسيره لقوله تعالى:﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ ٢١٧﴾[البقرة، الآية: 217]:" لِمَ لا يجوز أن يُقال: هذا كسرٌ على الجوار كما في قوله:" جحرُ ضبٍّ خرب"[...] قلنا: هذا باطلٌ من وجوه: الأول: أنَّ الكسر على الجوار معدود في اللَّحن، وثانيهما: أنَّ الكسر إنَّما يُصار إليه حيث يحصل الأمن من الإلتباس، كما في قوله:" جحر ضبٍّ خرب"، فإنَّ من المعلوم

---

[1]– ابن النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص367.

[2]– المصدر نفسه، ج4، ص252.

[3]– القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج1، ص220.

[4]– ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص503.

بالضرورة أنَّ الخرب لا يكون نعتًا للضَّب لا للجحر، وفي هذه الآية الأمن من الإلتباس غيرُ حاصلٍ"[1].

ولمَّا كان "الحمل على الجوار" لغةً لبعض العرب فنحن لا نتحسَّس من أن يرد شيء من ذلك في كلام الله تعالى وهو المثل الأعلى للغة العربية، لذا نتفق مع الباحث" حنا حداد" الذي قال:" مادمنا نؤمن أنَّ القرآن العظيم نزل بلغة العرب، موافقًا لما فاهوا به وجرت ألسنتهم عليه، فما الضير بعد هذا في أن نعُدَّ بعض قراءاته جاءت مطابقة للذين فاهوا به، وتمثيلاً لما جرات ألسنتهم عليه"[2].

الاتِّجاه الثاني: وهو اتِّجاه المجيزين "للحمل على الجوار" وأبرز من يمثله" الخليل بن أحمد الفراهيدي" وتلميذه "سيبويه"، قال "**الخليل**":" قولهم: مررت برجُلٍ عجوزٍ أمه[...] خفضت "عجوز" وليس من نعت"الرجل" إلاَّ أنَّه لما كان من نعت الأم خفضته على القرب والجوار"[3].

فقد تأثرت كلمة "عجوز" في هذا القول بما قبلها ليحدث الانسجام الصوتي بينهما، وذلك بسبب علاقة المجاورة، مع أنَّها ليست صفة له، وهذا ما دفع بعض الباحثين إلى اعتبار كلمة مثل "عجوز" ليس من النعت في شيء، يقول" مهدي المخزومي":" ويبدو واضحًا أنَّ حمل مثل هذا على النعت تكلُّف وتمحُّل؛ لأنَّه لم يكن صفة لما قبله في المعنى، وإنَّما كان صفة لما بعده، فلا وجه لتسميته بالتابع، والذي دعا النُّحاة إلى

---

[1]– الرازي(فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التميمي ت606هـ)، مفاتيح الغيب، الشهير بالتفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، ط3، بيروت، لبنان، 1420هـ/2000م، ج11، ص305.

[2]– حنا جميل حداد، الحمل على الجوار بين القبول بين القبول والاعتراض، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الأدب واللغويات، مج10، ع2، 1992م، ص236. نقلاً عن: حسين علي فرحات العقيلي، الجملة العربية في دراسات المحدثين، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2012م، ص241.

[3]– الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب الجمل في النَّحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 1405هـ/1985م، ص173.

تسميته نعتًا، وهو ما لاحظوه من اتفاق بين إعرابه، وإعراب ما قبله، أمَّا المعنى فلم يعبئوا به"[1].

وأضاف قائلاً:" الحقُّ أنَّ مثل قولنا:" زارني رجلٌ كريمٌ خُلُقُهُ" ليس من النعت في شيء، وأنَّ الاتِّفاق في الإعراب لم يقم على أساس من كونه نعتًا تابعًا لما قبله؛ لأنَّه ليس صفة له، ولكنَّه يقوم على أساس من الإتِّباع للمجاورة وما تقتضيه موسيقى الكلام من انسجام في الحركات"[2].

فكل ما أطلق عليه نعتًا تأثر بما قبله من النَّاحية اللَّفظية، أي الإيقاع الموسيقي بسبب قرب الجوار، مع أنَّه في الحقيقة يقع صفة لما بعده، وقد أدرك النُّحاة هذه الحقيقة، ولهذا أطلقوا عليه اسم النعت السببي لارتباطه بما قبله.

فشرطُ تأثر الكلمة بما قبلها أن تأتي صفة لما بعدها، وأنْ تُطابق ما قبلها في الحالة؛ أي: التعريف أو التنكير، أمَّا إذا جاءت الكلمة اسما فلا تتأثر بما قبلها من الناحية الإعرابية[3].

ووَّجه الباحث "**إبراهيم السامرائي**" هذه المسألة على أساس العلاقة الشَّكليَّة أو كما يسميها(المشاكلة)، قال:" وبعد، فهل لي أن أقول بهذه (المشاكلة) فأجري عليها قوله تعالى:﴿رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا﴾[النساء، الآية: 75]، وهو القول بـ"الجوار" على رأي الأقدمين من علماء العربية، واحتساب الجرِّ للمشاكلة ابتعادًا من (السببي)[...] وقد ينبري غيرُ واحدٍ من الدارسين فيردُّ عليَّ قولي هذا بالمشاكلة أو مراعاة (الشكل) ملتزمين بقول النُّحاة في(النعت السببي). وما أريد أن أُفسد على كلِّ

---

[1]– مهدي المخزومي، في النَّحو العربي قواعد وتطبيق، دار الرائد العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1986م، ص188.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]– فكري محمد سليمان، أثر الجوار في المستويات اللُّغوية، مجلة علوم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مج7، ع2، 2004م، ص48.

رادٍ عليَّ قولي، ولكنِّي أقول: إنَّ المشاكلة بسبب الجوار تصرفنا عن افتعال شيء يقوم على أساس فاسدٍ، وهو إذا كان النعتُ لمنعوتٍ معروف فكيف يكون إعرابه مبطلاً لهذه العلاقة النَّحويَّة؟"[1].

ويبدو من كلامه هذا أنَّه يعدُّ ما يسمَّى نعتا سببيا، نعتا حقيقيا لما بعده في المعنى، وأنَّ مطابقته لما قبله في الإعراب لا تمنعُ هذه الحقيقة اللُّغوية؛ لأنَّ هذه المطابقة هي مشاكلة لفظية جرت على ألسنة المعربين، فهي من ملاك العربية؛ لذلك لا يُمكن ردُّها ولا تعدُّ خطأ، وعليه لا يصحُّ أن يُقال في جملة نحو:" مررتُ بزيدٍ الشَّقيِّ أبُوه" أنَّ الجرَّ في كلمة "الشَّقيَّ" خطأ، والصواب الرَّفع، بل الجرّ هنا نوع من المشاكلة اللَّفظية التي تتخطَّى حدود الإسناد[2].

أمَّا "**سيبويه**" فقال:" وممَّا جرى نعتًا على غير وجهِ الكلام:" هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ"، فالوجه الرَّفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس؛ لأنَّ "الخرب" نعتٌ "للجحر" والجحرُ رفعٌ ، ولكن بعض العرب يجُرُّه وليس بنعت"للضبِّ"، ولكنَّه نعتٌ للذي أُضيف إلى الضَّب فجرُّوه لأنَّه نكرة كالضَّب، ولأنَّه في موضعٍ يقعُ فيه نعتٌ " الضَّب"، ولأنَّه صار هو و" الضَّب" بمنزلة الواحد، ألاَ ترى أنَّك تقول: هذا حبُّ رُمَّانٍ، فإذا كان لك قلت: هذا حبُّ رُمَّاني، فأضفت الرُّمان إليك، وليس لك الرُّمان إنَّما لك الحبُّ، ومثل ذلك: هذه ثلاثةُ أثوابِكَ، فكذلك يقعُ على جحر ضبٍّ ما يقع على حبِّ رمانٍ، تقول: هذا جحرُ ضبِّي، وليس لك الضَّبُّ، إنَّما لك جحرُ ضبٍّ فلم يَمنعك ذلك من أن قلت جِحُرُ ضبِّي، والجحرُ والضَّبُّ بمنزلة اسم مفرد، فانجرَّ الخربُ على الضَّبِّ

---

[1]– إبراهيم السامرائي، مشاكلة اللَّفظ والنظر إلى المعنى، مجلة الضاد، تصدر عن الهيئة العليا للعناية باللغة العربية، العراق، ج1، 1988م، ص24.

[2]– ينظر: حسين علي فرحات العقيلي، الجملة العربية في دراسات المحدثين، ص238.

كما أَضفتَ الجحرَ إليك مع إضافة الضَّب، ومع هذا أنَّهم أتبعوا الجرَّ الجرَّ كما أتبعوا الكسر الكسرَ، نحو قولهم: بهم وبِدارهم، وما أشبه هذا"[1].

وقال في موضعٍ آخر:" وقد حملهم قُربُ الجوار على أن جرُّوا هذا جحر ضبٍّ خرب" ونحوع، فكيف ما يصحُّ معناه"[2].

فقد علل "**سيبويه**" جرَّ كلمة" خرب" بعلل ثلاث هي[3]:

أ- اتفاقها في حالة التنكير مع ما قبلها.

ب- وقُعها في موضع الصفة لما قبلها.

ج- صيرورتها مع ما قبلها وحدة لغوية واحدة في التنغيم الموسيقي عن طريق اتِّفاق حركة الكسرة بينهما.

كما يعدُّ "**العكبُري**" أوسعُ حديثًا وأكثرُ استقصاءً لمسألة "الحمل على الجوار" بعد "**ابن جني**"، ولكنَّه يعد ممَّن أجازوا هذه المسألة في القرآن الكريم وكلام العرب شعره ونثره، قال:" وليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرته، فقد جاء في القرآن والشعر، فمن القرآن معطوف قوله تعالى:﴿وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾﴾[الواقعة، الآية: 22]على قراءة من جرَّ، وهو على قوله:﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ ﴿١٨﴾﴾[الواقعة، الآية: 18] والمعنى مختلف؛ إذ ليس المعنى: يطوفُ عليهم ولدانٌ مخلدون بحورٍ عينٍ، وقال الشاعر، وهو النابغة[4](الطويل):

لَمْ يَبْقَ إلاَّ أَسِيرُ غَيرُ مُنْفَلِتٍ أَو مُوثَّقٌ فِي حِبَالِ القِدِّ مَجْلُوبِ"[5].

---

[1]– سيبويه، الكتاب، ج1، ص436.

[2]– المصدر نفسه، ج1، ص67.

[3]– فكري محمد سليمان، أثر الجوار في المستويات اللُّغوية، ص45.

[4]– ديوان النابغة، ص52. والبيت في الديوان كما يلي:

لَمْ يَبقَ غيرُ طَرِيدٍ غَيرِ مُنفَلِتٍ ومُوَثَّقٍ فِي حِبَالِ القِدِّ مَسْلُوبِ

[5]– العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج2، ص422.

فالعرب تقول:" طافوا بأكوابٍ وأباريقَ، وأتوا بلحمٍ" فالفاكهة كاللَّحم والحور لا يُطاف بها، فقدِّر محذوف تقديره:" ويؤتون بلحم طيرٍ"، فحُمل اللَّفظ على ما قبله في الإعراب دون المعنى. أمَّا الشاهد في بيت "النابغة" فهو قوله": مَجلُبِ" بالجر حملاً على القدِّ، وكان حقَّه الرَّفع.

وينتهي "**العكبري**" من حديثه عن مسألة" الحمل على الجوار" بالدعوة إلى القياس عليه، قال:" وقد جعل النَّحويون له بابًا ورتَّبوا عليه مسائل، ثمَّ أصَّلوه بقولهم: جحرُ ضبٍّ خربٍ، اختلفوا في جواز جرِّ التثنية والجمع؛ فأجاز فأجاز الإتِّباع فيهما جماعة من حُذَّاقهم قياسًا على المفرد المسموع، ولو كان لا وَجهَ له في القياس بحالٍ لاقتصروا فيه على المسموع فقط"[1].

ومن الذين أجازوا "الحمل على الجوار" "**أبو زرعة**" الذي يعلق على قوله تعالى:﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ ۝٦﴾:" والصواب من القول ما عليه فقهاء الأمصار: أنَّ الغسلَ هو الواجب نحو: الرجلين، ويجوز أنْ يكون قوله:﴿وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾[بالخفض حملت على العامل الأقرب للجوار، وهي في المعنى للأول. قال "الفراء": وقد يُعطفُ بالاسم على الاسم ومعناه يختلف، كما قال عزَّ وجلَّ :﴿يَطُوفُ عَلَيۡهِمۡ وِلۡدَٰنٞ مُّخَلَّدُونَ ۝١٧ بِأَكۡوَابٖ وَأَبَارِيقَ وَكَأۡسٖ مِّن مَّعِينٖ ۝١٨﴾[الواقعة، الآية: 17-18]، ثمَّ قال:﴿وَحُورٌ عِينٞ﴾ وهنَّ لا يُطافُ بهن على أزواجهن"[2].

فكثير ما يلجأ النُّحاة إلى "الحمل على الجوار"" **فابن يعيش**"- مثلاً- جعله حجة دامغة على إعمال الثاني في" باب التنازع"، قال:" وحجة البصريين في ترجيح إعمال الثاني أنَّه أقربُ إلى المعمول، وليس في إعماله تغيير المعنى، إذ لا فرق في المعنى بين إعمالِ الأوَّل والثاني، وتكتسب به رعاية جانبِ القربِ وحُرمة المُجاوَرة، وممَّا يدلُّ

---

[1]- العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج2، ص423.

[2]- أبو زرعة، حجة القراءات، ص223.

على رعايتهم جانب القرب والمُجاورة أنَّهم قالوا:" جحرُ ضبٍّ خربٍ "و" ماءُ شنٍّ باردٍ"، فأتبعوا إعرابَ ما قبلها، وإن لم يكن المعنى عليه؛ ألا ترى أنَّ النصب لا يوصف بالخراب والشنَّ لا يوصف بالبرودة، وإنَّما هما من صفات الجحر والماء، ومن الدليل على مراعاة القرب والمجاورة، قولهم:" خشَّنتُ بصَدره وصدرِ زيدٍ"، فأجازوا في المعطوف وجهين: أجودهما الخفض ههنا حملاً على الباء، وإن كانت زائدة في حكم الساقط للقرب والمجاورة، وكان إعمالُ الثاني فيما نحنُ بصدده أولى للقرب والمجاورة، والمعنى فيهما واحدٌ"[1].

فمن القواعد المتعارف عليه بين كثيرٍ من النَّحويين أنَّ الشيء قد يُعطى حكم ما يُجاوره، وإن كان المعنى على خلاف ذلك، وقد نقل "**ابن هشام**" عن "**أبي علي الفارسي**" مقولته الشهيرة:" قد يُؤخَذُ الجارُ بجرمِ الجارِ"[2] كما جاء في كلمة(مُزمَّل) الواردة في قول امرئ القيس[3](الطويل):

كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَانِينَ وَبْلِهِ كَبِيْرُ أَنَاسٍ فِي بِجَادِ مُزَمَّلِ

وقد اختلف النَّحويون حول علة خفض لفظة(مُزَمَّلِ) في هذا البيت على أقوالٍ منها[4]:

القول الأوَّل: يذهب أصحابه إلى أنَّ(مُزَمَّلِ) مخفوظة على المجاورة لـ(بِجَادِ) على الرغم من كونه صفة لـ(كبيرُ) المرفوع على الخبرية للناسخ المتقدِّم في صدر البيت(كأنَّ).

---

[1]– ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص211.

[2]– ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص 790. السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج2، ص13.

[3]– ديوانه، ص25.

[4]– ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، قضايا الخلاف النَّحوي في معلقة امرئ القيس، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، القاهرة، 1430هـ/2009م، ص78 وما بعدها.

وهذا الرأي هو رأي جمهور النُّحاة؛ لأنَّهم يقولون: إنَّها في المعنى صفة لـ(كبيرُ) المرفوع، ولا يُمكن أن تكون صفة لـ(بِجادِ)، لعدم استقامة المعنى؛ حيث إنَّ الشاعر شبَّه جبل ثبير– وفي رواية أخرى للبيت جبل(أبان) – وقد غطَّه الماء والغُثاء الذي أحاط به إلاَّ رأسه بشيخ مزمَّل؛ أي:" ملفَّف في كساءٍ مخطط"[1]، ولكنَّه خُفض لمجاورته للمخفوض(بِجادِ)، وهذا ما يُطلق عليه(الخفض على الجوار أو الحمل على الجوار). ونظيرُ ذلك قول الحطيئة[2](الوافر):

فَإِيَّاكُمْ وَحَيَّةَ بَطْنِ وَادٍ هَمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسَيِّ

فلفظة(هموزِ) صفة لـ(حيَّة) وكان حقها النَّصب، إلاَّ أنَّ الشاعر راعى هنا حُرمة الجوار مع (بطنِ وادٍ)، وفَضَّل التشاكل اللَّفظي بين المتجاورين" وادٍ" و"هموزِ" فنطق الكلمة مجرورة ليحدث نوعًا من الانسجام بينهما؛ لأنَّ النصب لا يكسر البيت، وإنَّما اختار الجرَّ هنا مراعاةً لقرب الجوار، ورغبةً في تحقيق التوافق بين المتجاورين.

وقد اختلف المضاف والمضاف إليه تذكيرًا وتأنيثًا، فـ(حيَّة) مؤنَّث، وما بعدها مذكر، وقيل: إنَّ الحيَّة مذكر ودخلته التَّاء؛ لأنَّه واحد من جنس مثل بطة ودجاجة،

---

[1]–" نقله الخطيب التبريزي" عن أبي نصر، ونُقل عن "أبي حنيفة الدينوري" في كتاب النبات: حيثُ شبَّه ثبيرًا برجل مزمَّلِ بالثياب؛ لأنَّ المطرلما سحَّ ستره. ينظر: الخطيب التبريزي، شرح القصائد العشر، تحقيق: فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط4، بيروت، لبنان، 1400هـ/1980م، ص90. وعلَّق "المبرد" على هذا البيت قائلاً:" وقوله: كبيرُ أُناسٍ في بِجادِ مزمَّل، يُريد: مُزمَّلاً بثيابِه، قال الله تعالى:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُزَّمِّلُ ۝١ قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ۝٢﴾[المزمل، الآية: 1–2]، وهو المتزمَّل والتاء مدغمة في الزاي، وإنَّما وصف امرئ القيس الغيث، فقال قومٌ: أراد أنَّ المطر قد خنق الجبل فصار له كاللِّباس على الشيخ المتزَّمَّل، وقال آخرون: إنَّما أراد ما كساه المطر من خُضرة النبت، وكلاهما حسنٌ، ذكر الودق؛ لأنَّ تلك الخضرة من عمله". المبرد، الكامل في اللغة والأدب، ج2، ص68.

[2]– ديوان الحطيئة، المكتبة الثقافية،(د، ط)، بيروت،(د، ت)، ص139.

وذُكِر أنَّه روي عن العرب: رأيتُ حيًّا على حيَّة؛ أي: ذكرًا على أُنثى، ورُوي عنهم أيضًا: فلانٌ حيَّة، أي ذكر[1].

وقد أفرد "**الفراء**" لهذا النوع من الأسماء الذي يستعمل للمذكر والمؤنَّث بابًا في كتابه (المذكر والمؤنَث) قال:" ثمَّ يأتي نوعٌ آخر من الجمع، مثل: الشاء، والبقر، والحصى، فهذا اسم موضوعٌ، فإذا أرادت العرب إفراد واحدة قالوا: "شاة" للذكر والأنثى، لم ترد بالهاء ههنا التأنيث المحض، إنَّما أرادوا الواحد، فكرهوا أنْ يقولوا:" عندي جراد"، وهم يريدون الواحد من الجراد، لأنَّهم لو فعلوا ذلك لم يعرف واحد من جمع، فجعلت الهاء دليلاً على الواحد، فهذا قياسٌ مطرد"[2].

ولعلَّ ما يعزِّز الموقف القائل بأنَّ (الحيَّة) تطلق على الذكر والأنثى في بيت الحطيئة ما سمعه "الفراء" عن "الكسائي" قال:" وسمعتُ" الكسائي يقول: سمعتُ كلَّ هذا النوع من العرب بطرح الهاء من ذكره إلاَّ قولهم:" رأَيتَ حيَّةٌ على حيَّةٍ"؛ فإنَّ الهاء لم تُطرح من ذكره، وذلك أنَّه لم يُقل :" حَيَّةٌ وحيٌّ كثير"، كما قيل:" بقرةٌ وبقرٌ كثير""[3].

أمَّا "**ابن الأنباري**" فقال معلِّقا عن بين "امرئ القيس":" والمزمَّل: نعتُ (الكبيرُ) في المعنى، أجراه على إعراب البجادِ للمجاورة، كما تقول العرب: هذا جُحرُ ضبٍّ خرب"،

---

[1]– ينظر: عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، ط1، الرياض، 1985م، ص387.

[2]– الفراء، المذكر والمؤنَّث، حقَّقه وقدَّم له وعلَّق عليه: رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، ط3،(د ، ت)، ص61.

[3]– المصدر نفسه، ص61– 62.

فيخفظون خربًا على المُجاورة للضبِّ، وهو في المعنى نعت للجحر، أنشدنا أبو شعيب الحَرَّاني، قال أنشدنا سلمة[1](الرجز):

كَأَنَّ نَسْجَ العَنْكَبُوتِ المرمَّلِ

خفض(المرمَّلِ) على الجوار للعنكبوت، وهو في المعنى نعت للنسجِ، وأنشد الفراء[2](البسيط):

كَأَنَّمَا ضَرَبَتْ قُدَّمَ أَعيُنِهَا قُطْنًا بِمُستَحْصِدِ الأَوْتَارِ مَحْلُوجِ

فخفض "محلوجًا" على الجوار" للمستحصد" وهو في المعنى نعت للقطن"[3].

القول الثاني: وهو قول "**أبي علي الفارسي**" وتلميذه" **ابن جني**"، ومن شايعهما، ويرى أصحابُ هذا الرأي أنَّ(المُزمَّلِ) صفة لـ(بِجَادِ) في الحقيقة وليس على المجاورة قال "**البغدادي**":" ولم يجعل أبو علي هذا البيت من باب الجرِّ على الجوار، بل جعل مزملاً صفة حقيقية لـ(بِجَادِ)، قال: لأنَّه أراد مزمَّل فيه ثمَّ حذف حرف الجرِّ، فارتفع الضمير واستتر في اسم المفعول"[4].

وقال "**ابن جني**":" وأمَّا قوله:

كَبِيْرُ أَنَاسٍ فِي بِجَادِ مُزَمَّلِ

---

[1]– البيت للعجاج ينظر: ديوانه، ص243، وهو من شواهد: سيبويه، الكتاب، ج1، ص437، وابن جني، الخصائص، ج3، ص222، 433. وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص495، 496. وعجزه هو:

عَلَى ذُرَى قُلَّامِهِ المُهَدَّلِ

[2]– البيت لذي الرمة في ديوانه، ص43. وينظر: الكتاب، ج1، ص437. الخصائص، ج3، ص221. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص495، 503. وينظر: تذكرة النُّحاة، ص610. خزانة الأدب، ج5، ص91.

[3]– الأنباري(أبو بكر محمد بن القاسم 328هـ)، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق وتعليق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط5، القاهرة،(د ، ت)، ص107. الأنباري، المذكر والمؤنث، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث،(د، ط)، القاهرة، 1401هـ/1981م، ج1، ص426-427.

[4]– البغدادي، خزانة الأدب، ج5، ص99.

فقد يكون أيضًا على هذا النَّحو من الجوار، فأمَّا عندنا نحن فإنَّه أراد:" مزَّمل فيه"، بحذف حرف الجر، فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول"[1].

القول الثالث: يرى أصحابه أنَّ"المزمَّل" خُفض لمجاورته " أُنَاسِ" تقديرًا، لا لـ"بِجَادِ" لتأخره عن" مُزَمَّل" في الرُّتبة؛ فالمُجاورة هنا مُلاصِقة مُلاصَقة تقديرية وليست حقيقية، وهذا الرأي أشار إليه "البغدادي" في "الخزانة"[2]، وحمل عليه بيت "امرئ القيس". و"البغدادي" بهذا يخالف شُرَّاح المعلقات ومن وافقهم "كابن هشام" في بعض تعاليقه؛ حيثُ يرى أنَّ المجاورة رتيبة كانت أو حُكَمية كافية[3].

القول الرَّابع: وهو ما ذهب إليه "**الخطيب التبريزي**" ونسبه لبعض البصريين، كما جاء في قوله:" وفي البيت وجهٌ آخرٌ، وهو أن يكون على قول من قال:" كُسِيتْ جُبَّةٌ زيدًا"، فيكون التقدير: في بجادِ مُزمَّلِهِ الكَسَاءُ، ثمَّ تحذَف كما تقول:" مررتُ برجلٍ مَكْسُوَّتِهِ جُبَّةٌ"، ثمَّ تكنى عن الجبَّة، فتقول: برجُلِ مكسوَّتِهِ، ثمَّ تُحذف الهاء في الشعر"[4].

ولم يقبل"**البغدادي**" هذا القول ورجَّح تخريج "**الفارسي**"، قال:" ولا يخفى تعسف هذا القول، وتخريج أبي علي أقرب من هذا"[5].

وحملاً على ما مرَّ فإنَّ "امرئ القيس" راعى القافية فأتى(بالمزمَّلِ) مكسور اللام وهو يعلم تمام العلم أنَّه صفة لـ(كبيرُ) المرفوع، وقد ساعده في خفضِه أنَّه فصل بينه وبين منعوته المتمثِّل في شبه الجملة(في بِجَادِ) فلمَّا باعد بينهما ضعُف تأثير العامل فيه، فأخذ حُكم المجاور على نحوِ ما أقرَّته العرب في قولها:" هذا جُحرُ ضبٍّ خرب"، وما أُجري مجراه، ويبدو كذلك وجاهة تفسير "الفارسي" وتلميذه"ابن جني" وحسن اجتهادهما

---

[1]– ابن جني، الخصائص، ج3، ص221.

[2]– ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ج5، ص98.

[3]– ينظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، قضايا الخلاف النَّحوي في معلقة امرئ القيس، ص83.

[4]– الخطيب التبريزي، شرح القصائد العشر، ص90. البغدادي، خزانة الأدب، ج5، ص99.

[5]– البغدادي، خزانة الأدب، ج5، ص99.

في أنَّ المُراد بـ(مزمَّلِ فيه) وأنَّه حذف حرف الجر فانفصل الضمير المستتر، على نحو ما نجده في قول العرب:" السمنُ منوان بدرهم"[1]، والمراد:" منوان منه".

3- أنواع الحمل على الجوار:

يرى "**ابن جني**" أنَّ "الحمل على الجوار" في كلام العرب على ضربين، قال في (باب الجوار):" وذلك في كلامهم على ضربين: أحدهما تجاورُ الألفاظ، والآخر تجاور الأحوال"[2].

1- تجاور الألفاظ: وينقسم بدوره إلى ضربين:

أ- **تجاور متَّصل:** ويقصد به التَّجاور في حروف اللَّفظة الواحدة المتصل بعضها ببعضٍ، فيكون في البناء اللَّفظي للكلمة، وليس في حركتها الإعرابية، وهو متصل بعلم الصرف، ومن أمثلته:

1- مجاورة العين للاَّم لجعلها في حكمها، وذلك كقولهم:" صُوَّمَ: صُيَّمَ" فشبَّهوا "صُوَّمَ" بـ"عُصيٍّ"، فقلبه بعضهم، وكقولهم:" جُوَّعَ: جُيَّعَ".

ومن ذلك أيضًا قول بعض العرب:" قِنْيَة وصِبْيَة وعِلْيَة ودِنْيَا وصِبْيَان"، والأصل في هذه الألفاظ:" قِنْوَة وصِبْوَة وعِلْوَة ودِنْوَا وصِبْوَان"؛ لأنَّها من ذوات الواو، ولم يُعتد بالساكن حاجزًا لضعفه، ونظير ذلك قولهم:" أُقتُلْ وأُدْخُلْ" فضمُّوا الهمزة لضمَّة العين ولم يعتدُّوا بالفاء حاجزًا لسكونها، فصارت الهمزة لذلك كأنَّها قبل العين المضمومة، فضُمَّت كراهةَ الخروج نت الكسر إلى الضمِّ[3].

---

[1]- ابن السراج، الأصول في النحو، ج2،ص302. العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص139. ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، 233، ج2، ص400. أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج3، ص1071، 1100، 1120. عبد المقصود محمد عبد المقصود، قضايا الخلاف النَّحوي في معلقة امرئ القيس، ص84. محمود عكاشة، الحمل على اللفظ والمعنى في القرآن الكريم في ضوء القياس على المشهور والنادر، ص194.

[2]- ابن جني، الخصائص، ج3، ص218.

[3]- ينظر: ابن جني، المنصف، ج2، ص2-6. وينظر: لينا علي محمود الجراح، الحمل والمحمول في النَّحو العربي، ص101.

وممَّا ورد من ذلك في كلام العرب قول الحادِرة[1](الكامل):

وَمُعَرَّضٍ تَغْلِي المَرَاجِلُ تَحْتَهُ بَادَرَتْ طَبْخَتَهُ لِرَهْطٍ جُيَّعِ

من هنا يتبيَّن مدى تأثير مُجاورة حرف لحرف آخر، فعين الكلمة تُجاور لامها، ونتيجة لذلك تتأثَّرُ العين كما تتأثَّر اللام، ففي قولهم:" صُيَّمَ بدلاً من صُوَّمَ"، قُلبت الواو ياءً حملاً على ما قبلها في قولهم:"عُصِيٍّ" بدلاً من "عُصُوٍّ"، فاللام هنا قُلبت ياءً، فالتأثير بين لام الكلمة وعينها، يرجع إلى قُربِ الجوار[2].

ونظير ذلك أيضًا قول الشاعر[3](الرجز):

لَولاَ الإِلَهُ مَا سَكَنَّا خَضَّمَا وَلاَ ظَلَلْنَا بِالمَشَائِي قُيَّمَا

أي: بلادَ" خَضَّمَ"، يعني: بلاد بني تميم.

2- إعطاء الواو المجاورة للضمّة، حكم الواو المضمومة بهمزها إذا تجاورتا، وذلك كماجاء في قول جرير[4](الوافر):

لَحَبَّ المُؤَقِدَانِ إِلَيَّ مُؤَسَى وَجَعْدَةُ إذا أَضَاءَهُمَا الوَقُودُ

فقوله:(المُؤَقِدَانِ) و(مُؤَسَى) بهمزِ الواو، نجد أنَّ هذا الهمز يرجع إلى تأثير الجوار بين "الميم" المضمومة و"الواو" التي بعدها، فقد أُعطيت "الواو" المجاورة للضمَّة حكم

---

[1]– المفضل الضَّبي، المفضليات، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط8، بيروت، لبنان،(د، ت)، ص219.

[2]– فكري محمد سليمان، أثر الجوار في المستويات اللُّغوية، ص12.

[3]– البيت بلا نسبة، وهو من شواهد ابن جني، الخصائص، ج3، ص219. وابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص101، 170.

[4]– جرير(حذيفة بن عطية بن الخطفي ت114هـ)، ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، ط3، دار المعارف، القاهرة، مصر،(د، ت)، ج2، ص288. والبيت في الديوان:

لَحَبَّ الوَاقِدَانِ إِلَيَّ مُؤَسَى وَجَعْدَةُ لو أَضَاءَهُمَا الوَقُودُ

والبيت في مغني اللبيب، ج2، ص790." أَحَبُّ المُؤْقِدِين إِلَيَّ مُؤَسَى".

"الواو" المضمومة" فهمزت كما قيل في وُجوه: أُجُوه، وفي وُقِّتَت: أُقِّتَت"[1]. ومعنى هذا أنَّ جوار الواو للميم المضمومة ساهم في همز الواو، والواو المضمومة تُهمزُ كما في "أُجُوه" عوضًا عن" وُجوه".

قال "**ابن جني**":" ألا ترى أنَّ ضمَّة الميم في (المُؤَقِدَانِ) و(مُؤَسَى) لمَّا جاورت الواو الساكنة صارت كأنَّها فيها، والواو إذا انضمَّت ضمًّا لازمًا هُمزت"[2]. وذلك" كما تهمزوها في أَدْؤُرٍ، والنَؤُور"[3].

3- نقل حركة الإعراب إلى الحرف الذي قبلها في حالة الوقف، يقول "**ابن جني**":" من العرب من يقول في الوقف:" هذا عَمُرْ وبَكُرْ"، و" مررتُ بِعَمِرْ وبَكِرْ"، فينقل حركة الراء إلى ما قبلها"[4]. وبرَّر ذلك بقوله:" ألا تراها لمَّا جاورت اللاَّم بكونها العين، صارت لذلك كأنَّها في اللام لم تفارقها. وكذلك أيضًا قولهم: شَابَّة ودَابَّة؛ صار فضلُ الاعتماد بالمدِّ في الألف كأنَّه نحريك للحرف الأوَّل المدَّغم، حتى كأنَّه لذلك لم يجمع بين ساكنين"[5].

فانتقال حركة الإعراب إلى الحرف السابق خاص بحالة "الوقف"، أمَّا في حالة "الوصل" فإنَّ الأمر يختلف، فيجب ثبات حركة الإعراب على لام الكلمة. وفي ذلك يقول "**ابن جني**":" ألا ترى أنَّ من قال من العرب في الوقف:" هذا بَكُرْ، ومررتُ ببكِرْ"، فنقل الضمَّة والكسرة إلى الكاف في الوقف، فإنَّه إذا وصل أُجري الأمر على

---

[1]- ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص94. ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص791.

[2]- ابن جني، الخصائص، ج3، ص149.

[3]- المصدر نفسه،ج3، ص219.

[4]- ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص94.

[5]- ابن جني، الخصائص، ج3، ص220.

حقيقته، فقال: هذا بَكْرٌ، ومررتُ ببكرٍ "[1]. على أنَّ من العرب من يُجري الوقف مُجرى الوصل، فيقول في الوقف:" هذا طَلْحَتْ، وعليهِ السلامُ والرْحمَتْ"[2].

ب: تجاوُر منفصل: سمَّاه "**ابن جني**"(الجوار في المنفصل)[3]، وهو المتعلِّق بالحركة الإعرابية للكلمة، وليس ببنائها الصرفي، ويقصد به:" أن يخرج الاسم التابع في حركته الإعرابية عن متبوعِه الحقيقي، ويأخذ حركة الاسم الذي تبعه بالمُجاورة"[4].

وذكر"**ابن جني**" أنَّ في" تجاور المنفصلين":" ماهو لاحقٌ بقبيل المنفصل الذي أُجرِيَ مُجرى المتَّصل في نحو قولهم: هَا اللهُ ذَا، أجروه في الادّغام مُجرى(دابَّة) و(شابَّة)، ومنه قراءة بعضهم:﴿فَلَا تَتَنَاجَوْا﴾[المجادلة، الآية:09]، و﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُوا۟ فِيهَا﴾[الأعراف، الآية:38] بإثبات الألف في(ذا) و(لا)"[5].

فالحرف المدَّغم الذي هو عبارة عن التَّاء والدَّال في(تتناجوا) و(ادَّاركوا) أُعطيا حكم الحركة في(ذا) و(لا) الذي هو السكون، والإدغام عبارة عن سكون وحركة فكان الحكم على جوار الحركة للحرف.

ومنه ما أنشده أبو زيد[6](الرجز):

مِن أَيِّ يَوْمَيَّ مِنَ المَوتِ أَفِرَّ أَيَومَ لَمْ يُقْدَرَ أَمْ يَومَ قُدِرْ

والأصل أن يُقال:" يُقْدَرْ" بالسكون المجاور، ثمَّ لمَّا تجاورت الهمزة المفتوحة والرَّاء الساكنة، وقد أجرت العرب الساكن المُجاور للمتحرِّك مُجرى المتحرِّك، والمتحرِّك مُجرى

---

[1]– ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص171.

[2]– المصدر نفسه، ج1، ص171.

[3]– ينظر: ابن جني، الخصائص، ج3، ص220.

[4]– محمد قاسم صالح، ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، الأردن، مج3، ع2، 1328هـ/2007م، ص123.

[5]– ابن جني، الخصائص، ج3، ص221.

[6]– البيت لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه. ينظر: علي بن أبي طالب(أبو الحسن علي بن أبي طالب)، ديوان الإمام علي بن أبي طالب– رضي الله عنه– اعتنى به: عبد الرحمن المصطفاوي، دار المعرفة،(د، ط)، بيروت، لبنان، 2003م، ص69.

الساكن إعطاءً للجار حكم مُجاوره وأبدلوا الهمزة المتحركة ألفًا كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة، وعليه يلزم- حينئذ- فتح ما قبلها إذ لا تقع الألف إلاَّ بعد فتحة، وعلى ذلك جاء قولهم:" المرأةُ والكماةُ ". والبعض يرى أنَّ(يُقْدَرَ) نصب بـ(لم) حملاً على(لن) على لغة قومٍ من العرب.

كما أنَّ هذا يعدُّ شاهدا على أنَّ الحركة إذا جاورت الساكن صارت كأنَّها قد حلَّته، وإذا كان ذلك فغيرُ مُنكرٍ أن يُعتقد في فتحة الهمزة من قوله:" أَيَومَ لَمْ يُقْدَرَ أَمْ يَومَ قُدِرْ" كأنَّها في الرَّء الساكنة قبلها للجزم؛ لأنَّها قد جاورتها، فيصير التقدير:" أَيَومَ لمْ يُقْدَرْ **أْمْ**"، فتسكن الهمزة، وقبلها الرَّاء مفتوحة، فتقلب الهمزة ألفًا للتخفيف، فيصير التقدير:" يُقْدَرَ **امْ**"، فتأتي الألف ساكنة وبعدها الميم ساكنة، فيلتقي ساكنان، فتحرَّك الألف لالتقائهما، فتنقلب همزة، وتفتحها لالتقائهما، وكان الفتح هنا حسنًا إتباعًا لفتحة الرَّاء كما تقول:" عضَّ ومصَّ يا فتى"، فتفتح الحرف لسكونه وسكون الأوَّل، ويحسن الفتح فيه إتباعًا لفتحة ما قبله، وذلك كما فتحوا لفظة" الآنَ" إتباعًا للألف التي قبله[1].

فمراحل التغيير بين حركة الراء وحركة الهمزة الهمزة عند "ابن جني" في البيت السابق مرَّت بالخطوات التَّالية[2]:

لَمْ يُقْدَرْ أَمْ ← لم يقْدَرَ أْمْ ← لم يقْدَرَ امْ ←لم يقدَرَ أْمْ ←لم يقْدَرَ أَمْ.

ويذهب بعض النَّحويين إلى أنَّ الفتح في" يُقْدَرَ" محمولٌ على حذف نون التوكيد الخفيفة، كحذفها في قراءة أبي جعفر المنصور[3] الشاذة:﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾[الشرح، الآية:01]، بفتح" نَشرَحَ" على حذف نون التوكيد الخفيفة، والتقدير:" ألم نشرَحَنْ"، فأبدل النون ألفًا مثلما أبدلت في قوله تعالى:﴿أَرَءَيْتَ إِن كَانَ عَلَى ٱلْهُدَىٰٓ ۝١١﴾[

---

[1]– ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص95. وينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج2، ص15.

[2]– فكري محمد سليمان، أثر الجوار في المستويات اللُّغوية، ص14.

[3]– ينظر: الزمخشري، تفسير الكشاف، ج30، ص1210. وينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج5، ص496. أبو حيان: تفسير البحر المحيط، ج8، ص483.

العلق، الآية:11]، ثمَّ حُذفت الألف تخفيفًا، وبقيت الفتحة دليلاً عليها، قال "أبو البقاء العكبري":" وقوله- تعالى-" نشرَحَ" يُقرأ بفتح الحاء؛ يريد:" نَشْرَحَنْ"، ثمَّ حذف نون التوكيد، وأبقى الفتحة دليلاً عليها"[1]. هذا وإنَّ المشهور عند النُّحاة هو جزم "الحاء"؛ لدخول الجازم عليه، وبه جمهور النُّحاة.

وقد طعن في هذه القراءة جماعة من النُّحاة، ووصفوها بالبعد والإنكار، قال "ابن جني":" الخليل بن أَسد النُوشِجَاني، قال: حدثنا أبو العباس العروضي، قال: سمعتُ "أبَا جعفر المنصور" يقرأ:" أَلَمْ نَشرَحَ لَكَ صَدرَكَ"، قال "ابن مجاهد": وهذا غيرُ جائزٍ أصلاً، وإنَّما ذكرته لتعرفه"[2].

وقال "**ابن عطية**":" وقرأ أبو جعفر المنصور" أَلَمْ نَشرَحَ" بنصب الحاء، على نحو قول طرفة[3](المنسرح):

اِضْرِبْ عَنْكَ الهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَونَسَ الفَرَسِ"[4].

حيثُ إنَّه أراد:" اِضْرِبَنْ".

وقال "**القرطبي**":" قال المَهدَوِي: وروي عن "أبي جعفر المنصور" أنَّه قرأ " أَلَمْ نَشرَحَ لَكَ صَدرَكَ" بفتح الحاء، وهو بعيد، وقد يؤوَّل على تقدير النون الخفيفة، ثمَّ أُبدِلَت النون ألفًا في الوقف، ثمَّ حُمل الوصل على الوقف ثمَّ حذفت الألف"[5].

وقد ردَّ الباحث" محمد أحمد عبد الرحمن الطيب" طعن النُّحاة على قراءة "أبي جعفر المنصور" هذه، وذلك لثلاثة أمورٍ هي[6]:

---

[1]– العكبري، إعراب القراءات الشواذ، دراسة وتحقيق: محمد السيِّد أحمد عزوز، عالم الكتب، ط1، بيروت، لبنان، 1417هـ/1996م، ج2، ص723.

[2]– ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج2، ص366.

[3]– ديوان طرفة بن العبد، دار الصادر،(د، ط)، بيروت، لبنان، 1980م، ص155.

[4]– ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج5، ص496.

[5]– القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج20، ص109.

[6]– محمد أحمد عبد الرحمن الطيب، آي القرآن المُشْكِلَة بين القرَّاء والنُّحاة، كلية الآداب،(د، ط)، أسيوط، مصر،(د، ت)، ص248- 259.

أولها: أنَّ لها وجهًا في العربية، إذ هي لغة قومٍ من العرب قد حكاها "اللِّحياني"[1] في نوادره، فإنَّهم ينصبون بـ(لم) ويجزمون بـ(لن) عكس المعروف وعند المعروف عند الناس، والدَّليل على ذلك السماع، فقد ورد نظمًا ونثرًا؛ فأمَّا النثر فمنه قراءة أبي جعفر المنصور – التي نحن بصددها– وهي خيرُ دليل على ذلك.

وأمَّا النَّظم، فمنه قول: عائشة بنت الأعجم[2]– الذي تمدح فيه المختار بن أبي عبيد الثقفي– وهو القائم بطلبِ ثأر الحسين بن علي– رضي الله عنهما–(البسط):

قَدْ كَانَ سَمْكُ سَمْكُ الهُدَى يَنْهَدُّ قَائِمُهُ حَتَّى أُتِيحَ لَهُ المُخْتَارُ فَانْعَمَدَا

فِي كُلِّ مَا هَمَّ أَمْضَى رَأْيَهُ قُدُمًا وَلَمْ يُشَاوِرَ فِي إِقْدَامِهِ أَحَدًا

محل الشاهد في قولها هذا هو:" يَشَاوِرَ"؛ حيثُ نصبت بـ"لَمْ" الفعل المضارع حملاً على" لَنْ" على لغة العرب.

ومنه أيضًا قول الأخطل[3](الطويل):

جَزَى اللهُ عَنِّيَ الأَعْوَرَينِ مَلاَمَةً وَفَرْوَةَ تَفْرَ الثَّوْرَةِ المُتَضَاجِمِ

حيثُ جرَّ(المُتَضَاجِمِ)؛ لأنَّها محمولة على جوار(الثَّوْرَةِ)، والقياس هو النَّصب؛ لأنَّه صفة لـ(تَفْرَ).

ثانيها: أنَّ التقارض[4] بين الألفاظ في الأحكام النَّحوية جائزٌ؛ والدليل على ذلك أيضًا السماع؛ فقد ورد نظمًا ونثرًا، كما في قوله تعالى:﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ

---

[1]– ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص503.

[2]– البيتان في: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج2، ص366. الهامش:4. وتفسير البحر المحيط، ج8، ص483. والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج11، ص45.

[3]– الأخطل(أبو مالك غياث بن غوث الثعلبي ت110هـ)، ديوان الأخطل، شرح: مجيد طراد، دار الجيل،(د، ط)، بيروت، لبنان، 1995م، ص457.

[4]– يقصدُ بالتقارض:" أنَّ كلَّ واحدٍ منهما يستعير من الآخر حكمًا هو أخصُّ به". ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص340. وينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج1، ص340. وعرَّفه البعض بقوله:"

وَلَتَعۡلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابٗا وَأَبۡقَىٰ ٧١﴾[طه، الآية:71]؛ أي:" على جذوع النَّخل"، وقوله جلَّ وعلا:﴿أَمۡ لَهُمۡ سُلَّمٞ يَسۡتَمِعُونَ فِيهِۖ فَلۡيَأۡتِ مُسۡتَمِعُهُم بِسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٍ ٣٨﴾[الطور، الآية:38]؛ أي:"عليه"، وقوله:﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلۡكِ سُلَيۡمَٰنَۖ ١٠٢﴾[البقرة، الآية:102]؛ أي:": في ملك سليمان".

ومن ذلك تقارض(مَنْ) و(فِي)؛ حيثُ حُملت(مَنْ) على معنى(فِي)، كما جاء في قوله تعالى:﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِ ٤٠﴾[فاطر، الآية:40]؛ أي: في الأرض، وما جاء في قوله أيضًا:﴿وَيَوۡمَ نَبۡعَثُ مِن كُلِّ أُمَّةٖ شَهِيدٗا ٨٤﴾[النحل، الآية:84]؛ أي: من كلِّ أمةٍ.

ومن ذلك ما جاء في قول الشاعر[1](الطويل):

أَبَيْتُمْ قُبُوْلَ السِّلْمَ مِنَّا فَكِدْتُم لَدَى الحَرْبِ أَنْ تُعْثُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ

الشاهد في البيت هو قوله:" فَكِدْتُم [...] أَنْ تُعْثُوا"؛ حيثُ جاء خبر(كاد) مقترنًا بـ(أَنْ) تشبيهًا بـ(عسى).

ولعلَّ ما يُعزِّز ذلك أيضًا، جواز إضمار(أَنْ) في خبرها، كما في قول الشاعر[2](الطويل):

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاحِدٍ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ

=أنْ يتبادلَ لفظان أهم صفاتهما، ويجري كل منهما مجرى الآخر عن طريق التضمين أو الحمل على المعنى". عبد الله أحمد جاد الكريم، المعنى والنَّحو، ص106.

[1]– البيت بلا نسبة، ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص461. وينظر: ابن هشام، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ص330.

[2]– نسبه سيبويه إلى" عامر بن جؤين"، ينظر: الكتاب، ج1، ص307. ونسبه ابن الأنباري إلى" عامر بن الطُّفيل"، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص457.

والشاهد فيه قوله:" بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ "؛ حيثُ حذف(أَنْ) وأبقى على عملها، وفيه إشعار باطراد اقتران خبر(كاد) بـ(أَنْ) تشبيهًا بـ(عسى)؛ لأنَّ العامل لا يُحذف ويبقى عمله إلاَّ إذا اطرد ثبوتُه، وقد حُمِلت(عسى) على معنى(كاد) في عدم اقتران خبرها بـ(أَنْ)، وذلك كقول الشاعر[1](الوافر):

عَسَى الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

الشاهد هنا هو قوله:" عَسَى الكَرْبُ [...] يَكُونُ وَرَاءَهُ "؛ حيثُ وقع خبر(عسى) فعلاً مضارعًا مجرَّدًا من(أن) المصدرية تشبيهًا لها بـ(كاد).

ومنه أيضًا قول الشاعر[2](الطويل):

وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالِ

ففي قوله:" فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالِ"؛ يريد:" مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْوَالِ"؛ فأوقع (في) موقع (مِنْ)، إلى غير ذلك من الألفاظ التي تدلُّ دلالة قاطعةً على جواز هذا التقارض في القرآن الكريم والكلام العربي الفصيح[3].

ثالثها: إثبات علم الرَّفع في حال الجزم على لغة قومٍ من العرب؛ والدَّليل على ذلك-أيضًا- ما جاء في السماع، فقد وردَ نظمًا ونثرًا؛ فأمَّا النثر- في القراءات القرآنية-؛ فمنه؛ قراءة أبي جعفر- قارئ المدينة- وشيبة وطلحة[4]، لقوله تعالى:﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلۡبَشَرِ أَحَدٗا﴾[مريم، الآية:26]، بسكون الياء وفتح النون الخفيفة

---

[1]- البيت لـ" هدبة بن الخشرم العذري". ينظر: الكتاب، ج1، ص159. وينظر: المقتضب،ج3، ص70. وينظر: شرح المفصل للزمخشري، ج4، ص379،374. وينظر: شرح المقدمة المحسبة، ج2، ص353. وينظر: خزانة الأدب، ج9، ص328.

[2]- امرئ القيس(ابن الحجر بن الحارث بن عمر بن حجر ت 565م)، ديوان امرئ القيس، ضبطه وصحَّحه: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط5، بيروت، لبنان، 1425هـ/2004م، ص123. وينظر: الخصائص، ج2، ص313. وينظر: ارتشاف الضرب، ج4، ص1726.

[3]- ينظر: محمد أحمد عبد الرحمن الطيب، آي القرآن المُشْكِلَة بين القرَّاء والنُّحاة، ص256.

[4]- ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج4، ص13.

في(تَزَيْنَ)، وقراءة الحسن البصري[1]، لقوله تعالى:﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾﴾[هود، الآية:15]؛(نُوَفِي) بالتخفيف وإثبات الياء مع الجازم؛ لأنَّ الشرط وقع ماضيًا[2].

ونظير ذلك من النظم قول" زهير بن أبي سلمى"[3](البسيط):

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَومَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ: لاَ غَائِبٌ مَالِي ولاَ حَرِمُ

الشاهد هنا هو رفعُ "يَقُولُ"، وكان حقَّه الجزم.

2- تجاور الأحوال: هذا الضرب من التَّجاور الذي لم يُسبق إليه "ابن جني" من قبل، قال:" وهذا التجاور الذي ذكرناه في الأحوال لم يعرض له أحد من أصحابنا"[4]. وعدَّه من الأبواب الغريبة، فقال:" وأمَّا تجاور الأحوال فهو غريبٌ"[5].

وتجاور الأحوال يقعُ في الزمان والمكان:

أ- **تجاور الزَّمان:** قال"**ابن جني**":" وذلك أنَّهم لتجاور الأزمنة ما يعمل في بعضها ظرفًا ما لم يقع فيه من الفعل، وإنَّما وقع فيما يليه، نحو قولهم: أحسنتُ إليه إذْ أطاعني، وأنت لم تُحسِن إليه في أوَّلِ وقت الطاعة، وهي كالعلَّة له، ولابدَّ من تقدُّم وقت السبب على وقت المسبِّب، كما لابدَّ من ذلك مع العلَّة، لكنَّه لمَّا تقارب الزمانان وتجاورت الحالان في الطاعة والإحسان، أو الطاعة واستحقاق الاحسان صارَا كأنَّهما إنَّما وقعَا في زمان واحد، ودليل ذلك أنَّ(لمَّا) من قولك:" لمَّا أطاعني أحسنتُ إليه"، إنَّما هي منصوبة بالإحسان، وظرفٌ له؛ كقولك: أحسنتُ إليه وقتَ طاعته، وأنت لم تُحسِن إليه لأوَّل وقت الطاعة، وإنَّما كان الإحسان في ثاني ذلك أو ما يليه، ومن

---

[1]- ينظر: الزمخشري، تفسير الكشاف، ج12، ص479.

[2]- الهمذانيُّ، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج3، ص447.

[3]- ديوانه، ص115. وينظر: الكتاب، ج3، ص66. المقتضب، ج2، ص70. الأصول في النحو، ج2، ص192. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص512. شرح المفصل للزمخشري، ج5، ص107.

[4]- ابن جني، الخصائص، ج3، ص227.

[5]- المصدر نفسه، ج3، ص222.

شرط الفعل إذا نصبَ ظرفًا أن يكون واقعًا فيه أو في بعضه؛ كقولك:" صُمْتُ يومًا"، و"سرتُ فَرْسَخًا"، و"زرتُك يوم الجمعة"، و"جلستُ عندك"، فكل واحدٍ من هذه الأفعال واقعٌ في الظرف الذي نصبه لا محالة، ونحن نعلمُ أنَّه لم يُحسن إلاَّ بعد أنْ أطاعه، لكن لما كان الثاني مسبِّبا عن الأوَّل وتاليًا له، فاقتربت الحالان وتجاور الزمانان صار الإحسان كأنَّه إنَّما هو والطاعة في زمان واحدٍ، فعمل الإحسان في الزمان الذي يُجاور وقته، كما يعمل في الزمان الواقع فيه هو نفسه"[1].

ويُشير"**ابن جني**" إلى أنَّه نتيجة لهذا التجاور واطراده في كلام العرب وكثرته على ألسنتهم وفي استعمالاتهم تجاوره واتسعوا فيه إلى ما تناءَت حالاَه وتفاوت زماناه، ومثال ذلك أن يقول رجلٌ بمصر في رجلٍ آخر بخراسان: لمَّا ساءت حاله حَسَنْتَهَا، ولمَّا اختلَّت معيشته عمرتها[2].

ومن أمثلة تجاور الأحوال في الزمان ما جاء في قوله تعالى:﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ ٣٩﴾[الزخرف، الآية:39]، قال "**ابن جني**":" وذلك أنْ تجعلَ(إذ) بدلاً من قوله:﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾، وإلاَّ بقيت بلا ناصب، وجاز إبدال(إذ)- وهو ماضٍ في الدنيا- من قوله:﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾ وهو حينئذٍ حاضرٌ في الآخرة، لمَّا كان عدم الانتفاع بالاشتراك في العذاب إنَّما هو مسبِّب عن الظلم، وكنت أيضًا الآخرة تلي الدنيا بلا وقفة ولا فصل، صار الوقتان على تباينهما(وتنائيهما) كالوقتين المقترنين، الدانيين المتلاصقين؛ نحو أحسنت إليه إذ شكرني وأعطيته حين سألني"[3].

وكقوله تعالى أيضًا:﴿أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ ٨﴾[هود، الآية:08]، وقوله جلَّ من قائل:﴿يَوۡمَ يَرَوۡنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشۡرَىٰ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُجۡرِمِينَ ٢٢﴾[الفرقان،

---

[1]- ابن جني، الخصائص، ج3، ص222.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، ج3، ص223.

[3]- المصدر نفسه، ج3، ص224.

الآية:22]، يقول "**ابن جني**":" وإذا أنت فعلت هذا أيضًا لم تخرج به من أن يكون﴿إِذ ظَّلَمَتُمۡ﴾ في اللَّفظ معمولاً لقوله:﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ﴾ لما ذكرنا من الجِوار، وتُلُوَّ الآخرة الأولى بلا فصل"[1].

ب- تجاور المكان: مثَّل"ابن جني" لتجاور المكان بقول الشاعر[2](البسيط):

وَهُمْ إِذَا الخَيْلُ جَالُوا في كَوَاثِبِهَا فوَارِسُ الخَيْلِ لاَ مَيْلٌ ولا قَزَم

فالراكبُ إنَّما يجول في صهوة الفرس لا في كاثبته، لكنَّهما لمَّا تجاورَا جريَا مجرى الجزء الواحد.

4- شروط الحمل على الجوار:

لم يترك النُّحاة هذه الظاهرة دون شروط وضوابط تحكمها، ومن هذه الشروط[3]:

4-1- أن يكون الخفض على الجوار في النَّكرات وليس في المعارف: وذلك نحو قولنا:" هذا جحرُ ضبٍّ خرب" وردَّ ذلك "**أبو حيان**" ذلك بقوله:" وذكر ابن شروان المفضل الضبي، فقال: كان والله من رِجَالِ العربِ المعروفِ له ذلك، وفيهِ ردٌّ على من زعم أنَّه لا يكون إلاَّ في النَّكرة، وهذا الخفض على الجوار إنَّما سمعناه في النَّعت"[4].

ويرى"**ابن جني**" أنَّ "الحمل على الجوار" يكون في النَّكرات أسهل منه في المعارف، وعلَّل موقفه هذا بقوله:" وعلى أنَّ هذا في النكرة – على ما فيه – أسهل منه في

---

[1]– ابن جني، الخصائص، ج3، ص225.

[2]– المصدر نفسه، ج3، ص227. ونسبه البعض إلى: "يزيد بن منقذ". ينظر: ابن عاشور محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية،(د ، ط)، تونس، 1984م، ص235.

[3]– ينظر: عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم، ص383-393. وينظر: أحمد حسن خليل عوض، الحمل على الجوار في اللغة العربية، ص45 وما بعدها. وينظر: عبد الفتاح حسن البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، ص534 وما بعدها. وينظر: محمد قاسم صالح، ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو، 128-131. وينظر: لينا علي محمود الجرَّاح، المحمولات في الدرس النَّحوي، دراسة وصفية وتحليلية، رسالة ماجستير(مخطوطة)، إشراف: عبد القادر مرعي الخليل، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، 2011/2010م، ص 110.

[4]– أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج4، ص1913.

المعرفة؛ وذلك أنَّ النكرة أشدُّ حاجة إلى الصفة، فبقدر قوة حاجتها إليها تتشبَّثُ بالأقرب إليها، فيجوز هذا جحرُ ضبٍّ خرب، لقوة حاجة النَّكرة إلى الصفة. فأمَّا المعرفة فتقل حاجتها إلى الصفة، فبقدر ذلك لا يسُوغ التشبُثُ بما يقربُ منها لاستغنائها في غالب الأمر عنها، ألا ترى أنَّه قد كان يجبُ ألاَّ تُوصف المعرفة، لكنَّه لمَّا كثُرت المعرفة تداخلت فيما بعد فجاز وصفها، وليس كذلك في النكرات؛ لأنَّها في أوَّلِ وضعها محتاجة– لإبهامها– إلى وصفها"[1].

ووافقه في ذلك "**أبو جعفر الطوسي**"(ت480هـ) الذي قال:" الإعراب بالمجاورة يكون في النَّكرات دون المعارف"[2].

ويردُّ ما ذهب إليه "ابن جني" و"أبو جعفر الطوسي"ما جاء في القرآن الكريم في قوله جلَّ من قائل: ﴿وَوَٰعَدۡنَٰكُمۡ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنَ ٨٠﴾[طه، الآية:80]، فقد ذهب "الزمخشري" إلى أنَّ(الأيمنِ) يكون مجرور حملاً على الجوار، قال:" وقرئ: (الأيمنِ) بالجرِّ على الجوار، نحو: جحر ضبٍّ خرب"[3].

ومن شواهد الردِّ على"ابن جني" و"الطوسي" ما جاء في قول زهير ابن أبي سلمى[4](الكامل):

لَعِبَ الزَّمانُ[5] بِهَا وغَيَّرَهَا بَعْدِي سَوَافِيَ المُورِ والقَطرِ

فقد خفض(القَطر) على الجوار، وإن كان القياس أن يكون مرفوعًا؛ لأنَّه معطوف على(سَوَافِيَ) ولا يكون معطوفًا على(المُورِ) وهو الغُبار، ولأنَّه ليس للقَطرِ" سوافٍ" كالمور حتى يعطفه عليه.

---

[1]– ابن جني، المحتسب في تبيين شواذ القراءات والايضاح عنها، ج2، ص289.

[2]– الطوسي(أبو جعفر محمد بن الحسن ت480هـ)، التبيان في تفسير القرآن، تحقيق وتصحيح: أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي،(د، ط)، بيروت، لبنان،(د، ت)، مج3، ص452.

[3]– الزمخشري، تفسير الكشاف، ج16، ص662.

[4]– ديوانه، ص29. وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص493، 502.

[5]– جاء في: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص493، 502: (الرياح).

ونقل"**البغدادي**" عن "**أبي عبيدة**" قوله:" ليس للقطر سوافٍ، ولكنَّه أشركه في الجرِّ "[1]. ثمَّ عقَّب على ذلك بقوله:" وليس من الجرِّ على الجوار؛ لأنَّه لا يكون في النَّسق، ووجهُه أنَّ الرِّياح السوافي تُذرِي التراب من الأرض، وتُنزل المطر في الماء"[2].

ويبدو أنَّ هذا التَّخريج تخريجٌ عجيب؛ إذ إنَّ السوافي تُطلقُ على "الريح" التي تسفي "التُّراب" أو "التراب" الذي تسفيه "الريح"، أي أنَّ "الرِّياح" تذرُو "التراب" وتطيِّره، وتُهيِّجُه، و"المور" هو:" التراب"، و"القطر" هو:" المطر"، و"سفي التراب" يتمُّ بتهييجه وتطييره عن الأرض، أمَّا المطر فهو بحاجة إلى إنزال من السماء، وفرقٌ كبير بين رفع الشيء من الأرض، وبين الإنزال من السماء، وعليه فالسفي- إذن- خاص بتطيير التُّراب، وليس بإنزال المطر من السماء، ولم يجد الباحث- في حدود اطلاعه المتواضع – ما يعضِّد قول "البغدادي" ويقويه من أنَّ "السوافي" تنزل المطر من السحاب، بل إنَّ "السفي" هو ما سفت الرِّيح عليك من التراب[3].

يُعلِّق الشيخ " محي الدين عبد الحميد" على ذلك قائلاً:" والاستشهاد بهذا البيت في قوله:" والقطر" فإنَّه مجرور بدليل أنَّ رَوِيَّ هذه القصيدة مجرورة، فيسبق إلى الوهم أنَّه معطوفٌ على "المور"؛ لأنَّه هو المجرور بإضافة "سوافي" إليه، ولو عُطف على "المور" للزم أنْ يكون معمولاً لسوافي؛ لأنَّ العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه، ويلزم أن يكون تقدير الكلام:" سوافي المور وسوافي القطر"، ومُراد الشاعر أنَّ الذي غيَّر هذه الدِّيار شيئان: **أحدهما**: الرِّياح التي تسفى عليها التراب، وثانيهما: المطر، وهذا المعنى لا يتأدَّى إلاَّ بأن يكون "القطر" معطوفًا على "سوافي" مع أنَّه ليس المطر سوافي، فيكون مرفوعًا في التقدير، وجرَّه لمجاورته المجرور،

---

[1]– البغدادي، خزانة الأدب، ج9، ص444.

[2]– المصدر نفسه، ج9، ص444.

[3]– ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مج14، ص389، مادة:(سفا). وينظر: أحمد حسن خليل، الحمل على الجوار في اللغة العربية، ص77.

فتقول:"القطر" معطوف على "سوافٍ" والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه ضمَّة مقدَّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المُجاورة"[1].

ويتَّفق "الباحث" مع "عبد الفتاح الحموز" الذي قال:" ولستُ أتَّفق مع من قيَّد الجرِّ على الجوار بهذا القيد- أنَّ الحمل على الجوار يكون في النَّكرات وليس المعارف-؛ لأنَّ في التنزيل وكلام العرب مواضع يُمكن أن تُتَّخذ دليلاً على إجازة هذه المسألة في المعرفة والنكرة ، ومن ذلك قوله تعالى:﴿كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ ۖ لَّا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا۟ عَلَىٰ شَىْءٍ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ ﴿١٨﴾﴾[إبراهيم، الآية:18]"[2].

فإنَّ كلمة "عاصف" من صفة "الريح"، قال "**أبو حيان**":" لمَّا جاء بعد﴿يَوْمٍ﴾ اتَّبع إعرابه كما قيل: جحرُ ضبٍّ خربٍ"، يعني: إنَّه خُفض على الجوار"[3].

كذلك ما جاء في قول دريد بن الصِّمة[4](الطويل):

فَدَافَعتُ عَنْهُ الخَيْلَ حَتَّى تَبَدَّتْ وحَتَّى عَلاَنِي حَالِكُ اللَّونِ أَسْوَدِ

" فأسود" صفة لـ "حالك" المرفوعة، وجرَّ لمجاورتِهِ المجرور[5].

4-2- اتِّفاق المضاف والمضاف إليه في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع: اشترط هذا الشرط "الخليل بن أحمد الفراهيدي" الذي لا يُجوِّز" الحمل على الجوار" إلاَّ إذا اتَّفق المضاف والمضاف إليه تذكيرًا وتأنيثًا وإفرادًا وتثنيةً وجمعًا، وعليه فلا يجوز القول:" هذان جحرَا ضبٍّ خربان" ولا يجوز القول:" هذان حجرَا ضبٍّ

---

[1]- "الإنتصاف من الإنصاف"، وهو في هوامش "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ج2، ص494.

[2]- عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم، ص334- 335.

[3]- أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج5، ص405.

[4]- ديوان دريد بن الصِّمَّة، قدَّم له: شاكر الفحَّام، جمع وتحقيق وشرح: محمد خير البقاعي، دار قتيبة،(د، ط)، 1981م، ص48. والبيت في الديوان:

فَمِنْ بَعْدِ فَضْلٍ فِي شَبَابٍ وقُوَّةٍ وَرَأسٍ أَثِيبٍ حالِكِ اللَّونِ مُسْوَدِّ

[5]- ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ج5، ص91.

خربين"[1]. قال "**سيبويه**":" وقال الخليل- رحمه الله-: لا يقولوا: إلاَّ هذان جُحرَا ضبٍّ خربان، من قِبَل أنَّ الضَّب واحدٌ والجحرُ جحران، وإنَّما يَغلطون إذا كان الآخرُ بعِدَّة الأوَّل وكان مذكرًا مثله أومؤنَّثًا. وقالوا: هذه جِحرَةُ ضِبَابٍ خَرِبة؛ لأنَّ الضِّبان مؤنَّثة، ولأنَّ الجِحرة مؤنَّثة، والعدَّة واحدة، فغلطوا"[2]. ويضيفُ قائلاً:" هذا الذي تجرُّه العرب على الجوار، إنَّما تجعله على بعض الأوصاف، وهو أنْ يكون النعت الذي يجرُّه يُوافق الاسم الذي يُجاوره في عدَّته وفي تذكيره وتأنيثه، فإن اختلفت العدَّة، أو كان أحدهما مذكَّرًا والآخر مؤنَّثًا، استعملوا الكلام على أصله، ولم يُجرُوه على المُجاورة. لا يقولون: هذا وِجَارُ ضَبُعٍ واسعٍ، لا يجرُّون(واسع) على الجوار للضبع؛ لأنَّ واسع مذكر والضَّبع مؤنَّثة، فلو قلت:" هذا وِجَارُ ثعلبٍ واسعٍ" لجاز الجر، لأنَّ الثعلب مذكر و(واسع) مذكر، والعدَّة واحدة. ولو قُلتَ:" هذا مكان ثَعَالِبَ واسعٍ"؛ لم يجز الجر لاختلاف العدَّة"[3]. وقد خالف "**سيبويه**" قول "**الخليل**" وأجاز الذي منع من جوازه، فقال:" وهذا قول الخليل- رحمه الله-، ولا نُرَى هذا والأوَّل إلاَّ سواءً، لأنَّه إذا قال:" هذا جُحرُ ضبٍّ متهدِّم"، ففيه من البيان أنَّه ليس بالضبِّ"[4].

4-3- ألاَّ يكون الجرُّ على الجوار في غير البدل والمعطوف وخبر المبتدأ:

لا يُجيز"**أبو حيان**" أن يكون "الخفضُ على الجوار" في البدل؛ لأنَّه معمولٌ لعاملٍ آخر لا العامل الأوَّل على أصحِّ المذهبين، قال:" لم يُحفظ ذلك في كلامهم، ولا خرَّج عليه أحد من علمائنا شيئًا فيما نعلم، وسبب ذلك- والله أعلم- أنَّه معمولٌ لعامل آخر لا للعامل الأوَّل على أصحِّ المذهبين، ولذلك يجوز ذكره إذا كان حرف جرٍّ بإجماع، وربَّما وجبَ إذا كان العامل رافعًا أو ناصبًا ففي جوازه إظهار خلاف، فبعُدت إذْ ذاك

---

[1]- الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج2، ص328.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص437.

[3]- السيرافي(أبو محمد يوسف بن أبي سعيد ت368هـ)، شرح أبيات سيبويه، حقَّقه وقدَّم له: محمد علي السلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية،(د، ط)، دمشق،(د، ت)، ج1، ص495.

[4]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص437.

مُراعـاةً للمجـاورة، ونُـزِّل المقـدَّر الممكـن إظهـارهُ منزلـة الموجـود، فصـار مـن جملـة أخرى"[1]. ولذلك نجده يُخطـئ "**أبـا عبيدة**" عندما جرَّ(قِتَالٍ) على الجوار[2] في قولـه تعالى:﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ ﴿٢١٧﴾﴾[البقرة، الآية:217]، قال "**أبو حيان**":" وجه الخطأ فيه هو أنْ يكون تابعًا لما قبله في رفع أو نصب من حيثُ اللَّفظ والمعنى، فيعدل به عن ذلك الإعراب إلى إعراب الخفض لمجاورتِه لمخفوضٍ لا يكونُ له تابعًا من حيثُ المعنى، وهنا لا يتقدَّم لا مرفوع ولا منصوب، فيكون(قتال) تابعًا له فيعدل به عن إعرابه إلى الخفض على الجوار"[3].

كما منـع "**ابـن هشـام**" أن يكون الجرُّ في البدل؛ لأنَّه في" تقدير جملة أخرى"[4]، قال" وينبغي امتناعه في البدل؛ لأنَّه في التقدير من جملة أخرى؛ فهو محجُوزٌ تقديرًا "[5]. وقال "**البغدادي**":" وجرُّ الجوار لم يُسمع إلاَّ في النعت على القلَّة"[6].

وأمَّا في العطف فقد ذُكِر أنَّ "**أبـا حيـان**" قد أنكر مجيئه في القرآن الكريم وكلام العرب، قال:" وأمَّا جرُّ الجوار في العطف فلم يأتِ في كلامهم، ولذلك ضعُف جدًّا قول من حمل قوله تعالى:﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ ﴿٦﴾﴾[المائدة، الآية:06]، في قراءة من خفض على الجوار، والفرق بينه وبين النَّعت كون الاسم في باب النعت تابعًا لما قبله من غير وساطة شيء، فهو أشدُّ له مجاورة، بخلاف العطف؛ إذْ قد

---

[1]– أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج4، ص1914. البغدادي، خزانة الأدب، ج5، ص95.

[2]– ينظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج1، ص72.

[3]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج2، ص154.

[4]– أبو حيان الأندلسي، تذكرة النُّحاة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 1406هـ/1986م، ص183.

[5]– ابن هشام، شرح شذور ذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير،(د، ط)، 2004م، ص349.

[6]– البغدادي، خزانة الأدب، ج5، ص93.

فصل بين الاسمين حرف العطف، وجاز إظهار العمل في بعض المواضع، فبعُدت المجاورة"[1].

والأمر نفسه نجده عند "**ابن هشام**" الذي منع الجر على الجوار في العطف، قال:" إنَّ الخفض على الجوار لا يحسُنُ في المعطوف؛ لأنَّ حرف العطف حَاجِزٌ بين الاسمين ومُبطِلٌ للمُجاورة"[2].

ولا يتَّفق الباحث "عبد الفتاح الحموز"[3] مع "**أبي حيان**" و"**ابن هشام**" في منعهما الحمل على الجوار في العطف؛ لأنَّ ما ورد في القرآن الكريم وكلام العرب يردُّ ذلك، ففي قراءة الحسن الشاذة: ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوۡمَ ٱلۡحَجِّ ٱلۡأَكۡبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ٣﴾[التوبة، الآية:03]، بخفضِ اللام من(ورسولِه)، ذكر "**أبو حيان**" أنَّها خُرِّجت على العطف على الجوار، قال:" وخُرِّجت على العطف على الجوار، كما أنَّهم نعتوا وأكَّدوا على الجوار"[4]. وقيل:" إنَّ الواو للقسم"[5]. ولا ضرورة تدعوا إلى تقدير جواب القسم؛ لأنَّ "الحمل على الجوار" يغنينا عن مثل هذا التَّكلُّف.

وممَّا حُمل على الخفض على الجوار في باب العطف ما جاء في قول النابغة[6] (البسيط):

لَمْ يَبْقَ غَيْرُ طَرِيدٍ غَيْرِ مُنْفَلِتٍ وَمُوَثَّقٍ فِي حِبَالِ القِدِّ مَسْلُوبِ

الشاهد في البيت هو قوله:(مَسْلُوبِ) حيث جرَّ حملاً على (القِدِّ).

ومنه أيضًا قول الشاعر[7]:

---

[1]– أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج4، ص1914. البغدادي، خزانة الأدب، ج5، ص94– 95.

[2]– ابن هشام، شرح شذور ذهب في معرفة كلام العرب، ص348.

[3]– عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم، ص390.

[4]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج5، ص8.

[5]– ينظر: المصدر نفسه، ج5، ص8. وينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج8، ص71.

[6]– ديوانه، ص52.

[7]– البيت من شواهد "الإنتصاف من الإنصاف"، وهو في هوامش "الإنصاف في مسائل الخلاف"، ج2، ص494.

كَمْ قَدْ تَمَشَّشْتُ مِنْ قَصٍّ وَإِنْفَحَةٍ جَاءَتْ إِلَيْكَ بِذَاكَ الأَضْؤُنِ السُودِ

فقد ذكر الشيخ" محي الدين عبد الحميد" أنَّ "إِنْفَحَةٍ" مفعول به لفعل محذوف، وتقدير الكلام:" كَمْ قد تَمَشَّشْتُ من عظم وأكلتُ إنفحة"، ويكون"إنفحة" منصوبًا بفتحة مقدَّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة، وأشَار إلى أنَّه لا يجوز عطف"إنفحة" على" قصٍّ"؛ لأنَّه لو كان معطوفًا على" قصٍّ" لكان قوله:" تَمَشَّشْتُ" عاملاً فيه، وهي مسألة لا تصحُّ؛ لأنَّ" التمشش" خاص بمص العظم، و"الإنفحة" ليست عظمًا[1].

لكن ما يُمكن أن يُؤخذ على" الشيخ الفاضل"- حسب الحموز- أنَّه ليس في الكلام ما يُمكن أن يُعطف عليه من حيثُ المعنى لفظ "إنفحة"، ولعلَّ كون"الإنفحة" معمولة لفعل"التمشيش" أَظهر ممَّا ذهب إليه، على أنَّ الفعل مُضمَّن معنى ما يصحُّ أن تندرج تحته" الإنفحة"؛ لأنَّ التضمين أكثر شيوعًا من الخفض على الجوار في كلام العرب، ويُمكن أن يكون ذلك أيضًا من باب التذوق[2].

وقد يقع "الحمل على الجوار" في الإعراب ويقدَّر محذوف في المعنى لعدم وقوع معنى الفعل على الاسم، فقد يُنصب المفعول بفعلٍ غير الذي سُبق لعدم جواز وُقوع الفعل على المنصوب، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ نُوحٍ إِذۡ قَالَ لِقَوۡمِهِۦ يَٰقَوۡمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيۡكُم مَّقَامِي وَتَذۡكِيرِي بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلۡتُ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ثُمَّ لَا يَكُنۡ أَمۡرُكُمۡ عَلَيۡكُمۡ غُمَّةٗ ثُمَّ ٱقۡضُوٓاْ إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ ٧١﴾[يونس، الآية:71]، حيثُ إنَّ ﴿وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾ منتصب بالفعل ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ﴾؛ لأنَّ العطف ممتنعٌ بين ﴿أَمۡرَكُمۡ﴾

[1]- ينظر: هوامش الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص494.

[2]- عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم، ص391.

و ﴿وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾، ولأنّه لا يُقال:" أَجمعت الشركاء"، وإنَّما يُقال:" جَمَعتُ شُركائي، وأجمعتُ أمري"[1]. وذهب العُلماء في الناصب مذهبين اثنين[2]:

الأوَّل: يرى أنَّ الواو تكون بمعنى"مع" لا أنَّها واو العطف، ويكون تقدير الكلام:" اجتمعوا مع شركائكم على تدبير أمركم"، وعليه فالواو للمعية.

الثاني: أن يقدَّر فعل محذوف حُذف لدلالة الحال عليه، وتقديره:" وادعوا شركائكم" فتكون الواو على هذا القول قد عطفت فعلاً مضمرًا على فعل مُظهر.

وقد صحَّ الوجهان عند العلماء على قطع همزة " أجمع"، كما قُرئ بوصلها أيضًا "اجمع"، والأمر منه الفعل" جمع"، والأوَّل" أجمع" مختص بالمعاني ولا يتعلَّق بالذوات، والثاني "جمع" مشترك بين المعاني والذوات بخلاف "أجمع"، فلا يجوز أن يقع "أجمع" على" شركاء"؛ لأنَّها من الذوات، وأجاز البعض وقوع "أجمع" وذلك بتقدير مضافٍ، أي:" وأجمعوا أمركم وأَمْرَ شركائكم" أو أن يُقدر المحذوف:" وأجمعوا شركائكم" فـ "أجمع" لا يتعلَّق بالذوات بل بالمعاني.

4-4- أن يكون ذا نكتة لا لُبس فيه:

ذكر "**أبو جعفر الطوسي**" أنَّ "الحمل على الجوار" جائزٌ عند أمن اللُّبس، ولذا فلا يصحُّ عنده حمل قراءة حمزة وغيره في قوله تعالى:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ ٦﴾[المائدة، الآية:06] على "الحمل على الجوار"، قال:" إنَّ الإعراب بالمجاورة إنَّما يجوز مع ارتفاع اللُّبس، فأمَّا مع حصول اللُّبس فلا يجوز، ولا يشتبه على أحد أنَّ (خرب) من صفة (جحر) لا (الضب)[...] وليس كذلك في الآية؛ لأنَّ

---

[1]– الثعالبي، كتاب فقه اللغة وأسرار العربية، ص360.

[2]– ينظر: محمود عكاشة، الحمل على اللفظ والمعنى في القرآن الكريم في ضوء القياس على المشهور والنادر، ص199.

الأرجل يمكن أن تكون ممسوحة ومغسولة"[1]. وقد تبع "**الطبرسي**" "الطوسي" وإن اختلفت عباراته، قال:" فإنَّ المجاورة إنَّما وردت في كلامهم عند ارتفاع اللُّبس والأمن من الاشتباه"[2].

وممَّن اشترط عدم اللُّبس في "الحمل على الجوار" "**أبو حيان**"، حيث قال:" ولم يرد إلاَّ في النعت حيثُ لا يُلبس"[1].

كما نقل "البغدادي" عن "التبريزي" قوله:" ويجوز أن يكون جَرُّ مَزْؤُودَة[2] على الجوار، وهو في الحقيقة للمرأة، كما قيل: هذا جحر ضبٍّ خربٍ، وهذا لميلهم إلى الحمل على الأقرب، ولأمنهم الإلتباس"[3].

وممَّن اشترط أيضًا "عدم اللُّبس" وتضمُّن النُّكتة "الشهاب" في حاشيته، حيث قال في تفسيره للآية السابقة:" لكن شرط حسنه عدم الإلباس مع تضمُّن النُّكة، وهو هنا ليس كذلك؛ لأنَّ الغاية دلَّت على أنَّه ليس بممسوحٍ، إذ المسحُ لا يغني والنُّكتة فيه الإشارة إلى تخفيفه كأنَّه مسحٌ"[4].

---

[1]– الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، مج3، ص453.

[2]– الطبرسي(أمين الإسلام أبي علي بن الحسن)، مجمع البيان في تفسير القرآن، دار العلوم للتحقيق والنشر والطباعة والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 1427هـ/2006م، ج3، ص238.

[1]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج3، ص452.

[2]– وردت هذه الكلمة في قول" أبي كبير الهذلي"(الكامل):

حَمَلَتْ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَزْؤُودَةٍ كَرْهًا وعَقْدُ نِطَاقِهَا لَمْ يُحَلَّلِ

ينظر: ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، ط2، القاهرة، 1995م، ج2، ص92.

[3]– البغدادي، خزانة الأدب، ج8، ص204.

[4]– حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، ج3، ص220.

كما جاء في تفسير"روح المعاني" "**للألوسي**"(ت1270هـ) قوله:" لا نُسلِّمُ أنَّه إنَّما يُصارُ إليه عند أمن الإلتباس، ولا نُقِل في ذلك عن النُّحاة في الكتب المعتمدة، نعم قال بعضهم: شرطُ حُسنِه عدم الإلتباس مع تضمُّن نكتة"[1].

4-5- أن يكون الحمل على الجوار في الجرِّ دون الرَّفع:

جاء في "خزانة الأدب" أنَّ "الحمل على الجوار" في الرَّفع لم يثبُت عند المحققين، " وإنَّما ذهب إليه بعضُ ضَعَفَةِ النَّحويين في قولِ الشاعر[2](البسيط):

السَّالِكُ الثُّغْرَةَ اليَقْظَانَ كَالِئُهَا مَشَى الهَلُوكِ عَلَيْهَا الخَيْعَلُ الفُضُلُ"[3].

فكلمة(الفُضُلُ) من صفة(الخَيْعَلُ) وهو مرفوعٌ، وقيل: إنَّه صفة لـ(الهَلُوكِ)، ولكنَّه رُفِع حملاً على الجوار، وهذا قولٌ منسوبٌ إلى "الأصمعي" و"ابن قتيبة"، وتابعهما في ذلك "**أبو حيان**"[4] الذي قال:" وقال بعض من عاصرناه: أكثرهم يخُصُّه بالمجرور، وقد جاء في المرفوع في قوله:

السَّالِكُ الثُّغْرَةَ اليَقْظَانَ كَالِئُهَا مَشَى الهَلُوكِ عَلَيْهَا الخَيْعَلُ الفُضُلُ

رفعُ (الفُضُلُ) إتِّباعًا للمرفوع قبله لقرينة، والخفض على الجوار قال به الجمهور من أهلِ البصرة والكوفة"[5].

---

[1]– الألوسي(أبو الثناء شهاب الدين محمود الحسيني البغدادي ت1270هـ)، روح المعاني في نفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، علَّق عليه: محمد أحمد الأمد، وعبد السلام السلاوي، دار إحياء التراث العربي، ط، بيروت، لبنان، 1420هـ/1999م، ج5، ص76.

[2]– البيت للمنتحل الهذيلي، ينظر: ديوان الهذليين، ج2، ص34. وينظر: الخصائص، ج2، 169. وينظر: ارتشاف الضرب، ج4، ص1914. وينظر: تذكرة النُّحاة، ص346.

[3]– البغدادي، خزانة الأدب، ج5، ص101.

[4]– يذهب الباحث"عبد الفتاح حسن علي البجة" إلى جعل "أبي حيان" في زمرة النُّحاة الرافضين لوقوع "الحمل على الجوار" في المرفوع، والحقيقة هي أنَّه يُقِرُّ ذلك كما سيظهر من أقواله. ينظر: ظاهرة قياس الحمل بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، ص541.

[5]– أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج4، ص1914.

وقال في" تذكرته":" ورفعوا (الفُضُلُ) إتِّباعًا لما قبلهن لقربه، وإن لم يكُن المعنى عليه، فأَن تُراعِي العرب القُرب مع صِحَّة المعنى أَوْلَى، وهذا ما تُسميه النُّحاة عطفًا على الجوار"[1]. وأضاف قائلاً:" ليس رفعُ (الفُضُلُ) كما ذُكر إتِّباعًا(للخَيْعَلُ)، بل رفعه على النعت(للهَلُوكِ) على الموضع؛ لأنَّ معناه:" كما تمشي الهلوك الفضل"، وعليها(الخَيْعَلُ) حالٌ "لمشى" أيضًا"[2].

وقد ردَّ "**ابن الشجري**"(ت542هـ)هذا الرأي ووصف أصحابه بعدم المعرفة، وارتكاب خطأ فاحش، قال: وزعم بعضُ من لا معرفة له بحقائق الإعراب، بل لا معرفة له بجملة الإعراب أنَّ ارتفاع (الفُضُلُ) على المُجاورة للمرفوع، فارتكب خطأً فاحشًا، وإنَّما (الفُضُلُ) نعت لـ(الهَلُوكِ) على المعنى؛ لأنَّها فاعلة عندما أُسنِد المصدر الذي هي (المشيُ) إليها"[3].

---

[1]– أبو حيان، تذكرة النُّحاة ، ص346.

[2]– المصدر نفسه، ص347.

[3]– ابن الشجري(ضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن على بن حمزة الحسني العلوي ت542هـ)، الأمالي الشجرية، دار المعرفة،(د، ط)، بيروت، 1978م، ج2، ص31.

5- شواهد الحمل على الجوار في تفسير البحر المحيط:

الحمل على الجوار كثيرٌ في كلام العرب، شعره ونثره، وكذلك كثير الورود في القرآن الكريم، كما جاء في قوله تعالى:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ ٦﴾[المائدة، الآية:06].

الشاهد في الآية الكريمة هو قوله:﴿وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾ فقد قرأ نافع وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم:(وأرجلَكُم) نصبًا، وقرأ الحسن بن أبي الحسن[1](وأرجُلُكم) رفعًا، والتقدير:" وأرجُلُكم مغسولة أو كذلك".

وقرأ باقي السبعة ومنهم ابن كثير وحمزة وأبو عمرو وأبو بكر- وهي قراءة أنس وعكرمة والشعبي وقتادة وعلقمة والضَّحاك-(وأرجُلِكُم) بالخفض[2].

فأمَّا قراءة النَّصب ففيها تخريجان: **أحدهما**: أنَّها معطوفة على(أيديكم) وعليه فإنَّ حكمها(الغُسْلُ) كالأيدي والوجه، كأنَّه قيل:" فأغسِلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم"[3]، وهذا التخريج أفسده بعضهم بأنَّه يلزم منه الفصل بين المتعاطفين بجملة غير اعتراضية؛ لأنَّها مُنشِئة حكمًا جديدًا فليس فيها تأكيد للأوَّل.

---

[1]- ينظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج3، ص452.

[2]- ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص243، 244. وينظر: القيسي، كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج1، ص406. وينظر: أبو زرعة، حجة القراءات، ص223. وينظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج3، ص452. وينظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج4، ص209-210.

[3]- العكبري، املاء ما من به الرحمن، ج1، ص208. ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص493. السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج4، 210.

والثاني: أنَّه معطوف على موضع(برؤوسكم). ويرى "العُكبري" أنَّ التَّخريج الأوَّل أقوى "لأنَّ العطف على اللَّفظ أقوى من العطف على الموضع"[1].

وأمَّا قراءة الجرِّ ففيها وجهان:

الوجه الأوَّل: يتمثل في أنَّ ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ معطوفة على الرؤوس في الإعراب والحكم مختلف، فالرؤوس ممسوحة والأرجل مغسولة، وهو الإعراب الذي يُقال هو على الجوار؛ لأنَّ" الأكثر في كلام العرب أنْ يُحمل العطف على الأقرب من حُروف العطف ومن العاملين"[2].

وقال "**الزجاج**":" وقد قُرئت بالخفض، وكلا الوجهين جائزٌ في العربية- أي النصب والجر- فمن قرأ بالنصب فالمعنى:" فاغسلوا وجوهَكم وأيديَكم إلى المرافق وأرجَلَكم إلى الكعبين وامسحوا برؤوسكم" على التقديم وزالتأخير والواو جائزٌ فيها ذلك[...] ومن قرأ: " وأرجُلِكم" بالجرِّ عطف على رؤوس، وقال بعضهم: نزل جبريل بالمسحِ، والسنة في الغسل، وقال بعض أهل اللُّغة هو جرٌّ على الجوار"[3]. ونقل "**البغدادي**" عن "**أبي حيان**" قوله:" وذهب بعض المُتفقهة من أصحابنا الشَّافعية إلى أنَّ الإعراب على المُجاورة لغة ظاهرة، وحمل على ذلك في العطف على الآية الكريمة"[4]. وقال أيضًا:" ومَنْ أوجبَ الغسل تأوَّل أنَّ الجرَّ هو خفض على الجوار"[5].

---

[1]- العكبري، املاء ما من به الرحمن، ج1، ص208.

[2]- القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج1، ص406.

[3]- الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص152-153.

[4]- خزانة الأدب، ج5، ص95.

[5]- أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج3، ص452.

وقد ردَّ هذا التأويل "ابن خالويه" فقال:" ولا وجهَ لمن ادَّعى أنَّ الأرجل مخفوظة بالجوار؛ لأنَّ ذلك مستعمل في نظم الشعر للاضطرار وفي الأمثال، والقرآن لا يُحمل على الضرورة، وألفاظ الأمثال"[1].

لكن يُرد على" ابن خالويه" بأنَّ في التنزيل مواضع تجعلنا نقيس عليها متناسين تلك الصيحات التي تدعوا إلى إلغائه، ولأنَّ في الحمل عليه هجرًا للتَّمحل والتكلُّف- على حدِّ تعبير عبد الفتاح الحموز[2]- وإنَّني لأضمُّ صوتي إلى أولئك الذين أجازوا هذه المسألة مؤثرين حمل النَّص القرآني على ظاهره، ولعلَّ من هؤلاء "أبا زرعة" في " حجة القراءات"، قال:" ويجوز أنْ يكون المعنى للأوَّل، كما يُقال: هذا جحرُ ضبٍّ خرب، فيحمل على الأقرب وهو في المعنى للأوَّل"[3].

الوجه الثاني: أن تكون(وأرجُلِكم) مجرورة بحرف جرٍّ مقدَّر، دلَّ عليه المعنى، ويتعلَّق هذا الحرف بفعلٍ محذوف تقديره:" وافعَلُوا بأرجُلِكم غُسلاً"[4]، وحذف حرف الجرِّ وابقاء الجرِّ جائزٌ.

ومن شواهد "الحمل على الجوار" أيضًا التي وردت في" تفسير البحر المحيط" ما جاء في تفسيره لقوله تعالى:﴿عَٰلِيَهُمۡ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضۡرٞ وَإِسۡتَبۡرَقٞۖ وَحُلُّوٓاْ أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٖ وَسَقَىٰهُمۡ رَبُّهُمۡ شَرَابٗا طَهُورًا ٢١﴾[الإنسان، الآية:21] حيثُ قرئ قوله:﴿خُضۡرٞ﴾ بالرَّفع على أنّه صفة لـ﴿ثِيَابُ﴾، وهو كقوله:﴿وَيَلۡبَسُونَ ثِيَابًا خُضۡرٗا مِّن سُندُسٖ وَإِسۡتَبۡرَقٖ مُّتَّكِـِٔينَ

---

[1]- ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص129.

[2]- ينظر: الحمل على الجوار في القرآن الكريم، ص400.

[3]- أبو زرعة، حجة القراءات، ص223.

[4]- العكبري، املاء ما من به الرحمن، ج1، ص210. السمين الحلبي، الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج4، ص215.

فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ ۚ نِعْمَ ٱلثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا ﴿٣١﴾ [الكهف، الآية:31] بالجرِّ على أنَّه صفة لـ﴿ سُندُسٍ ﴾[1].

وفي قوله جلَّ من قائل:﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۚ ﴿٢١٧﴾﴾ [البقرة، الآية:217].

الشاهد في الآية هو قوله:﴿قِتَالٍ فِيهِ ﴾، وهو بدل اشتمال من﴿ٱلشَّهْرِ ﴾؛ لأنَّ القتال يقع في الشهر، ويعضِّده قراءة من قرأ[2]:(عَن قتَالٍ فِيه) على تكرار العامل(عن)، وهو نظير قوله تعالى:﴿ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَٰلِحًا مُّرْسَلٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ قَالُوٓا۟ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلَ بِهِۦ مُؤْمِنُونَ ﴿٧٥﴾ ﴾[الأعراف، الآية:75]. و﴿فِيهِ ﴾ متعلِّق بـ(قتالٍ)، كما يتعلَّق بـ(قاتِل)، لأنَّ المصدر يعمل عمل الفعل، ويُمكن أن نجعله وصفًا لـ(قتالٍ)، فيكون متعلِّقًا بمحذوف؛ أي:" واقعٌ، أو كائنٌ فيه"[3].

وذهب "**أبو عبيدة**" إلى أنَّه مخفوضٌ على الجوار-كما ذكرنا سابقًا-، وهو خطأ عند "ابن عطيَّة"و"أبي حيان"، قال "**ابن عطية**":" وقال أبو عبيدة:" هو خفض على الجوار"، وقوله خطأ"[4]. وقال "**أبو حيان**":" فإن كان "أبو عبيدة "عني الخفض على الجوار الذي اصطلح عليه النُّحاة، فهو كما قال "ابن عطية": وجه الخطأ فيه هو أن يكون تابعًا لما قبله في رفع أو نصب من حيثُ اللَّفظ والمعنى فيعدل به عن ذلك الإعراب إلى إعراب الخفض لمجاورته لمخفوض لا يكون له تابعًا من حيثُ المعنى،

---

[1]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج8، ص391.

[2]– هو عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ينظر: معاني القرآن، ج1، ص141. وينظر: النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص307. وينظر: الهمذانيُّ، ج1، ص500. ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج1، ص290.

[3]– الفراء، معاني القرآن، ج1، ص141. النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص307. الهمذانيُّ، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج1، ص500. ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج1، ص290.

[4]– ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج1، ص290.

وهنا لم يتقدَّم لا مرفوع ولا منصوب، فيكون ﴿ قِتَالٍ﴾ تابعًا له فيعدل به عن إعرابه إلى الخفض على الجوار، وإن كان أبو عبيدة عنى الخفض على الجوار أنَّه تابعٌ لمخفوضٍ فخفضه بكونه جاور مخفوظًا، أي: صار تابعًا له ولا نعني به المصطلح عليه، جاز ذلك ولم يكن خطأ، وكان موافقًا لقول الجمهور إلاَّ أنَّه أغمض في العبارة، وألبس في المصطلح"[1].

ولا يتَّفق الباحث "عبد الفتاح الحموز" مع "أبي حيان" فيما تراءى له من عبارة "أبي عبيدة"؛ ذلك أنَّ النعت لم يُعهد في مظان النَّحو المختلفة وغيرها، وقد جرَّه على الجوار، لأنَّ المُراد كونه تابعًا لمنعوته. فما ذهب إليه "أبو عبيدة" هو مصطلح الجوار المعروف، ولعلَّ ما يعزِّز ما ذهب إليه "الحموز" هو أنَّ النَّحويين يكادون يجمعون على أنَّ "أبا عبيدة" ممَّن ينسب إليهم الخفض على الجوار[2].

ومنه أيضًا ما ورد في قوله تعالى:﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ۝١﴾[البينة، الآية:01] بجرِّ ﴿وَٱلْمُشْرِكِينَ﴾على الجوار عطفًا على﴿ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾، وكان حقَّه الرَّفع؛ لأنَّه معطوف على﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[3]. ونظير ذلك عند الباحث ما جاء في قوله تعالى:﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ ۝١٠٥﴾[البقرة، الآية:105]، حيثُ إنَّ قوله:﴿وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ في موضع جر على العطف على﴿ أَهْلِ﴾، ويجوز في الكلام رفع﴿ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ بالعطف على﴿ٱلَّذِينَ﴾.

وفي قوله تعالى:﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ۝٣﴾[التوبة، الآية:03].

---

[1]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج2، ص154.

[2]– ينظر: الحمل على الجوار في القرآن الكريم، ص385.

[3]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج8، ص494.

الشاهد في الآية الكريمة هو قوله:﴿وَرَسُولُهُۥ﴾، والذي عليه جمهور النُّحاة هو الرفع عطفًا على﴿بَرِيٓءٌ﴾ لقيام الظرف مقام الضمير المؤكد أو على موضع "إنَّ" واسمها، وأمَّا على قراءة الجمهور على قول من جعلها صفة لـ﴿وَأَذَٰنٌ﴾، أو خبرًا له، فلا يحسُن العطف على موضع الابتداء. ولك أنْ ترفعه بالابتداء، ويكون الخبر محذوف، والتقدير: ورسولُه بريء أيضًا[1].

وقرأ "ابن أبي إسحاق" و"ابن مجاهد" و"عيسى بن عمر" وغيرهم بالنَّصب[2]عطفًا على اسم "إنَّ"، أو على جعل الواو بمعنى" مع"، أي: بريء معه منهم.

كما قُرئ:(ورسولِهِ) بالجرِّ، وعدَّت قراءة شاذة، حيث خُفضت لام(ورسولِه) لمجاورتها لفظ الجلالة (الله) الذي حُرِّك بالكسر، وهو إتِّباعٌ قُصد منه الانسجلم الصوتي، وليس إتِّباعًا في المعنى، قال "**أبو حيان**":" وخُرِّجت على العطف على الجوار، كما أنَّهم نعتوا وأكَّدوا على الجوار"[3].

ومن ذلك ما جاء في قراءة "أحمد عن أبي عمرو"[4] لقوله تعالى:﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ قَدۡ أَنجَيۡنَٰكُم مِّنۡ عَدُوِّكُمۡ وَوَٰعَدۡنَٰكُمۡ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنَ وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَنَّ وَٱلسَّلۡوَىٰ ٨٠﴾[طـــــه، الآية:80] بجرِّ النون في(الأيمنِ) على الجوار. قال "**الزمخشري**":" وقُرئ:(الأيمنِ) بالجرِّ على الجوار، نحو: جحرُ ضبَّ خربٍ"[5]. أمَّا "**أبو حيان**" فقد جعله من الشاذ الذي لا ينبغي تخريج القرآن الكريم عليه، قال:" وهذا من الشذوذ والقلَّة بحيث لا ينبغي

---

[1]– الهمذانيُّ، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج3، ص235، 236.

[2]– النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص202.

[3]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج5، ص8.

[4]– ينظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع، مكتبة المتنبي،(د، ط)، القاهرة،(د، ت)، ص91.

[5]– الزمخشري، تفسير الكشاف، ج16، ص662.

أنْ لا تُخرَّج القراءة عليه"[1]، وخرَّجه على أنَّه نعت لـ﴿ٱلطُّورِ﴾، قال:" والصحيح أنَّه نعت لـ﴿ٱلطُّورِ﴾ لما فيه من اليُمن، وإمَّا لكونه على يمين من يستقبل الجبل"[2].

كذلك ما جاء في قوله تعالى:﴿وَكَذَّبُواْ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهۡوَآءَهُمۡۚ وَكُلُّ أَمۡرٖ مُّسۡتَقِرّٞ ٣﴾[القمر، الآية:03].

الشاهد في الأية الكريمة هو قوله:﴿مُّسۡتَقِرّٞ﴾ والذي عليه الجمهور هو الرَّفع؛ لأنَّه خبر عن﴿وَكُلُّ﴾، على تقدير:" وكلُّ أمرٍ قدَّره الله جلَّ ذكره مستقرٌ على ما قدَّره"[3].

وقرأ ابن القعقاع وأبو جعفر وزيد بن علي(مستقِرٍّ) بالجرِّ على النعت "لأمر" وفيه وجهان[4]:

الأوَّل: أن يكون(مستقرٍّ) مجرورًا على أنَّه صفة لـ﴿أَمۡرٖ﴾، وبذلك يكون﴿وَكُلُّ﴾ مرفوع بحالتين:

أولهما: أن يكون مرفوعًا على الفاعلية بالعطف على(الساعة)، أي:" اقتربت الساعة وكلُّ أمرٍ مستقر"، على معنى:" قَرُبَ ودَنَا قِيَامُ الساعة" و" قَرُبَ ودَنَا استقرارُ الأُمُورِ يومَ القِيامة من حُصول أهل الجنة على الجنة، وحصول أهل النَّار على النَّار أو في الدنيا"، لأنَّ الشيء إذا انتهى إلى غايته استقرَّ في الدنيا كان أو في الآخرة.

وقد اعترض "**أبو حيان**" على هذا الرأي لوجود فاصلٍ بين المعطوف والمعطوف عليه بثلاث جملٍ، ورأى أنَّ مثل هذا التَّركيب لا يوجد في الكلام العربي، ورأى أنَّ

---

[1]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج6، ص246.

[2]– المصدر نفسه، ج6، ص246.

[3]– الهمذانيُّ، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج6، ص44.

[4]– المصدر نفسه، ج6، ص44– 45.

التقدير:" وكلُّ أمرٍ مستقرٌّ بالغوهُ"[1].

وثانيهما: أنْ يكون﴿وَكُلُّ﴾ مبتدأ، وخبره فيه وجهان: **الأوَّل:** أن يكون قوله:﴿حِكۡمَةُۢ بَٰلِغَةٞۖ فَمَا تُغۡنِ ٱلنُّذُرُ ۝٥﴾[القمر، الآية:05] وما بينهما معترض بين المبتدأ والخبر، **والآخر:** أن يكون محذوفًا على اختلاف تقديره، فمنهم من قدَّره بقوله:" وكلُّ أمرٍ مستقرٌّ آتٍ لا محالة"، أو" في اللَّوح المحفوظ"[2]. ومنهم من قدَّره بقوله:" كلُّ أمرٍ لابدَّ أن يصير إلى غاية يستقرُّ عليها"[3]. وقدَّره "**أبو حيان**" بقوله:" وكلُّ أمرٍ مستقرٌّ بالغوه".

الثاني: أن يكون(مستقرٌّ) مرفوعًا في الأصل، فيكون بذلك خبرًا للمبتدأ﴿وَكُلُّ﴾ إلاَّ أنَّه قد جُرَّ على الجوار، وهذا تخريج صاحب(اللَّوامح)" أبو الفضل الرازي"، وقد اعترض عليه "**أبو حيان**" بأنَّ "الحمل على الجوار" لا يكون في خبر المبتدأ، قال:" ولأنَّه لم يُعهد في خبر المبتدأ، إنَّما عُهِد في الصفة على اختلاف النَّحويين في وُجوده"[4].

ومن مظاهر الحمل على الجوار التي وردت في " تفسير البحر المحيط" ما جاء في قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلۡقُوَّةِ ٱلۡمَتِينُ ۝٥٨﴾[الذاريات، الآية:58]، بجرِّ(المتينِ)، وفي هذه القراءة تأويلان[5]:

أحدهما: أن يكون قرئ(المتينِ) بالجرِّ على أنَّه وصف للقوَّة، وذُكِّر إمَّا لأنَّ التأنيث غير حقيقي، أو على تأويل الاقتدار، أو لكونه على فعيل. وقيل: جرَّه على الجوار،

---

[1]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج8، ص172.

[2]– الهمذانيُّ، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج6، ص44.

[3]– الزمخشري، تفسير الكشاف، ج27، ص1064.

[4]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج8، ص172.

[5]– ينظر: ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج2، ص289. وينظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج8، ص141.

وذلك كقولهم:" جحر ضبٍّ خربٍ". وقيل:" ذكَّره على معنى الحبل"، يريد:" قُوَى الحبل"، بدليل قوله تعالى:﴿فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ ﴿٢٥٦﴾﴾[البقرة، الآية: 256]، وذهب "**أبو حيان**" إلى أنَّ التقدير:" ذُو الأَيدِ"[1].

والثاني: يذهب الجمهور إلى رفعه، وهو خبر لـ﴿إِنَّ﴾ أو خبر مبتدأ محذوف، وتقدير الكلام:" هو المتين".

وقد ضعَّف" المنتخب الهمذاني" أن يكون(المتين) وصفًا لـ﴿ ذُو﴾ أو للرزاق- كما يرى الجمهور-، لأنَّ النعت لا يُنعت إلاَّ على تأويل[2].

وفي قوله تعالى:﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡۖ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَرَمَادٍ ٱشۡتَدَّتۡ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوۡمٍ عَاصِفٖۖ لَّا يَقۡدِرُونَ مِمَّا كَسَبُواْ عَلَىٰ شَيۡءٖۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ ﴿١٨﴾﴾[إبراهيم، الآية: 18].

الشاهد هو قوله:﴿ فِي يَوۡمٍ عَاصِفٖۖ﴾ وفيه عدَّة أوجه[3] منها:

أحدهما: أنَّه على تقدير:" عاصفٌ ريحُهُ"، أو" عاصفٍ كالرِّيح"، ثمَّ حُذف﴿ٱلرِّيحُ﴾، وجُعلت الصفة لليوم مجازًا واتِّساعًا في عدم اللُّبس، وذلك كقولهم:" نهارُك صائمٌ" و"ليلُك قائمٌ" و" يومٌ صائمٌ" و" وليلٌ نائمٌ"، قال "الهروي":" التقدير: في يومٍ عاصفِ الرِّيح، فحُذف- الرِّيح- لتقدم ذكرها"[4]. كما قال الشاعر(البسيط)[5]:

---

[1]- أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج8، ص141.

[2]- الهمذانيُّ، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج6، ص17.

[3]- ينظر: الهمذانيُّ، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج4، ص20. وينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج2، ص766. وينظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج5، ص405. وينظر: السمين الحلبي، الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج7، ص84.

[4]- أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج5، ص405.

[5]- لم أهتدِ إلى قائله، وهو من شواهد: الفراء، معاني القرآن، ج2، ص74. والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج9، ص353. أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج5، ص405.

فَيَضْحَكُ عِرْفَانَ الدُرُوعِ جُلُودِنَا إِذَا جَاءَ يَومٌ مُظْلِمُ الشَمسِ كَاسِفُ

يريد:" كَاسِفُ الشَمسِ"[1].

والثاني: أنَّه على النَّسب؛ أي" فِي يومٍ ذِي عَاصفٍ"[2] أو" فِي يومٍ ذِي عصفٍ"[3] أو" فِي يومٍ ذِي عُصوفٍ"[4].

الثالث: أنَّه مخفوض على الجوار، أي: كان الأصل أنْ يتبَع العاصف الريح في الإعراب، فيُقال:" اشتدَّت به الرِّيح في يومٍ"، فلمَّا وقع بعد اليوم أُعرب إعرابه، وهو نظير قولهم:" جحر ضبٍّ خرب"، قال "**أبو حيان**":" لمَّا جاء بعد اليوم اتَّبع إعرابه، كما قيل: جحر ضبٍّ خرب"[5].

وممَّن حملوا الآية على الجوار "**الفراء**" قال:" فجعل العصوف تابعًا لليوم في إعرابه، وإنَّما العصوف للرِّيح، وذلك جائزٌ على جهتين احداهما: أنَّ العُصوف وإنْ كان للريح فإنَّ اليوم يُوصف به؛ لأنَّ الرِّيح فيه تكون، فجاز أنْ تقول:" يوم عاصف"، كما تقول: يوم بارد ويوم حار"[6].

وقال في موضعٍ آخر:" وإنْ نويت أنْ تجعل﴿عَاصِفٍ﴾ من نعت الرِّيح خاصَّة فلمَّا جاء بعد اليومَ أتبعه إعراب اليوم، وذلك في كلام العرب أن يُتبعوا الخفض الخفض إذا أشبهه"[7].

---

[1]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج5، ص405.

[2]– النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص367.

[3]– الهمذانيُّ، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج4، ص20.

[4]– القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج1، ص402. العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج2، ص766. السمين الحلبي، الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج7، ص84.

[5]– أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج5، ص405.

[6]– معاني القرآن، ج2، ص73.

[7]– المصدر نفسه، ج2، ص74.

وقرأ ابن أبي إسحاق وإبراهيم بن أبي بُكَيْرْ عن الحسن[1]:(فِي يومٍ عاصفٍ) على إضافة(اليوم) لـ(عاصفٍ)، وهو على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، تقديره:" في يومِ ريحٍ عاصفٍ"[2]، فحُذف لفهم المعنى الدَّالعلى ذلك. ويجوز أن يكون من باب إضافة الموصوف إلى صفته عند من يرى ذلك، نحو قولنا: بَقْلَةُ الحَمْقَاءِ.

وهذا الوجه مردود عند البصريين؛ لأنَّ الشيء لا يُضاف إلى نفسه، وقد أجاز هذا الوجه "ابن جني" كما يظهر ذلك في قوله:" هذا على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه؛ أي:" في يومِ ريحٍ عاصفٍ"، وحَسُنَ حذف الموصوف هنا شيئًا؛ لأنَّه قد أُلف حذفه في قراءة الجماعة:" فِي يومٍ عاصفٍ". فأن قيل: فإذا كان "عاصف" قد جرى وصفًا على " يوم" فكيف جاز إضافة " يوم" إليه والموصوفلا يُضاف إلى صفتِه؛ إذا كانت هي هو في المعنى؛ والشيء لا يُضاف إلى نفسه؟ ألاَ تراك لا تقول:" هذا رجلُ عاقلٍ، ولا غلامُ ظريفٍ" وأنت تريد صفة؟ قيل: جاز ذلك من حيث كان "اليوم" غيرَ العاصف في المعنى وإن كان إيَّاه في اللَّفظ؛ لأنَّ العاصف في الحقيقة إنَّما هو الرِّيح لا اليوم، وليس كذلك هذا رجُلُ عاقلٍ؛ لأنَّ الرجل هو العاقل في الحقيقة، والشيء لا يُضاف إلى نفسه"[3].

والذي يبدو من الأمثلة السالف ذكرها هو أنَّ "أبا حيَّان" يُجيز "الحمل على الجوار" في النعت والعطف فقط، ولا يُجيزه في غيرهما، إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

---

[1]– ينظر: ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج1، ص360. وينظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج5، ص405.

[2]– ينظر: ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج1، ص360. وينظر: النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص360. وينظر: الهمذانيُّ، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج4، ص20. وينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج9، ص354. وينظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط، ج5، ص405. وينظر: السمين الحلبي، الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج7، ص84.

[3]– ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج1، ص360.

خاتمة

بعد هذا السعي البحثي العلمي الذي قمنا به محاولين من خلاله كشف النِّقاب عن بعض مظاهر "الحمل النَّحوي" وصوره في" تفسير البحر المحيط" "لأبي حيَّان الأندلسي"، توصلنا إلى جملة نتائج يُمكن إجمالها في الآتي:

– على الرغم من كون "أبي حيَّان" من المفسرين المشهورين، إلاَّ أنَّه في الوقت ذاته يعدُّ نحويًّا بارعًا، وقد استغل عبقريته في النَّحو هذه في خدمة النَّص القرآني.

– تبيَّن لن من خلال دراستنا لكثير من الشواهد التي سقناها في بحثنا هذا ميل "أبو حيَّان" في معظم آرائه النَّحوية وتوجيهاتِه الإعرابيَّة إلى مذهب النُّحاة البصريين الذين جعلهم أصحابًا له، غير أنَّه لم يكن مقلِّدًا لهم في كل شيء، بل كان يأخذ بالدَّليل أنَّى كان مصدره، لذلك كنا نراه يميل إلى بعض الآراء الكوفية– مثل آراء الفراء– على حساب الآراء البصرية.

– يعدُّ القياس الدَّليل الثاني من أدلة النَّحو العربي، ومنزلته تأتي بعد دليل النقل؛ لأنَّ الأساس في التقعيد عند النُّحاة هوالسماع، ثمَّ تأتي محاولة وضع القوانين الضابطة للكلام المسموع، وبعدها تصبح هذه القوانين عبارة عن ضوابط ومعايير لغوية يُلجأ إليها.

– إنَّه ممَّا يمكن أن يُقال عن علاقة القياس بالحمل هو أنَّ هذه العلاقة تبدو من صنف علاقة العام بالخاص أو الكل بالفرع، كما يُعتبر القياس هو الأصل أو كالأصل في كل ظاهرة لغوية، أو هو القانون الكلِّي، أمَّا "الحمل" فهو الوسيلة أوالأداة التي تجذب ما شذَّ عن الظاهرة اللُّغوية؛ وذلك بإظهار علاقة أو افتراضها بين الظاهرة الأصل وما شذَّ عنها.

– يعتبر مصطلح التَّأويل من المصطلحات الثَّرَّة بالمعاني اللُّغوية المختلفة، بالإضافة إلى المعاني الاصطلاحية، لكنَّ المتَّفق عليه بين هذه المعاني جميعًا هو أنَّ الغرض من التَّأويل هو العُدول عن الظاهر بهدف إرجاع الكلام إلى أصله.

- لم يبحث الدّارسون المختصُّون موضوع الحمل على التَّأويل بحثًا مباشرا؛ حيثُ إنَّ من ألف منهم في الأصول اللغويَّة والنحوية لم يذكر هذا الموضوع على نحوٍ مباشرٍ، وذلك لأنَّ موضوع " الحمل على التأويل" يعدُّ مظهرًا في صميم النظرية النَّحويَّة العربية التي تسعى إلى تطبيق أُصولها وقواعدها على اللُّغة العربية.

- يعدُّ الحمل على التأويل أحد أنواع الحُمول في اللغة العربية، والتي تهدف بشكل رئيسي إلى توضيح المحنى وتفسيره، ومنها الحمل على اللَّفظ، والحمل على المعنى وغيرها.

- إنَّ المقصود "بالحمل على المعنى" عند النُّحاة هو إعطاء شيء ما حكم شيء آخر، وإلحاقه به في حكمه، وهذا من دأب العرب وعادتهم.

- يعتبر موضوع "الحمل على المعنى" في اللُّغة العربية واسع ومتشعِّب تضاربت فيه آراء العُلماء وصعب عليهم ضبطه والإحاطة به.

- شواهد "الحمل على المعنى" كثيرة جدًّا في كلام الله تعالى، وكلام العرب نظمه ونثره.

- إذا اجتمع الحملان- الحمل على اللفظ والحمل على المعنى- فإنَّ الأولويَّة للحمل على اللَّفظ، وإذا حُمل على المعنى من أوَّل الأمر ضعُف الحمل بعده على اللَّفظ.

- يعمل العطف على المعنى- الحمل على التوهم- على إعطاء فائدة نحويَّة للأسماء المعطوفة، ذلك أنَّه يمنح الاسم المعطوف نوعًا من الحركيَّة في الأحطام الإعرابيَّة.

- يرى" أبو حيَّان" أنَّ "العطف على المعنى"- العطف على التَّوهم- من الأمور المعهودة في الكلام العربي، إلاَّ أنَّه لا يُجيز القياس عليه ما وُجدت إليه مندوحة، وقد كان يذكره من باب الحرص على ذكر الأعاريب المختلفة للقراءات القرآنية.

– يرى "أبو حيَّان" أنَّ "التَّضمين" في الأفعال أولى منه في الحروف، وذلك لأنَّ الأصل في العمل هو للأفعال، والحروف فروعٌ لها، بالإضافة إلى كون تضمين الأفعال هو الأكثر، وهذا الأمر لم يختلف فيه النُّحاة، ولم يُجز "أبو حيَّان" القياس عليه؛ لأنَّه جعله من باب الضرورات التي لا يُلجأ إليها إلاَّ إذا دعت الحاجة، فإن تخرَّج على شيء آخر انتفت تلك الضرورة.

– تعتبر مسألة "الحمل على الجوار" من المسائل الفرعية في النَّحو العربي، وقد اختلفت آراء النُّحاة حول هذه المسألة، فمنهم من أقرَّ بوجوده ودلَّل على ذلك بالشواهد التي تقوِّي موقفه "كسيبويه"، و"أبو البقاء العكبري" و"ابن يعيش"، ومنهم من أنكره من أساسه، وعدَّه من الضرورات التي لا يجوز القياس عليها، ويمثل هذا الموقف "السيرافي" و"أبو جعفر النَّحاس"، ومنهم من وقف موقفًا وسطًا فنراه يقرُّ بوجود"الحمل على الجوار" حينًا وينكره أحيانًا أخرى "كالفراء".

قائمة المصادر والمراجع

المصحف الشريف: برواية حفص عن عاصم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1437هـ/2016م.

- **إبراهيم الأبياري**

1- الموسوعة القرآنية، مؤسسة سجل العرب،(د، ط)، 1405هـ/1984م.

- **إبراهيم أنيس**

2- طرق تنمية الألفاظ في اللُّغة، مطبعة النهضة الجديدة،(د، ط)، القاهرة،1967م.

3- من أسرار اللُّغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، القاهرة، 1978م.

- **إبراهيم السامرائي**

4- تنمية اللُّغة العربية في العصر الحديث، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية،(د، ط)،1973م.

- **إبراهيم عبد الله رفيدة**

5- النَّحو وكتب التفسير، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط3، مصراتة، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 1990م.

- **ابن الأثير(مجد الدِّين أبو السماءات المبارك بن محمَّد الجزري ت606هـ)**

6- المثل السائر، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، ط2، القاهرة،(د، ت).

7- النِّهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: محمود محمَّد الطناحي وطاهر أحمد الزاوي، دار إحياء التراث العربي،(د، ط)، بيروت، لبنان،(د، ت).

- **أحمد أمين**

8- ضحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، ط7، القاهرة،(د، ت).

9- ظهر الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1959م.

- **أحمد تيمور باشا**

10- السماع والقياس، دار الآفاق العربية، ط1، القاهرة، 2001م.

- **أحمد الجلايلي**

11- مقدمة لأصول النَّحو العربي، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة، 2012م.

- **أحمد جميل ظفر**

12- النَّحو القرآني قواعد وشواهد، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط2، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1418هـ/1998م.

- **أحمد الحملاوي**

13- شذا العرف في فن الصرف، قدم له وعلَّق عليه: محمد بن عبد المعطي، خرج شواهده ووضع فهارسه: أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري، دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع،(د، ط)، الرياض،(د، ت).

- **أحمد خالد شكري**

14- أبو حيان الأندلسي ومنهجه في تفسير البحر المحيط وفي إيراد القراءات فيه، دار عمار للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 1428هـ /2007م.

- **أحمد عبد الستار الجواري**

15- نحو القرآن، مكتبة اللغة العربية، مطبوعات المجمع العلمي العراقي،(د، ط)، بغداد، 1394هـ/1974م.

- **أحمد عفيفي**

16- ظاهرة التَّخفيف في النَّحو العربي، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، 1996م.

- **أحمد علم الدِّين الجندي**

17- اللَّهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب،(د، ط)، 1983م.

- **أحمد مختار عمر**

18- معجم اللغة العربية المعاصرة، مساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط1، القاهرة،1429هـ/2008م.

- **الأخفش الأوسط(أبو الحسن سعيد بن مسعدة ت215هـ)**

19- معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قَرَاعة، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 1411هـ/1990م.

- **الأزهري(أبو منصور محمد بن أحمد ت370هـ)**

20- معاني القراءات، تحقيق ودراسة: عيد مصطفى درويش وعوض بن حمد القزوي، من نوادر المخطوطات، ط1، 1414هـ/1993م.

- **الإستراباذي(رضي الدين محمد أبو الحسن ت686هـ)،**

21- شرح الرَّضي على الكافية، تعليق: يوسف حسن عمر، منشورات قار يونس، ط2، بنغازي ،1996م.

- **أشرف ماهر النواجي**

22- مصطلحات علم أصول النَّحو، دراسة وكشاف معجمي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،(د، ط)، القاهرة،2001م.

- **الأشموني(نور الدين أبو الحسن علي بن محمَّد ت900هـ)**

23- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمَّى – منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمَّد محي الدِّين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1375هـ/1955.

- **ابن أبي الإصبع المصري(ت654هـ)**

24- بديع القرآن، تقديم وتحقيق: محمد شرف حفني، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،(د، ط)، الإسكندرية،(د، ت).

- **الأصبهاني(شمس الدِّين ت749هـ)**

25- بيان المُختصر- شرح مختصر ابن الحاجب-، تحقيق: محمد مظهر بقا، دار المدني، ط1، جدَّة، 1986م.

- **الأعلم الشنتمري**

26- شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حنَّا نصر الحِتِّي، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1414هـ/1993م.

- **الألوسي(أبو الثناء شهاب الدين محمود الحسيني البغدادي ت1270هـ)**

27- روح المعاني في نفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، علَّق عليه: محمد أحمد الأمد، وعبد السلام السلاوي، دار إحياء التراث العربي، ط، بيروت، لبنان، 1427هـ/1999م.

- **أمان الدِّين محمد حتحات**

28- التأويل والقياس عند عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وحدة المتطلبات الجامعيَّة العامة،(د، ط)، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2006/2005م.

- **إميل بديع يعقوب**

29- موسوعة علوم اللغة العربية، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان،1427هـ/ 2006م.

- **إميل بديع يعقوب وميشال عاصي**

30- المعجم المفصل في اللغة والأدب، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، لبنان،

1987م.

- **ابن الأنباري(أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد بن أبي سعيد النَّحوي ت577هـ)**

31- أسرار العربية، تحقيق وتعليق: بركات يوسف هبُّود، دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 1420هـ/ 1999م.

32- الإغراب في جدل الإعراب، قدَّم له وعني بتحقيقه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط2، بيروت، 1391هـ/1971م.

33- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية،(د، ط)، صيدا، بيروت، لبنان،1428هـ/ 2007م.

34- لُمَع الأدلة في أصول النحو، قدَّم له وعني بتحقيقه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط2، بيروت، 1391هـ/1971م.

35- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، حقَّقه: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، ط3، الزرقاء، الأردن ،1405هـ/1985م.

- **الأنباري(أبو بكر محمد بن القاسم 328هـ)**

36- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق وتعليق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط5، القاهرة،(د، ت).

37- المذكر والمؤنث، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث،(د، ط)، القاهرة، 1401هـ/1981م.

- **ابن بابشاذ(الطاهر بن أحمد ت469هـ)**

38- شرح المُقدمة المُحْسِبَة، تحقيق: خالد عبد الكريم،(د، ط)،(د، ت).

- **البخاري(أبو عبد الله محمد بن إسماعيل 656هـ)**

38- صحيح البخاري، دار ابن كثير، ط1، بيروت، لبنان، 1423هـ/2002م.

- **بدر بن ناصر البدر**

39- أبو حيان وتفسيره البحر المحيط، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع،(د، ط)، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1420هـ/2000م.

- **ابن برهان العُكْبَرِي(أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي ت456هـ)**

40- شرح اللُّمع، حققه: فائز فارس، السلسلة التراثية، ط1، الكويت، 1404هـ/1984م.

- **بطرس البستاني**

41- محيط المحيط، مكتبة لبنان،(د، ط)، بيروت،1987م.

- **البغدادي(عبد القادر بن عمر ت1093هـ)**

42- خزانة الأدب ولب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة، 1416هـ/1996م.

43- شرح شواهد شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية،(د، ط)، بيروت، 1982م.

- **بهجت عبد الواحد صالح**

44- الإعراب المفصَّل لكتاب الله المرتل، دار الفكر للنشر والتوزيع،(د، ط)،(د، ت).

- **ابن تغري بردي(أبو المحاسن جمال الدين يوسف الأتابكي ت874هـ)**

45- الدَّليل الشَّافي على المنهل الصَّافي، تحقيق وتقديم: فهيم محمد شلتوت، مكتبة الخانجي،(د، ط)، القاهرة،(د، ت).

- **تمَّام حسَّان**

46- الأصول- دراسة إبستيمُولوجيَّة للفكر اللُّغوي عند العرب، النَّحو، فقه اللُّغة، البلاغة، عالم الكتب،(د، ط)،القاهرة، 1420هـ/2000م.

47- البيان في روائع القرآن، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 1413هـ/1993م.

48- اللُّغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة،(د، ط)، الدار البيضاء، المغرب، 1994م.

- **التَّهانوي(محمد علي بن محمد الحنفي ت1158هـ)**

49- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: عادل دحروج، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، نقل النَّص الفارسي إلى العربية: عبد الله الخالدي، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت، لبنان، 1996م.

- **الثَّعالبي(أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل ت430هـ)**

50- كتاب فقه اللغة وأسرار العربية، ضبطه وعلق علق حواشيه وقدَّم له ووضع فهارسه: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، ط2، صيدا بيروت، 1460هـ/2000م.

- **ثعلب(أبو العباس أحمد بن يحي ت291هـ)**

51- مجالس ثعلب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط4، القاهرة، 1980م.

- **الجرجاني(عبد القاهر ت471هـ)**

52- أسرار البلاغة، قرأه وعلَّق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني ودار المدني،(د، ط)، القاهرة،(د، ت).

53- دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي،(د، ط)، القاهرة،(د، ت).

54- العوامل المائل النحوية في أصول علم العربية، شرح: الشيخ خالد الأزهري الجرجاوِي(ت905هـ)، تحقيق وتقديم وتعليق: زهران البدراوي، دار المعارف، ط2، القاهرة،(د، ت).

55- المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام،(د، ط)، الجمهورية العراقية، 1982م.

- **الجرجاني(الشريف علي بن محمد السيد ت816هـ)**

56- معجم التَّعريفات، تحقيق ودراسة: محمد صدِّيق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير،(د، ط)،(د، ت).

- **جرجي زيدان**

57- تاريخ آداب اللغة العربية، منشورات دار مكتبة الحياة،(د، ط)، بيروت، لبنان، 1992م.

- **جرير(حذيفة بن عطية بن الخطفي ت114هـ)**

58- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، ط3، دار المعارف، القاهرة، مصر،(د، ت).

- **ابن الجزري(الإمام شمس الدّين أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي الدمشقي الشافعي ت833هـ)**

59- التَّسهيل لعلوم التنزيل، تحقيق: عبد الله الخالدي، دار الأرقم بن الأرقم، ط1، بيروت، 1985م.

60- النَّشر في القراءات العشر، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية،(د، ط)، بيروت، لبنان،(د، ت).

- **جعفر عبابنة**

61- مكانة الخليل بن أحمد في النَّحو العربي، دار الفكر،(د، ط)، عمان، 1984م.

- **جلال شمس الدين**

62- التَّعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين، دراسة ابستومولوجية، مؤسسة الثقافة الجامعية،(د، ط)، الإسكندرية،1994م.

- **جمال بلقاسم**

63- مباحث في اللّسانيات العربية، دراسة في الخصائص لابن جني، دار الألمعية للنشر والتوزيع، ط1، قسنطينة، الجزائر،2011م.

- **جميل صليبا**

64- المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية، دار الكتاب العربي، مكتبة المدرسة، بيروت، لبنان، 1982م.

- **ابن جنِّي(أبو الفتح عثمان ت392هـ)**

65- التَّمام في تفسير أشعار هذيل ممَّا أغفله أبو سعيد السكري، تحقيق: أحمد ناجي القيسي وخديجة عبد الرزاق الحديثي وأحمد مطلوب، راجعه: مصطفى جواد، مطبعة العاني، ط1، بغداد،1381هـ/ 1962م.

66- التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة، تحقيق: حسن محمود هنداوي، وزارةالأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، الكويت، 1430هـ/2009م.

67- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، (د، ط)،(د، ت).

68- سر صناعة الإعراب، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاتة عامر، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان،1421هـ/2000م.

69- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي نجدي ناصف وآخرون، دار سزكين للطباعة والنشر،(د، ط)، القاهرة، 1406هـ/ 1986م.

70- المنصف في شرح التصريف ، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط1، القاهرة، 1373هـ/1954م.

- **الجوهري(إسماعيل بن حماد ت 393هـ)**

71- الصحاح تاج اللُّغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار، دار العلم للملايين، ط4، بيروت، 1990م.

- **الجويني(أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف ت478هـ)**

72- التلخيص في أصول الفقه، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية،(د، ط)، بيروت،1979م.

- **ابن حزم الأندلسي(ت456هـ)**

73- ملخص إبطال القياس والرَّأي والاستحسان والتَّقليد والتَّعليل، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر،(د، ط)، بيروت، 1969م.

- **حسام أحمد قاسم**

74- الأسس المنهجيَّة للنَّحو العربي، دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم، دار النصر،(د، ط)، 2005م.

- **حسن خميس الملخ**

75- التفكير العلمي في النَّحو العربي الاستقراء، التَّحليل، التَّفسير، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2002م.

76- نظرية الأصل والفرع في النَّحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن،2001م.

- **حسين علي فرحات العقيلي**

77- الجملة العربية في دراسات المحدثين، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2012م.

- **حلمي خليل**

78- العربية وعلم اللُّغة البنيوي، دراسات في الفكر اللُّغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعيَّة،(د، ط)، الإسكندرية،1995م.

- **حميد الفتلي**

79- العلل النَّحوية دراسة تحليليَّة في شروح الألفيَّة المطبوعة إلى نهاية القرن الثاني الهجري، مكتبة ناشرون، ط1، بيروت، لبنان، 2001م.

- **أبو حيان الأندلسي(محمد بن يوسف ت745هـ)**

80- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 1418هـ/1998م.

81- تذكرة النُّحاة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 1406هـ/1986م.

82- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، حققه: حسن هنداوي، دار القلم، ط1، دمشق، 1418هـ/ 1997م.

83- التَّذييل والتَّكميل في شرح التَّسهيل، حقَّقه: حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ط1، الرياض،1432هـ/2011م.

84- تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان،1413هـ/1993م.

85- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تحقيق: سيدني كلارز، دار أضواء السلف،(د، ط)،(د، ت)،1356هـ/1987م.

- **أبو حيان التَّوحيدي ومسكويه**

86- الهوامل والشوامل، نشره: أحمد أمين والسيد أحمد صقر، تقديم: صلاح رسلان، الهيئة العامة لقصور الثقافة،(د، ط)،(د، ت).

- **خالد بن سليمان بن مهنا الكندي**

87- التَّعليل النَّحوي في الدَّرس اللُّغوي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان،1427هـ/2007م.

- **ابن خالويه(الحسين بن أحمد ت370هـ)**

88- الحجة في القراءات السبع، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط3، بيروت، القاهرة، 1399هـ/1979م.

89- ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار، ط2، مكة المكرمة، 1979م.

90- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، مكتبة المتنبي،(د، ط)، القاهرة،(د، ت)، ص91.

- **خديجة الحديثي**

91- أبو حيان النحوي، منشورات مكتبة النهضة، ط1، بغداد، 1385هـ /1966م.

92- دراسات في كتاب سيبويه، وكالة المطبوعات،(د، ط)، الكويت،1980م.

93- الشَّاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت،(د، ط)، الكويت، 1394هـ/1974م.

94- المدارس النحوية، دار الأمل، ط3، إربد، الأردن، 1422هـ/2001م.

- **الخطيب البغدادي(الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت ت463هـ)**

95- تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطَّانها العلماء من غير أهلها وورادِيها، حقَّقه، وضبط نصَّه، وعلَّق عليه: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت،1422هـ/2001م.

- **الخطيب التَّبريزي**

96- شرح القصائد العشر، تحقيق: فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط4، بيروت، لبنان، 1400هـ/1980م.

- **الخفاجي(شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر ت1069هـ)**

97- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي المسمَّاة: عناية القاضي وكفاية الراضي، دار صادر، بيروت، لبنان،(د، ط)،(د، ت).

- **ابن خلكان(أبو العباس شمس الدِّين أحمد بن أبي بكر ت 681هـ)**

98- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، حققه: إحسان عباس، دار صادر،(د، ط)، بيروت، مج3،(د، ت).

- **الخليل بن أحمد الفراهيدي(أبو عبد الرحمن175هـ)**

99- كتاب الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 1405هـ/1985م.

100- كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس،(د، ط)،(د، ت).

- **خليل بنيان الحسون**

101- النَّحويون والقرآن، مكتبة الرسالة، ط1،عمان، الأردن، 1423هـ/2005م.

- **الخوارزمي(صدر الأفاضل القاسم بن الحسين ت617هـ)**

102- شرح المفصل في صنعة الإعراب-التخمير-، تحقيق:عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1990م.

- **خير الدِّين فتاح عيسى القاسمي**

103- أبحاث ودراسات في النَّحو العربي، دار الكتب والوثائق القومية،(د، ط)، كركوك، 2012م.

- **ابن دريد(أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي ت321هـ)**

104- جمهرة اللُّغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، لبنان،1407هـ/1987م.

- **الدينوري(الحسين بن موسى ت340هـ)**

105- ثمار الصناعة في علم العربية، تحقيق: حنا جميل حداد، منشورات وزارة الثقافة، ط1، عمان، 1994م.

106- ديوان أبو الأسود الدؤلي، تحقيق: محمد حسين آل ياسين، مكتبة النهضة،(د، ط)، بغداد، 1964م.

107- ديوان ذي الإصبع العدواني(حُرثان بن محرف ت22ق- هـ)، جمعه وحقَّقه: عبد الوهاب محمد العدواني ومحمد نائف الدليمي، مطبعة الجمهور،(د، ط)، الموصل، العراق، 1393هـ/1973م.

108- ديوان امرىء القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف،(د، ط)، القاهرة، 1964م.

109- ديوان امرئ القيس، ضبطه وصحَّحه: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط5، بيروت، لبنان، 1425هـ/2004م.

110- ديوان حسان بن ثابت، شرحه وكتب هوامشه وقدَّم له: عبد الله مهنا، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، لبنان، 1414هـ/1994م.

111- ديوان الحطيئة، المكتبة الثقافية،(د، ط)، بيروت،(د، ت).

112- ديوان دريد بن الصِّمَّة، قدَّم له: شاكر الفحَّام، جمع وتحقيق وشرح: محمد خير البقاعي، دار قتيبة،(د، ط)،1981م.

113- ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، ط2، بيروت، 1980م.

114- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح وتقديم: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1408هـ/1988م.

115- ديوان السموأل، دار بيروت للطباعة والنشر والتوزيع،(د، ط)، بيروت، 1982م.

116- ديوان طرفة بن العبد، دار الصادر،(د، ط)، بيروت، لبنان، 1980م.

117- ديوان عمرو بن أبي ربيعة، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فايز محمد، دار الكتاب العربي، ط2، بيروت، لبنان،1416هـ/1996م.

118- ديوان الفرزدق، تحقيق، مجيد طراد، دار الكتاب العربي،(د، ط)، بيروت، 2004م.

119- ديوان الكميت بن زيد الأسدي، تحقيق وشرح: محمد نبيل طريفي، دار صادر، ط1، بيروت، 2000م.

120- ديوان النابغة الذبياني(زياد بن معاوية أبو أمامة ت18ق- هـ)، تحقيق: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، ط3، بيروت، 1416هـ/1996م.

121- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، القاهرة،(د، ت).

122- ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، ط2، القاهرة، 1995م.

- **رابح بومعزة**

123- التَّحويل في النَّحو العربي، مفهومه، أنواعه، صوره، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع،(د، ط)، دمشق، سوريا، 2008م.

124- تيسير تعليمية النَّحو، رؤية في أساليب تطوير العملية التَّعليمية من منظور النظرية اللغوية، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 2009م.

- **الرازي(فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التميمي ت606هـ)**

125- المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق: جابر العلواني، مؤسسة الرِّسالة،(د، ط)، بيروت،1997م.

126- مفاتيح الغيب، الشهير بالتفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، ط3، بيروت، لبنان، 1420هـ/2000م.

- **ابن رشيق القيرواني(أبو الحسن الأزدي ت456هـ)**

127- العمدة في محاسن الشعر، وآدابه، ونقده، حقَّقه وفصله، وعلَّق حواشيه: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل للنشر والتوزيع، ط5، بيروت، لبنان، 1401هـ/1981م.

- **الرماني(علي بن عيسى ت386هـ)**

128- الحدود في النَّحو، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، ط1، عمان، 1984م.

129- رسالتان في اللغة، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 1984م.

130- شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان أحمد الدميري،(د، ط)،(د، ت).

131- معاني الحروف، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة الطالب الجامعي، ط2، مكة المكرمة،1407هـ/1986م.

- **زاهر بن مرهون بن خصيف الداودي**

132- التَّرابط النَّصي بين الشعر والنثر، دار جرير للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 1431هـ/2010م.

- **الزبيدي(أبو بكر محمد بن الحسن الأشبيلي ت379هـ)**

133- طبقات النَّحويين واللُّغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1984م.

- **الزجاج(أبو إسحاق إبراهيم بن السُّري ت311هـ)**

134- معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط1، بيروت، 1408هـ/1988م.

- **الزجاجي(أبو القاسم ت337هـ)**

135- الإيضاح في علل النَّحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، ط3، بيروت، 1399هـ/1979م.

- **أبوزرعة زرعة(عبد الرحمن بن محمد زنجلة)**

136- حجة القراءات، تحقيق وتعليق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط5، بيروت، لبنان، 1418هـ/1997م.

- **الزركشي(بدر الدِّين محمَّد بن عبد الله ت794هـ)**

137- البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، (د، ط)، القاهرة،(د، ت).

- **الزمخشري(أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الخوارزمي ت538هـ)**

138- تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل، اعتنى به وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، بيروت، لبنان، 1430هـ/2009م.

- **سحر سويلم راضي**

139- التَّوجيه النَّحوي والصَّرفي للقراءات القرآنية عند أبي علي الفارسي في كتابه الحجة للقراء السبع، بلنسية للنشر والتوزيع، ط1، المنوفية، مصر، 1429هـ/2008م.

- **السَّخاوي(شمس الدين محمد بن عبد الرحمن906هـ)**

140- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار الجيل،(د، ط)، بيروت،(د، ت).

- **ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل النَّحوي البغدادي ت316هـ)**

141- الأصول في النَّحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرِّسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، بيروت،1417هـ/1996م.

- **سعيد الأفغاني**

142- في أصول النَّحو، المكتب الإسلامي،(د، ط)، بيروت،1407هـ/1987م.

- **سعيد جاسم الزبيدي**

143- القياس في النَّحو العربي، نشأته وتطوره، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1،عمان، الأردن،1997م.

- **السَّعيد شنوقة**

144- دراسات في آليات التَّحليل وأصول اللُّغة والنَّحو، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 2009م.

- **ابن سلام الجمحي(ت231هـ)**

145- طبقات فحول الشعراء ، قرأه وشرحه: أبو فهر محمود محمد شاكر، دار المدني،(د، ط)، جدة،(د، ت).

- **السمين الحلبي(أحمد بن يوسف ت756هـ)**

146- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم،(د، ط)، دمشق،(د، ت).

- **السهيلي(أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله ت581هـ)**

147- نتائج الفكر في النَّحو، حقَّقه وعلَّق عليه: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمَّد معوَّض، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1412هـ/1992م

- **السُّودُوني(أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوبُغَا ت879هـ)**

148- تاج التَّراجم، حقَّقه وقدَّم له: محمد خير رمضان يوسف، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، دمشق، بيروت،1413هـ/1996م.

- **سيبويه(أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت180هـ)**

149- الكتاب، تحقيق وشرح :عبد السلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة، 1408هـ/1988م.

- **السيد أحمد عبد الغفار**

150- ظاهرة التَّأويل وصلتها باللُّغة، دار المعرفة الجامعية،(د، ط)، الإسكندرية، 2012م.

- **ابن سيده(أبو الحسن علي بن إسماعيل ت458هـ)**

151- المخصَّص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت، 1417هـ/1996م.

- **السُّيوطي(جلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر ت911هـ)**

152- الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: مركز الدِّراسات القرآنية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، (د، ط)، المملكة العربية السعودية،(د، ت).

153- الأشباه والنظائر في النَّحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة للطباعة والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 1406هـ/1985م.

154- الاقتراح في أصول النَّحو، ضبطه وعلَّق عليه: عبد الحكيم عطيَّة، راجعه وقدَّم له: علاء الدِّين عطيَّة، دار البيروني، ط2، 1427هـ/2006م.

155- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية،(د، ط)، بيروت، لبنان، 1419هـ/1987م.

156- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وصححه وعلق عليه: محمد أحمد جاد بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، دار التراث، ط3، القاهرة،(د، ت).

157- معترك الأقران في إعجاز القرآن، ضبطه وصحَّحه وكتب فهارسه: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1408هـ/1988م.

158- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم وعبد السلام محمد هارون، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1413هـ/1992م.

الشاوي(يحي بن محمَّد أبو زكريا المغربية الجزائري ت1096هـ)

159- إرتقَاء السِّيادة في علم أصول النَّحو، تقديم وتحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السَّعدي، دار الأنبار للطباعة والنشر، ط1، الرمادي، العراق، 1411هـ/1990م.

- **ابن الشجري(ضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن على بن حمزة الحسني العلوي ت542هـ)**

160- الأمالي الشجرية، دار المعرفة،(د، ط)، بيروت، 1978م.

- **شعبان زين العابدين محمد**

161- العلَّة النَّحويَّة في ضوء الممنوع من الصرف، دراسة تحليلية موازنة، مكتبة الآداب، ط1، القاهرة، 1432هـ/2004م.

- **شوقي ضيف**

162- المدارس النحوية، دار المعارف، ط7، القاهرة،(د، ت).

- **الشوكاني(شيخ الإسلام محمد بن علي ت 1250هـ)**

163- البدر الطالع بمحاسن مـنْ بعد القرن السابع، دار الفكر المعاصر، ط1، دمشق، بيروت، 1419هـ/ 1998م.

- **شوكت علي عبد الرحمن درويش**

164- الرخصة النَّحويَّة، دائرة المطبوعات والنشر،(د، ط)، عمان، الأردن،1425هـ/2004م.

- **الشيرازي(أبو إسحاق إبراهيم بن علي الفيروزابادي ت476هـ)**

165- اللَّمع في أصول الفقه، حققه وعلَّق عليه وقدَّم له: عبد القادر الخطيب الحسني، دار الحديث الكتانية، ط1، طنجة، المملكة المغربية1434هـ/2013م.

- **صاحب أبو جناح**

166- دراسات في نظرية النَّحو العربي وتطبيقاتها، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، عمان ،الأردن،1419هـ/1998م

- **صالح الكشو**

167- مظاهر التَّعريف في العربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية،(د، ط)، صفاقس،1997م.

- **صباح علاوي السَّامرائي**

168- الأحكام النَّوعية والكمية في النَّحو العربي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2011م.

- **الصَّبان(أبو العرفان محمد بن علي الشافعي ت1206هـ)**

169- حاشية الصَّبان على شرح الأشموني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية،(د، ط)، القاهرة،(د، ت).

- **صلاح الدِّين الزعبلاوي**

170- مع النُّحاة وما غاصوا عليه في دقائق اللغة وأسرارها، منشورات اتحاد الكتاب العرب،(د، ط)، دمشق، 1992م.

- **طاهر سليمان حمودة**

170- أسس الإعراب ومشكلاته، الدار الجامعية،(د، ط)، الإسكندرية، مصر، 1999م.

171- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع،(د، ط)، الإسكندرية، 1998م.

- **الطبرسي(أمين الإسلام أبي علي بن الحسن)**

172- مجمع البيان في تفسير القرآن، دار العلوم للتحقيق والنشر والطباعة والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 1427هـ/2006م.

- **الطبري(أبو جعفر محمد بن جرير ت310هـ)**

173- تفسير الطبري- جامع البيان عن تأويل آي القرآن-، حقَّقه وخرَّج أحاديثه: محمود محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية،(د، ط)، القاهرة،(د، ت).

- **الطوسي(أبو جعفر محمد بن الحسن ت480هـ)**

174- التبيان في تفسير القرآن، تحقيق وتصحيح: أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي،(د، ط)، بيروت، لبنان،(د، ت).

- **ابن طولون(أبو عبد الله شمس الدِّين محمد بن علي الدمشقي الصالحي ت953هـ)**

175- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، تحقيق وتعليق: عبد الحميد جاسم محمَّد الفياض الكبيسي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1423هـ/2002م.

- **ابن عادل(أبو حفص عمر بن علي الدمشقي ت880هـ)**

176- اللُّباب في علوم الكتاب، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1419هـ/1998م.

- **عاشور(محمد الطاهر)**

177- تفسير التحرير والتنوير، الدَّار التُّونسية،(د، ط)، تونس، 1984م.

- **عباس حسن**

178- اللُّغة والنَّحو بين القديم والحديث، دار المعارف،(د، ط)، مصر،1966م.

179- النَّحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، دار المعارف، ط3، مصر،(د، ت).

- **عبد الجليل يوسف بدا**

180- الظواهر النَّحوية والصرفية في شعر المتنبي، المكتبة العصرية، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1427هـ/2006م.

- **عبد الحكيم عبد الرحمن أسعد السَّعدي**

181- مباحث العلة في القياس عند الأصوليين، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، بيروت، لبنان، 1421هـ/2000م.

- **عبد الرَّحمن السيد**

182- مدرسة البصرة النَّحوية، نشأتها وتطورها، دار المعارف، ط1، القاهرة،(د، ت).

- **عبد الصَّبور شاهين**

183- دراسات لغوية، القياس في الفصحى الدخيل في العامية، مؤسسة الرِّسالة، ط2، بيروت، 1406هـ/1986م.

- **عبد العال سالم مكرم**

184- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، مؤسسة علي جراح الصباح ، ط2، الكويت ، 1978م.

185- المدرسة النَّحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن الهجريين، دار الشروق القاهرة،(د، ط)، القاهرة، بيروت،1980م.

- **عبد العزيز عبده أبو عبد الله**

186- المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، منشورات الكتاب في التوزيع والإعلان والمطابع، ط1، طرابلس، ليبيا، 1391هـ/1982م.

- **عبد الفتاح أحمد الحموز**

187- انزياح اللِّسان العربي الفصيح والمعنى، دار عمار للنشر والتوزيع،(د، ط)، عمان، الأردن، 1428هـ/2008م.

188- التَّأويل النَّحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ط1، الرِّياض، المملكة العربية السعودية، 1404هـ/1984.

189- الحمل على الجوار في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، ط1، الرياض، 1985م.

190- ظاهرة التغليب في العربية، ظاهرة لغوية اجتماعية، المكتبة الوطنية، ط1، الكرك، الأردن، 1993م.

- **عبد الفتَّاح حسن علي البجة**

191- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين عُلماء اللغة القدامى والمحدثين، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 1419هـ/1998م.

- **عبد الكريم بكري**

192- أصول النَّحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة، 1999م.

- **عبد الكريم محمد الأسعد**

193- الوسيط في تاريخ النحو العربي، دار الشواق للنشر والتوزيع ، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1413هـ/ 1992م.

- **عبد اللَّطيف محمد الخطيب**

194- أبـــو حيَّـــان الأندلســـي النَّحـــوي المفسِّـــر، دار ابـــن كثيـــر، ط1، دمشق،1420هـ/1999م.

- **عبد الله أحمد جاد الكريم**

195- الاختصـار سـمة العربيـة، الهيئـة العامـة لـدار الكتـب والوثـائق القوميـة، ط1، القاهرة، 2006م.

196- التَّوهم عند النحاة، مكتبة الآداب، ط1، القاهرة، 2001م.

197- المعنى والنَّحو، مكتبة الآداب، ط1، بيروت، 1422هـ/2002م.

- **عبد المقصود محمد عبد المقصود**

198- قضـايا الخـلاف النَّحـوي فـي معلقـة امرئ القيس، مكتبـة الثقافـة الدينيـة، ط1، القاهرة، 1430هـ/2009م.

- **أبو عبيدة(معمر بن المثنى ت209هـ)**

199- مجـاز القرآن، تحقيـق: محمـد فؤاد سـزكين، مكتبـة الخـانجي،(د، ط)، القـاهرة، 1381هـ/1980م.

- **ابن العربي(أبو بكر محمد بن عبد الله ت 543هـ)**

200- المحصول في أصول الفقه، تحقيق: حسين البدري وسعيد فودة، دار البيارق، (د، ط)، عمان، 1999م.

- **عزام عمر الشجراوي**

201- الفكر البلاغي عند النَّحويين العرب، دار البشير، ط1، عمان، 2002م.

عزيـزة فـوَّال بـابتي، المعجـم المفصـل فـي النَّحـو العربـي، دار الكتـب العلميـة، ط1، بيروت، لبنان، 1413هـ/1992م.

- **العسكري(أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل ت 395هـ)**

202- كتاب الصناعتين، الكتابة والشعر، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، القاهرة، 1371هـ/1952م.

- **ابن عصفور الإشبيلي(علي بن مومن ت669هـ)**

203- شرح الجمل، تحقيق: صاحب أبو الجناح، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر،(د، ط)، 1400هـ.

204- شرح جمل الزجاجي، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوَّز الشَّعاع، إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1419هـ/1998م.

205- ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 1980م.

- **ابن عطية(القاضي أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي ت546هـ)**

206- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1422هـ/2001م.

- **عفاف حسانين**

207- في أدلَّة النَّحو، المكتبة الأكاديمية، ط1، القاهرة، 1996م.

- **عفيف دمشقية**

208- المنطلقات التَّأسيسية والفنيَّة إلى النَّحو العربي، معهد الإنماء العربي، ط1، بيروت، 1978م.

- **ابن عقيل(بهاء الدين عبد الله بن عقيل ت769هـ)**

209- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط6، بيروت،1974م.

- **العُكبري(أبو البقاء616هـ)**

2010- إعراب القراءات الشواذ، دراسة وتحقيق: محمد السيِّد أحمد عزوز، عالم الكتب، ط1، بيروت، لبنان، 1417هـ/1996م.

211- املاء ما من به الرحمن من وُجوه الإعراب والقراءات في جمع القرآن، دار الكتب العلمية،(د، ط)، بيروت، لبنان،(د، ت).

212- التِّبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه،(د، ط)،(د، ت).

213- التَّبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة:عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان،1406هـ/1986م.

214- اللُّباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، ط1، بيروت، لبنان، دمشق، سورية، 1416هـ/1995م.

215- مسائل خلافية في النحو، حقَّقه وجمع إليه: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب ط3، القاهرة، 1428هـ/2007م.

- **العلوي(يحي بن حمزة بن علي بن إبراهيم اليمني ت745هـ)**

216- الطراز المتضمِّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الأعجاز، دار الكتب الخديوية، طُبع مطبعة المقتطف،(د، ط)، مصر،1333هـ/1914م.

- **علي بن أبي طالب(أبو الحسن علي بن أبي طالب)**

217- ديوان الإمام علي بن أبي طالب- رضي الله عنه- اعتنى به: عبد الرحمن المصطفاوي، دار المعرفة،(د، ط)، بيروت، لبنان، 2003م.

- **علي سلامة أبو شريف**

218- العلة النَّحويَّة، تحليل النُّحاة لبناء وتركيب كلام العرب –دراسة وصفية في كتاب المقاصد الشافية للإمام الشاطبي–، دار الزهراء، ط1، الرياض، 2012م.

- **علي شواح إسحاق**

219- معجم مصنفات القرآن الكريم، منشورات دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع، ط1، الرياض،1404هـ/ 1984م.

- **علي عبد الله حسين العنبكي**

220- الحمل على المعنى في العربية، ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ط1، بغداد، 1433هـ/2012م.

- **علي مزهر الياسري**

221- الفكر النَّحوي عند العرب أصوله ومناهجه، تقديم: عبد الله الجبوري، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت، لبنان،1423هـ/2003م.

- **علي أبو المكارم**

222- أصول التَّفكير النَّحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2006م.

223- تقويم الفكر النَّحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،(د، ط)، القاهرة ، 2005م.

224- الحذف والتقدير في النَّحو العربي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2007م.

- **علي ناصف النَّجدي**

225- من قضايا اللُّغة والنَّحو، طبع ونشر مكتبة نهضة مصر،(د، ط)، القاهرة، 1376هـ/1957م.

- **العيني(بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى ت855هـ)**

226- المقاصد النَّحويَّة في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1426هـ/2005م.

- **ابن فارس(أبو الحسن أحمد بن زكريا ت395هـ)**

227- الصاحبي في فقه اللُّغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علَّق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1418هـ/1997م.

228- مجمل اللغة، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرِّسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، بيروت، لبنان، 1406هـ/1986م.

229- معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط، عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،(د، ط)،(د، ت).

- **الفارسي(أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ت377هـ)**

230- الإيضاح العضدي، حقَّقه وقدَّم له: حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب، ط1، الرياض، 1389هـ/1969م.

231- الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1428هـ/2007م.

232- الحجة للقراء السبعة، أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، حقَّقه: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، راجعه ودقَّقه: عبد العزيز رباح، دار المأمون للتراث، ط1، دمشق، بيروت، 1413هـ/1992م.

فاضل صالح السامرائي

233- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر ناشرون وموزعون، ط2، عمان، الأردن، 1428هـ/2007م.

234- معاني النَّحو، مكتبة أنوار، دجلة،(د، ط)، بغداد،(د، ت).

- **فتحي عبد الفتاح الدجني**

235- ظاهرة الشذوذ في النَّحو العربي، وكالة المطبوعات، ط1، الكويت، 1974م.

- **الفراء(أبو زكريا يحي بن زياد الفراء ت207هـ)**

236- المذكر والمؤنَّث، حقَّقه وقدَّم له وعلَّق عليه: رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، ط3،(د ، ت).

237- معاني القرآن، عالم الكتب، ط3، بيروت، 1403هـ/1983م.

- **فريد جبر وآخرون**

238- موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب ، مكتبة لبنان ناشرون ، ط1، بيروت، لبنان، 1996م.

- **فؤاد حنا ترزي**

239- في أصول اللُّغة والنَّحو، مطبعة دار الكتب،(د، ط)، بيروت،(د، ت).

- **الفيروزآبادي(مجد الدِّين محمد بن يعقوب ت817هـ)**

240- البلغة في تراجم أئمة النَّحو واللُّغة، تحقيق: محمد المصري، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، دمشق، 1421هـ/2000م.

241- القاموس المحيط، تحقيق: مكتبة تحقيق التراث في مؤسسة الرِّسالة، بإشراف: محمَّد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط8، بيروت، لبنان، 1426هـ/2005م.

- **الفيومي(أحمد بن محمد بن علي المغربي ت770هـ)**

242- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، دار الحديث،(د، ط)، القاهرة، 1424هـ/2003م.

- **القاسم محمد كرو**

243- محمد الخضر حسين شيخ الأزهر الأسبق، دار المغرب العربي، ط1، تونس،1971م.

- **القرطبي(أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري ت671هـ)**

244- الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية، ط2، القاهرة، 1353هـ/1935م.

- **القفطي(الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف ت624هـ)**

245- انباه الرُّواة على أنباه النُّحاة، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، مؤسسة الكتب الثقافية، ط1، القاهرة، بيروت، 1406هـ/1986م.

- **القيسي(أبو محمد مكي بن أبي طالب ت437هـ)**

246- كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، بيروت، لبنان، 1404هـ/1984م.

247- مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1405هـ/1984م.

- **كريم حسين ناصح الخالدي**

248- نظريـة المعنـى فـي الدراسـات النَّحويَّـة، دار صـفاء للنشـر والتوزيـع، ط1، عمان،1427هـ/2006م.

- **الكفوي(أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني ت1094هـ)**

249- الكلِّيات، معجم فـي المصـطلحات والفـروق اللغويـة، أعـدَّه ووضـع فهارسـه: عـدنان درويـش ومحمـد المصـري، مؤسسـة الرسـالة، ط2، بيـروت، لبنـان، 1419هـ/1998م.

- **كمال سعد**

250- الحذف والتَّقدير في بنية الكلمة، دار العلوم،(د، ط)، القاهرة، 1993م.

- **اللُّغوي(أبو الطيب عبد الواحد بن علي351هـ)**

251- مراتـب النَّحـويين، تحقيـق: محمـد أبـو الفضـل إبـراهيم، المكتبـة العصـرية،(د، ط)، صيدا، لبنان،1430هـ/2009م.

- **لينا علي محمود الجراح**

252- الحمل والمحمول في النَّحو العربي، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، دار اليازودي، ط1، إربد، عمان، الأردن، 2012م.

- **مازن المبارك**

253- النَّحو العربي، العلة النَّحويَّة نشأتها وتطورها، دار الفكر، ط3، بيروت، لبنان، 1401هـ/1981م.

- **المالقي(أبو جعفر أحمد بن عبد النُّور بن أحمد بن راشد ت702هـ)**

254- رصـف المبـاني فـي شـرح حـروف المعـاني، تحقيـق: أحمـد محمـد الخـرَّاط، دار القلم، ط2، دمشق، 1405هـ/1985م.

- **ابـن مالـك(أبـو عبـد الله جمـال الـدين محمـد بـن عبـد الله الطـائي الجيـاني ت672هـ)**

255- شـرح التسـهيل، تحقيـق: عبـد الـرحمن السـيد ومحمـد بـدوي المختـون، هجـر للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 1410هـ/1990م.

256- شرح الكافيـة الشـافية، حقَّقـه وقدَّم لـه عبد المنعم أحمد هريدي، دار المـأمون للتراث، ط1، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1406هـ/1986م.

- **المبرد(أبو العباس محمد بن يزيد النَّحوي ت285هـ)**

257- الكامل في اللُّغة والأدب، تعليق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربـي، ط3،القاهرة، 1997م.

258- المقتضـب، تحقيـق: محمـد عبـد الخـالق عضـيمة، المجلـس الأعلـى للشـؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، ط2، القاهرة، 1415هـ/1994م.

- **ابن مجاهد**

259- كتـاب السـبعة فـي القـراءات، تحقيـق: شـوقي ضـيف، دار المعـارف،(د، ط)، القاهرة،(د، ت).

- **مجدي وهبة وكامل المهندس**

260- معجـم المصـطلحات العربيـة فـي اللغـة والأدب، مكتبـة لبنـان، ط2، بيـروت، 1984م.

- **مجمع اللغة العربية**

261- المعجم الوجيز، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم،(د، ط)، مصر،1415هـ/1994م،.

262- المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، القاهرة، جمهورية مصر العربية،1425هـ/2004م.

- **محمد أحمد الصغبُر**

263- الأدوات النَّحوية في كتب التَّفسير، دار الفكر، دار الفكر المعاصر، ط1، دمشق، سوريا، بيروت، لبنان، 1422هـ/2001م.

- **محمد أحمد عبد الرَّحمن الطيب**

264- آي القرآن المُشْكِلَة بين القرَّاء والنُّحاة، كلية الآداب، (د، ط)، أسيوط ، مصر، (د، ت).

- **محمد التنوخي وأخرون**

265- المعجم المفصل في علوم اللغة(الألسنيات)، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1993م.

- **محمد الجوادي**

266- محمد الخضر حسين وفقه السياسة في الإسلام، دار الكلمة للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 1435هـ/2014م.

- **محمد حسن عبد العزيز**

267- القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 1415هـ/1995م.

- **محمد حسنين صبرة**

268- ثمرة الخلاف بين النَّحويين البصريين والكوفيين، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،(د، ط)، القاهرة، 2001م.

269- مرجع الضمير في القرآن الكريم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،(د، ط)، القاهرة، 2001م.

- **محمد حسين آل ياسين**

270- الدِّراسات اللُّغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث، منشورات مكتبة الحياة، ط1، بيروت، لبنان،1400هـ/1980م.

- **محمد حماسة عبد اللطيف**

271- النَّحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النَّحوي والدلالي، دار الشروق، ط1، القاهرة، مصر، 1420هـ/2000م.

- **محمد خان**

272- أصول النَّحو العربي، منشورات مخبر اللِّسانيات واللغة العربية،(د، ط)، بسكرة، الجزائر، 2012م.

273- اللَّهجات العربية والقراءات القرآنية دراسة في البحر المحيط، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2002م.

- **محمد الخضر حسين**

274- الأعمال الكاملة، جمعها وضبطها:علي الرِّضا الحسيني، دار النوادر، ط1، بيروت، 1431هـ/2010م.

275- دراسات في العربية وتاريخها،المكتب الإسلامي، مكتبة دار الفتح ، ط2، دمشق ، 1380هـ/1960م.

276- القياس في اللُّغة العربية، المطبعة السلفية،(د، ط)، القاهرة، 1353هـ.

- **محمد خير الحلواني**

277- أصول النَّحو العربي، أفريقيا الشرق،(د، ط)، الدار البيضاء، المغرب،2011م.

278- المفصل في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، لبنان، 1399هـ/1979م.

- **محمد أبو زهرة**

279- أصول الفقه، دار الفكر العربي،(د، ط)،(د، ت).

- **محمد سالم صالح**

280- أصول النَّحو، دراسة في فكر الأنباري، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، القاهرة، جمهورية مصر العربية،1427هـ/2006م.

- **محمد سليمان عبد الله الأشقر**

281- معجم علوم اللغة العربية عن الأئمة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1415هـ/1995م.

- **محمد سمير نجيب اللّبدي**

282- معجم المصطلحات النَّحويَّة والصَّرفيَّة، مؤسسة الرِّسالة ، دار الفرقان، بيروت، 1405هـ/1985م.

- **محمد الشاوش**

283- أصول تحليل الخطاب في النَّظرية النَّحوية العربية، تأسيس نحو النص، المؤسسة العربية للتوزيع، ط1، منوبة، تونس، 1421هـ/2001م.

- **محمد صلاح الدين الشريف**

284- الشَّرط والإنشاء النَّحوي للكون، بحث في الأسس البسيطة المولدة للأبنية والدلالات، منشورات كلية الآداب، جامعة منوبة،(د، ط)، تونس، 2002م.

- **محمد الطنطاوي**

285- نشأة النَّحو وتاريخ أشهر النُّحاة، دار المعارف، ط2، القاهرة ،(د، ت).

- **محمَّد عابد الجابري**

286- بنية العقل العربي، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1996م.

- **محمد عاشور السويح**

287- القياس النَّحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع،(د، ط)، مصراتا، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 1395هـ/1986م.

- **محمد بن عبد العزيز العميريني**

288- الاستقراء النَّاقص وأثره في النَّحو العربي، دار المعرفة الجامعية،(د، ط)، الإسكندرية،2007م.

- **محمد عبد الفتاح الخطيب**

289- ضوابط الفكر النَّحوي، دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة أراءهم، تقديم: عبده الراجحي، دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع،(د، ط)، القاهرة، 2006م.

290- المعنى وتشكله في الدرس النَّحوي، قراءة في كتاب المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، للإمام أبي الفتح عثمان بن جني المتوفي:392هـ، كلية اللغة العربية،(د، ط)، جامعة الأزهر،(د، ت).

- **محمد عبد الله قاسم**

291- الأصول النَّحوية والصَّرفية في الحجة لأبي علي الفارسي، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، دمشق، 1429هـ/2008م.

- **محمد عطا موسى**

292- مناهج الدرس النَّحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2002م.

- **محمد علي أبو ريان وعلي عبد المعطي محمد**

293- أسس المنطق الصُّوري ومشكلاته، دار الجامعات المصرية،(د، ط)، الإسكندرية، 1975م.

- **محمد عيد**

294- أصول النَّحو العربي في نظر النُّحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، ط4، القاهرة، 1410هـ/1989م.

- **محمد محمد حسن شُراب**

295- شرح الشَّواهد الشَّعرية في أُمَّات الكتب النَّحوية، مؤسَّسة الرِّسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 1427هـ/2007م.

- **محمد محمد أبو موسى**

296- خصائص التَّراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، مكتبة وهبة، ط4، القاهرة، 1416هـ/1996م.

297- مراجعات في أصول الدَّرس البلاغي، مكتبة وهبة، ط1، القاهرة، 1426هـ/2005م.

- **محمد المختار ولد أباه**

298- تاريخ النَّحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، لبنان، 1429هـ/2008م.

- **محمد مواعدة**

299- محمد الخضر حسين حياته وآثاره، الدار الحسينية للكتاب، ط2، دمشق، 1412هـ/1992م.

- **محمود أحمد نحلة**

300- أصول النَّحو العربي، دار العلوم العربية، ط1، بيروت، لبنان،1407هـ/1987م.

- **محمود جاسم الدرويش**

301- العلة النَّحوية، تأريخ وتطور حتى نهاية القرن السادس الهجري، المكتبة الوطنية، ط1، بغداد،1423هـ/2002م.

- **محمود حسن جاسم**

302- القاعدة النَّحوية، تحليل ونقد، دار الفكر، ط1، دمشق،1428هـ/2007م.

- **محمود عكاشة**

302- الحمل على اللَّفظ والمعنى في القرآن الكريم في ضوء القياس على المشهور والنادر، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، ط1،القاهرة ، مصر،2009م.

- **محمود فجال**

303- الإصباح في شرح الاقتراح، دار القلم، ط1، دمشق، 1409هـ/1989م.

- **محمود قاسم**

304- المنطق الحديث ومناهج البحث، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، 1953م.

- **مراجع عبد القادر بالقاسم الطِلحي**

305- الجواز النَّحوي ودلالة الإعراب على المعنى، منشورات جامعة قار يونس،(د، ط)، بنغازي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،(د، ت).

- **مصطفى جطل**

306- نصوص ومسائل نحوية وصرفية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية،(د، ط)، حلب، سوريا، 1416هـ/1996م.

- **مصطفى بن حمزة**

307- نظرية العامل في النحو العربي، دراسة تأصيلية وتركيبية، ط1، 1425هـ/2004م.

- **مصطفى السعدني**

308- تأويل الشعر قراءة أدبية في فكرنا النحوي، منشأة المعارف،(د، ط)، الإسكندرية، 1996م.

- **مصطفى الغلاييني**

309- جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، ط28، صيدا، بيروت، 1993م.

- **معن زيادة وآخرون**

310- الموسوعة الفلسفية العربية، معهد الإنماء العربي، ط1،(د، ت).

- **مفتاح رجب الخلاَّب**

311- القياس النَّحوي من عبد الله بن إسحاق الحضرمي إلى سيبويه، كلية الدعوة الإسلامية، ط1، ليبيا، 1996م.

- **المفضل الضَّبي**

312- المفضليات، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط8، بيروت، لبنان،(د، ت).

- **منى إلياس**

313- القياس في النَّحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، دمشق،1405هـ/1985م.

- **المناوي(عبد الرؤوف محمد بن تاج العارفين ت1031هـ)**

314- التَّوقيف على مهمات التَّعاريف، تحقيق: عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 1410هـ/1990م.

- **المنصف عاشور**

315- بنية الجملة العربية بين التَّحليل والنَّظرية، منشورات كلية الآداب،(د، ط)، منوبة، 1991م.

- **ابن منظور(أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الافريقي المصري ت711هـ)**

316- لسان العرب، دار صادر،(د، ط)، بيروت،(د، ت).

- **مهدي المخزومي**

317- الدرس النَّحوي في بغداد، دار الرائد العربي، ط2، بيروت، لبنان، 1407هـ/1987م.

318- الفراهيدي عبقري من البصرة، دار الشؤون الثقافية العامة، ط2، بغداد،1689م.

319- في النَّحو العربي قواعد وتطبيق، دار الرائد العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1986م.

320- في النحو العربي نقدٌ وتوجيه، دار الرائد العربي، ط2، بيروت، لبنان، 1406هـ/ 1986م.

321- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللُّغة والنَّحو، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط2، مصر،1377هـ/1958م.

- **الميداني(أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري ت 518هـ)**

322- مجمع الأمثال ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة،(د، ط)، بيروت،(د، ت).

- **ناصر الدِّين الأسد**

323- مصادر الشِّعر الجاهلي وقيمتها التَّاريخية، دار المعارف، ط5، القاهرة، 1978م.

- **النَّحاس(أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ت338هـ)**

314- إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة، ط2، 1405هـ/1985م.

- **نكري(القاضي عبد النبي عبد الرسول الأحمد)**

325- دستور العُلماء، أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، عرَّب عباراته إلى العربية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1421هـ/2000م.

376النَّووي(مُحي الدِّين يحي بن شرف ت 676هـ)

326- رياض الصالحين من حديث سيد المرسلين، حقَّقه وضبط نصَّه وخرج أحاديثه، علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبيُّ الأثريُّ، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ط1، المملكة العربية السعودية، 1421هـ.

- **ابن هشام(جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري ت761هـ)**

327- تخليص الشواهد وتلخيصُ الفوائد، تحقيق وتعليق: عباس مصطفى الصَّالحي، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1406هـ/1986م.

328- شرح شذور ذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير،(د، ط)، 2004م.

329- شرح اللَّمحة البدرية في علم العربية، تحقيق: هادي نهر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،(د، ط)، عمان، الأردن،(د، ت).

330- مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى:﴿إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾، تحقيق: عبد الفتاح الحموز، دار عمار، ط1، الأردن، 1405هـ/1985م.

331- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر،(د، ط)، صيدا، بيروت، 1411هـ/1991م.

- **الهمذاني(الحافظ المقرئ ت643هـ)**

332- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، إعراب، معان، قراءات، حقق نصوصه وخرَّجه وعلَّق عليه: محمد نظام الدين الفتيَّح، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، ط1، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1427هـ/2006م.

- **هيفاء عثمان عباس**

333- زيادة الحروف بين التأييد والمنع وأسرارها البلاغية في القرآن، دار القاهرة، ط1، القاهرة، 2000م.

- **وئام الحيزم**

334- تأويل اللَّفظ والحمل على المعنى، كلية العلوم الإنسانية،(د، ط)، تونس،(د، ت).

- **وفاء محمد علي السعيد**

335- الاستثناء على القاعدة النحوية، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 1432هـ/2011م.

- **وليد عاطف الأنصاري**

336- نظرية العامل في المحو العربي، عرضا ونقدا، دار الكتاب الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، إربد، الأردن، 1435هـ/2014م.

- **ياسين أبو الهيجاء**

337- مظاهر التَّجديد النَّحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام1984م، عالم الكتب الحديث، جدار للكتاب العالمي، ط1، إربد، عمان، الأردن، 1429هـ/ 2008م.

- **ابن يعيش(موفق الدِّين أبو البقاء بن علي الموصلي ت643هـ)**

338- شرح المفصل للزمخشري، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1422هـ/2001م.

- **يوهان فك**

339- العربية دراسات في اللُّغة واللَّهجات والأساليب، ترجمة وتقديم وتعليق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي،(د، ط)، القاهرة، 1400هـ/1980م.

الرسائل والأطاريح الجامعية:

- **أحمد حسن خليل عوض**

340- الحمل على الجوار في اللغة العربية، رسالة ماجستير(مخطوطة)، إشراف: أحمد خالد بَابَكَرْ، كلية الدراسات العليا، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، 1996م.

- **أحمد عطية المحمودي**

341- الاتِّساع في الدِّراسات النَّحوية، رسالة ماجستير، دار العلوم، جامعة القاهرة، 1989م.

- **آمنة الأمين عبد الله محمد**

342- أثر القياس الفقهي في القياس النَّحوي، رسالة ماجستير(مخطوطة)، إشراف: سليمان يوسف الخاطر، كلية اللغة العربية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 1426هـ/2005م.

- **الأمين ملاوي**

343- جدل النَّص والقاعدة، قراءة في نظرية النحو الوظيفي بين النموذج والاستعمال، أطروحة دكتوراه(مخطوطة)، إشراف: السعيد هادف، جامعة باتنة، الجزائر، 1430هـ/2009م.

- **دينا محمد بن حمود بن الحسين الحارثي**

346- اللُّغات العربية في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي الجانب النَّحوي، رسالة ماجستير(مخطوطة)، إشراف: عليان بن محمد الحازمي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1415-1416هـ/1995م.

- **راسم رضوان عبد الوهاب عقل**

347- القياس النَّحوي عند أبي علي الفارسي وابن جني، رسالة ماجستير (مخطوطة)، إشراف: إبراهيم يوسف السَّيِّد ، كلية الآداب والعلوم، جامعة آل البيت، الأردن، 1420هـ/1999م.

- **ساهر حمد مسلم القرَّالة**

348- الأصول النَّحوية عند الحيدرة اليمني في كتابه"كشف المشكل في النَّحو"، رسالة ماجستير(مخطوطة)، إشراف: محمد حسن عواد، جامعة مؤتة، الأردن، 2004م.

- **سعيد بن محمد بن عبد الله القرني**

349- التَّعليل في القرآن الكريم، دراسة نحوية، أطروحة دكتوراه(مخطوطة)، إشراف: مصطفى إبراهيم علي عبد الله، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1420هـ/1421هـ.

- **سليمان يوسف خاطر**

350- التأويل النَّحوي لوجوه القراءات القرآنية في كتاب سيبويه ومواقف النحاة والمفسرين منه، رسالة ماجستير(مخطوطة)، إشراف: مصطفى محمد المكي ومحمد أحمد الشامي، كلية اللغة العربية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 1418هـ/1997م.

- **شيماء جابر أحمد العدوي**

351- التَّوجيه النَّحوي في تفسير أبي السعود، رسالة ماجستير(مخطوطة)، إشراف: زينب شافعي عبد الحميد وأحمد بسيوني سعيدة، قسم النحو والصرف والعروض، كلية دار العلوم، القاهرة، 1436هـ/2015م.

- **صالح زيتوني**

352- التأويل النَّحوي عند ابن عادل الحنبلي، أطروحة دكتوراه(مخطوطة)، إشراف: صلاح الدين ملاوي، كلية الآداب واللغات، جامعة بسكرة، الجزائر، 1438هـ/2017م.

- **صلاح محمَّد أبو صيني**

353- القياس النَّحوي في كتاب سيبويه، رسالة ماجستير(مخطوطة)، إشراف: سمير ستيتية، جامعة اليرموك، الأردن،1410هـ/1989م.

- **عبد العزيز علي مطلك الدّليمي**

354- الدِّراسات النَّحوية واللُّغوية في البحر المحيط، أطروحة دكتوراه(مخطوطة)، إشراف: حسام سعيد النعيمي، جامعة بغداد،1413هـ/1996م.

- **عبد القادر موفق**

355- التأويل النَّحوي بين الخرق والمعيارية في تفسير التحرير والتنوير للشيخ محمد الطاهر بن عاشور، أطروحة دكتوراه(مخطوطة)، إشراف: محمد عباس، كلية الآداب واللغات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،1434هـ/2013م.

- **عبد المالك حداد**

356- التأويل النحوي عند أبي حيان الأندلسي، رسالة لنيل شهادة الماجستير، إشراف: إدريس حمروش، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر، 2010-2011م.

- **علي بن محمد بن سعيد الزهراني**

357- موقف أبي حيَّان من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسير البحر المحيط جمعا ودراسةً، بحث مقدَّم لنيل درجة الدكتوراه، إشراف: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، 1421هـ/2000م.

- **فلاح إبراهيم نصيف الفهدي**

358- التَّأويل النَّحوي في الحديث الشريف، أطروحة دكتوراه(مخطوطة)، إشراف: طه محسن العاني، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1427هـ/2006م.

- **فوزية دندوقة**

359- التأويل في الدراسات العربية إشكالاته وقضاياه، أطروحة دكتوراه (مخطوطة)، إشراف: محمد خان، كلية الآداب واللغات، جامعة بسكرة، الجزائر،1431هـ/2010م.

- **لينا علي محمود الجرَّاح**

360- المحمولات في الدرس النَّحوي، دراسة وصفية وتحليلية، رسالة ماجستير (مخطوطة)، إشراف: عبد القادر مرعي الخليل، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، 2011/2010م.

- **محمد أشرف مبروك**

361- ظاهرة الحمل على المعنى في الدِّراسات النَّحوية، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، القاهرة، 1989م.

- **محمد خالد رخال العبيدي**

362- عود الضمير في البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2005م.

- **محمد بن عبد الرَّحمن الحجوج**

363- الأصول اللغوية في كتاب الخصائص لابن جني اصطلاحا واستعمالا، رسالة ماجستير(مخطوطة)، إشراف: يحي عبابنة، قسم اللغة العربية، كلية الآداب واللُّغات، جامعة مؤتة، 2002م.

- **محمد عطا أبو فنون**

364- الأصول النَّحوية عند الفرخان في كتابه المستوفى في النَّحو، رسالة ماجستير(مخطوطة)، إشراف: يحي عطية عبابنة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، 2004م.

- **مرشد سعيد أحمد محمود**

365- الحذف والتقدير في القرآن الكريم، أطروحة دكتوراه(مخطوطة)، إشراف: علي ملك ذو الفقار، الجامعة الإسلامية، بهاول بُور، 1995م.

المجلات والدَّوريات:

- **إبراهيم أحمد سلام الشيخ**

366- السماع والقياس في كتاب همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين، مج21،ع1، 2013م.

- **إبراهيم أحمد الشيخ عيد**

367- ابن جني والأصول النَّحوية، مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية، مج19، ع12، يونيو2015م.

- **إبراهيم البب وحكمت علي بربهان**

368- العلاقة بين القياس والقاعدة النَّحويَّة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، دمشق، مج38، ع3، 2016م.

- **إبراهيم بيومي مدكور**

369- منطق أرسطو والنَّحو العربي، مجلة مجمع اللغة العربية، مطبعة وزارة المعارف العمومية، القاهرة، 1953م.

- **إبراهيم السامرائي**

370- مشاكلة اللَّفظ والنَّظر إلى المعنى، مجلة الضاد، تصدر عن الهيئة العليا للعناية باللغة العربية، العراق، ج1، 1988م.

- **إبراهيم فلاح نصيف الفهداوي**

371- العطف على التَّوهم والتَّأويل النَّحوي، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر،ع97، 2016م.

- **أحمد الإسكندري**

372- الغرض من قرارات المجمع، والاحتجاج لها، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، القاهرة، ج1، 1353هـ/1934م.

- **أحمد براهيمي**

373- من مظاهر تأصيل التَّأويل النَّحوي، مجلة المصطلح، مخبر تحليلية إحصائية في العلوم الإنسانية وإنجاز معجم موحد لها، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ع11، 2015م.

- **أحمد مطر عطية**

374- العلة النَّحويَّة، محاولة تفسير لنظام اللغة، مجلة جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، مج11،ع1، 1419هـ/1999م.

- **إدريس حمروش**

375- التَّأويل في النَّحو العربي، موقف القدامى والمحدثين، مجلة منتدى الأستاذ، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، قسنطينة، الجزائر،ع1، 2005م.

- **أمة السلام علي**

376- الحمل على المعنى في سورة البقرة، مجلة كلية الآداب، جامعة صنعاء، اليمن، ع2، 2003م.

- **أمين لقمان الجبار وشهير عبد الغني محمد صالح**

377- التَّعليل النَّحوي عند عبد القاهر الجرجاني في كتاب- المقتصد في شرح الإيضاح-، مجلة سُرَّ من رأى، قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة الموصل، مج9،ع32 ،2013م.

- **إيهاب سعد شفطر**

378- أثر المعنى في التَّعليل والقياس عند النُّحاة، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة ، مصر،ع82 ،2015م .

- **بوشعيب برامو**

379- ظاهرة الحذف في النَّحو العربي، محاولة للفهم، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مج34، ع3، 2006م.

- **جاسم سليمان حمد الفهيد**

380- الحمل على المعنى من الوجهة البلاغية، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر،ع58، 2011م.

- **حسن منديل العكيلي**

381- القياس النَّحوي بين التجريد العقلي والاستعمال اللغوي، مجلة كلية التربية للبنات، بغداد، المجلد 19، العدد1، 2008م.

- **حسين عبد الغني الأسدي وسناء على حسين الحمداني**

382- التَّعليل في الدرس النَّحوي، نظرة في أصول اللغة، مجلة جامعة كربلاء العلمية، كلية التربية، مج7،ع4، 2009م.

- **حنا جميل حداد**

383- الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الأدب واللُّغويات، مج10، ع2، 1992م.

- **سعد الكردي**

384- العلل التَّعليمية وأهميتها في النَّحو العربي، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، مج73، ج1، 1418هـ/1998م.

- **سعدون أحمد الرَّبعي وكاظم إبراهيم عبيس**

385- الاحتياط للمعنى بالحمل على المعنى في القرآن الكريم، مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية، جامعة بابل، العراق، مج33، ع3، 2016م.

- **شاكر طوفان العيساوي**

386- القياس اللُّغوي وأهميته في تطوير اللُّغة، مجلة اللِّسان العربي، مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، الرِّباط ، المملكة المغربية،(د، ت).

- **ابن الشجري(ت542هـ)**

387- ما لم ينشر من الأمالي الشجرية ، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مجلة المورد، دار الحرية للطباعة، بغداد، العراق، مج3، ع2، 1394هـ/1974م.

- **صلاح الدِّين الزَّعبلاوي**

388- القياس وصيغ المبالغة، توطئة في القياس، مجلة التراث العربي، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، العددان 11-12، 1403هـ/1983م.

- **صلاح الدِّين ملاوي**

389- تقدير الحذف والإضمار في ضوء نظرية العامل النَّحوي، مجلة مخبر أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة، ع5، 2015م.

- **عبد الرَّحمن الحاج صالح**

390- القياس على الأكثر عند نحاة العربية وما يترتب عليه، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ع11، ج5، 2008م.

- **عبد القادر المهيري**

391- التَّعليل ونظام اللُّغة، حوليات الجامعة التونسية، تونس، ع22، 1983م.

- **علي محمد النَّوري**

392- زيادة "عن" في التَّركيب، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي شوال،ع24، 1423هـ.

- **عمر مفتاح سويعد**

393- المقاييس والعلل النَّحويَّة والصرفية، وموقف العلماء منها، مجلة الجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية، زليتن، ليبيا،ع17، 1433هـ/2012م.

- **عناد مخلف مهبش الهيتي**

394- العلَّة القياسية عند أبي البركات الأنباري، مفهومها وشروط سلامتها، مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ع2، 2010م.

- **غازي مختار طليمات**

395- أثر التَّأويل النَّحوي في فهم النَّص، مجلة كلية الدِّراسات الإسلامية والعربية، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة،ع15، 1418هـ/1998م.

- **فضل خليل الشيخ حسن**

396- في القياس النَّحوي عند الخليل والفراء، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، الأردن، مج9،ع3 ،1434هـ/2013م.

- **فكري محمد سليمان**

397- أثر الجوار في المستويات اللُّغوية، مجلة علوم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مج7، ع2، 2004م.

- **فلاح إبراهيم نصيف الفهداوي**

398- حمل النَّظير على النَّظير عند النَّحويين بين النَّظرية والواقع اللغوي، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر،ع88، 2016م.

- **ماجد الذهبي**

399- مسألة﴿إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾، عند ابن مالك وابن هشام، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ع3، 1411هـ/1991م.

- **ابن مالك**

400- مسألة تذكير(قريب) في قوله تعالى:﴿إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾، تحقيق:عبد الفتاح الحموز، مجلة الإكليل، صنعاء، ع1، السنة السابعة، 1409هـ/1989م.

- **محمد حسن عباس الأسدي**

401- ردود أبي حيان الأندلسي وترجيحاته في تذكرة النُّحاة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بابل، مج18، ع3، 2010م.

- **محمد خالد رخَال العبيدي**

402- اسم الجمع في العربية، دراسة نحوية، مجلة كلية العلوم الإسلامية، ع16،(د، ت).

- **محمد خان**

403- الشيخ محمد الخضر حسين حياته وأعماله، حوليات المخبر، منشورات مخبر اللسانيات واللغة العربية، جامعة بسكر، الجزائر،ع5، 2016م.

- **محمد الزروق**

404- التَّعليل النَّحوي من النَّاحية الأصولية، مجلة جذور، مج3، ج6، 1422هـ/2001م.

- **محمد الصبحي البعزاوي**

405- الحمل على المعنى في كتاب سيبويه من خلال مقولتي الجنس والعدد، مجلة آداب القيروان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تونس، 2006م.

- **محمد عويس جمعة محمد صبرة**

406- الحمل على المعنى، دراسة نحوية دلالية في ضوء شعر المفضليات والأصمعيات، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر، ع84، 2015م.

- **محمد قاسم صالح**

407- ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النَّحو، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، الأردن، مج3، ع2، 1328هـ/2007م.

- **محمد ياس خضر**

408- الحمل على المعنى ومسألة التذكير والتأنيث في قوله تعالى:﴿إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾، مجلة العلوم الإسلامية، ع25، السنة السابعة،(د، ت).

- **محمد يوسف حبلص**

409- الحمل على المعنى عند النُّحاة العرب، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر، ع15، 1992م.

- **محمود الجاسم**

410- مفهوم التأَّويل النَّحوي، مجلة جذور، النَّادي الأدبي الثقافي، جدة، مج3،ج6، 1422هـ/2001م.

- **محي الدين محسب**

411- العلَّة بين المناطقة والنُّحاة، مقاربات في اللُغة والأدب، سلسلة علمية تصدر عن قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الملك سعود، الرياض، 1428هـ/2007م.

- **مصطفى السقا**

412- نشأة الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة ،ج10،1958م.

- **مها محمد عبده حسن**

413- ظاهرة التَّقديم والتَّأخير في النَّحو العربي، مجلة دراسات، جامعة حوض النيل، ع16،(د، ت).

- **نصر حامد أبو زيد**

414- التأويل النَّحوي في كتاب سيبويه، مجلة ألف، تصدر عن الجامعة الأمريكية، القاهرة،ع8، 1988م.

- **نهاد فليح حسن**

415- العلَّة النَّحوية بين النَّظرية والتَّطبيق، مجلة آداب المستنصرية، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ع14، 1406هـ/1986م.

- **هاشم محمَّد سويفي**

416- المنظور المعاصر لنظرية القياس ودوره في تنمية اللغة، مجلة علوم اللغة، دار غريب القاهرة، مج4،ع2001،3م.

- **وضحة عبد الكريم جمعة الميعان**

417- الحمل على المعنى في كتاب الحجة لأبي علي الفارسي، مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق، مصر، ع37، 2006م.

- **وليد السراقبي**

418- مظاهر التَّعليل النَّحوي في كتاب التذييل والتكميل، مجلة التراث العربي، اتِّحاد الكتاب العرب، دمشق، العددان86-87، 1423هـ/2002م.

- **يحي علي محمد الفادني**

419- القياس بين علماء النَّحو العربي وعلماء الشريعة الإسلامية، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية، السودان،1427هـ/2006م.

- **يحي القاسم**

420- التَّعليل النَّحوي عند النُّحاة اصطلاحا واستعمالا وتطبيقا، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، دمشق، مج17،ع8، 1995م.

فهرس

الموضوعات

فهرس الموضوعات

مقدمة.....	**(أ – هـ)**
الفصل الأوَّل: القياس، مفهومه، ضوابطه ودلالاته في المنطق وعلم أصول الفقه والنَّحو،علاقته بالحمل.	
أوَّلاً: القياس:.....	**08**
أ- القياس: لغة.....	**09**
ب- القياس: اصطلاحًا.....	**10**
1- القياس المنطقي.....	**10**
2- القياس الفقهي.....	**12**
3- القياس النَّحوي.....	**14**
3-1- مفهومه.....	**14**
3-2- نشأة القياس وتطوُّره في الدَّرس النَّحوي.....	**23**
3-3- أضرب القياس.....	**30**
أ- قياس المتكلِّم(الاستعمالي/ الاستبطاني/التَّعميم/ الأنماط/ التَّطبيقي).....	**30**
ب- قياس النَّحو(الأحكام).....	**31**

3-4- أهميَّة القياس في النَّحو العربي.....	34
3-5- أركان القياس.....	36
أ- الأصل(المقيس عليه).....	36
ب- الفرع(المقيس).....	42
ج- العلة.....	46
د- الحكم.....	56
3-6- أقسام القياس.....	59
أ- قياس العلَّة.....	59
ب- قياس الشَّبه.....	60
ج- قياس الطرد.....	61
ثانيًا: الحمل النَّحوي:.....	62
1-مفهوم الحمل.....	62
أ- الحمل: لغة.....	62
ب- الحمل: اصطلاحًا.....	62
2- أسباب لجوء النحاة إلى الحمل النحوي.....	66
3- صور الحمل.....	71
أ- حمل فرعٍ على أصلٍ.....	71

ب- حمل أصلٍ على فرعٍ.....	72
ج- حمل نظيرٍ على نظير.....	74
د- حمل ضدٍّ على ضد.....	75
- الحمل النَّحوي وعلاقته بالقياس.....	75
الفصل الثاني: الحمل على التَّأويل في تفسير البحر المحيط.....	(80 -159)
أوَّلاً: مفهوم التأويل:.....	82
أ- التأويل: لغة.....	82
ب- التأويل: اصطلاحًا.....	84
ثانيًا: أسباب لجوء النُّحاة إلى التأويل.....	92
ثالثًا: مباحث الحمل على التأويل في تفسير البحر المحيط	100
1- الحذف والتقدير.....	100
1-2-1- حذف المبتدأ.....	113
1-2-2- حذف الخبر.....	117
1-2-3- حذف الفاعل.....	120
1-2-4- حذف المفعول به.....	122
1-2-5- حذف مفعولي الأفعال الناسخة أو أحدهما.....	124
1-2-6- حذف التَّمييز.....	128

1-2-7- حذف المضاف إليه.....	128
1-2-8- حذف جملة جواب الشَّرط.....	129
1-2- 9- حذف حروف الجرِّ.....	131
1-2- 10- حذف الأحرف النَّاصبة.....	131
2- التَّقديم والتَّأخير.....	132
2-5-1- تقديم الخبر على المبتدأ.....	136
2-5-2- تقديم خبر ليس على اسمها.....	139
2-5-3- تقديم الحال عن صاحبها.....	141
2-5-4- تقديم جواب الشرط.....	143
2-5-5 التقديم في الحروف.....	144
3- الزيادة.....	145
أ- الزيادة في الحروف.....	150
1- زيادة (مِنْ).....	150
2- زيادة(مَا).....	152
3- زيادة(الواو).....	154
ب- الزيادة في الأفعال.....	156
1-زيادة(كان).....	156

2- زيادة(كاد).....	157
الفصل الثالث: الحمل على المعنى في تفسير البحر المحيط.....	(233 -161)
1- مفهوم الحمل على المعنى.....	161
2- توظيف النُّحاة القدامى للحمل على المعنى.....	166
3- اجتماع الحمل على المعنى والحمل على اللَّفظ.....	172
4- صور الحمل على المعنى في تفسير البحر المحيط.....	178
4-1- تذكير المؤنَّث.....	178
4-2- تأنيث المذكَّر.....	183
4-3- حمل المفرد على المثنى.....	188
4-4- حمل المفرد على الجمع.....	191
4-5- حمل المفرد على معنى اسم الجمع.....	197
4-6- العطف على المعنى(حمل الثاني على الأوَّل).....	200
أ- العطف على المعنى في المرفوعات.....	205
ب- العطف على المعنى في المنصوبات.....	206
ج- العطف على المعنى في المجرورات.....	209
د- العطف على المعنى في المجزومات.....	212
هـ- العطف على المعنى في المركبات.....	216

4-7- التَّضمين.....	219
أ- التضمين: لغةً.....	220
ب- التَّضمين: اصطلاحًا.....	220
ج- فائدة التَّضمين.....	224
د- شواهد التَّضمين في تفسير البحر المحيط.....	225
الفصل الرَّابع: الحمل على الجوار في تفسير البحر المحيط.....	(235 -286)
1- مفهوم الحمل على الجوار.....	235
أ- الجوار: لغة.....	235
ب- اصطلاحا.....	335
2- موقف النُّحاة من الحمل على الجوار.....	237
3- أنواع الحمل على الجوار.....	253
1- تجاور الألفاظ.....	253
أ- تجاور متَّصل.....	253
ب- تجاور منفصل.....	256
2-تجاور الأحوال.....	262
أ-تجاور الزَّمان.....	262
ب- تجاور المكان.....	264

4- شروط الحمل على الجوار.....	**264**
5- شواهد الحمل على الجوار في تفسير البحر الحيط.....	**276**
خاتمة.....	**(290- 288)**
قائمة المصادر والمراجع.....	**(348-292)**
فهرس الموضوعات.....	**(356-350)**

ملخّص:

يروم هذا البحث إلى تحديد مفهوم "الحمل" لدى النُّحاة واللُّغويين والمفسرين عامة، وأبي حيَّان الأندلسي بصفة خاصة، وكذا بيان أهمية "الحمل النَّحوي" ودوره الكبير في فهم القرآن الكريم وكلام العرب شعره ونثره، والوقوف على المنهج الذي اتَّبعه "أبو حيَّان الأندلسي" في تناول صور"الحمل النَّحوي في تفسيره البحر المحيط".

ومن أهم صور الحمل النَّحوي التي تناولها "أبو حيَّان" في تفسيره: الحمل على التأويل، والحمل على المعنى، والحمل على الجوار.

Abstract :

This research aims to determinate the concept of "Appending" among the grammarians, linguists, and interpreters in general, and Abu Hayyan Andalusi in particular, as well as the importance of "grammatical appending" and its great role in understanding the Holly Quran and the Arabic poetry and prose, and stand on the method of "the Grammar appending" that Abu Hayyan has followed in his interpretation " Al Bahr Al Muhit".

and one of the most important shap of the grammatical appending that Abu Hayyan addressed in his interpretation: appending on interpretation, appending on meaning, and appending on Neighboring.